



رُؤْيَا اللّٰهِ فِي الْعِلْم

(نحو منهجية تكاملية في دراسة قضايا الدين)

دكتور / حسين صبري

جامعة زايد
دولة الإمارات العربية المتحدة



رؤیة اللہ فی الإسلام

(نحو منهجية تکاملیة فی دراسة قضايا الدين)



فريق العمل

التدقيق العام

الدكتور / عبداللطيف العززي

التدقيق الفني

فريق الناشر

الصف الإخراج

الدكتور / حسين صبري

الإخراج الفني

صلاح عبد الرب

تصميم وإخراج الغلاف

صلاح عبد الرب

رؤيَةُ اللَّهِ فِي الْإِسْلَامِ

(نحو منهجية تكاملية في دراسة قضايا الدين)

دكتور

حسين صبري

أستاذ مساعد الفكر الفلسفى والحضارة الإسلامية

معهد دراسات العالم الإسلامي

جامعة زايد

دولة الإمارات العربية المتحدة

رؤيه الله في الإسلام

(نحو منهجية تكاملية في دراسة قضايا الدين)

تأليف الدكتور: حسين صبري

تم قيده في سجل الابداع النوعي

قسم الملكية الفكرية بوزارة الاقتصاد

دولة الإمارات العربية المتحدة

تحت رقم: ٧٣ - ٢٠١١م - بتاريخ: ١٣/٢/٢٠١١م

إذن طباعة رقم: رقم ١١ / ٨٩٧ م - بتاريخ: ٢٧/٢/٢٠١١م

الترقيم الدولي للكتاب: 978-9948-16-022-9

الطبعة الأولى

٢٠١١ - ١٤٣٢ هـ

جميع الحقوق والنسخ محفوظة للمؤلف

الناشر



هاتف: ٠٠٩٧١٢٥٧٧٥٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٦٧٧٥٠٩٠

ص ب: ٣٤٢٥٥ أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة



إهــاء

إلى...

من تعانق فكرها وفكري..

وتراضى قلبها وقلبي..

واستنطق بيانها لغتي..

واستنفر جهدها جهدي..

فكانت بعد فضل المولى عز وجل عَدْتِي وسندِي

..زوجتي





كلمة الناشر

تنوعت المذاهب الاعتقادية والاتجاهات الفكرية بين علماء المسلمين منذ القرن الهجري الأول ، ولا زالت حتى يومنا هذا .. تعددت .. واحتلت ... صحيح إن الاختلاف في ذاته سنة كونية... وضرورة أبا حمها العقل وأقرها الشرع ... غير أن هذا الاختلاف قد احتد في عصور ومواقف عدّة ، فأضاع منطقية الترتيب بين المنهج والمذهب ، وحير العقل أمام النص الديني لاستنطاق مدلولاته و أحكامه... فادى إلى نتائج خطيرة في بحث أصول العقيدة وفروعها .. مما أفرز تأليب النفوس عند العامة والخاصة ، وإصدار أحكام بالخروج عن الملة والكفر والضلال بين المجتهدين من العلماء ، فأغلق باب الاجتهاد الفكري ، وتبعاً دت المذاهب في القضية الواحدة وتناثرت النتائج وتناقضت ، مما يستدعي منهجية تكاملية توحد الرؤى وتلم الشتات في الفكر ، وتوصل الأصول وتبني الفروع ... لهذه الأسباب جاء هذا الكتاب محاولة جادة ومخلاصة من واحد من المجتهدين في الفكر الفلسفي الإسلامي لبلوغ هذا الهدف فيما يتصل بقضية رؤية الله تعالى وغيرها من قضايا العقيدة الإسلامية .



المقدمة



تمهيد

حمدًا لله الحق.. الكريم في عالياته.. حمدًا بنعمائه وخلقه وألائه.. حمدًا يستحقه كما ينبغي له بعظيم صفاته وأسمائه.. حمدًا من ترجي رؤيته في الآخرة برضائه.. وصلة وسلاماً تامين علي من أكرم في الدنيا بلقائه.. وبعد..

فالإيمان من ضرورات الحياة الإنسانية، تستقيم النفس باكتماله وصدقه، فإن ارتبط بعمل خير مثمر، تنزه عن النقصان، واتصال الإيمان الحق بالعمل في الإسلام إنما يكون قولهً وفعلاً، عقيدة وسلوكاً، فكراً مجرداً وتطبيقاً عملياً، وبينما تتعدد كثير من شعب الإيمان بالأداء والعمل، فإن أغلب أركانه - فيما يحدده الشرع - قائم على غيبيات، عدا قليله مما يتصل بشهادة الحسن، والغيبيات غير معلومات إلا بوجي يقيني صادق، فيما تشهد لها بذلك النصوص المحكمة الثابتة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه الحق ﷺ، والتصديق بالغيبيات من أقوى ركائز الإيمان والأصل الأحق تعبيراً عن الشرع والدعامة الأولى لتأسيس العقيدة، ومسألة «رؤية الله» من قضايا الغيب التي ارتبطت باليوم الآخر، وقد أثيرت في العهد الأول ولا زالت تثار، وهي محل للخلاف بين اتجاهات مفكري الإسلام، وردت بها دلالات النص القرآني وأثبتتها أحداديث صحاح وتناولها المفسرون والفقهاء والمتكلمون والفلسفه والمتصوفة، ونجم عن هذا التناول كثير اختلاف بين تلك الاتجاهات وصل حد التناقض في النتائج المقررة بين فرق الاتجاه الواحد مثلاً وقع بين المتكلمين، حيث التزم كل اتجاه منها طريقه ونهجه، وقرر عقيدته في الرؤية وقدم الدلاله الشرعية والعقلية معاً لإثبات صحة نتائجه، وهو معنى في ذات الوقت ببطلان ما ينافق تلك النتائج في عقائد الآخرين.

ومحاولة فهم وتحليل ثنائية (النص والعقل) في الإسلام، تعد جوهر المنازعات

في الدين فيما اتصل بالأصول وفروعها، خاصة إذا ما كان النص سماوياً، وليس ثمة ضابط موضوعي يُؤطر للعقل حدوده ويقيمه نتائجه في مواجهة النص، وربما قد أثار ذلك قضية التلازم المنطقي في الفكر الإسلامي بين المنهج والمذهب.

والقضيات:

- ثنائية العقل والنarrative الدين. - والترتيب والتلازم المنطقي بين المنهج والمذهب.

ربما عدتا - بنظرة فاحصة - هما علة الخلاف، وهما إرث قديم، يستوجب منهجاً شمولياً تكاملياً ومعالجة من منظور تام الأبعاد لقضايا العقيدة - أصولها وفروعها - كمسألة الرؤية، ليكون للفكر عند الخلف أثر من بعد سلفه، له محله من الإضافة. ومن الأسباب التي دعت الباحث إلى اختيار مفهوم رؤية الله موضوعاً للدراسة بين المتكلمين وال فلاسفة والمتتصوفة :

1- إن كثيراً من الدراسات التي تناولت أصول العقيدة وفروعها لم تتفرق بالتركيز على موضوع الرؤية في دراسة تحليلية مقارنة بين متكلمي الإسلام وفلاسفته ومتصوفيه

2- إن القول بإنكار الرؤية ينتج عنه بالضرورة عند أدعياء الإسلام وأعدائه قضية تمس جوهر العقيدة وأصول التشريع وهي إنكار السنة المطهرة، وفي هذا تضييع للقرآن والدين، وإثباتها يساهم في إقرار إجماع الأمة على ثبّيت مصادر تشريعهم واستقرار عقيدتهم.

3- إن قضية الرؤية تتصل اتصالاً وثيقاً بقضية الحكم والتشابه من الآيات، والاتجاه إلى حسم الخلاف فيها يوصل إلى تضييق الفجوات بين اتجاهات المسلمين حيالها وحيال كثير من قضايا الغيب عموماً.

4- إن الإقرار بالرؤية إنما هو إقرار بالثوابت التي ارتكزت عليها العقيدة، فإن اتجاهات من شاع عنهم وفيهم أنهم ينكرونها من المتكلمين وال فلاسفة ما

كان هدفه الإطاحة بذلك الثوابت، وإنما تدعيم مذاهبهم التي اعتقادوها هي الأصلح لاستقرار العقيدة وأصول التشريع.

5- إن الادعاء بإنكار الرؤية يورد المسلمين مورد الخلاف والتنازع ويستغرق تفكيرهم وجهدهم فيما لا يفيد إلا البغض والتراشق والتشاحن وتدفع بهم بعيداً عما يستحق الجهد والتركيز من مهام دينهم ودنياهם.

6- إن إقرار الرؤية في اليوم الآخر وبالتالي ثبيت السنة يحول دون محاولات دائبة تجري في الخفاء منذ القدم وإلى يومنا هذا لجر المسلمين - عامتهم ومفكريهم - إلى أن يصيروا مذاهب شتى واتجاهات دينية متبااعدة.

7- إن المنهجية الأحادية النظرة - وليس التكاملية - في فهم وتحليل واستقراء قضية الرؤية، قد شاعت بين أغلب الاتجاهات الفكرية، ومن ضرورات العصر، والعلم، والدين، أن تنقض منهجية تراعي الشمولية والتكامل في تحليلها وضبط مدلولاتها.

8- إن قضية الرؤية كغيرها من كبريات قضايا الأصول والضروع، قد نتج عنها تضارب شديد في أحكام المسلمين على أنفسهم من الانتماء للدين والخروج عنه والتكفير والإلحاد، وهذا من شأنه أن يؤليب نفوس العامة والخاصة في مواجهة ما تثيره العقيدة من قضايا فكرية.

9- إن فقدان التئام المعايير - علي تنوعها - في تقنين النهج الإسلامي لرؤية الله تعالى في اليوم الآخر، يولد تضارباً بينا في مذاهب المسلمين، فلزم لثبيت عقيدة الرؤية أن يستوي في تقنينها حقه من معايير: اللغة، والدين، والعلم والواقع مجتمعين.

10- إن التطرف والغلو في استيعاب قضايا الدين بين كثير من الجماعات والفرق من المسلمين، إنما نجم عن فهم قاصر يلتزم وجهة بعينها مما يوحيه النص ويتصلب في اعتناقها ويضل ما عداها، وقد أثار ذلك معه أحكاماً علي أمة الإسلام والإسلام ذاته بالterrorism والغلو ووصف الإرهاب، من قبل خصوم كثر

يفتقدون بالأصل إلى ما امتلكه المسلمون وهو النص الإلهي المحكم.

11- إن مجال التفسير للنص الديني من القرآن والسنة أصبح مباحاً للكثير من لا يملكون أدواته، ولا يرتدعون عن تطويقه مرادهم من النص، دون ضوابط منهجية علمية دينية خلقية تتبع لهم الحق في ذلك.

لهذه الأسباب كانت تلك الدراسة بهدف تحليل أقوال ومذاهب المتكلم والفلسفه والمتصوفة في المسلمين إزاء قضية الرؤية.

وسوف تتبع تلك الدراسة في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها منهجاً تحليلياً مقارناً نقدياً، وذلك حتى يكتمل لها بناؤها العلمي، حيث:

1- المنهج التحليلي:

بغرض فهم مذاهب المتكلمين، من أقر منهم بالرؤيه العيانية كالسلفيين والأشاعرة، ومن شدد على الرؤية القلبية كأهل الاعتزاز ومن والاهم، وتحليل مذاهب الفلسفه في الرؤية العقلية وفق ما جرت عليه عادة الفكر اليوناني في التخلص، واستعراض مذاهب المتصوفة في تجربتهم القلبية الخاصة لإقرار الرؤية الذوقية الوجودانية، حيث إن موضوعية التحليل تقتضي الوصول إلى حكم فصل في أيهما أحق بالأسبقية في الفكر الإسلامي: المذهب أم المنهج، وذلك بغایة ترسیخ عقيدة المسلمين في الرؤية.

2- والمنهج المقارن:

لبيان أوجه التشابه والاختلاف وماهية الفروق بين اتجاهات المسلمين من متكلمين وفلاسفة ومتتصوفة في موضوع «رؤيه الله»، بل وبين مفكري الاتجاه الواحد، لرسم صورة جلية دقيقة لما جادت به مناظراتهم من مذاهب ومناهج مستخدمة ونتائج مستنبطة.

٣- والمنهج التقدى:

حتى يكتمل للدراسة عقدها العلمي، وتنحو إلى الموضوعية والحيادية في أحکامها ونتائجها تجاه مذاهب المتكلمين وال فلاسفة والمتصوفة إن أصابت أو جانت الصواب، ولاستجلاء حجم المغالطة التي أثارها المعتزلة في قياسهم الغائب بالشاهد والتعسف في التأويل، والكشف عن مزالق المنهجية الأحادية النظرية في استيعاب النصوص الدينية، وبيان مدى صدق المقدمات وصحة النتائج في عقيدة كل مذهب منها في الرؤية، وتحليل مدى الارتباط المنطقي في المناهج المستخدمة للدلالة ما اعتمدته كل فريق في دعم مذهبة في قضية الروية.

وقد جاء محتوى البحث في هيئة فصول سبعة وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول

مفهوم «رؤية الله»

والذى يتناول «رؤية الله» من حيث كونه مفهوماً لغوياً ثم يحدد مفهومها من حيث الدلالة الاصطلاحية، ويخرج إلى تبيان حقيقة المقصود بالرؤية، ويورد العلاقات (البنائية - الوظيفية) بينها وبين مفاهيم: الإحساس والإبصار والمعانينة والإطلاع والمشاهدة والإدراك والنظر والذوق وال بصيرة، ويبين أنواع تلك المفاهيم من حيث كونها: حسية، أو عقلية، أو قلبية، أو ذوقية وجذانية، جزئية كانت أو كليلة، ويوضح مراحل الرؤية وصورها وما تدل عليه: لغة، وعقلًا، وعلمًا، وتفلسفًا، وواقعاً يشكل وجوداً يمكن تتحققه في اليوم الآخر، كما يتوجه إلى تحليل مفاهيم الكلام والفلسفة والتصوف لغة واصطلاحاً عند مؤرخي الفكر في الإسلام.



الفصل الثاني

رؤى الله في القرآن

كان منطقيا - بعد تحليل مفهوم الرؤية، وللتمس الطريق الصحيح في فهم الرؤية - أن تتجه الدراسة إلى القرآن المصدر الأول للعقل الإسلامي في عقيدته، ليستعرض هذا الفصل موقع القرآن من الفكر الإسلامي، والآيات المرتبطة بالرؤى من جهة اللغة، وتلك التي اشتملت على دلالات الرؤية بكافة أبعادها والآيات التي اتصلت بالرؤى من جهة المعنى، فقسمها إلى : آيات يفهم من ظاهرها إثبات الرؤى، وآيات يفهم من ظاهرها إنكار الرؤى، وآيات لم يصرح ظاهرها بجواز أو نفي للرؤى، ثم اتجه هذا الفصل للآيات المتصلة بالرؤى من حيث معالجتها لقضية الصفات التي تتصل بالرؤى، وينتهي إلى تحليل الآيات المتصلة برؤى المعراج في استعراض لأغلب ما جاء فيها من أقوال، لينتهي إلى النتائج المنطقية في الرؤى القرآنية التامة الدالة الشاملة لكافة أبعادها.

الفصل الثالث

رؤى الله في السنة

يركز هذا الفصل على ما به تكتمل صورة الإسلام عند معتنقيه ومن سواهم، وهي السنة المطهرة، الصحيحة قطعية الثبوت، ويلخص هذا الجزء من البحث في جزئين : المقدمات التي أوردتها السنة لإثبات رؤى الله تعالى من حيث ما تعلق الصحيح منها بالرأي وهو الإنسان، وما تعلق بالمرأى وهو الله عز وجل، وما تعلق بفعل الرؤى، ثم يصل إلى النتائج التي قررتها صحاح الأحاديث من ثبوت رؤيته تعالى في اليوم الآخر، رؤى تعني ما دلت عليه اللغة والاصطلاح اللذان يعتمدان على معطيات الفكر والعلم والواقع.



الفصل الرابع

رؤية الله عند المتكلمين «الرؤية العيانية»

يستقرئ هذا الفصل مذاهب المتكلمة التي أقرت بثبوت رؤيته تعالى عياناً، وقد شكلت تلك المذاهب الاتجاه الأغلب على تيارات متكلمي الإسلام، وي تتبع البحث منهجية هذا الاتجاه في إثبات معتقده، من حيث كلامهم عن الصفات، و موقفهم من مسألة التأويل للمتشابه من الآيات، وإلى أي مدى يظل التنزيل قوياً في مواجهة مذاهب القائلين في الرؤية بالمعاينة، وينتقل إلى تقصي كنه الرؤية العيانية والفرق بينها وبين الإدراك بمعنى الإحاطة بالمرئي، ويستعرض الشروط التي ذهب بمقتضها اتجاه القائلين برأوية العيان إلى إقرارها من حيث ما يتعلق منها بفعل الرؤية كالأمكان وما يتعلق بالمرئي كالوجود والقدم والتنزيل، وما يتعلق بالرأي وهي دلالات الحياة والعلم والمعقولية، ويحلل كيفية الاستدلال على الرؤية العيانية، ما ورد منها بدلالة النقل، وما أكدته دلالة العقل كدليل المغايرة، والقدرة والإحكام، والخصوصية، والوجود، والقيومية والتمدح.

الفصل الخامس

رؤبة الله عند المتكلمين «الرؤية القلبية»

في هذا الفصل ينكر المعتزلة من الرؤية بعدها العياني، ويثبتونها رؤية قلبية، ويحلل البحث في هذا الفصل المنهج العقلي الذي اتبعه مثبتو الرؤية القلبية حيث التوحيد بين الذات والصفات دفاماً عن حقيقة التنزيل وهدماً لاتجاهات المشبهة والمجسمة في الرؤية، ويستنبط المدي الذي ذهب إليه المعتزلة في التجريد العقلي للصفات، وكيفية قياسهم الغائب بالشاهد، وتعسفهم في التأويل العقلي لإقرار مذهبهم، حيث العقل هو القاسم الأكبر في كافة أبحاثهم الكلامية والمحور الذي

تشكلت حوله كافة نزاعاتهم مع الخصوم، ثم يستقر المذهب في إثبات الرؤية القلبية وتدخلها مع دلالات العلم وكيف يعتبر المعتزلة أن نفي الرؤية العيانية توحيد خالص مجرد، وينتقل إلى المنهج الذي اعتمدته المعتزلة في إقرار مذهبهم والذي أتبني على مبادئ وطرائف للاستدلال وتقيد بضوابط منهجية تميزوا بها عن غيرها من متكلمي الإسلام، وكيف استعانا بدلالة العقل لإثبات الرؤية القلبية كأدلة المقابلة والموانع واللغة والتحيز والصفات والتمدح والانتساب، وبأدلة السمع من جهتي القرآن والسنة، وبدلالة الإجماع.

الفصل السادس

رؤيه الله عند الفلاسفة «رؤيه العقلية»

وفيه تبيان لمذهب الرؤية العقلية عند فلاسفة الإسلام حيث تميز الموضوع والمنهج العقلي وخصوصية العلاقة بينه وبين الفكر اليوناني، وببحثهم عن الله تعالى وصفاته من حيث تصورهم لواجب الوجود بأنه عقل ذاته، وتتصورهم لليوم الآخر والحضر والمعاد، إذ إنها المقررة لحقيقة الرؤية في معتقدهم، ويناقش الفصل أثر نظرية الفيض والصدر في الفكر الإسلامي، حيث كانت الرافد الأقوى لمذهبهم في الرؤية العقلية التي اصطبغت بطابع صوفي، كما يحلل مذهب الفلسفه في النفس، الصفة الكائنة في الموجودات والعبرة عن صدورها في نظرية الفيض وهي جوهر الإنسان الذي به يتم فعل الرؤية، حيث إن التصور العقلي عندهم هو إحساس الإنسان شيئاً من خارج النفس، ولهذا كانت الوجهة العقلية الصرفة للرؤيه عند الفلسفه هي العبرة عن مذهبهم الذي اعتمدوا لإثباته دلالات التعقل، والمعاد، والفيض، والنفس والكشف.



الفصل السابع

رؤى الله عند المتصوفة «الرؤية الذوقية»

يستطلع هذا الفصل تجربة التصوف الروحانية في عمومها وفي فرديتها بين المتصوفة، وحقيقة الزهد الصوفي والسلوك الخلقي الم عبر عن تجربتهم، ويحلل المنهج الذوقي في ترقية رؤى الخالق، والعلاقات بين الذوق والكشف والفيض والحدس والإشراق، وماهية المجاهدة الصوفية وتميزها بالأخلاق والخلوة والذكر والحياء ولزامة النص الشرعي والتوبة ومحاباة المذات والمداومة والمعرفة وي تتبع البحث مقامات وأحوال وخواطر الصوفية في زدهم، ويفصل القول في ظاهرات الرؤية الذوقيّة التي تتميّز بذاتيّة الممارسة ولغة التجربة وتعابيرها من: المعاينة والتجلي والمشاهدة والكشف والفتاء والحب الإلهي، ويوضح التشابك بين مذاهب المتصوفة والمتألسفة، في كون الذوق الصوفي بناءً فكريًا فلسفياً حيث تطرق المتصوفة إلى القول بالاتحاد والاتصال ووحدة الوجود والإنسان الكامل جاءت في أغلبها صوراً تعابيرية عن الذوق الصوفي لتحقيق رؤى الله تعالى في الدنيا وفي الآخرة.

ويبقى واجب الثناء والإقرار بالعرفان لكل من ساهم وما ادخل جهداً ولا رعاية ولا توجيهها لتلك الدراسة بدءاً من الوقوف على موضوعها ومروراً بكافة مراحل إنجازها، فلم تكن لتكتمل إلا بمعونتهم وعلمهم وإيمانهم وهم أساتذتي الأجلاء وصحبة الخير من زملائي وطلابي.

وأدعو المولى عز وجل أن يجعله عملاً صادقاً مقبولاً ولبنة طيبة في بناء الفكر الإسلامي وأضافة إلى جهد المجتهدين المصيبيين من أمة الإسلام.

دكتور / حسين صبري

أبوظبي 2010



الفصل الأول

مفهوم «رؤية الله»

• تمهيد

١٠ المفاهيم المستخدمة في البحث

- لفظ الجلالة «الله»

- الرؤية :

من جهة اللغة - الرؤية فلسفياً - من جهة العلم

١٠ الألفاظ المرتبطة بالرؤية

- الاحساس - الإبصار - المعاينة - الاطلاع - المشاهدة - الإدراك - النظر

والذوق

١٠ المعانى المتصلة بمفهوم الرؤية

• مفاهيم :

علم الكلام - الفلسفة والتصوف

تمهيد

الفكر الإسلامي في عامة صوره، مُعبّر إن بدرجة أو بأخرى عن معتقده الديني، ومادته الأولى وهي الله تعالى، ورغم أن القرآن ليس كتاب علم مخصوص - وإنما كتاب حياة للإنسان -، فالآيات البينات التي وردت من السماء وتلقاها مفکروه بيقين خالص - إذ تهياً منهم لقبولها حس واع وقلب منشغل بها وعقل معتبر فيما دلت عليه - تضمنت في عديد من مواضعها توضيح المبهم واقرار الحكم واستجلاء المشكل وسن الأحكام ورسم المنهاج والوسيلة، ومما اعتمدته في بيانها، هو تحديد اللفظ واستنطاق المعنى - وهما في التعريف عنصراً -، بدءاً من الآية الأولى التي عرفت المأمور بالقراءة ربه، إلى خاتمة الآيات التي حدث له القول الفصل في الدين المرضي عنه، وقد كان الحد للفظ ولا زال هو دأب العلم والبحث في كل حين، إذ كان الحد - وهو وسيلة التعريف - يمثل الطريق إلى التصور⁽¹⁾، ومن ثم إلى المعرفة، فإن تعريف الشيء أول طريق لفهمه وتحديد ماهيته وحقيقة⁽²⁾هـ لأن الحد الذي يوصلنا إلى التعريف كما يورد الجرجاني «قول دال على ماهية الشيء»⁽³⁾، وماهية الشيء تميزه عن غيره، فإن «لكل شيء حقيقة هو بها هو، وهي مغايرة لما عدتها، سواء كان لازماً لها أو مفارقـاً»⁽⁴⁾، ولا يصل البحث إلى ضبط تلك الماهية إلا بمنهج علمي، إذ إن المنهج هو «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلم»⁽⁵⁾، وخطوة المنهج بعد تعيين موضوع بحثه، هي تحديد المفاهيم المستخدمة للتمييز بين حقائقها وحقائق غيرها، خاصة إذا قوبل البحث بكثير من المفاهيم التي قد يتواهم ترادفها أو اضطرابها في المعنى، وقد قال دي بور «إن كثرة المترادفات في اللغة العربية تنحرف بالإنسان عن

(1) النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربي، بيروت، ط3، 1984م ، ص44.

(2) سعيد مراد: الإسلام ولغة الحوار، الأنجلو، القاهرة، 1993م، ص43.

(3) الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م، ص87.

(4) الأبيجي: المواقف، عالم الكتب، بيروت، ص59.

(5) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م، ص5.

القاعدة التي وضعها أرسسطو والتي تقضي بأن استعمال الألفاظ المترادفة غير جائز في العلوم المطبوعة التي تحدد فيها المعاني تحديداً دقيقاً⁽¹⁾، ظنا منه بأن الترافق في الألفاظ العربية سيحيد بتلك الألفاظ عن وجهتها العلمية، لكن هذا الترافق ربما قصد به التتابع⁽²⁾، أو الدلالة على حالات متشابكة متصلة في المسألة الواحدة، حيث يكون لكل لفظ محله المضبوط في المعنى، فإن «من حق المعنى أن يكون الإسم طبقة له، وتلك الحال له وقفا»⁽³⁾، وحصر الألفاظ العربية - بغض النظر عنها - في إطار أرسطي، دون النظر إلى غيره من معايير اللغة والعلم، أمر بعيد عن الموضوعية، فلم يكن ذلك الإطار مقبولاً على إطلاقه عند مفكري الإسلام خاصة الأصوليين منهم، حيث أنكروا الصفة الميتافيزيقية من منطق أرسسطو وأسسوا بدليلاً عنه - وبخاصة في الحدود - منطقاً يتفق مع الحاجات الإنسانية العملية⁽⁴⁾، وربما تم ذلك بتأثير ما ورد في النصين القرآني والنبوي من أساليب تعريفية تتأيي عن الفكر المجرد وتحكم العلاقة بين هذا الفكر والواقع، حيث إنه «لو لا استعمال المعرفة لما كان للمعرفة معنى»⁽⁵⁾، وكانت غايتهم التوصل إلى تعريف الحد الحقيقي أي «ما يميز الشيء عن غيره بذاته»⁽⁶⁾، ولا تنتقص تلك الغاية في التوصل إلى تمييز الشيء عن غيره، كثرة الألفاظ الدالة على صفاته ومعانيه وحالاته، إذ لو افترضنا أن الترافق في اللغة العربية دلالة على الخروج عن المنطق وأصوله، فمعنى أنه نقصتها عن أن تكون أكثر من لغة للخطاب بين العامة لا ترقى لستوي لغة العلم، فإن كثرة

(1) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار النهضة العربية، بيروت، ط5، 1987م، ص 53.

(2) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وأخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، ج1، ص339.

(3) الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ج1، ص64.

(4) النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص100.

(5) الجاحظ: الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1969م، ج2، ص115.

(6) الأ müdّي: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق: حسن الشافعي، طبعة القاهرة، 1983م، ص74.

ما اعتقد فيها من مترادفات - وليست كذلك - إنما دلالة علي وفرة معانيها واتساع أفقها ومرؤونتها، والمصطلحات في اللغة هي مادة التعريف، والسعى إلى حد التعريف من ضرورات العلم، بسبب أن «المصطلح أداة أساسية من أدوات البحث العلمي ويعد جزءاً من المنهج الذي تكتمل به شخصية كل علم من العلوم»⁽¹⁾، كما إن الألفاظ الواردة في المعنى نفسه، قد يوهم ظاهرها بترادفها، من جهة كونها مادة لغة، بينما هي تمثل روحها، ولن يست اللغة إلا بمادتها وروحها معاً، فالتمسك بمادة اللغة معزولة عن روحها يوهم فيها ترادفاً ليس فيها، وإنما يحتاج ذلك إلى تعلق العقل والوجودان بروح اللغة بعد اعتبار مادتها اللفظية، وهذا ما ستكتشف عنه المفاهيم المتضمنة في موضوع البحث.

المفاهيم المستخدمة في البحث:

إن المفهوم المحوري الذي يشكل موضوع البحث هو «رؤيه الله» فأما لفظ الجلالة «الله» فأصله الإله، والإله إسم من أسماء الأجناس يقع على كل معبد بحق أو باطل، ثم غالب على المعبد بحق، وأما «الله» بحذف الهمزة فمحخصوص بالمعبد الحق لم يطلق على غيره، ولا يعد صفة بل إسماً، فإن صفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليها، فلو جعلتها كلها صفات بقيت غير جارية على موصوف بها وهذا محال⁽²⁾، وأما اللفظة الأولى في المفهوم وهي «رؤيه» فإن لها دلالات في اللغة، وفي الاصطلاح ما بين العلوم، ولها كثيرة علاقات مع الفاظ أخرى تنشئ معها تتابعاً أو تكمالاً أو إضافة أو تعليلاً، وذلك مما يقتضي تفصيله.

(1) حسن الشافعي: مقدمة كتاب المبين للأمدي، ص 7.

(2) الزمخشري: الكشاف، دار الفكر، بيروت، ج 1، ص 35: 38.

فالرؤية :

يتميز أهل اللغة في إطار هذا اللفظ بين «رأي، رؤيا ورؤية»، فيقال «رأيت في العلم رأيا، ورأيت في النوم رؤيا»⁽¹⁾، ورأيته بعيوني رؤية⁽²⁾، وذكر أن الرؤية لا تقتصر على العين حيث تعني «النظر بالعين والقلب»⁽³⁾، فالرؤية : بالعين تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين⁽⁴⁾، ففي التنزيل «ألم تر إلى الذين أتوا نصبياً من الكتاب» قيل : ألم تعلم، أي ألم ينته علمك إلى هؤلاء، ومعنى : اعرفهم، وقيل ألم تر : ألم تخبر، وقيل ألم تر : أي ألم تعجب لفعلهم⁽⁵⁾، والعلم والمعرفة والخبر والعجب كلها أمور متصلة بالعقل والنفس وإن جاءت لغة من اشتراكات الأصل اللغوي للفظة «رأي»، بل قيل إن «رأي» تدل على نظر وابصار عين أو بصيرة⁽⁶⁾، لكن هناك من ميز بينهما حيث إنها - أي الرؤية - «حقيقة في العين ومجاز في القلب»⁽⁷⁾.

وفلسفيًا :

فإن الرؤية تعني :

- المشاهدة بالبصر.

- وقد يراد بها العلم مجازاً.

(1) السرقسطي: كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، ط 1978م، ج 3، ص 39.

(2) الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: عبد الحليم محمود، نسخة دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، تحت رقم 127984، ص 149.

(3) الفيروز أبادي: القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1991م، ج 4، ص 479.

(4) الجوهري: الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ج 6، ص 2347.

(5) ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 2، 1997م، ج 5، ص 90.

(6) ابن قادس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1991م، المجلد الثاني، ص 472 والزمخشري: الكشاف، ج 1، ص 415.

(7) البستانى: البستان، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1، 1992م، ص 386: 387.

- وإذا كانت مع الإحاطة سميت إدراكاً.
- وتطلق في الفلسفة الحديثة على وظيفة حاسة البصر.
- فإذا أطلقت على المشاهدة بالنفس سميت حسناً.
- وقد تطرق على مشاهدة الحقائق الإلهية، أو المشاهدة بالوحى، أو الإدراك بالوهم، أو المشاهدة بالخيال⁽¹⁾، وهناك من ذهب إلى أن «الرؤيا لا تكاد تتميز عن الموضوع المجرى»⁽²⁾، وهكذا لم يقف لفظ «الرؤيا» عند حد الرؤيا الحسية الحاصلة بفعل الحس، وإنما تعدد معانٍ أخرى مثل «المشاهدة، الإبصار، الإدراك»، رغم أن هناك من قال إن «إدراك البصر، رؤيا البصر سواء في اللغة لا يختلفان»⁽³⁾.

من جهة العلم:

فإن الرؤيا تعني «أن العين لا ترى الأجسام حقيقة، ولكنها ترى الضوء المنعكس أو الصادر عنها»⁽⁴⁾، لكن هناك من يحدد فيقول «شرط الرؤيا ليس هو الضوء كيف كان، بل الضوء المحيط بالمرئي»⁽⁵⁾، والرؤيا بالعينين تؤدي إلى ظاهرة الاندماج، بمعنى أن مجال الرؤيا بالعين اليسرى يختلف عن مجالها بالعين اليميني، وأندماج المجالين يساعدنا على تمييز البعد النسبي للمرئيات، وهذا يسمى بالرؤيا المحسنة⁽⁶⁾، وتلك الرؤيا المحسنة «عملية معقدة لا تكتمل إلا بالإبصار بالعين وبحركات التكيف والتلاقي وانتباط الصور على الشبكية وأخيراً بعمل المرايا

(1) جميل صليبي: المعجم الفلكي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1978م، المجلد الأول، ص 604: 605.

(2) مراد وهبة: المعجم الفلكي، دار الثقافة الجديدة، ط 3، 1979م، ص 211.

(3) القاضي عبد الجبار: المختصر في أصول الدين، ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: محمد عمارة، ج 1، ص 220.

(4) الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط 1، 1996م، المجلد 16، ص 721.

(5) الأبيجي: المواقف، ص 133.

(6) عبد الفتاح دويدار: الأساس البيولوجي والفيسيولوجي للشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1994م، ص 240.

الدُّماغِيَّة⁽¹⁾، فإن عصب العين «يستثار بواسطة المنبهات الضوئية»⁽²⁾، لكن الله تعالى ميز تلك الرؤية عند الإنسان عن غيره من الحيوانات التي يوجد لأغلبها مجالات إبصار منفصلة للعينين، لكن مجالات الرؤية عند الإنسان تتداءل، وما نراه بإحدى العينين هو تقريباً ما نراه بالأخرى، وهذا له أهمية في إدراك العمق⁽³⁾، لكن تلك نظرة عملية بحثة، ينضاف إليها القول بأن «الإدراك هو الإحاطة بالشيء»، وهو قدر زائد على الرؤية⁽⁴⁾، فإن الرؤية هي «المشاهدة بالبصر حيث كان»⁽⁵⁾، وهي «أمر يخلقه الله تعالى في الحي»⁽⁶⁾، بل قيل إن الرؤية هي «المطالعة والمعرفة ويعق فيها بعد الموت مزيد كشف واتضاح كان البدن مانعاً منه ويتنزل منزلة البصر»⁽⁷⁾.

مما سبق يتبيّن أن لفظ «الرؤية» لغة واصطلاحاً، ومن جهة العلم والفلسفة قد ورد في مدلولاتها وعلى هذه الأصعدة، استخدامات عدّة تتصل بمفهوم الرؤية الشاملة ولا تنفك عنها، والدين يقر للعلم واللغة والفلسفة بأحقيتهم في الدلالة على الألفاظ المؤدية للمعرفة، يقول إقبال «طبقاً لنظرية القرآن في المعرفة، فإن تجربة الإنسان الروحية ليست مصدره الوحيد للمعرفة»⁽⁸⁾، مع الاعتبار عند نظرنا أي لفظ منها في علاقته بلفظ «الرؤية»، أن «اتفاقهما في إسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتفصيص»⁽⁹⁾، وتلك الألفاظ التي

(1) الزين عباس عمارة: مدخل إلى الطب النفسي، دار الثقافة، بيروت، ط1. 1986م، ص125.

(2) عزت السيد إسماعيل: علم النفس الفسيولوجي، وكالة المطبوعات، الكويت ط1، 1982م، ص269.

(3) المصدر نفسه، ص306.

(4) ابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية: <شرح العقيدة الطحاوية>، مطبعة كاظم، دبي، ط1، 1981م، ص54.

(5) الجرجاني: التعريفات، ص114.

(6) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، ج2، ص599.

(7) ابن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل، تحقيق: محمد مطیع الحافظ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1996م، ص66: 67.

(8) Mohamed Iqbal: The reconstruction of religious Thought in Islam. India. Kilab Bavan, 1998. P.127.

(9) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، تحقيق، محمد بن عوده السعوي، مكتبة العبيك، الرياض، ط3، 1995م، ص20.

ترتبط وظيفياً ولغوياً بالرؤية هي:

الإحساس، الإبصار، المعاينة، الاطلاع، المشاهدة، الإدراك والنظر، وكلها ينبغي فحصها لاستيضاح ماهية العلاقات الوظيفية بين تلك الألفاظ ولفظ الرؤية، للاهاطة بمفهوم الرؤية على نحو دقيق ومفصل، وذلك فيما يخص وضعية الإنسان الفيزيقية والنفسية وكينونته البشرية في الحياة الدنيا.

الإحساس:

يقال في اللغة «أحس الشيء» أي به علم، وأدركه بإحدى الحواس⁽¹⁾، فالإحساس من عمل الحاسة، لكنه مرتبط بعلم وإدراك، وهذا عمل العقل، والحسنة «هي الجارحة التي يقوم بعضها بالإدراك»⁽²⁾، ورغم أن الله تعالى «خلق كلا من الحواس لإدراك أشياء مخصوصة... لا يدرك بها ما يدركه بالحسنة الأخرى»⁽³⁾، إلا أن «التضاد إنما يقع بين نصيب الحسنة الواحدة»⁽⁴⁾، وقد نبه الجرجاني أن الإحساس «إدراك الشيء بإحدى الحواس فإن كان الإحساس للحس الظاهري فهو المشاهدات وإن كان للحس الباطني فهو الوجودانيات»⁽⁵⁾، وحسة البصر تحديداً وظيفتها «إدراك المرئيات»⁽⁶⁾، وقيل فيها إنها «أوسع عالم المحسوسات»⁽⁷⁾، وقيل في إحساسها بالمرئيات إنه يمر بمراحل ثلاثة:

(1) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، ج 1، ص 172.

(2) الخياط: الانتحسار، تحقيق: ينيرج، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ص 117 والجوني: الإرشاد، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1985م، ص 162.

(3) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ح 1، ص 57.

(4) الحافظ: الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1969م، ح 5، ص 57.

(5) الجرجاني: التعريفات، ص 11.

(6) البغدادي: الفرق بين الفرق، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الجليل، بيروت، ط 1987م، ص 311.

(7) الغزالى: المتنقد من الضلال، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م، ص 53.

1- مرحلة فيزيقية: هي المؤثرات الفيزيقية كالضوء الذي ينبع عن الأشياء الخارجية، ويصل إلى العين.

2- مرحلة فيزيولوجية: ويتم فيها تأثير عضو الحس، ثم انفعاله، ووصول الأثر إلى المراكز العصبية.

3- مرحلة نفسية: هي الشعور بهذا الأثر⁽¹⁾.

وعلي ذلك اتفق حديثاً على «أن هناك منظوراً آخر لانستطيع فيه عزل العمليات الحسية عن العمليات الإدراكية»⁽²⁾، فإن لفظ «حس» قد تعني في الإنجليزية الحس بإحدى الحواس، وقد تعني العقل، وقد تعني المعنى العقلي⁽³⁾، وعلى ذلك فإن المعاني باعتبار أسبابها المدركة لها ثلاثة: محسوسه ومحضه ومعقوله⁽⁴⁾، إذ إن من المؤكد أن مجال الفكر لا يقتصر على التعقل والإرادة والتخيل فقط، بل يتناول الإحساس أيضاً⁽⁵⁾، وعليه فإن الإحساس البصري عند الرؤية يتأتي بأداء العين ومراكز الدماغ، ولا ينفصل عن الوجدان والقلب وتيار الشعور، لكن الإحساس مجرد اینبه في اللغة إلى بداية عمل الحاسة الجارحة والخطوة الأولى العملية في أداء وضيافتها.

الإبصار:

يقال في اللغة: أبصر الشيء، وبصر به وقد بصر بعمله إذا صار عالماً به⁽⁶⁾، وقيل: أبصر فلان: نظر ببصره فرأى، ورأى ببصيرته فاهتدى، والبصر: العين، وقوة

(1) عبد الفتاح محمد دويدار: الأساس البيولوجي والفيسيولوجي للشخصية، ص 221.

(2) بروس جولد شتان: من كتاب الأساس البيولوجي لعبد الفتاح دويدار، ص 225.

(3) مراد وهبة: المعجم الفلسفى، دار الثقافة الجديدة، ط 3، 1979م، ص 171.

(4) العزالى: المستصفى، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط 1، 1995م، ص 44.

(5) ديكارت: مبادئ الفلسفة، ترجمة: عثمان أمين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1993م، ص 57.

(6) الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، نسخة دار الكتب الوطنية أيوظبي تحت رقم 127984، ص 23.

الإبصار، وقوة الإدراك⁽¹⁾، وقيل إنه «النور الذي تدرك به الجارحة المبصرات»⁽²⁾ فإذا تتبعنا مراحل الإبصار، فإن مرحلته الحسية تعني أن البصر «قوة مرتبة في العصبة الم gioفة من العين شأنها إدراك ما ينطبع فيها من صور وأشباح الأجسام ذات الألوان الضئلة»⁽³⁾، لكن عملية الإبصار لا تقف عند حد عمل الآلة الحسية لأن «البصر هو أشرف الحواس وأشدّها تحقيقاً لمدركاته»⁽⁴⁾، وكذلك فهو «الحاسة الأكثر نفوذاً من بقية حواسنا الجسدية»⁽⁵⁾، وعلى ذلك اعتبر البعض «أن الإبصار أقوى من الإدراك الحسي القاصر على الإمام ببيتنا الخارجية والداخلية المتصلتين بنا اتصالاً مباشراً لكن الإبصار يتيح لنا أن نستقبل انطباعات بعيدة عن الحدود الضيقة»⁽⁶⁾، فعملية الإبصار لا تتوقف عند حدود حاسة البصر وإنما يتکامل أداؤها مع العقل، بل وقد تنتج شكلًا راقياً من الإبصار أطلق عليه أهل اللغة والفكر «البصيرة» وهي «نور القلب الذي به يستبصر كما أن البصر نور العين الذي به تبصر»⁽⁷⁾، وهي «قوة القلب المدركة والفطنة والحكمة والاستبصار في الشيء»⁽⁸⁾، وعلى ذلك صارت البصيرة إسماً «ما اعتقد في القلب من الدين وتحقيق الأمان»⁽⁹⁾، وقد عبر الجرجاني عن البصيرة بالقول التي «لقلب المنور بنور القدس يري بها حقائق

(1) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس وآخرون، حد 1، ص 59.

(2) الزبيدي: تاج العروس، تحقيق: ابراهيم الترزي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1972م، حد 10، ص 196؛ 197م، حد 197.

(3) ابن سينا: النجاة، تحقيق: ماجد فخري، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 1، 1985م، ص 159
والآمدي: المبين، تحقيق: حسن الشافعي، طبعة القاهرة 1983، ص 104 والجرجاني: التعريفات، ص 46.

(4) أخوان الصفا، الناموسيات والإلهيات، الرسالة الأولى في الآراء والدينات، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1957م، ص 410.

(5) أقلاطون: محاورات أفلاطون، محاورة في دروس، ترجمة: شوقي داود، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط 1994م، المجلد الخامس، ص 19.

(6) أحمد عكاشه: علم النفس الفسيولوجي، دار المعارف، القاهرة، ط 6، 1982م، ص 87.

(7) الزمخشري: الكشاف، حد 2، ص 42.

(8) البستاني: البستان، ص 68؛ 69 والزبيدي: تاج العروس، حد 10، ص 196؛ 197م، حد 197.

(9) الزبيدي: تاج العروس، حد 10، ص 198.

الأشياء وبواطنها - وهي - بمثابة البصر للنفس يري به صور الأشياء وظواهرها وهي التي يسميها الحكماء القوة القدسية⁽¹⁾، فالإبصار بمعانٍه الأكثر شمولًا من المدلول الحسي البحث تتسع لتتضمن معانٍ الإدراك والفتنة من العقل والبصرة من القلب.

المعاينة :

المعاينة في اللغة من النظر، وقد عاينه معاينة وعياناً، ورأه عياناً، أى لم يشك في رؤيته إياه⁽²⁾، واشتقت المعاينة من العين وهي حاسة البصر⁽³⁾، فإن «الأعصاب التي في العين تستقبل المنبهات الخارجية وتحولها إلى رموز وإشارات عصبية تنبئ في شكل انطلاقات كهربائية عبر مسارات حسية، وتنقل المعلومات إلى مراكزها في المخ ليفرزها وي Finchها»⁽⁴⁾، ففي العين «نوعان من الخلايا المستقبلة والحسامة للضوء؛ خلايا عصوية وخلايا مخروطية. وهي تلعب دوراً حيوياً في عملية الرؤية، بنقلها المنبهات للخلايا العصبية، التي تنقل بدورها المؤثرات للدماغ»⁽⁵⁾، إذن عملية المعاينة للشيء من جهة اللغة تتصل بالعين، ومن جهة الوظيفة لاتنفصل عن الدماغ والوجودان والشعور الإنساني.

(1) البرجاني: التعريفات، ص 37 والقاشاني: اصطلاحات الصوفية، تحقيق: محمد كمال ابراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981م ، ص 37

(2) ابن سيده: المحكم في اللغة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط 1، 1958م، ح 2. ص 179.

(3) أحمد رضا: معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960م، المجلد الرابع، ص 254. 256.

(4) عبد الستار ابراهيم: الإنسان وعلم النفس، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط 1984م، ص 98.

(5) ريتشارد او جولدزبي: البيولوجيا، ترجمة: عدنان علاوي وأخرون، مجمع اللغة العربية الأردني، طبعة 1980م، الجزء الأول، ص 1660.

الاطلاع:

وأصلها في اللغة «طلع وتعني: بدا وظهر، وطالع الشيء أي اطلع عليه، والطاعة: الرؤية ومنه قيل «أنا مشتاق إليك»⁽¹⁾، وطالع الشيء مطالعة: اطلع إليه: تطلع ونظر ليعرفه، واطلع الأمر: علمه وأدرك أسراره⁽²⁾، فالاطلاع متصل بالرؤية من جهة العين وبالمعرفة من جهة العقل، وكلاهما متصل بالأخر، وغرضهما تحقيق غاية الإدراك والنظر، وهما لا ينفصلان عن الرؤية.

المشاهدة:

يقول ابن منظور: إن المشاهدة مشتقة من «شهد» وأشهد: بمعنى أعلم، والشاهد: هو العالم الذي يبين ما علمه، وقيل في الشهيد: الذي لا يغيب عن علمه شيء، وقيل: الحاضر، بل تعني عنده المشاهدة في اللغة المعاينة⁽³⁾، وقد وردت المشاهدة في عدة معان هي:

1- ما يحكم فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة أو الباطنة⁽⁴⁾.

2- وقيل إنها «كل قضية صدق العقل بها بواسطة الحس»⁽⁵⁾.

3- وقيل: هي رؤية عميقه شاملة لموضوع الفكر إلى حد نسيان الذات والأشياء الأخرى⁽⁶⁾.

وبالنظر إلى المستويات الثلاثة السالفة، يتضح أن المشاهدة تجمع بين أداء الحس الظاهر والحس الباطني بمعنى القلب، وكذلك العقل والوجودان، لكنها أقل من درجة الإدراك التي تنضاف إليه فيها من العقل أبعاد أكثر عمقاً ودلالة.

(1) الرازى: مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1978م، ص 395.

(2) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس وآخرون، ح 2، ص 562.

(3) ابن منظور: لسان العرب، ح 7، ص 222: 223.

(4) الجرجاني: التعريفات، ص 239.

(5) الآمدي: المبين، ص 91.

(6) مراد وهبه: «المعجم الفلسفى»، ص 405.

الإدراك:

ورد معنى الإدراك من جهة الاشتلاق بأنه «لحوظ الشيء بالشيء ووصوله إليه»⁽¹⁾، وأدراك الحاجة⁽²⁾، كما يقال إدراك الشيء بالبصر: أي رؤيته، ويقال أدرك المسألة: أي علمها، ويقال للحواس الخمس: المدركات الخمس⁽³⁾، ومن جهة الاصطلاح يعني «حصول الصورة عند النفس الناطقة، وإحاطة الشيء بكماله، وتمثيل حقيقة الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي أو إثبات»⁽⁴⁾، ويتناول الإحساس والتخيل والتوهם والتعقل⁽⁵⁾، وحصول صورة المدرك من ذات المدرك⁽⁶⁾، وأدراك المعلومات بواسطة الطرق الإدراكية⁽⁷⁾.

ويكاد يتلاقي معنى الإدراك من جهة الاشتلاق مع ما يتضمنه معناه من جهة الاصطلاح، حيث يتتوفر في ذات المعنى وظائف الحس والعقل، لأن الإدراك «يستمد مقوماته من الإحساسات التي ينقلها الجهاز العصبي إلى المخ حيث تتم عملية الإدراك»⁽⁸⁾، فإن هناك كما يرى فرويد «علاقة مزدوجة بين وحدة الفكر ووحدة الإدراك»⁽⁹⁾، لكن ابن خلدون يضيف إلى بعدي الإدراك الحسي والعقلي بعده روحانياً حيث «إن المدارك الروحانية يدرسها الإنسان بذاته بغير واسطة»، رغم أنه

(1) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، المجلد الثاني، ص 269.

(2) الأذهري: تهذيب اللغة، تحقيق: يعقوب عبد النبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، حد 14، ص 111، والزمخشري: أساس اللغة، ص 129.

(3) البستاني: البستان، ص 246.

(4) الجرجاني: التعريفات، ص 13.

(5) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 384.

(6) ابن سينا: التعليقات، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، ص 69.

(7) موسوعة علم النفس: ترجمة: فؤاد شاهين، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 1977م، المجلد الأول، ص 97.

(8) عبد الرحمن عيسوي: علم النفس القضائي، دار النهضة العربية، بيروت ط 1992م، ص 93.

(9) فرويد: معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة مصطفى حجازي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1985م، ص 85.

يُستدرك فيapus حدوداً للإدراك بقوله «إن الوجود أوسع من أن يحاط به أو يستوي في إدراكه بجملته روحانياً أو جسمانياً»⁽¹⁾.

وهكذا يمكن التمييز بين أنواع متباعدة للإدراك:

- 1- الإدراك البصري: لشيء ما يتأثر بما حول هذا الشيء من مرئيات، بحسب نوعها، ومسافتها من الشيء، وشخصية المراقب للشيء⁽²⁾.
- 2- الإدراك الحسي: الذي يقرر أن العقل في حالة الإدراك يشعر شعوراً مباشراً بحضور الوجود الخارجي.
- 3- الإدراك الذهني: معرفة الكلي من حيث إنه متميز عن الجزئيات التي يصدق عليها.
- 4- الإدراك الفطري: وهو مصطلح أطلقه ديوبي على مرحلة البحث التي كان فيها الإنسان يجعل مدار نظره إلى الأشياء هو المتعة والمنفعة.
- 5- الإدراك التجريبي: الذي يربط بين الظاهرة والوجود الذاتي.
- 6- الإدراك الخالص: هو عين الوجود الذاتي⁽³⁾.
- 7- الإدراك فوق الحسي: وهو القدرة على رؤية أشياء لا تؤثر على الحواس مباشرة.
- 8- بل إن هناك نوعاً من الإدراك يشير إلى تأثير دماغ ما على آخر عن غير طريق الحواس وهو أمر لا يخرج عن نطاق العلم الحديث⁽⁴⁾.
- 9- نوع آخر هو الإدراك الواقعي يعطي سرعة الملاحظة، لكن ربطه بالعقيدة

(1) ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2000م، ص516-517.

(2) إبراهيم فريد الدر: الأسس البيولوجية لسلوك الإنسان، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983م، ص314.

(3) مراد وهبة: المعجم الفلسفي، ص13-14.

(4) عبد الرحمن عدسي ومحبي الدين توق: المدخل إلى علم النفس، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط5، 1998م، ص221-222.

هو الذي يعطي سرعة الإدراك⁽¹⁾.

وقد أثبتت العلم حديثاً الأنواع الثلاثة الأخيرة، وصار النزاع: هل تقع هذه الإدراكات ضمن الدراسات المتعلقة بعلم النفس أم يتحول إلى موضوعات الباراسيكولوجي، ويتوقف النزاع إذا عد الآخر امتداداً للأول، والرازي في مثل هذه الإدراكات يرى «أن الإنسان لا يمكنه أن يتصور إلا ما أدركه بحسه أو وجده في فطرة النفس.. أو من بديهيّة العقل.. أو ما يركب العقل من هذه الأقسام، فأما ما عداه فلا يتصوره البته والاستقراء يتحقق»⁽²⁾، لكن ما يمكن استخلاصه من حقيقة الإدراك أنه محصلة عوامل عدة، وأن أنواع الإدراك ربما تشير إلى درجاته، حيث ترتقي من أدناها مرتبة وهو الإدراك البصري للمرئي، وصولاً إلى الإدراك الذي يفرض هيمنته على قوي العقل والقلب معاً.

النظر:

ورد للنظر عند علماء اللغة وأهل الفكر أنه :

- تأمل الشيء بالعين⁽³⁾.
- الانتظار⁽⁴⁾.
- نظر القلب بمعنى الرحمة⁽⁵⁾.

(1) سميح عاطف الزين: علم النفس، دار الكتاب، اللبناني، بيروت، ط1، 1991م، المجلد الأول، ص291.

(2) الرازي: المحصل، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1984م، ص28.

(3) ابن عباد: المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1994م، ج2، ص160؛ والتهاونى: كشاف اصطلاحات الفنون، ج3، ص1385؛ ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، المجلد الخامس، ص44.

(4) النووى: تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، القسم الثاني، ص168، الأزهرى: تهذيب اللغة، ج14، ص371.

(5) الأزهرى: تهذيب اللغة، ج14، ص368؛ 369.



- النظر إلى الله تعالى بمعنى توقع فضله⁽¹⁾.
- نشاط عقلي يهدف إلى معرفة موضوع أو تفسيره⁽²⁾.
- بمعنى البصر.
- وبمعنى البصيرة.
- وبمعنى طائفة من الآراء تفسر بها بعض الواقع العلمية⁽³⁾.
- ويعد من الرؤية بمنزلة الأصاغاء من السمع⁽⁴⁾.
- ويعني الفكر الذي يطلب به علم أو غلبة ظن⁽⁵⁾.

وجميع هذه المعاني متصلة بالحس والدماغ والقلب والوجود، ودلالة علي رؤية تامة للأبعاد، ولذا فإن ما يمكن استنتاجه مما ذكر في لفظ «الرؤية» وما اتصل به من ألفاظ أخرى، تتعلق به في دلالته اللغوية والوظيفية :

- 1- إن تلك الألفاظ في دلالتها تمثل أبعاداً متتابعة وربما متشابكة للرؤية، حيث تعين ألفاظ: الإحساس، الإبصار، المعاينة، الاطلاع، المشاهدة، الإدراك والنظر، الأبعاد التامة للرؤية.
- 2- وبالتالي فإن الترافق الذي قد يتواهم في كل حال من تلك الحالات، إنما هو في حقيقته ليس ترافقاً لفظياً، وإنما يعبر عن صلة ما بين تلك الألفاظ ولفظ الرؤية، من جهة المعنى أو من جهة الوظيفة أو زمن حدوثها أو حسبما دل عليه السياق الذي وردت من خلاله.
- 3- إن الرؤية بتمامها لا يستقيم معناها لغة واصطلاحاً إلا بتوافر هذه الحالات جزئياً أو كلياً، ضعفاً أو قوة، طولاً أو قصراً.

(1) الزمخشرى: أساس البلاغة، ص 462، 463.

(2) مراد وهبه: المعجم الفلسفى، ص 446.

(3) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، ج 2، ص 932.

(4) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 244.

(5) التهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 3، ص 1386.

4- ان للبعد الشخصي دوراً في تكامل الرؤية، إذ قد يحس الفرد دون أن يبصر، وقد يبصر دونما معاينة وهكذا...

5- إنه ما من جازم يجزم أن لفظاً من تلك الألفاظ المتصلة بالرؤبة يدل واحد منها على معنى بذاته في الرؤبة، فكلها تتكمال لتحيط بالرؤبة من كافة أبعادها.

6- إن الرؤبة التامة تتضمن:

- آلية الأداء الوظيفي في الحاسة الجارحة وهي العين.
- نشاط المراكز الدماغية في العقل، وما يستتبعه من شعور.
- حركة القلب للتناغم مع هذا النشاط.
- انفعال الوجودان واندماجه مع تلك الحركة القلبية العقلية الحسية.
- التأزر النفسي - البدني للانشغال بالمرئي عما عداه.

والى جانب مفهوم الرؤبة وما ارتبط به من ألفاظ تشتراك معه في الدلالة ذاتها، فإنها جميعاً تبتدئ من عمل الحاسة الجارحة، وتنتمي بتمام الإدراك والنظر، لكن هناك طريقة آخر للرؤبة لا يشترط لابتداء الرؤبة عمل تلك الحاسة، وهو ما عبر عنه - تصوفاً - بالذوق، وهو «نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه»⁽¹⁾، وقيل إنه «أول مبادئ التجليات الإلهية»⁽²⁾، وعبر عنه «بالمعلم اللدني» الذي تعلمه العبد من الله تعالى من غير واسطة ملك ونبي بالمشاهدة والمشاهدة⁽³⁾، ولهذا قيل إن «التحقيق بالبرهان علم، وملابسة عين تلك الحال ذوق»⁽⁴⁾، وسوف يأتي ذلك في موضعه مفصلاً في الفصل الأخير من البحث عند الكلام عن الرؤبة عند متصوفة

(1) الجرجاني: التعريفات، ص 112.

(2) المصدر نفسه، ص 288.

(3) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1، ص 1066.

(4) الغزالى: المنقد من الضلال، تحقيق: علي بوملحمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م، ص 51.

الإسلام، كما ذكر أن هناك منهجاً جديداً يمكنه أن يوصل للغاية ذاتها - أي الرؤية - سمي بالمنطق الإشرافي، ويعني دمج العقل بالذوق⁽¹⁾، بل قيل «إن الأحلام وسيلة من وسائل الكشف والإلهام، فإن النفوس الطاهرة تصدع أثناء النوم إلى عالم الملائكة، حيث تقف على الأمور الخفية والحقائق الغامضة»⁽²⁾، وربما أدت مثل هذه الاتجاهات في الكلام عن الرؤية إلى ما وقع من خلط بين لفظ «الرؤية» و«الرؤيا». وبالعودة إلى المفهوم المحوري للبحث، بلفظه «رؤية الله» يستلزم البيان القول بأن الرؤية المقصود فحصها هي تلك التي تقع من جهة الإنسان بحقه تعالى، فالرائي - الإنسان - والرئي - هو الله تعالى -، والبحث متعلق بتلك الرؤية في الدنيا وفي الآخرة، إذ يمكن أن ينصرف هذا المفهوم في الأذهان إلى عديد من المعاني وهي:

- رؤية الباري تعالى لما عداه.
- رؤية الباري تعالى لنفسه.
- رؤية الملائكة والجان لله تعالى.
- رؤية المخلوقات - غير الإنسانية - لله تعالى.
- رؤية الكفار والمنافقين لربهم يوم القيمة.
- رؤية الباري تعالى في المنام.
- رؤية المؤمنين لله تعالى في الدنيا.
- رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة.
- رؤية النبي ﷺ ربه ليلة عرج به إلى السماء.

وسوف تتعرض الدراسة لتلك المعاني بقدر ما يتسع البحث فيما يذهب جل اهتمامه إلى تحليل وفهم رؤية الإنسان ربه تعالى في الدنيا والآخرة، لما شغلته من حيز - ليس ضئيلاً - في فكر المسلمين، وما أدى إليه من منازعات وخلافات فيما يخص

(1) النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 303: 304.

(2) إبراهيم مذكور: في الفلسفة، سميركو للطباعة والنشر، ط 2، ج 1، ص 77.

الأصول والفروع مما يتصل بجوهر العقيدة وأساس الدين، ولما كان كثير الاختلاف بين اتجاهات الفكر الإسلامي قد تركزت في قضية الرؤية في اليوم الآخر، ولكي تكتسب النتائج المرجوة من البحث قيمتها الموضوعية، وتصف مقدماتها بالمنطقية، ولأن مسألة الرؤية متصلة - في غالب ما ورد فيها من نزاع فكري - بالمعاد والموت واليوم الآخر، يلزم التعرض لها من هذه الوجوه، لأن تلك الوجوه - المعاد والموت واليوم الآخر - من أمور الغيب، ومعلوم أن «أمور الغيب دائمًا هي الباب الذي يدخل منه كل ملحد إلى النفوس الضعيفة»⁽¹⁾، فالموت «غير حال لا عدم وأن الروح باقية بعد مفارقة الجسد إما معذبة أو منعمة، ومعنى مفارقتها للجسد، انقطاع تصرفها في الجسد، ولا يبعد أن تعاد إلى الجسد في القبر قدر ما يدرك اللذة والألم، ولا يبعد أن يؤخر إلى يوم البعث»⁽²⁾، وفي الروح ذكر إنها «جسم لطيف يحيا به الإنسان بنفوذه فيه»⁽³⁾، وذكر إن «الروح خالدة خلال وجودها كلها»⁽⁴⁾، وقد «اتفق جميع أهل القبلة على تنابذ فرقهم علي القول بالبعث»⁽⁵⁾، وأعلنت جميع الكتب السماوية صراحة عن إثبات الحشر والنشر والقول بحياة أخرى بعد هذه الحياة⁽⁶⁾، بل ذهب ابن رشد إلى القول إن «الشارع كلها اتفقت علي وجود أخروي بعد الموت وإن اختلفت في صفة هذا الوجود»⁽⁷⁾، وأما الحشر والإعادة فهو «إيجاد ما عدم بعد وجوده»⁽⁸⁾،

(1) الشعراوي: معجزة القرآن الكريم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الكتاب الثاني، ص 99.

(2) طاش زاده: مفتاح السعادة، تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ج 3، ص 553.

(3) جلال الدين المحلي: تفسير الجلالين، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 2000م، ص 457.

(4) أفلاطون: محاورات أفلاطون، محاورة فيدوس، المجلد الخامس، ص 15.

(5) ابن حزم: الفصل الملل والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميره، دار الجيل، بيروت، ج 4، ص 137.

(6) إبراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ج 1، ص 189.

(7) ابن رشد: تهافت التهافت، تحقيق: موريس بويج، دار المشرق، بيروت، ط 2، 1987م، ص 582.

(8) الأ müdî: المبين، ص 121.

والقيامة هي «الانبعاث بعد الموت إلى حيوات أبدية»، لكن القاشاني صاحب هذا القول يقسم الحيوات الأبدية إلى ثلاثة:

- 1- القيامة الصغرى: وهي الانبعاث بعد الموت الطبيعي إلى حياة أحد البرازخ العلوية أو السفلية.
- 2- القيامة الوسطى: وهي الانبعاث بعد الموت الإرادي إلى الحياة القلبية الأبدية في العالم القدس.
- 3- القيامة الكبرى: وهي الانبعاث بعد الفناء في الله إلى الحياة الحقيقية عند البقاء بالحق⁽¹⁾.

وقد اختلف في «المعاد»، ويمكن حصر مذاهب المختلفين بين:

- قائلين بمعاد جسماني فقط.
 - وقائلين بمعاد روحي فقط.
 - وقائلين بالمعاد الجسماني والروحي معاً.
- وقول قدماء الفلاسفة بعدم ثبوت شيء من المعاد الجسماني أو الروحي، فالنفس عندهم هي المزاج، وإذا مات الإنسان فقد عدلت النفس، وإعادة المعدوم محال.
- موقف الشك، أي التوقف عن أي من الآراء السابقة⁽²⁾.

وفي الاتجاه ذاته صنف الغزالى أقوال الناس في أمر الآخرة إلى:

- 1- فرقة المسلمين كافة، والمتبعون للأنبياء على الأكثر من اليهود والنصارى،

(1) القاشاني: اصطلاحات الصوفية، تحقيق: محمد كمال إبراهيم، الهيئة المصرية العاملة للكتاب، القاهرة، ط1981، ص146.

(2) عاطف العراقي: مذاهب فلاسفة المشرق، دار المعارف، ط. 8. 1984م، ص 280.



- اعتقدت الحشر والنشر والجنة والنار.
- 2- فرقة ثانية هم بعض الإلهيين المسلمين من الفلاسفة، أنكروا الحسيات لكن أثبتوها عن طريق التخييل فيما أثبتوا اللذة العقلية في الآخرة.
- 3- فرقة ثالثة ذهبا إلى إنكار اللذة الحسيّة جملة، بطريق الحقيقة والخيال، وزعموا أن الحسيات بالإضافة إلى اللذات الكائنة في الدار الآخرة، في غاية القصور، وهم الصوفية والإلهيون من الفلاسفة.
- 4- فرقة رابعة هم جماهير الحمقى لا يعرفون بأسمائهم، ذهبا إلى أن الموت عدم محض، وأن الطاعة والمعصية لاعقاب لها⁽¹⁾.
- لكن فيما يتصل بأهل الإسلام - تحديداً - قولهم في أحوال المعاد، وهو ما سيكون له أثره في توجيه معتقداتهم في الرؤية، فهم:
- فرقة رأت ذلك الوجود هو بعينه هذا الوجود الذي ه هنا من النعيم واللذة، أي أنه واحد بالجنس وأنه إنما يختلف الوجودان بالدوار والانقطاع.
 - وطائفة رأت أن الوجود الممثل بهذه المحسوسات هو روحياني.
 - وطائفة رأت أنه جسماني لكن اعتقدت أن تلك الجسمية الموجودة هناك مخالفة لهذه الجسمانية تكون هذه بالية وتلك باقية⁽²⁾.
- ومما سبق يصح استنتاج:
- إن الناس مع تفاوت شرائعهم ومنا حيهم متبعون في حقائق الموت والمعاد واليوم الآخر.
- إن في عامة الأمور الفكرية والدينية بل والعلمية أحياناً، تتجلّى واقعة لا تتبّدل، يعبر عنها فريق من الشكاك، يحاولون فيها قطع يقين غيرهم بمذهبهم في الشك.
- إن معتقد العقائد المنزلة - على تباهي مشاربهم - مجتمعون على حقائق الموت

(1) الغزالى: ميزان العلم، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط 1، 1964م، ص 182، 185.

(2) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، تحقيق: مصطفى عبد الجود عمران، المكتبة محمودية التجارية، القاهرة، ط 3، 1968م، 153، 154.



والمعاد والآخرة، لكنهم مختلفون في تفاصيلها.

- وإن هذا الاختلاف سيؤدي بالضرورة إلى نزاع شديد فيما بين تلك الاتجاهات في كثير من أمور الآخرة، خاصة ما يتصل منها ببرؤية الله تعالى.

وبالعودة إلى المفاهيم المتصلة بموضوع البحث، فإن قضية الرؤية ينبغي بحثها عند المتكلمين والفلسفه والمتصوفه، وهذه الاتجاهات المعبرة عن ثمرات الفكر الإسلامي، تستوجب - بضرورة البحث العلمي - تحديد مفاهيم : علم الكلام والفلسفه والتصوف، فالعلم هو «الاعتقاد الجازم المطابق للواقع»⁽¹⁾، وعلى إطلاقه من حيث أنه «صفة توجب لحملها تمييزاً بين المعانٍ لا يحتمل التقييض»⁽²⁾، فإنه - أي العلم - في الحالين من جهة كونه اعتقاداً أو صفة إذا ما ارتبط بالكلام أو التفاسيف أو التصوف يستلزم تمييزاً لموضوعه، لأن بالموضوع «تمايز العلوم»⁽³⁾، والوقوف على تلك المفاهيم ضرورة حيوية في البحث، لأن التراث العقلي والروحي عند المسلمين تنحصر دراسته في علم الكلام والفلسفه والبحثه والتصوف»⁽⁴⁾.

علم الكلام:

المسمى «علم أصول الدين»، وهو علم يقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية، بإيراد الحجج عليها ودفع الشبه عنها، وموضوعه ذات الله سبحانه وتعالى، وصفاته⁽⁵⁾، لكن الجرجاني يضيف «أحوال المكناة من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام»⁽⁶⁾،

(1) الجرجاني: التعريفات، ص 160.

(2) الأبيجي: المواقف، ص 11.

(3) المصدر نفسه، ص 7.

(4) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي، دار النهضة العربية، بيروت، ط 2، 1973م، ص 14.

(5) الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق: علي بن ملجم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1996م، ص 86 وطاش زاده: مفتاح السعادة، ح 2، ص 150.

(6) الجرجاني: التعريفات، ص 194.

وقيل إنه «علم النظر والاستدلال»⁽¹⁾، وذكر التهانوي إنه عرف عند أبي حنيفة بالفقه الأكبر وبعلم التوحيد والصفات⁽²⁾، وهناك من رأى أنه كان يطلق على من نظر في مسائل العقيدة، ثم خصص ذلك بأن صار يطلق على الذين يخالفون المعتزلة ويتبعون أهل السنة⁽³⁾، وفي هذا مخالفة لمقالة من اعتبر المعتزلة هم من نسب إليهم نشأة علم الكلام دون غيرهم⁽⁴⁾، وغاية هذا العلم «الترقي من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان»⁽⁵⁾، وأدلتة في إثبات اليقين «ما يتوصل بصحيح النظر في أحواله إلى مطلوب خبri ويقال إلى العلم به»⁽⁶⁾، لكنه يتميز بالانطلاق من مقدمات معلومة إلى «الأحوال الغيبية المستنيرة»⁽⁷⁾، كما يتميز برفض المنطق الأرسطي كمنهج للبحث وبأخذهم منهاجاً إسلامياً خالصاً⁽⁸⁾، وبعيداً عن الجدال وما جره من اختلافات شتى فيما يختص بنشأة العلم ود الواقع ظهوره وتشعب المذاهب التي التزمت موضوعه ثم تضاربت، فإن البحث يستنطق علماء الكلام لكشف مناهجهم ومنطلقاتهم الفكرية فقد أجمعوا الآراء أن موضوع العلم هو إثبات الحقائق الإيمانية، إلا أن مذاهب المتكلمين تمايزت وتباعدت - لدوافع منهجية وفكرية وحتى سياسية -، فانفرد كل بمنهجه الذي التزم به، وبمنطلقاته التي أسس عليها عقائده المذهبية، ومنها قضية الرؤية موضوع البحث فقد قيل بعدم أحقيّة المتكلمين بأن يكونوا فلاسفة لذممهم

(1) البستانى: البستان، ص 1111.

(2) التهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون، ح 1، ص 22.

(3) مراد وهبى: المعجم الفلسفى، ص 387.

(4) الملطي: التبيه، تحقيق: محمد زايد الكوثرى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ص 36 وطاش زاده: مفتاح السعادة، ح 2، ص 37.

(5) التهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون، ح 1، ص 23.

(6) ابن الحفيـد: الدر النـصـيرـ، دار الـكتـابـ الـعـربـىـ، بـيـرـوـتـ، طـ 1ـ، 1992ـ، صـ 335ـ.

(7) حاجـىـ خـلـيفـةـ: كـشـفـ الـظـنـونـ، دـارـ إـحـيـاءـ التـرـاثـ الـعـربـىـ، بـيـرـوـتـ، المـجـلـدـ الـأـوـلـ، صـ 22ـ.

(8) النـشارـ: منـاهـجـ الـبـحـثـ، صـ 297ـ.

المنطق ودعوتهم إلى كراهية العلوم الفلسفية⁽¹⁾، وفي مقابل ذلك قيل «في البحث الكلامية نظريات ومذاهب لا تقل دقة وعمقاً عن مذاهب المشائين ونظرياتهم»⁽²⁾، ونبه ريتير «أن مذاهب المتكلمين هي الفلسفة العربية الحقيقة»⁽³⁾، وإلى مثله ذهب النشار بقوله «أن منهج المتكلمين والفلسفه هو العقل»⁽⁴⁾، بل ذكر عن الفلسفه «إنها عاشت في كنف علم الكلام زماناً»⁽⁵⁾، وأما من جهة المذاهب الكلامية على تباعينها، فقد وصف الخلاف بين المذاهب العقائدية للمتكلمين بعدم خطورته⁽⁶⁾، واعتبر الخلاف محصوراً في ماهيات الأشياء، لأن كل واحد أدرك لازماً غير ما أدركه الآخر فحكم بمقتضي ذلك اللازم⁽⁷⁾، ويحدد مصطفى عبد الرزاق جوهر الخلاف بين مذاهب المتكلمين رغم أنهم «متفقون على أن علم الكلام يعتمد على النظر العقلي في العقائد الإيمانية»، كما أنهم «يختلفون في أن الكلام يثبت العقائد الدينية بالبراهين العقلية، أو يدفع الشبه عن تلك العقائد بالكتاب والسنة»⁽⁸⁾، يصرح أن جوهر الخلاف بين المتكلمين في: أيهما أولى بالأسبقية في الدلالة: العقل أم الشرع؟، فإن هذا الخلاف سيحدد التباعين في الحكم بالجواز أو الإنكار في قضية رؤية الله تعالى، وعلى أي وجه سيكون الحكم في الحالتين.

الفلسفه:

(1) عاطف العراقي: تجديد في المذاهب الفلسفية، دار المعرفة، ط. 6، 1993م، ص 27.

(2) ابراهيم مذكور: في الفلسفة الإسلامية، ح 1، ص 21.

(3) مراد وهبة: المعجم الفلسفى، ص 387.

(4) النشار: مناهج البحث، ص 297.

(5) ابراهيم مذكور: في الفلسفة الإسلامية، ح 2، ص 8: 9.

(6) أبوالوفا التقييازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته، دار الثقافة، القاهرة، ص (ح) المقدمة.

(7) ابن سينا: التعالقات ص 34.

(8) مصطفى عبد الرزاق: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص 264.

يقول التهانوي إنها علم الحكمة، وهو علم يبحث «عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه»⁽¹⁾، ووجوده تعالى وصفاته من هذه الموجودات، وهو ما يقرر مذهب الفلسفة في رؤيته تعالى، غير أن الجرجاني يورد التعريف مورداً آخر ويضع له شرطاً فيقول «الفلسفة التشبه بالله»، وشرطه «حسب الطاقة البشرية»، وغايتها «تحصيل السعادة الأبدية»⁽²⁾، لكن هناك من عبر تعبيراً مختلفاً عن تلك السعادة بأنها «إدراك الموجودات»، علي اعتبار أن الفلسفة عنده «نظام شامل ذو مقدمات ونتائج منطقية»⁽³⁾، والمتافق عليه أن منهج الفلسفة هو العقل⁽⁴⁾، لكن النشار وهو يسلم بمنهجية العقل عند الفلسفة يستدرك بقوله «لقد حال الإسلام دون البحث الميتافيزيقي على طريقة اليونان لقصور العقل عن التوصل إلى شيء في ذاته»⁽⁵⁾، رغم أن «أن الله تعالى جعل العقل البشري نفسه ينتقل بقدرته تعالى ومن جيل إلى جيل مما هو مستحيل عقلياً إلى ما هو ممكناً»⁽⁶⁾، وفي هذا تنبية للعقل الفلسفي أن لا تعيقه نهایات متوهمة في سعيه إلى امتلاك اليقين المعرفي في قضايا الغيب ومنها «رؤية الله»، التي يعوزها استقراء التراث الفكري مع الاسترشاد بمعطيات الواقع العلمي واستشراف آفاقه المتوقعة، فالعقل كمنهج لا تقطع صلاته بالدين والمنطق والعلم، في سعيه المضني للتوصّل إلى حقيقة الأشياء، وربما كان تقييد العقل للتوقف عند حدود بعينها، كان ضرورة فيما يختص بزعم الإحاطة بذاته تعالى، وأما باب معرفته سبحانه فإنه ليس لأحد الحق في أن يوصده، والفلسفة بتنوع تعاريفها وموضوعاتها وغاياتها إنما هي حب الحكمة، أو كما قيل إنها «جهد متواصل إلى

(1) الفارابي: إحصاء العلوم، ص 75 والتهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1، ص 36.

(2) الجرجاني: التعريفات، ص 176 والتهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1، ص 39.

(3) عمر فروخ: عبقرية العرب في العلم والفلسفة، المكتبة العصرية، بيروت، ط 5، 1989م، ص 28.

(4) النشار: مناهج البحث، ص 297.

(5) النشار: نشأج الفكر الفلسفـي في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ط 9، 1996م، ج 1، ص 56.

(6) الشعراوي: معجزة القرآن الكريم، دار المودة، بيروت، ط 1986م، المجلد الأول، ص 129.

١٠ معرفة الله^(١)

التصوف:

اختلفت العبارات المنبهة إلى معنى التصوف، لكنها جميعاً تلتقي عند غاية واحدة، هي أن التصوف:

• علم يعرف به كيفية ترقى أهل الكمال من النوع الإنساني في مدارج سعاداتهم والأمور العارضة لهم في درجاتهم بقدر الطاقة البشرية^(٢)، والوقوف مع الأدب الشرعية ظاهراً فيري حكمها من الظاهر في الباطن وباطناً فيري حكمها من الباطن في الظاهر فيحصل للمتأدب بالحكمين كمال^(٣)، إذ إنه - أي التصوف - «التحلخ بالأخلاق الإلهية، فهو مذهب كله جد فلا يخلطوه بشيء من الهزل، وهو تصفيه القلب عن موافقة البرية ومضارقة الأخلاق الطبيعية»^(٤). هكذا التصوف تجربة روحية أخلاقية في سلوكها، ذاتية في مسارها، ذوقية في منهجها، القلب وحده دليله في تحقيق الكشف والمشاهدة، ليكون له مذهب متفرد في رؤيته تعالى.

وعن أسباب ظهور العلم، يحصرها ابن خلدون في: ظهور البدع في المعتقدات، وتدعى العبادة والزهد منم ليسوا لها أهلاً، لكنه قال «فانفرد خواص السنة المحافظون على أعمال القلوب، المقتدون بالسالف الصالح في أعمالهم الباطنة والظاهرة وسموا بالتصوفة»^(٥)، هكذا ضيق المسألة، فالمعلوم أن صفة التصوف قد لحقت بالتكلمين والمتفلسفة وغيرهم، بل زعم البعض أن الصوفية مدرسة من مدارس السنة^(٦)، وذكر التهانوي في التصوف الذي أسماه بعلم السلوك «هو معرفة

(١) عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، ص 169.

(٢) حاجي خليفة: كشف الظنون، المجلد الأول، ص 413.

(٣) الجرجاني: التعريفات، ص 61.

(٤) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 830.

(٥) ابن خلدون: شفاء السائل، ص 43.

(٦) مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب، الدار المصرية اللبنانية، ط 11، 1996م، ص 498.

النفس مالها وما عليها من الوجودانيات⁽¹⁾، بل قد قيلت صراحة «إن التصوف نوع من الفلسفة»⁽²⁾، ووحد القشيري بين التصوف والفقه حيث يكونان «فقه الشريعة»⁽³⁾، إذا فمنهجية التصوف قد تغلغلت بين اتجاهات المفكرين على اختلاف مذاهبهم، فالصوفي الذي يصطمع الذوق منهجاً في الكشف، لا يعدم العقل أو النقل في سبيل الوصول إلى غايته من الاتصال بالخالق سبحانه، ومشاهدة أنواره، وتلك رؤية لها خصوصيتها المتميزة.

بذلك تعددت أقوال مؤرخي الفكر الإسلامي، القدامي والمحدثين، ومحليه من مسلمين ومستشرقين، فيما يخص ثمرات هذا الفكر في صوره الكلامية والفلسفية والمتصوفة حول :

- مؤثرات نشأته.
 - اتصاله بالإسلام.
 - اعتقاد منتليليه مذاهب غير إسلامية.
 - انطباعه بعقائد خارجة عن الله كالفارسية واليونانية وغيرهما.
 - اعتماده مذاهب ومناهج الفلسفة اليونانية ومنطقها.
 - الاختلافات الحاصلة في أصوله وفروعه.
 - إصدار الأحكام علي معتقداتها بدرجات عدة بين التصويب والتکفير.
- وقد يتعرض البحث لأي من تلك الأبعاد كلما اقتضت الحاجة - إذ ليس هذا هو هدف البحث - فيما تتجه الدراسة إلى تحليل مفهوم «رؤى الله» عند المتكلمين وال فلاسفة والصوفية، وهي مسألة تفرض الموضوعية على البحث التركيز على المنهج الذي اتبعه كل اتجاه منها في تأكيد مذهب في الرؤى، التي تعد من القضايا الغيبية

(1) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ح 1، ص 32.

(2) محمد لطفي جمعة: تاريخ فلاسفة الإسلام، المكتبة العلمية، بيروت، ص (و) المقدمة.

(3) ابن خلدون: شفاء السائل، ص 43: 44.

التي احتلت حيزاً هاماً في العقيدة، والإسلام كونه عقيدة سماوية يرتكز على أصل جوهرى وهو التوحيد⁽¹⁾، والتوحيد لغة يعني «الحكم بأن الشيء واحد والعلم بأنه واحد»، وفي اصطلاح أهل الحقيقة «تجريد الذات الإلهية عن كل ما يتصور في الأفهام ويتخيل في الأوهام والأذهان»⁽²⁾، فالموحد هو الذي «لم يحضر في شهوده غير الواحد»⁽³⁾، والتوحيد هو المدخل السليم للدين لترويض الإنسان وتدربيه على الخضوع لقوة عليا واحدة قاهرة فلا يقبل التبعية لأية قوة أخرى⁽⁴⁾، والإسلام بهذا التأكيد يرفع الوصاية عن العقل⁽⁵⁾، لأن من المعلوم أن إنساناً «لن يصل إلى علم يقيني ما لم يعرف خالقه»⁽⁶⁾، لكن هناك ممن ينظر إلى قضية التوحيد منفصلة عن كافة أبعادها إلا بعد المادي الاجتماعي⁽⁷⁾، ملهمًا إلى مضمونها، متفاوتًا عن كونها حقيقة مجردة صادقة بذاتها من جهة، ومن جهة أخرى هي المحور الذي تعتمد عليه الفطرة الإنسانية - بغض النظر عن واقعها المادي - لكي تثبت إنسانيتها، والكلام في التوحيد يتضمن بالضرورة: الكلام في الصفات، وتوحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء، وتوحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يعبد وحده⁽⁸⁾، وواقع الأمم لا تخلو فيه أمة متبدية أو متحضره من اعتقاد بإله، لكن فكرة الألوهية وأوصاف الإله تختلف اختلافاً كبيراً بين الأمم⁽⁹⁾، وهو أمر سيكون

(1) Richard Hoggart: Oxford Illustrated Encyclopedia. New York. Oxford University Press. 1993, volume 7, P. 166.

(2) الجرجاني: التعريفات، ص 73.

(3) طاش زاده: مفتاح السعادة، ح 3، ص 490، 491.

(4) يحيى هوبيدي: نحو الواقع، دار الثقافة، القاهرة، ط 1986، ص 82: 83.

(5) محمود حمدي زقزوق: تمهيد للفلسفة، دار المعرفة، ط 5، 1994م، ص 98.

(6) ديكارت: مبادئ الفلسفة، ص 61.

(7) حسين مرود: التزاعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، دار الفارابي، بيروت، ط 5، 1985م، ح 1، ص 334.

(8) ابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية للطحاوي، ص 14.

(9) أحمد أمين: فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 8، ص 71.

له أثره في توجيه معتقدات الأمم في الرؤية، والحقيقة أن الاختلافات في الأنوثية والصفات لم تنحصر بين الأمم وحسب، بل وداخل الأمة الواحدة، ومسألة الرؤية مما يتصل بقضية الصفات عند أمم الإسلام، وهي غيبيات، وقع الاتفاق بين اتجاهات المسلمين في التوحيد، وتباينت المذاهب واختلفت في أصوله وفروعه، والخلاف حادث من جهة المنهج، إذ ليس المنهج إلا تطبيقاً للمذهب، ولعل العلاقة بين المنهج والمذهب علاقة جدلية، لكن ما يجب اعتباره «أن المناهج ليست أشياء ثابتة، بل هي تتغير وفقاً لافتراضيات العلم»⁽¹⁾، فعند إثبات حقيقة ما يجب أن تتكاشف كافة المناهج لإثباتها، عقلية ونقلية وذوقية معاً، علي نقىض ما ذكر من «أن اختلاف الاتجاهات ضرورة لكن شريطة أن يقوم كل اتجاه على منهج محدد»⁽²⁾، فالمتكلم حين ينطلق من مقدمات عقلية معلومة لا ينفصل عن الشرع أو يعدم انفعاله الوجداني، والفيلسوف حين يسعى بعقله مجردًا لالتماس حقائق الأشياء في ذاتها، لا يهم النص الديني أو يتخلي عن وجدهانه، والصويفي عندما يرتقي في معراجه الروحي، لا يغادر أحكام العقل كلية، لكن السيادة على الفكر حين تكون للنص الشرعي يصير الفكر كلامياً، وعندما تكون للعقل مجرد ينحو الفكر للتفلسف البحث، وما يتحكم الذوق وحالات الكشف تصبح السيادة للتتصوف، فالتفكير الإسلامي في ألوانه الثلاثة لا ينفصل عن النص الشرعي القاطع الدلالة، وأحكام العقل، وإرشاد القلب، وإلهام الوجدان المتزر باليقين، والخطر انفصال واحد منهم عن غيره بغرض الإحاطة التامة بالحق، قضية «رؤية الله» حق لكن منهجهية الإثبات اختلفت، و«اختلاف الناس في الحق لا يوجب اختلاف الحق في نفسه»⁽³⁾، والمنهج إذا ما اعتورت صاحبه

(1) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، ص 12.

(2) عاطف العراقي: تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، ص 20.

(3) البطليوسى: الانصاف في التبيه على المعانى والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1983م، ص 27.

نوازعه الإنسانية وحاد - ولو جزئيا - عن الموضوعية، لم يمتلك إلا أشباه الحقائق، وقد ذكر «أن ملء الدين من أوجه نقص وثغرات وتناقضات، هي في الحقيقة نقص وثغرات وتناقضات ملابسة للذهن الإنساني في سعيه إلى الحقيقة»⁽¹⁾، والصواب أن ما لا يلبس العقل الإنساني كان ملابساً بالأصل لمنهج هذا العقل في الوصول إلى مبتغاه، والقضايا الخلافية بين السلف ما يتصل منها بغيبيات قضية الرؤية، ينبغي تلمس الخلاف فيها بمنهج توفيقي تكاملي - وليس وسطياً - يستند إلى كافة معطيات الدين والعلم والواقع، ومنهج البحث يقتضي أن تنضم زاوية إلى أخرى من تلك الزوايا التي قصرت كل فرقة قولها في الرؤية من خلالها وحدها، لتتوحد وتكتمل أركان «الرؤبة» كما دلت عليها النصوص القطعية واستساغها العقل وأقرتها ضرورات اللغة ومعطيات العلم والواقع، والأجدى أن تؤتي قضايا العقيدة المتنازع حولها وفق هذا المنهج، لأن ما يشير إلى اضطراب بشأن قضايا الغيب هو تنازع العلماء فيها، واعتبره الشوكاني من المشبهات في عبارته «ما اختلف فيه العلماء على وجه يوقع الشك»⁽²⁾، كما أن النظر إلى القضية في غير تكامل يوقع الحيرة، يقول محمد عبد «النقص في العلم يسقط الإنسان في غمرات الشك»⁽³⁾، ومسألة الرؤبة وهي وثيقة الصلة بالصفات وتنس التوحيد، انحصرت الأحكام بشأنها ما بين: التوقف، التعطيل، التجسيم، التشبيه، النفي والإثبات على وجه ما، وهذا باعتبار حكم كل فرقة إزاء معتقدات غيرها من الفرق والاتجاهات، وكل منها تدعي أنها الأصوب في إقرار التنزيه، والمنطق في قضية «رؤبة الله» يحتم الحكم بأن «ليس بين النفي والإثبات رتبة»⁽⁴⁾، وكما يصرح الفارابي «يضطر الإنسان الذي يلتمس الوقوف على الحق

(1) أحمد عروه: الإسلام في مفترق الطرق، ترجمة: عثمان أمين، دار الشروق، بيروت، ط 1975، ص 44.

(2) الشوكاني: كشف الشبهات، تحقيق: عقيل بن محمد المقاطري، دار القدس، صنعاء، ط 1، 1990، ص 50.

(3) محمد عبد: من رسالة التوحيد، ضمن نصوص مختارة من الفلسفة الإسلامية، تحقيق: محمود قاسم، الأنجلو، القاهرة ، ط 3، 1969 م، ص 109.

(4) الجويني: الشامل، تحقيق: هلموت كلويفر، دار العرب للبستانى، القاهرة، ص 46.

البيتين في مطلوباته كلها إلى قوانين المنطق⁽¹⁾، لكن برتراند رسل يرى «أن المنطق يطلعنا على الغاية التي يجب أن نصل إليها، وعلم النفس يجب أن يعرفنا كيفية هذا الوصول»⁽²⁾، هكذا لا يعد العقل وحده مؤهلاً لبلوغ الحقيقة بتمامها، فإنه أبداً في حاجة إلى عون مما عداه من قوي النفس لمساندته في مهمته، والأحكام التي صدرت عن الاتجاهات الممثلة للفكر الإسلامي في قضية الرؤية والصفات الإلهية متباعدة، والآيات أولى بالاقرار نصاً ومعنى لأن «النص هو اللفظ الذي لا يتحمل إلا معنى واحداً»⁽³⁾، المعنى الذي يؤدي إليها لفظ «الرؤبة» ينبغي أن يتکامل من كافة وجهه وينضبط بتمام أبعاده، ونتيجة لذلك يكون الحكم، إذ «لایمکن الحكم على شيء، مالم يتم إثباته أولاً» ونها الحق البين فيما يتصل بالقول الفصل في مفهوم الرؤبة، يجب التماسها بداية من كتاب الله الكريم، وهو موضوع الفصل الثاني، حيث إن القرآن - وفق المناهج التي اتبعها مفكرو الإسلام - يعد منطلقاً جوهرياً للبحث في كافة القضايا المتصلة بالعقيدة.

(1) الفارابي: إحصاء العلوم، ص 28.

(2) Bertrand Russell: An inquiry into meaning and truth. London. unwin Hyman Limited. 1989. p. 247.

(3) الشيرازي: المعونة في الجدل، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1988م، ص 128-129.

الفصل الثاني

رؤية الله في القرآن

تمهيد

١٠ الآيات المرتبطة بالرؤية لغة (النوع الأول) :
الرؤية - الإحساس - الإبصار - المعاينة - الاطلاع - المشاهدة - الإدراك -

النظر

١٠ الآيات المرتبطة بالرؤية من جهة المعنى (النوع الثاني)

أولاً : آيات يفهم من ظاهرها إثبات الرؤية.

ثانياً : آيات يفهم من ظاهرها إنكار الرؤية.

ثالثاً : آيات لم يصرح ظاهرها بجواز أو نفي للرؤية.

رابعاً : آيات متصلة بالرؤية و تعالج قضية الصفات.

خامساً : الآيات المتصلة برأفة الرسول صلى الله عليه وسلم لربه ليلة المعراج.

تمهيد

يعد القرآن مدخلاً آمناً يتحتم ولوجه التحليل قضية «الرؤية»، بل، قضايا العقيدة، أصولها وفروعها، يشرع العقل في استقراء النصوص وأثبات الأحكام، وفقاً لمناهجه في مواجهة النص، ومعلوم أن «لغة القرآن بعمق ودقة ونظم الفاظه وجزالة معانيه لهي بحق معجزة الوحي الإلهي في الإسلام»⁽¹⁾، وبلامته «إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ»⁽²⁾، ومن وجوه إعجازه تحديه الأننس والجن أن يأتوا بمثله كلاً أو بعضاً، وقرئ على سبعة أحرف «والمراد سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بالفاظ مختلفة»، والسبب عند الطحاوي أن الله تعالى «وسع لهم في اختلاف الألفاظ إذا كان المعنى متفقاً»، فيما يعتقد ابن عبد البر أن هذا الاختلاف كان لضرورة ثم ارتفعت «وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد»⁽³⁾، وباعتبار الحالين فإنه «كلام الله المنزلي على نبيه، المكتوب بين دفتري المصحف، وهو متواتر بين الأمة»⁽⁴⁾، وأصح حجة - نظرياً وعملياً - على تواتره «كون الإسلام أحدث الأديان المنزلة عهداً وأوثقها مصادر تاريخاً»⁽⁵⁾.

يقال في اللغة «قرأ الشيء قراءاناً أي جمعه وضمه، وسمى بالقرآن لأنه يجمع السور ويضمها»⁽⁶⁾، وقد ثبت تواتراً في رواية البخاري - في صحيحه - عن ابن

(1) Charis Waddy: The Muslim mind. London, Longman, 1978, P. 13.

(2) الرمانى: رسالة النكث في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط2، 1968م، ص75 والجوىنى: الإرشاد، تحقيق: أسد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1985م، ص292.

(3) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تصحيف: الشيخ هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1995م، ح1، ص42.

(4) ابن خلدون: المقدمة، ص407.

(5) أحمد عروة: الإسلام في مفترق الطرق، ص69.

(6) الرازى: مختار الصحاح، ص526.

عباس «أن رسول الله ﷺ كان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة»⁽¹⁾، ولا جدال في أن القرآن «أساس الدين، وهذا المعنى من الضرورات التي لا تحتاج لبرهنة»⁽²⁾، فالدين «وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم أية للصلاح في الحال والفلاح في المثال»⁽³⁾، والدين ينهض بالعقول، متى نهضت العقول به، ويصرح بأن النظر العقلي وجد في عهد الرسول والصحابة كنوع من الحكمـة العملية⁽⁴⁾، لكن ما يجب التسليم به أن تلك الحكمـة التي وجدت عند العرب كانت من القرآن والحياة معاً، فلقد وصفت الحياة الإسلامية كلها «بأنها لم تكن غير التفسير القرآني»⁽⁵⁾، بسبب أن القرآن يقدم تفسيراً شاملـاً للكون والإنسان وعلاقتهم بالخالق⁽⁶⁾، ولما كانت «آيات القرآن تؤكد منهج الدعوة القائم على إثبات الدليل ووضوح الحجة»⁽⁷⁾، في قضـايا العقيدة كالغيبـيات - مثل الرؤـية - والمشاهـدات المتعلقة بـحياة المسلم، فمن المفترض أن «كل نهـضة لـلإسلام تبدأ بـقراءة جديدة لـلقرآن»⁽⁸⁾، وقراءة القرآن وإن بـمنهج فيه جـدة وإـحاطـة - وذلك مطلوب شرعاً - فإنـها مشروـطة بـحدود الشرـع، مجـمـعـ على أنها لا تـنقـضـي أصلـاً، ولا تـخدمـ رـكـناً، ولا تـسـفـهـ ما هو مـعـلـومـ من الدينـ بالـضـرـورةـ.

والآيات القرآنية التي تتعرض لـمسألة «رؤـية الله» مـتناـزعـ حولـهاـ، فـعـندـ أـغلـبـهاـ

(1) السخاوي: جمال القراء وكمال الأقراء، تحقيق: مروان عطيه ومحسن خرابـة، دار المأمون للتراث، دمشق، طـ1، 1977م، حـ2، صـ501، وقد ورد في كتاب السخاوي أن للقرآن أسماء منها «الفرقـان، الكتاب، الذـكر، الوـحي، التـنزـيل، القـصـصـ، الرـوـحـ، المـثـانـيـ، الـهـدـيـ، الـبـيـانـ، التـبـيـانـ، الـمـوعـظـةـ، الـرـحـمـةـ، الـبـشـيرـ، النـذـيرـ، الـعـزـيزـ، الـحـكـيمـ، الـمـهـيـمـ، الـبـلـاغـ، الشـفـاءـ، الـمـجـيدـ، النـورـ»، حـ1، صـ72 وما بـعـدهـاـ.

(2) محمد الخضـريـ: تاريخ التشـريعـ الإسلاميـ، المـكتـبةـ التجـاريـةـ الكـبـريـ، الـقـاهـرةـ، طـ9، 1970م، صـ19ـ: 20ـ.

(3) التـهـانـيـ: كـشاـفـ اـصطـلاـحـاتـ الفـنـونـ، حـ2ـ، صـ503ـ.

(4) مصطفـيـ عبدـ الرـازـقـ: تمـهـيدـ لـتـارـيخـ الـفـلـسـفـةـ الإـسـلامـيـ، صـ112ـ وـأـبـوـ رـيـانـ: تـارـيخـ الـفـكـرـ الـفـلـسـفـيـ فيـ الإـسـلامـ، صـ60ـ.

(5) النـشارـ: نـشـأـةـ الـفـكـرـ الـفـلـسـفـيـ فيـ الإـسـلامـ، حـ1ـ، صـ227ـ.

(6) يـحيـيـ هـوـيـديـ: درـاسـاتـ فيـ عـلـمـ الـكـلـامـ وـالـفـلـسـفـةـ، صـ76ـ.

(7) سـعـيدـ مرـادـ: الـعـقـلـ الـفـلـسـفـيـ فيـ الإـسـلامـ، الـانـجـلـوـ، الـقـاهـرةـ، 1992م، صـ42ـ.

(8) غـارـودـيـ: الإـسـلامـ، تـرـجمـهـ وجـيهـ أـسـعـدـ، دـارـ عـطـيـهـ لـلـطـبـاعـةـ، بـيـرـوـتـ، طـ1ـ، 1996م، صـ132ـ.

خلاف:

- هل هي من المحكمات أم من المتشابهات؟
 - هل تدرج تحت العام والمطلق أم أنها في حكم الخاص والمقييد؟
 - هل تصرح بحقيقة أم أن ما تدل عليه هو على سبيل التجوز والتمثيل؟
 - هل يصح إثباتها بنصها أم هي مما يجب تأويله؟
 - هل موضوعها مما يعد في العقيدة من أصولها أم من الفروع؟
 - هل يصح الحكم في آية منها مستقلة عن غيرها، أم يجب جمعها في إطار موضوعي واحد متكامل ضماناً لصحة الحكم؟
 - وأخيراً.. هل المناهج التي اتبعها المفسرون في النظر إلى تلك الآيات، هو ما أدى إلى التنازع حول هذه القضية؟ وإلى أي مدى يعد ذلك دلالة على صحة الفكر عند التعرض لقضية عقدية؟
- كل تلك التساؤلات يصح انطباقياً عليها كل آية بعينها، وعلى الآيات مجتمعة في قضية الرؤية، فقد وردت شواهد جمة من آيات القرآن، تتصل بالرؤية وما يستدل به عليها - مجرد عن كونها رؤية لله تعالى - وذلك من جهة اللغة، وأيات أخرى، تتصل برؤية الله تعالى - من كافة أبعادها - من جهة المعنى، وقدرما يتسع المجال في البحث يذكر منها - وليس حصرياً - ما يتعلق بالتوعين، لانتزاع أجوبته ممكناً عن تلك التساؤلات.

النوع الأول:

هي الآيات التي تشير إلى معاني الرؤية - مجرد -، والبحث يستقرئ بعضها ل الوقوف على معاني ودلائل الرؤية في لغة القرآن، وإلى أي وجه أشارت النصوص في تلك الرؤية، وهل قصرت الرؤية على بعدها الحسي أو العقلي أو القلبي أو الذوقي الوجوداني، أو بعضاً، أو كلها مجتمعة...؟، فلاشك أن ما يشير إليه اللفظ من جهة

الاشتقاق هو المدخل الأصوب لمعرفة ما يدل عليه اللفظ ذاته من جهة المعنى، فقد اشتغلت كثيراً من السور القرآنية، على اشتقاتات عدّة من الأصل اللغوي للفظ «رأي»، في حالات الإفراد والتثنية والجمع، شاملة : الفعل من حيث تركيبه مجرداً ومزيداً، تصريفه واستناده إلى الضمائر، زمن حدوثه، مفعوله لازماً ومتعدياً وبالنظر إلى فاعله من عدمه⁽¹⁾، عبرت الآيات عن الرؤية وما اتصل بها من معاني الإحساس، الإبصار، المعاينة، الاطلاع، المشاهدة، الإدراك والنظر، وما أشارت إليه تلك الألفاظ في أصلها الاشتقاقي من حركة انفعالية في النفس الإنسانية وهيئتها، معبرة عن فعل العين والعقل والقلب والوجدان حال الرؤية، وللوقوف على ذلك يستعرض البحث بعضاً منها كما وردت في السياق القرآني ومعها دلالاتها.

الرؤى :

- ففي قوله تعالى: «سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ» فصلت 53، يذكر البغوي أنه قد قيل في قوله تعالى «في الأفاق» أنها منازل الأمم الخالية، أو وقائع الله في الأمم، أو ما يفتح الله من القرى على محمد ﷺ والمسلمين، أو أقطار السموات والأرض، وفي قوله تعالى «وَفِي أَنفُسِهِمْ» أنها البلاء والمرض أو يوم بدر أو فتح مكة أو من لطيف الصنعة وبديع الحكمة⁽²⁾، وهذا كله أو بعضه مما لاتناه رؤية العين وحدها.
- وقوله تعالى: «لَوْلَا أَن رَأَى بَرْهَانَ رَبِّهِ» يوسف 24، أي اعتبر بقبح الزنا وسوء مغبته وقيل إنه رأى جبريل، وقيل تمثل له يعقوب عاصاً على أنامله⁽³⁾.

(1) عبد الراجحي: التطبيق النحوبي، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1985م، ص 29 وما بعدها والتطبيق الصريري، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1984م، ص 19 وما بعدها.

(2) البنوي: تفسير البغوي، تحقيق: محمد عبد الله التمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، ط 3، 1995م، المجلد الرابع، ص 179.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، دار الجليل، بيروت، ص 312.

• قوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ» البقرة 260،
أن إبراهيم عليه السلام لم يكن شاكاً في إحياء الله الموتى فقط وإنما طلب
المعاينة، وذلك أن النفوس مستشرفة إلى رؤية ما أخبرت به⁽¹⁾.

• قوله تعالى: «وَيَرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعْلَكُمْ تَعْقَلُونَ» البقرة 73، الآيات هي العجزات
الباهرة الخارقة للعادة و«لَعْلَكُمْ تَعْقَلُونَ» أي لكي تستعملوا عقولكم فإن من لم
يستعمل عقله ولم يبصر رشده فهو كمن لا عقل له⁽²⁾، وغرض الرؤية أن «يسكن
القلب إلى المعاينة والمشاهدة»، حيث أراد أن يشير له علم اليقين عين اليقين، لأن
الخبر ليس كالمعاينة⁽³⁾، حيث إن الرؤية الحاصلة من العين ليست في دلالة الآيات
مطلوب لذاته، وإنما لغایات أبعد وأوقع أثراً في ملكات النفس.

• قوله تعالى: «أَلَمْ تَرِ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظُّلُمَاتِ» الفرقان 45، أن «ليس
ها هنا رؤية بل علم، فرأيت يكون على مذهبين - هكذا يقول الفراء - رؤية
العلم ورؤية العين⁽⁴⁾، والفصل بينهما - أي رؤية العين ورؤية العلم الحاصل عقلياً
وقلبياً - ينافق التكامل الوظيفي لفعل الرؤية الإنساني.

هذه الآيات، ومثيلاتها⁽⁵⁾، مما دلت ألفاظها على معاني الرؤية، تبين أن الرؤية
لاتحصل بالعين وحسب، وإنما تتعدى الرؤية الحسية إلى ما تؤديه من نشاط في
الفكر وأثر وجداني نفسي عضوي تشمل أبعاد الذات الإنسانية كلها.

(1) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، حد 3، ص 297: 298.

(2) الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: السيد هاشم الرسولي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 1992م، حد 1، ص 175.

(3) البنوي: تفسير البنوي، حد 3، ص 322.

(4) الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983م، حد 1، ص 36.

(5) من مثل: آل عمران 13، النساء 61، المائدة 31، الأنعام 25، الأنفال 48، التوبية 40، يوں 88، 97، هود 27، 70، 91، يوسف 28، 31، 36، النحل 146، 198، الأنفال 43، 47، مريم 53، 26، طه 23، الحج 2، المؤمنون 95، الفرقان 22، الشعراء 85، الأسراء 1، الكهف 17، النمل 40، القصص 31.... الخ

الإحساس:

• في قوله تعالى: «فَلَمَا أَحْسَوْا بِأَسْنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يُرْكَضُونَ» الأنبياء 12، أي عذابنا النازل بهم⁽¹⁾، فلا يقتصر الإحساس على عضو الحس ظاهرياً، وإنما تنقله الخلايا المستقبلة في ذلك العضو إلى مراكز الدماغية المولدة بأمره، ومنها يمتد بأثره إلى سائر أعضاء الإنسان.

• قوله تعالى: «فَلَمَا أَحْسَ عِيْسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ» آل عمران 52، وقوله تعالى «هَلْ تَحْسُّ مِنْهُمْ أَحَدٌ» مريم 98، فقد وردت لفظة «الإحساس» في الأولى بمعنى العلم، وبمعنى الإدراك بإحدى الحواس في الثانية⁽²⁾. فالإحساس بما ورد في الآيات حينما يتصل بالرؤيا، يتضمن معاني الحس العياني والإدراك العقلي، والعمليتان لهما التأثير الفاعل في قلب ونفس الإنسان الذي أدي عملية الإحساس.

الإبصار:

• في قوله تعالى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ» النور 30، يعني «إجالة أبصارهم واستعمال سائر حواسهم وتحريك جوارحهم وما يقصدون بها فليكونوا على حذر منه في كل حركة وسكون»⁽³⁾، فإن للنظر بالعين أثراً على الجوارح والسلوك.

• وفي قوله تعالى: «فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يَبْصِرُونَ» يس 9، أن «أغشيناهم» بمعنى أعميناهم، من التغشية وهي التغطية، «فَهُمْ لَا يَبْصِرُونَ» سبيل الهدى⁽⁴⁾، وعلى ذلك فهم لا يملكون حرية النظر والرؤية، وهم إلى هذا محال بينهم وبين الحق

(1) القاسمي: محسن التأويل، دار الفكر، بيروت، ط2، 1978م، ح11، ص 227.

(2) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس وآخرون، ح 1، ص 172.

(3) البيضاوي: أنوار التنزيل، ص 467.

(4) البنوي: تفسير البنوي، المجلد السابع، ص 9.

والهدي بسد من أمامهم وسد من خلفهم، فقد سدت عليهم سبيل الرؤية وأغشيت أبصارهم بالكلال، فهو لاءُ أناس يخيل إليهم وهم لا يرون الحق الواضح ولا يدركون أن هناك حائلاً عنيفاً بينهم وبينه⁽¹⁾، ففي الوقت الذي فيه تتم الرؤية بانفعال العقل والقلب بالمرئي إثر تقبل العين لصورته، فإن إعاقة الحركة الانفعالية للعين، يعيق تتمام الرؤية ويشتت أثرها في سائر أعضاء الإنسان.

• وفي قوله تعالى: «لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ببصرك اليوم حديد» ق22، أن المراد بحدة البصر في ذلك اليوم هو كمال العلم وقوية المعرفة⁽²⁾.

في تلك الآيات⁽³⁾، ورد البصر بمعنى العلم والتأمل والمعرفة⁽⁴⁾، فضلاً عن أدائه وظيفته وهي انطباع صورة المرئي في حاسته المخصوصة، كما وردت لفظة «الإبصار» بالجمع في مواضع عدّة من القرآن، وفيها دلالة على تعدي معناها من الحس الحاصل بالعين إلى ما عدّها من نشاط العقل والقلب وانفعال النفس بما تري العين، وهي أمور متممة لأبعاد الرؤية.

المعاينة:

• في قوله تعالى: «ولهم أعين لا يبصرون بها» الأعراف 179، أي أنهم كانوا لا يتدبّرون شيئاً من الآيات ولا ينظرون إليها نظر اعتبار، وليس المراد نفي الإدراكات عن الحواس وإنما المراد نفي الإنفصال عنها فيما يطلب منهم من الإيمان⁽⁵⁾.

(1) سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط10، 1982م.

(2) الشستيقي: تفسير الشنقيطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، المجلد الرابع، ص208.

(3) من مثل: الأعراف 179، 195، 198، هود 20، التوبه 96، الرعد 16، مريم 42، الأنبياء 3، النور 37، القصص 11، 72، السجدة 27، يس 9، 66، الصافات 175، 179، غامز 61، الزخرف 51، محمد 23، الذاريات 21، الطور 15، النجم 17... إلخ.

(4) الرازى: مختار الصحاح، ص54.

(5) أبو حيان الأندلسى: تفسير النهر الماد من البحر المحيط، تقديم: بوران وهيديان الضاوي، مؤسسة الكتب الثقافية.

• وفي قوله تعالى: «الذين كانت أعينهم في غطاء عن ذكري» الكهف 101، تمثيل لتعاميمهم عن الآيات الدالة على توحيده، أو عن القرآن وتأمل معانيه وتبصرها، ولتصاميمهم عن الحق واتباع الهدي، وأن أعينهم محجوبة عن النظر فيما يدل عليه، فهم لا سبيل لهم إلى معرفة ذكره أصلاً⁽¹⁾.

• وفي قوله تعالى: «فيها ما تشهيه الأنفس وتلذ الأعين» الزخرف 71، أن المعنى لكي نشهد - بعين الخيال - أن لهم في الجنة ما تشهيه الأنفس، وفوق شهوة النفس التذاذ العيون، كما لا وجما لا في التكريم⁽²⁾.

في كثير من الآيات⁽³⁾، وردت «عين» بالفرد والثنى والجمع، حسبما اقتضى الإعجاز القرآني في بلاغته، ولشمول الدلالة التي توجدها المعاينة في النفس، والمعاينة التي تتصل لغة ومعنى بالعين، تشهد بعمل الجارحة، وبنزوع النفس، و فعل القلب، ففي قوله تعالى: «وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرروا من الحق» المائدة 83، فإن العين فضلاً عن أدائها لوظيفتها الأولى في نقل صورة المرئي لمراكز الإبصار الدماغية، فإنها تكون واجهة معبرة عن وجودان الإنسان، وعلى ذلك فإن علاقتها - وظيفياً - مع قوي النفس العقلية والقلبية والوجودانية متبادلة وقوية لاتنفصل.

الاطلاع:

• في قوله تعالى: «فاطلع فرآه في سوء الجحيم» الصافات 55، أن من عباد الله المخلصين من يخطر له أن يتفقد صاحبه وقريره - في الدنيا - ليعرف

بيروت، ط 1، 1987م، ح 1، ص 889.

(1) القاسمي: محسن التأويل، دار الفكر، بيروت ط 1، 1978م، ح 11، ص 102.

(2) سيد قطب: في ظلال القرآن، المجلد الخامس، ص 2988.

(3) من مثل: آل عمران 13، الأعراف 116، 179، الأنفال 44، التوبه 92، الحجر 88، الكهف 101، مريم 26، طه 40، الأنبياء 61، الفرقان 74، القصص 9، الأحزاب 19، القمر 37، البلد 8 إلخ.

مصيره، وهو يعرف بطبيعة الحال أنه قد صار إلى الجحيم، فيتطلع ويدعو إخوانه إلى التطلع معه⁽¹⁾، فدل الاطلاع على الرؤية.

• قوله تعالى: «لَوْ اطَّلَعْتُ عَلَيْهِمْ لَوْلَيْتُ مِنْهُمْ فَرَارًا وَلَلَّئَتْ مِنْهُمْ رَعْبًا» الكهف 18، أي لو نظرت إليهم، لأنه لا يقع نظر أحد عليهم إلا هابهم وخافهم⁽²⁾.

في الآيتين السابقتين، وفي قوله تعالى: «فَاجْعَلْ لِي صَرْحَا لَعَلِي أَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى» القصص 38، يدل الاطلاع على الإشراف على الشيء ورؤيته، والنظر والمعرفة⁽³⁾، فالاطلاع بهذا يشتمل على انتقال صورة المرئي بالعين ومن ثم نظره وتأمله وأخيراً معرفته، وفي هذا دلالة على تفاعل متكم من جهة الإنسان لما يراه، تفاعل حسي عقلي قلبي وجداً.

المشاهدة:

• في قوله تعالى: «وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شَهُودٌ» البروج 7، فالشاهد في ذلك اليوم من الخالق أي يحضر فيه، والشهود: الحضور، وقيل: يشهدون بما فعلوا يوم القيمة⁽⁴⁾.

• قوله تعالى: «فَأَتَوْا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ لِعَلَمْ يَشَهُدُونَ» الأنبياء 61، أي يحضرون عقوبته⁽⁵⁾.

فالشاهد من شهد وتعني: أقر بما علم، وشهد: حضر، ومنه قوله تعالى: «فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيصُمِّهِ» البقرة 185، وشهد الشيء: عاينه مثل قوله تعالى: «مَا شَهَدْنَا مَهْلِكَ أَهْلَهُ» النمل 49، والشهادة: أن يخبر بما رأى، وعالم

(1) سيد قطب: في ظلال القرآن، المجلد الخامس، ص 2988.

(2) القاسمي: محاسن التأويل، ح 11، ص 16.

(3) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس وآخرون، ح 2، ص 562.

(4) الشوكاني: فتح القدير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1998م، المجلد الخامس، ص 446: 448.

(5) القاسمي: محاسن التأويل، ح 11، ص 265.

الشهادة : عالم الأكوان الظاهرة مقابل عالم الغيب، والمشاهدة: الإدراك بإحدى الحواس⁽¹⁾، في مثل تلك الآيات⁽²⁾، تشير الدلالات التي تحملها الألفاظ المؤدية إلى معاني المشاهدة إلى حركة الحس والبصر، وتشمل المعاينة، وتصل إلى حد الإدراك والنظر العقلي المتناغم مع الانفعال الباطني للنفس بصورة المرئي.

الإدراك

نسب الإدراك في بعض الآيات للإنسان، مثل قوله تعالى: «لا تدركه الأبصار» الأنعام 103، ونسبة إلى غير الإنسان، مثل قوله تعالى: «أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة» النساء 78، وقوله تعالى: «ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت» النساء 100، وورد في آيات أخرى، مثل قوله تعالى: «فاضرب لهم طريقة في البحر يبسا لا تخاف دركاً ولا تخشى» طه 77، وقد قرئ «دركاً» بالفتح والسكون، والدرك والدرك إسمان من الإدراك، أي لا يدرك فرعون وجنوده ولا يلحقونك⁽³⁾، لكن نسبة الإدراك للإنسان تعني: بلوغه علمه أقصى الشيء، أو رؤيته ببصره، أو فهمه بعقله، والدرك: إسم مصدر من الإدراك⁽⁴⁾، وعلى هذا فالإدراك الوعي عند الإنسان ليس قاصراً على عمل الحاسة وإنما «خاضع لتفسير يقوم به الدماغ»⁽⁵⁾، ومن ثم يعمل عمله في النفس، وقد نبه الفارابي إلى أن «الإدراك إنما هو للنفس، وليس للحسنة الإحساس بالشيء المحسوس، والانفعال..»

(1) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس وآخرون، حد 1، ص 497.

(2) من مثل: آل عمران 70، 99، النساء 41، المائدة 113، يونس 61، هود 17، 18، يوسف 26، التحـ 89، الإسراء 78، الكهف 51، مريم 37، الأنبياء 56، 61، 78، الحجـ 28، 78، التورـ 2، 24، التـ 49، 32، الصافات 150، الزخرف 19، المطففين 21، البروج 3، 7.... إلخ.

(3) الزمخشري: الكشاف، حد 2، ص 547.

(4) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس وآخرون، حد 1، ص 281.

(5) ابراهيم فريد الدر: الأسس البيولوجية للسلوك الإنساني، ص 311.

والدليل على ذلك، أن الحاسة قد تنفعل عن المحسوس وتكون النفس لاهية، فيكون الشيء محسوساً ولا يدرك⁽¹⁾، وعلى ذلك ففي الإدراك فعل للعقل، وانفعال للنفس أقوى وأكثر تاماً في أثره مما تفعله حاسة البصر المدركة.

النظر:

• في قوله تعالى: «وَإِذْ فَرَقْنَا بَيْنَكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَآتَنَا مَا نَعْلَمُ تَنْظِيرًا» البقرة 50، النظر هنا من الإبصار، أي وأنتم تبصرون هذه الخوارق من فرق البحر ونجاتكم وغرق عدوكم⁽²⁾.

• وقوله تعالى: «وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بِرُوجَارًا وَزَيَّنَاهَا لِلنَّاظِرِ» الحجر 16، الناظرين أي المعتبرين المستدلين بها على قدرة مبدعها وتوحيد صانعها⁽³⁾. وقوله تعالى: «أَفَلَا يَنْظَرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خَلَقْنَاهَا» الغاشية 17، المعنى أنهما ينكرون أمر البعث ويستبعدون وقوعه، أفلًا ينظرون إلى الإبل التي هي غالب مواشيهما وأكبر ما يشاهدونه من مخلوقات⁽⁴⁾.

• وقوله تعالى: «فَلَيَنْظُرُوا إِلَى إِلَهِنَّاسِ مِنْ خَلْقِنَا» الطارق 5، فيه توكيف لمنكري البعث على أصل الخلقة الدالة على أن البعث جائز ممكناً⁽⁵⁾.

• وقوله تعالى: «أَوْلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى مَلْكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ» الأعراف 185، «أَوْلَمْ يَنْظُرُوا» نظر استدلال، في ملکوت السموات والأرض

(1) الفارابي: التعليقات، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار المناهل، بيروت، ط 1، 1988م، ص 38.

(2) أبو حيyan الأنطليسي: تفسير النهر الماد، ح 1، ص 75.

(3) البيضاوي: أنوار التزيل، ص 345.

(4) الشوكاني: فتح القدير، المجلد الخامس، ص 468.

(5) ابن عطيه: المفرد الوجيز، تحقيق: السيد عبد العال ابراهيم، مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ط 1، 1991م، ح 15، ص 398.

أي فيما تدلّان عليه من عظم الملك والملائكة العظيم⁽¹⁾.

• قوله تعالى: «ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنتظرون» آل عمران 143، ومعنى «رأيتموه» أي أسبابه أي الموت، وأنتم تنتظرون، قيل ذكره تأكيداً، وقيل: الرؤية قد تكون بمعنى العلم، ليعلم أن المراد بالرؤية النظر⁽²⁾، وقيل إن النظر: تأمل الشيء بالعين⁽³⁾، وقد ورد في كثير من الآيات⁽⁴⁾، ما يدل على أن المعاني المستنبطة من «نظر» ومشتقاتها، لا يتوقف عند حد التأمل بالعين، لأن التأمل بالحاسة المبصرة غاياته الأبعد في حركة الفكر والقلب والسلوك.

هكذا فالشواهد القرآنية لعملية الرؤية - مجرد عن كونها رؤية لله تعالى - حين تتصل بالفعل الإنساني، فإنها تعني ضمن ما تعينه من مدلولات الحس والإبصار والمعاينة والاطلاع والمشاهدة والإدراك والنظر، تعني التناغم العقلي القلبي البدني، وترقي إلى درجة التأمل والاعتبار، وتطلب إلى ذلك كله انسجاماً تماماً ينساب في ملكات النفس بأسرها، لكنها في عامة تلك الأحوال لاتجزم الإحاطة التامة بالمرئي، كما أن المرئي لا تنتقص ذاته بالرؤية، ولا ينضاف إليه من فعل الرؤية شيئاً زائداً عن ذاته.

النوع الثاني:

ويتضمن الآيات التي اتصلت بمسألة الرؤية من جهة المعنى، والتي يمكن تصنيفها

(1) الزمخشري: الكشاف، ج 2، ص 133.

(2) البنوي: تفسير البنوي، المجلد الثاني، ص 112.

(3) الرازى: مختار الصحاح، ص 666.

(4) من مثل: آل عمران 88، 143، الأنعام 11، 99، الأعراف 14، 15، 53، 185، 198، البقرة 259، 260، الأنفال 6، التوبه 127، يوں 39، 101، 102، هود 55، 54، يوسف 109، الحجر 37، النحل 85، النمل 44، الأحزاب 19، فاطر 44، يس 49، الصافات 19، 88، الزمر 68، محمد 18، ق 6، الذاريات 44، الواقعة 84، المدثر 21، النبأ 40، المطففين 23، الطارق 5... إلخ.

إلى :

- آيات يفهم من ظاهرها إثبات الرؤية.
- آيات يفهم من ظاهرها إنكار الرؤية.
- آيات لم يصرح ظاهرها بجواز أونفي للرؤية.

أولاً : ما يفهم من ظاهرها إثبات الرؤية :

في قوله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة» القيامة 22، 23، فقد وردت في سياق الآيات «وتذرون الآخرة، وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة، ووجوه يومئذ باسرة، تظن أن يفعل بها فاقرة»، فأكملت دلالة السياق بصفة قطعية على أمرين :

- أن الحدث حادث في الآخرة.
- وأن هناك مقابلة في النص بين صنفين من الوجوه، وجوه ناضرة أعطيت لذلة النظر لوجهه تعالى، وأخرى باسرة عابسة حرمت تلك اللذة.

وقد أقر علم التوحيد السنّي «مشاهدة الوجه الكريم أو رؤية الله»⁽¹⁾، يقول الشوكاني «ناضرة» أي ناعمة غضة حسنة «إلى ربها ناظرة» هذا من النظر، أي إلى خالقها ومالك أمرها، ناظرة» : أي تنظر إليه، هكذا قال جمهور أهل العلم، والمراد به ما تواترت به الأحاديث الصحيحة من أن العباد ينتظرون ربهم يوم القيمة كما ينتظرون إلى القمر ليلة البدر، هكذا اعتمد الشوكاني لإثبات الرؤية - وفق هذا النص القرآني - دلالة السنة، ويقول إن هذا «مجمع عليه بين الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام وهداة الأنام»⁽²⁾، وقد ذكر ابن كثير في تفسيره أن «إلى ربها ناظرة» أي تراه عيانا كما رواه البخاري رحمه الله

(1) كارادي فو: دائرة المعارف الإسلامية، مطبوع الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد التاسع، ص 2777.

(2) الشوكاني: فتح القيدير، المجلد الخامس، ص 634.

تعالى في صحيحه «إنكم سترون ربكم عياناً»، ويقول «قد ثبتت رؤية المؤمنين لله عز وجل في الدار الآخرة في الأحاديث الصحاح من طرق متواترة عند أئمة الحديث لا يمكن دفعها ولا منعها⁽¹⁾»، وقد وافقهما ابن تيمية في طريق الدلالة بأن «أعظم لذات الآخرة لذة النظر إلى الله سبحانه، كما في الحديث الصحيح «فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهو ثمرة معرفته وعبادته في الدنيا، فأطيب ما في الدنيا معرفته، وأطيب ما في الآخرة النظر إليه»⁽²⁾، لكن ألا تعد الرؤية في الآخرة إضافة ينالها المؤمن في درجة معرفته لله تعالى؟، يقول ابن حزم «رؤية الله عز وجل يوم القيمة كرامة للمؤمنين.. ومحال أن تكون هذه الرؤية رؤية القلب لأن العارفين به تعالى يرونه في الدنيا بقلوبهم، وكذلك الكفار في الآخرة»⁽³⁾، فاعتمد دلالة العقل، فأيدت دلالتي السنة والإجماع في إثبات الرؤية عيانية من قوله تعالى: «إلى ربها ناظرة» وقد جعلها الطحاوي -أي الرؤية العيانية- مشروطة بقوله «الرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية»⁽⁴⁾، وقيل إن «إضافة النظر إلى الوجه -الذي هو محله- في هذه الآية، وتعديتها بأداة «إلي» الصريحة في نظر العين، واحلاء الكلام من قرينة تدل على خلافه: حقيقة موضوعة في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى رب جلاله»، ويعتبر صاحب هذا القول أن تأويل الآية هو التحرير الذي فعلته اليهود والنصاري في نصوص التوراة والإنجيل⁽⁵⁾، إذ إن هناك من تأول تلك الآية من أن «النظر» بمعنى الانتظار،

(1) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار الخير، بيروت ، ط 1، 1990م، المجلد الرابع، ص 475:476.

(2) ابن تيمية: دقائق التفسير، تحقيق: محمد السيد الجليني، دار الأنصار، القاهرة، ط 1. 1978م، الجزء الأول، ص 323:324.

(3) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ح 3، ص 10 والسيوطى: تفسير الجلالين، ص 141.

(4) الطحاوى: أصول العقيدة الإسلامية، ص 51.

(5) ابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية، ص 52.

ونسبه إلى الحسن البصري ومجاهد⁽¹⁾، وقد اعتبر هذا التأويل باطلًا لأنَّه «لا يقال نظر إلى كذا بمعنى الانتظار»⁽²⁾، ويبدو أنَّ هذا هو ما اعتمدته المعتزلة في تأوילها قوله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة» بقولهم «إنَّ النظر المذكور هنا بمعنى الانتظار، أي لثواب ربها منتظرة»⁽³⁾، وأكده الزمخشري بأنَّ «إلى ربها ناظرة» تنظر إلى ربها خاصة لاتنطر إلى غيره، وهذا عنده معنى تقديم المفعول، مثل قوله تعالى: «إنَّ ربَّكَ يومئذ المستقر - إلى الله تصير الأمور - إلى الله المصير - إليه ترجعون، عليه توكلت وإليه أنيب» فيها التقديم على معنى الاختصاص، ومعلوم أنَّهم ينظرون إلى أشياء لا يحيط بها الحصر ولا تدخل تحت العدد في محشر يجتمع فيه الخلق كلُّهم، فإنَّ المؤمنين نظارة ذلك ذلك اليوم لأنَّهم الآمنون الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فاختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظوراً إليه محال، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص والذي يصح معه.. معنى التوقع والرجاء⁽⁴⁾، وقد أجاب الماتريدي بأنَّ الآية لا تحمل معنى الانتظار، لأنَّ الآخرة ليست لوقت الانتظار، وإنما هي الدنيا، كما أنَّ القول به يخرج مخرج البشارة في تعظيم ما نالوا من النعم، والانتظار ليس منه، مع ما كان الصرف عن حقيقة المفهوم قضاء على الله، فيلزم القول بالنظر إلى الله كما قال، علي نفي جميع معاني الشبه عن الله سبحانه⁽⁵⁾، وهذا الاتجاه الذي تمسك بحرفية النص للوقوف مع ظاهره لإثبات رؤية عيانية، بغير أن يلتحقها ويوصلها بما يمدُّه ويعطيه السياق القرآني للأية «إلى ربها ناظرة» دون أن يثبت أثر الرؤية وتمامها في العقل والقلب وسائر النفس مما يجعل - بدلالَة النص نفسه - للوجه نضارته، في مقابل من حمل النص على معنى

(1) نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، ص 210.

(2) الشوكاني: فتح القدير، المجلد الخامس، ص 364.

(3) القاضي عبد جبار: شرح الأصول الخمسة، ص 245.

(4) الزمخشري: الكشاف، ح 4، ص 192.

(5) الماتريدي: التوحيد، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، ص 79.

الانتظار باستخدام دلالة اللغة تمسكاً بالتنزيه واحترازاً من التشبيه فأنكر المعاينة في الرؤية، كلاماً ادعى الإجماع فيما ذهب إليه، وأقام حجته النقلية والعقلية ومن ثم أسس منهجه في إثبات عقيدته في الرؤية، فكان النص القرآني عند كل فريق تابعاً لما أوجبه عليه منهجه، وواجب «أن تكون العقيدة تابعة للقرآن، لأن يكون القرآن تابعاً للعقيدة»⁽¹⁾، فسبق العقيدة للقرآن، يحجب في تلك العقيدة عن منهاجاً الدقة والشمولية والتكاملية في فهم النص القرآني.

ثانياً: ما يفهم من ظاهرها إنكار الرؤية:

في قوله تعالى: «لا تدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار» الأنعام 103، فقد فهم منه تجويزاً لإنكار الرؤية لأن «البصر هو الجوهر اللطيف الذي ركب الله في حاسة النظر به تدرك المبصرات»، فالمعني: أن الأ بصار لا تتعلق به ولا تدركه لأنه محال أن يكون مبصراً في ذاته، لأن الأ بصار إنما تتعلق بما كان في جهة أصلاً أو تابعاً كال أجسام والهياكل⁽²⁾، وقريباً من ذلك ذكر أن «لاتدركه الأ بصار» من باب الجلال والجمال في مقابلتها فيها، قيل للنبي عليه السلام: أرأيت ربك، فقال: نور أني أراه، فلا يزال حجاب العزة مسدلاً لا يرفع أبداً جل أن تحكم عليه الأ بصار هكذا عند مشاهدتها إياه لأنها في الحيرة والعجز فرؤيتها لا رؤيتها⁽³⁾، حتى قيل «إن الله تعالى يتعالي عن كل إدراك حسي، يتعالي عن كل تحديد أو كل مفهوم يطمح إلى إدراكه، فكل كلام إنساني لا يمكنه إذن، عندما يكون الإلهي هو المقصود الإشارة إليه بتمثيلات بعيدة دائماً واستعارات ورموز خفية وغامضة»⁽⁴⁾، وهذا الإتجاه الذي

(1) أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 200.

(2) الزمخشرى: الكشاف، ج 2، ص 41.

(3) ابن عربى: من رسالة الشيخ إلى الإمام الرازى، ضمن رسائل ابن عربى، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1948م، ص 7.

(4) غارودى: الإسلام، ص 114.

أنكر الرؤية بدلالة هذه الآية - وإن كانت خايتها التنزية - ابتعد كلية في مفهوم الرؤية عن المعاينة، وأصر على نفيها، وتمسك بما تنتجه المعاينة البصرية من العلم والنظر العقلي وتدبر القلب، في المقابل أورد ابن كثير أن قوله تعالى: «لا تدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار» أي لا تدركه في الدنيا، وإن كانت تراه في الآخرة، كما تواترت به الأخبار⁽¹⁾، وإلى هذا المذهب اتجه كثير من المفسرين، وكانت لهم فيما ارتأوه حججهم:

• فقيل بإجماع أهل السنة على أن الله عز وجل يري يوم القيمة، يراهم المؤمنون، وأن ذلك جائز عقلاً، واستندوا إلى ورود السمع بوقوع ذلك الجائز لأن الله عز وجل من حيث جاز أن نعلمه لا في مكان ولا متحيزاً ولا مقبلاً ولم يتعلق علمنا بأكثر من الوجود جاز أن نراه غير مقابل ولا محازي ولا مكيفاً ولا محدوداً⁽²⁾.

• وأنه سبحانه منزه عن سمات الحدوث، ومنها الإدراك بمعنى الإحاطة والتحديد، كما تدرك سائر المخلوقات، والرؤية ثابتة⁽³⁾.

• وأن مورد الآية وهو التمدح يوجب ثبوت الرؤية إذ نفي إدراك ما تستحيل رؤيته لامدح فيه لأن كل ما لا يري لا يدرك وإنما التمدح بنفي الإدراك مع تحقيق الرؤية إذ انتفاوه مع تحقيق الرؤية دليل ارتفاع نقية التناهي والحدود عن الذات، والمنفي هو الإدراك لا الرؤية⁽⁴⁾.

• وأن هناك فرقاً بين الإدراك والرؤية، لأن «الإدراك هو الوقوف على كنه الشيء، والإحاطة به، والرؤية: المعاينة»⁽⁵⁾.

• وقيل لعكرمة عند ذكر الرؤية: أليس قد قال: «لا تدركه الأ بصار» فقال:

(1) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الثاني، ص 180.

(2) الثعالبي: الجوادر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ح 1، ص 548: 549.

(3) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ح 7، ص 54.

(4) النسقي: تفسير النسقي، دار الكتاب العربي، بيروت المجلد الأول، ح 2، ص 27 والماتريدي: التوحيد، ص 81.

(5) البنوي: تفسير البنوي، ح 7، ص 174.

أفلست تري السماء أفكالها تري؟⁽¹⁾

وقيقيل: لامنافاة بين إثبات الرؤية ونفي الإدراك، فإن الإدراك أخص من الرؤية، ولا يلزم نفي الأ شخص انتفاء الأ عم.⁽²⁾

وهكذا يمكن التفرقة في مفهوم الرؤية بين الإبصار العياني والإدراك، فقد مكنت معطيات العلم الحديث الإنسان من رؤية ما عجز لزمن عن رؤيته، وكشفت له فيما يراه أبعاداً كانت فيما مضي غيباً مجهولاً، لكنها لم تقدم له - مع تطورها - الإحاطة التامة، وقد أثبتت أهل الإختصاص في العلم صحة ذلك في كثير من الشواهد القرآنية، ولذا قيل «إن العلم الحديث قد أثبت أنه لا توجد حقيقة كونية تتصادم مع ما جاء في القرآن»⁽³⁾، وقد تساعل مالك بن نبي في هذا الشأن «لماذا نري في اطراد فكرة غريبة صورة بصرية؟ ومن خلال عرض تشريعي تتذبذب حقيقة أرضية أو سماوية؟، وأجاب «لاشك أننا لو تأملنا من قريب هذه الغرائب فسنكتشف في اطراد الفكرة القرآنية روحًا مذهلة، ونسقاً رفيعاً، لا يصدر إلا عن معرفة مطلقة محضره تتذبذب منها الآية، فنحن مضطرون إلى أن نعتبر أمثال هذه الغرائب إشارات بينية، وشهبا ثوابق، تكشف للفكر الإنساني المبهور عن المصدر الغيبي الذي تدفقت منه تلك الفكرة، بحيث سبقت عصور التقدم الإنساني، واتفقت مع الحقائق التي كشف عنها العلم بعد ذلك بقرون، وكأنما سبقت هذه الغرائب العقل الإنساني الذي يتتطور، لتكون طلائع شاهدة على السر الأسمى للمعرفة الإنسانية»⁽⁴⁾، والقرآن نفسه يحرض على أن يكون العقل حيوياً تجاه حقائق الشاهد والغائب معاً، ويطلق العنوان ملكات الإنسان العقلية أن لا تحصر عملها بين دفتري المصحف، لأن «فكرة الاكتفاء

(1) السيوطي: البلاغة القرآنية، تحقيق: السيد الجميلي، دار المعرفة، القاهرة، ص 37.

(2) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الثاني، ص 180: 181.

(3) الشعراوي: معجزة القرآن الكريم، المجلد الأول، ص 86.

(4) مالك بن بنى: الظاهرة القرآنية، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1986 م، ص 270: 271.

الذاتي في الإسلام لم يصرح بها القرآن بل جاءت من الجيلين اللذين أعقبا حياة الرسول⁽¹⁾، خاصة وأن أمور الغيب وأحوال الآخرة، التي أخبرنا بها القرآن ليست من المستحيلات عقلاً، ولا يترتب عليها مستحيل⁽²⁾، كما لا ينبغي لأحد أن يتتجاهل ما في القرآن من إشارات كونية ونفسية من شأنها أن توصل بالضرورة العقلية إلى الغاية منه وهي إنشاء وجهة نظر عن الذات الإلهية⁽³⁾، لكن وجهة النظر عن الذات الإلهية يجب أن تتعلق بأصول العقيدة ولا تقطع عن حقائق العلم، بسبب أن «الإدراك لن يكون صحيحاً إلا إذا بني على عدد كبير من ترجيحات ثبتت صحتها من قبل لاسيما إذا كنا نعالج أموراً غير مادية»⁽⁴⁾.

هكذا فإن قوله تعالى: «إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ» وقوله تعالى: «لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ»، ظاهرياً يتعارضان، ومن ثم أختلف حين النظر إلى دلالة كل آية منها مستقلة عن الآخر، ثم صار النزاع في موضوعهما - وهو الرؤية -، فهل يمكن حمل أحدهما على الأخرى.. وهل الآيات محكمتان.. أم أنهما من المتشابهات؟ فالمحكم لغة من القرآن هو «الظاهر الذي لا شبهة فيه ولا يحتاج إلى تأويل»⁽⁵⁾، وفي الاصطلاح قبل عنه:
 • إنه الآيات التي أحكمت عبارتها بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه⁽⁶⁾.
 • وهو أي الكتاب الذي يكون «تأويله بتنزيله يفهم المراد منه بظاهره وذاته»⁽⁷⁾.

(1) Montgomery Watt: Is Lamic Fundamenta ism and Modernity. london. Rortledge. 1988. P. 9.

(2) القرضاوي: الشفاعة في الآخرة، نهضة مصر، ط 1999م، ص 37.

(3) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد أبو ريدة، دار النهضة العربية، بيروت، ط 5، 1981م، ص 69.

(4) ابراهيم فريد الدر: الأسس البيولوجية لسلوك الإنسان، ص 318.

(5) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس آخر، ح 1، ص 190.

(6) الزمخشري: الكشاف، ح 1، ص 412.

(7) ابن فورك: مشكل الحديث، تحقيق: عبد المعطي أمين، دار الوعي، حلب، ط 1، 1982م، ص 11.

- وهي التي تتعلق بأصول الدين وأصول الأحكام⁽¹⁾.
- وهو ما لا يتوقف على البيان، وما وضح معناه، وما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً، وما كان معقول المعنى، وما استقل بنفسه، وما تأويله تنزيله، ومالم يتكرر الفاظه⁽²⁾.
- وهو ما له دلالة واضحة، متضح المعنى، وما استقام نظمه للافادة، وما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً، وما هو معقول المعنى⁽³⁾.
- وهو الفصل بين شيئاً بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر⁽⁴⁾. وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن الحكم من الآيات، هي تلك التي لا تصرح ألفاظها إلا بشيء محدد من جهة المعنى، ولا مفر للعقل - على تفاوتها - أن تفهم منها غير هذا المعنى تحديداً.
- وأما المتشابه لغة فهو النص القرآني الذي يحتمل عدة معان، وهو غير الشبهة التي تعني الالتباس في الأمر، أحلال هو أم حرام، وحق هو أم باطل⁽⁵⁾، ومن جهة الاصطلاح فإن المتشابهات:
- هي مشتبهات محتملات⁽⁶⁾.
- وهي آيات لا يوقف على معناها إلا بالرد على الحكم وانتزاع وجه تأويله منه⁽⁷⁾.
- وهي ما لا يرجي بيانه، وما غمض معناه، وما احتمل أوجهها، وما كان غير معقول

(1) أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 197.

(2) طاش زاده: مفتاح السعادة، ح 2، ص 438.

(3) الشوكاني: إرشاد الفحول، دار المعرفة، بيروت، ط 1979م، ص 31:32.

(4) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 105.

(5) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس وآخرون، ح 1، ص 471.

(6) الزمخشرى: الكشاف، ح 1، ص 412.

(7) ابن فورك: مشكل الحديث، ص 11.

المعنى، وما لم يستقل بنفسه إلا ببرده، وما لا يدرك إلا بتأنيل، وما تكرر ألفاظه⁽¹⁾.

- وهو مآل دلالة غير واضحة، وغير متضح ولا معقول المعنى، وما احتل نظمه لعدم الإفادة، وما استأثر الله بعلمه، وما احتمل أوجهها.
- وهذا المتشابه إما أن يكون من جهة اللفظ فقط، أو من جهة المعنى، أو من جهتهما معاً⁽²⁾.
- كما نظر للمتشابه على أنه «مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر»⁽³⁾.
- وهي الآيات التي تتضمن الإعلام عن الأشياء في الغائب ليس لها مثال في الشاهد⁽⁴⁾.
- وهي التي تفتقر إلى نظر وتفسير يصح معناها، لتعارضها مع آية أخرى أو مع العقل، فتخفي دلالتها وتشتبه⁽⁵⁾.

وذكر السيوطي أنه قيل: القرآن كله محكم لقوله تعالى: «كتاب أحكمت آياته»، وقيل: القرآن كله متشابه لقوله تعالى «كتاباً متشابهاً مثاني»، لكن الصحيح برأيه: انقسامه إلى محكم ومتشابه⁽⁶⁾، ويبدو أن الإحکام الذي أشار إليه السيوطي أولاً هو ما قصده ابن تيمية بالإحکام العام وهو «اتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامرها»، وأن التشابه هو «ضد الاختلاف المنفي عنه»، ويقر أن «هذا التشابه العام لا ينافي الإحکام العام، بل هو مصدق له»⁽⁷⁾،

(1) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة، ج 2، ص 438: 439.

(2) الشوكاني: ارشاد الفحول، ص 31: 32.

(3) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 105.

(4) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 97.

(5) ابن خلدون: المقدمة، ص 433.

(6) السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، بيروت، ط 1، 1987م، ج 2، ص 5.

(7) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 103: 105.

وعلى ذلك فالمتشابهات من الآيات هي ما لا يمكن أن تتحقق العقول تجاهها بمعنى واحد، وأن لابد فيها من الترجيح علي أصل ثابت، لأن «نسبة المتشابه إلى المحكم كنسبة أعلى الشجرة إلى أصولها، فإن المحكمات الالاتي هن أم الكتاب بمثابة الأصل»⁽¹⁾، ولما كان القرآن يفسر بعضه بعضاً، ويصدق بعضه بعضاً، وأن المسلم الحق لا يضرب النصوص بعضها ببعض، ولكن يرد المتشابهات إلى المحكمات⁽²⁾، ولو طبقنا معايير المحكم والمتشابه علي قوله تعالى: «إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ» و«لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَنَظَرًا لِلْخَلْفِ حَوْلَهُمَا ظَاهِرِيًّا» ، وفيما أديا إليه من مذهبين متناقضين في الرؤية، فلا يصح اعتبارهما معاً إلا من المتشابهات، والآياتان متصلتان بقضية صريحة هي رؤيته تعالى، والرؤية متصلة بصفات الله عز وجل، وقد اعتبر أن «أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة من المتشابه من جهة المعنى»⁽³⁾، ولأن من الأشياء التي يجب ردها عند الإشكال إلى أصولها هو «رد المتشابهات في الذات والصفات إلى محكم قوله تعالى: «لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ»⁽⁴⁾، والرؤية في إثباتها بكل معاينتها لا تمس المرئي، لكنها عائدة ومتصلة بالرأي، وطبقاً للمحكم من الآيات، فإنها رؤية مغايرة لأن تعلقها يكون بمن ليس كمثله شيء، وفي رد المتشابه إلى المحكم صيانة للعقل من الشبهات، والشبهات لا تتوقف، وقد ذكر الشوكاني أن أقوالها «ما تعارضت فيه الأدلة ولم يظهر الجمع ولا الترجح وما اختلف فيه العلماء»⁽⁵⁾، وما قيل أنه علينا «الإقرار بنص مشكله ومتشابهه، ورد كل ما لم يحط به علمأً بتفسيره إلى الله، مع الإيمان

(1) عدنان زرزور: علوم القرآن، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1984م، ص 179.

(2) القرضاوي: الشفاعة في الآخرة، ص 28، ص 48.

(3) طاش زاده: مفتاح السعادة، ح 2، ص 439.

(4) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط 2، ح 2، ص 71.

(5) الشوكاني: كشف الشبهات، تحقيق: عقيل بن محمد المقطري، مكتبة دار القدس، صنعاء، ط 1، 1990م ص 49، 50.

بنصه⁽¹⁾، يوقف انطلاق العقل ويجمد حركته في مواجهة النص الذي هو نفسه - أي النص - يستحث العقل على تلك الحركة الانفعالية لاستجلاء ما يكتنزه النص من دلالات، لأن الحشوية من أهل القبلة قد أنكرت «رد المتشابه إلى المحكم، وزعموا أن الكتاب لا يحكم بعضه علي بعض، وأن كل آية منه ثابتة واجب حكمها بوجوب تنزيلها»⁽²⁾، وذكر أن قوله تعالى: «لاتدركه الأ بصار» من المحكمات، وقوله تعالى: «إلى ربها ناظرة» من المتشابه⁽³⁾، وهكذا فإن فريق الإثبات والإنكار في مسألة الرؤية قد لجأ كل منهما إلى اعتبار الآيات المؤيدة لمذهبة من المحكمات وآيات الخصوم من المتشابهات⁽⁴⁾، وقد اعتبر البعض أن من نتائج قضية التسليم بالتشابهات دون الخوض فيها كان ظهور المشبهة⁽⁵⁾، والزرκشي يؤمن بأن لا تعارض بين آي القرآن وما توجبه أدلة العقل فيقول «لا يجوز أن يجعل قوله «إلى ربها ناظرة» معارضًا لقوله «لاتدركه الأ بصار» في تجويز الرؤية واحتالتها، لأن دليل العقل يقضي بالجواز، ويجوز تخلص النفي بالدنيا والإثبات بالقيامة»⁽⁶⁾، لكنها محاولة للتخفيف من حدة النزاع في قضية الرؤية، وهي متصلة بالأصول، وابن قتيبة يعدم العذر لمن اختلفوا فيها، فيقول «إن المختلفين في أصول الدين لو كان اختلفهم في الفروع والسنن لاتسع لهم العذر عندنا... لكن اختلفهم في التوحيد وفي صفات الله تعالى»⁽⁷⁾، ولعل الصلة وثيقة بين قضية المحكم والمتشابه وبين قضية الأصول والفروع ولعلهما

(1) الأشعري: رسالة أهل الشر، تحقيق: محمد السيد الجليند، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ص 93.

(2) القاسم الرسي: كتاب أصول العدل والتوكيد المنصور ضمن رسائل العدل والتوكيد، تحقيق: محمد عمارة، ح 1، ص 126.

(3) الإمام يحيى بن الحسين: كتاب فيه معرفة الله من العدل والتوكيد، المنصور ضمن رسائل العدل والتوكيد، ح 2، ص 101: 102.

(4) نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التأويل، ص 190.

(5) الغرابي: تاريخ الفرق الإسلامية، الأنجلو، ط 2، 1985، ص 297: 298.

(6) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ح 2، ص 51: 52.

(7) ابن قتيبة: تأويل مختلف الأحاديث، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص 17.

طرفان في خيط واحد، ويؤرخ الشهرستاني إلى بداية الاختلاف في الأصول في أنها «حدثت في آخر أيام الصحابة»⁽¹⁾، لكن هناك من يذكر أن رجلاً في عهد الفاروق رضي الله عنه كان «يسأله عن المتشابه»، فتصدي له الفاروق بحزم⁽²⁾، هذا باعتبار أن المقصود بالأصول المحكمات والفروع بأنها المتشابهات، وذلك في باب العقائد، ومسألة الرؤية التي «طال نزاع المنتدين إلى الله فيها»، داخلة ضمن هذا الباب⁽³⁾، والخلاف «لما يكون خطراً إلا إذا كان في أصول الدين»⁽⁴⁾، وقد اختلف في «الرؤية» هل هي من الأصول أم من الفروع؟، فذهب فريق إلى كونها من الأصول، بل عدها الشهرستاني «قاعدة من القواعد التي بناء عليها يمكن تصنيف الفرق الإسلامية حيث تدخل في باب «الصفات والتوحيد»⁽⁵⁾، وعلل ابن تيمية اعتبارها من الأصول بسبب «إنكار المعتزلة لإمكان الرؤية»⁽⁶⁾، وعلى ذلك قيل في الرؤية بأنها من أشرف مسائل الأصول في الدين، بينما ذهب البغدادي إلى عدم اعتبارها من الأصول التي اتفق عليها أهل السنة، بقوله «فهذه أصول اتفق أهل السنة على قواعدها وضلوا من خالفهم فيها»⁽⁷⁾، لكن استناداً إلى:

- اعتبار قوله تعالى «إلى ربها ناظرة» و «لاتدركه الأبصار» من المتشابهات.
- ووقوع الخلاف بين القائلين بالجواز والإنكار.
- وأن قضية الرؤية لم تشكل الأصل الذي عليه تمذهب الفرق والاتجاهات.
- وأنها مترتبة على القول في الصفات.

(1) الشهرستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 22.

(2) محمد زاهر الكوثري: مقدمة التبصير في الدين للأسفرايني، ص 2.

(3) الأبيجي: المواقف، ص 299.

(4) الأسفرايني: التبصير في الدين، ص 13.

(5) الشهرستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 5.

(6) ابن تيمية: موافقة صحيح المنقول لصحيح العقول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1985م، ص 52، 53.

(7) البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 310.

يمكن استخلاص أن قضية «الرؤية» ليست من الأصول، وإنما من الفروع المترتبة عليها في الدين، و«الأصل أحق بالثوة من الفرع»⁽¹⁾، غير أنها - مع كونها فرعاً - تعد منهاجاً سوياً لتصحيح مذاهب المخالفين في قضايا الغيب وذلك عند إثباتها والانتهاء إلى حكم آمن في الحكم والتشابه، لأن آيات القرآن المتعلقة بالرؤبة ليست محصورة فقط في قوله تعالى: «إلى ربها ناظرة» و«لاتدركه الأبصار»، والتي اعتبرها البحث من التشابهات، فإن هناك من الآيات ما غمض ظاهرها، فليس فيها تصريح بجواز الرؤبة ولا بانكارها، وهذه الآيات أقوى استحقاقاً - من الآيتين السالفتين - بالدخول في التشابهات.

ثالثاً: آيات لم يصرح ظاهرها بجواز أو نفي للرؤبة:

1- ماورد في قصة موسى عليه السلام مع قومه، في قوله تعالى: «وَادْقُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهَرًا فَأَخْذَتُمُ الصَّاعِدَةَ وَأَنْتُمْ تَنْظَرُونَ» البقرة 55، وقوله تعالى: «فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرْنَا اللَّهَ جَهَرًا» النساء 103، استدل بهما المثبتون للرؤبة على جوازها، حيث إن جهرة تعني عياناً أي ننظر إليه بأبصارنا⁽²⁾، وإلى المعنى نفسه قيل «الجهرة» في الأصل مصدر جهرت بالقراءة - إذا رفعت صوتك بها - واستعيرت للمعاينة بجامع الظهور التام⁽³⁾، وقال ابن كثير «جهرة» أي علانية⁽⁴⁾، لكن الطبرسي يفرق بين الجهر والمعاينة رغم أنه يعتبرهما نظائر فيقول «إن المعاينة ترجع إلى حال المدرك والجهرة ترجع إلى حال

(1) الجاحظ: من كتاب حجج النبوة المشور ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، تحقيق: علي بوملجم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 3، 1995 م، ص 130.

(2) الطبرى: مختصر تفسير الطبرى، تحقيق: محمد علي الصابونى وصالح أحمد رضا، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1985 م، ص 37 والنستي: تفسير النستي، المجلد الأول، ح 1، ص 49.

(3) الألوسى: روح المعانى، ح 1، ص 262.

(4) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الأول، ص 99.

المدرك.. فإذا قال جهرة لم يكن إلا بالعين على التحقيق دون التخييل⁽¹⁾، وفي معرض الأمر نفسه جاء قوله تعالى: «وقال الذين لا يرجون لقاءنا لو لا أنزل علينا الملائكة أو نرى» ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتوا كباراً الفرقان 21، فإن «أصل اللقاء الوصول إلى شيء ومنه الرؤية فإنه وصول للمرئي»⁽²⁾، وعلى ذلك استدل أصحاب الإثبات بحجية هذه الآية على جواز الرؤية لأنهم «لم يطلبوا محلاً، وقد سألها موسى عليه السلام»⁽³⁾، والقرطبي يري «أنهم سألوا الله الشيطط، لأن الله تعالى لا تدركه الأبصار في الدنيا، فلا عين تراه»⁽⁴⁾، وعلى ذلك «أخذتهم الصاعقة بظلمهم على أنفسهم بسؤال شيء في غير موضوعه أو بالتحكم على نبيهم في الآيات وتعنتهم في سؤال الرؤية لكان موسى بذلك أحق فإنه قال «رب أرني أنظر إليك» وما أخذته الصاعقة بل أطعمه وقيده بالمكان ولا يعلق بالمكان إلا ما هو ممكن الثبوت»⁽⁵⁾، وقد وافق منكرو الرؤية العيانية أن المقصود بـ«جهرة» أنها رؤية العيان، لكنهم استتبطوا من الآيات «أن موسى عليه الصلة والسلام رادهم القول وعرفهم أن الرؤية ما لا يجوز عليه أن يكون في جهة محال، وأن من استجاز على الله الرؤية فقد جعله في جملة الأجسام والأعراض فرادوه بعد بيان الحجة ووضوح البرهان»⁽⁶⁾، ويقول الجاحظ «إن كان الله تعالى -في الحقيقة- يجوز أن يكون مرئياً، وببعض الحواس مدركاً، وكان ذلك عليه جائزًا، فالقوم إنما سألوا أمراً ممكناً، وقد طمعوا في مطعم، فلم غضب هذا الغضب، واستعظام سؤالهم هذا الاستعظام، وضرب به

(1) الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: السيد هاشم الرسولي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 1992م، ح 1. ص 145-146.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، ص 478.

(3) الشعابي: جواهر الحسان في تفسير القرآن، ح 1، ص 66، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ح 1، ص 403؛ والقاضي عياض: الشفاء، ص 261 وما بعدها.

(4) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ح 13، ص 20.

(5) النسفي: تفسير النسفي، المجلد الأول، ح 2، ص 260-261.

(6) الزمخشري: الكشاف، ح 1، ص 281-282.

هذا المثل، وجعله غاية في الجرأة وفي الاستخفاف بالربوبية، فإن قالوا: لأن ذلك
كان لا يجوز في الدنيا، فقدرة الله تعالى على ذلك في الدنيا كقدرته في الآخرة⁽¹⁾،
لأنهم - أي من طلبوا الرؤية - «لو طلبوا أمراً جائزًا لما سموا ظالمين ولما أخذتهم
الصاعقة، كما سأله إبراهيم عليه السلام أن يريه إحياء الموتى فلم يسمه ظالماً
ولارماه بالصاعقة»⁽²⁾، ويبدو أن سبب الاختلاف بين مثبتي الرؤية ومنكريها من
جهة ما ورد في قصة قوم موسى عليه السلام، مرده إلى:

• اقتصار كل منهما على أحد أبعاد الرؤية - وهو المعاينة - دون غيرها من
الأبعاد.

• عدم التلازم المنطقي بين المنهج والمذهب في عقيدة كلا الفريقين.

2- قوله تعالى: «ولما جاء موسى» لبيقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك
قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلى
ربه للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول
المؤمنين» الأعراف 143، يلخص ابن كثير القول أن «أول إشكالية في هذا الشأن
إنما نجمت عن حرف «لن» لأنها موضوعة لنفي التأييد»⁽³⁾، وفي ذلك قيل أرني هي
بصرية والمفعول الثاني محدوف تقديره أرني إليك، وقيل: بما كلمه وخصه بهذه
المرتبة طمحت همته إلى رتبة الرؤية وتشوق إلى ذلك في الدنيا بظواهر
وقررت الشريعة رؤية الله تعالى في الآخرة، ومنعت من ذلك في الدنيا بظواهر
الشرع، فموسي عليه السلام لم يسأل محالاً وإنما سأله جائزًا⁽⁴⁾، لأنها عند أهل
السنة «جازرة عقلاً لأنها من حيث هو موجود تصح رؤيتها»⁽⁵⁾، وقوله تعالى: «أرني

(1) الجاحظ: نظم القرآن، تحقيق: سعد عبد العظيم، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1995م، ص120.

(2) الزمخشري: الكشاف، ج 1، ص 577.

(3) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الثاني، ص 272.

(4) أبو حيان الأندلسبي: النهر الماد، ج 1، ص 863: 864.

(5) المصدر السابق، ج 1، ص 863.

أنظر إليك» سأله الناظر إليه، واشتاق إلى رؤيته لما أسمعه كلامه، فقال لن تراني أي في الدنيا، ولا يجوز الحمل على أنه أراد: أرني آية عظيمة لأنظر إلى قدرتك، لأنه قال «إليك» و «قال لن تراني» ولو سأله لأعطيه ما سأله، كما أعطاه سائر الآيات⁽¹⁾، وقال الخصوم بشأن تلك الآية بتفسير غايتها إنكار المعينة من الرؤية، حيث «أرني أنظر إليك» تعني عرفني بنفسك تعريفاً واضحاً جلياً كأنها إرادة في جلائها بأية مثل آيات القيامة التي تضطر الخلق إلى معرفتك، «أنظر إليك» أي أعرفك معرفة اضطرارك أنظر إليك كما جاء في الحديث «سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» بمعنى ستعرفوه معرفة جليلة هي في الجلاء كابصاركم القمر إذا امتلاً واستوياً «قال لن تراني» أي لن تطبق معرفتي على هذه الطريقة ولن تحتمل قوتك تلك الآية المضطربة⁽²⁾، فاختلاف الخصمان، وهكذا هم أصحاب المذاهب المتناقضة في الرؤية عند مواجهة النص، كل يتلمس ما يقوى مذهبة مما ورد في النص نفسه.

3- قوله تعالى: «للذين أحسنوا الحسنة» وزيادة⁽³⁾ يومنس 26، فيل إن الشافعي قد احتج به على الرؤية لأهل الجنة⁽³⁾، وقوله تعالى: «لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد» ق 35، يقول الدارقطني فيما يروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن الزيادة: النظر إلى وجه الله تعالى⁽⁴⁾، ويدرك البيهقي - في أكثر من رواية - أنها «النظر إلى وجه ربنا عز وجل»⁽⁵⁾، وذكر صاحب الخازن ما اختلف عليه المفسرون بشأن «الزيادة» في خمسة أقوال:

(1) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ح 7، ص 278.

(2) الزمخشري: الكشاف، ح 2، ص 116.

(3) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الرابع، ص 475: 476 والأذرعي: أصول العقيدة الإسلامية، ص 53.

(4) الدارقطني: العلل الواردة، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط 1، 1985م، ح 283: 282.

(5) البيهقي: الأسماء والصفات، تحقيق: محمد زايد الكوشري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 1، 1999م، ص 292.

الأول: الحسني هو الجنة والزيادة النظر إلى وجه الله الكريم، والحسني لفظة مفردة دخل عليها حرف التعريف فانصرفت إلى المعهود السابق وهو الجنة ومعنى ذلك أن الزيادة تشير إلى أمر مغاير لكل ما في الجنة من النعيم ولا لزم التكرار وإذا كان كذلك وجب حمل هذه الزيادة على رؤية الله تعالى،

الثاني: ما روي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال الزيادة غرفة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب.

الثالث: إن الحسني واحدة الحسنات والزيادة التضييف إلى تمام العشرة إلى سبعمائة.

الرابع: الحسني حسنة مثل حسنة والزيادة مغفرة من الله ورضوان.

الخامس: الزيادة ما أعطاهم في الدنيا لا يحاسبهم به يوم القيمة⁽¹⁾.

هكذا حدث الاختلاف في استنطاق مراد «الزيادة»، ويراهما الزمخشري «ما يزيد على المثوبة وهي التفضل، ويidel عليه قوله تعالى - ويزيدهم من فضله»، بل ويرى أن من زعم أن الزيادة «هي النظر إلى وجهه تعالى إنما دخلوا بقولهم في «المشبهة والمجرة»⁽²⁾، فبين اتجاهات المفسرين تعدى الأمر الاختلاف المذهبي في الرؤية، إلى حد الاتهام بالخروج عن أصول الدين، بسبب عدم الضبط الموضوعي - بين المفسرين - لثنائية النص والعقل.

4- قوله تعالى: «كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون» المطففين 15، يقول ابن عطيه «الضميري في قولهم «إنهم» و«ربهم» هو للكفار، واحتج بهذه الآية مالك بن أنس عن مسألة الرؤية من جهة دليل الخطاب، والا فلو حجب الرؤية عن الكل لما أغنى هذا التخصيص»⁽³⁾، وعلى هذا اعتبرت الآية مما احتاج به أهل السنة بظاهرها على

(1) علاء الدين البغدادي: تفسير الخازن «الباب التأويل في معاني التنزيل»، تحقيق: عبد السلام شاهين، دار التبلجعية، بيروت، ط 1، 1995م، ح 2، ص 439-440.

(2) الزمخشري: الكشاف، ح 2، ص 233-234.

(3) ابن عطيه الأندلسي: المحرر الوجيز، تحقيق: السيد عبد العال ابراهيم، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية،

الرؤية «فإنه تعالى لما خص الفجار بالحجاب دل على أن المؤمنين الأبرار مرفوع عنهم الحجاب، ولا يعني لرفع الحجاب إلا الإدراك بالعين، والإِنْهَاكُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ هَذَا التَّفْسِيرِ مَحَالٌ»⁽¹⁾، في حين يرى الزمخشري في الآية أن «كلا» رد عن الكسب الرائئ على قلوبهم، وكونهم محظوظين عنه تمثيل للاستخفاف بهم وإهانتهم لأنهم لا يؤذن على الملوك إلا للوجاهة المكرمة لديهم ولا يحجب عنهم إلا الأدنىء المهاونون عندهم⁽²⁾.

ما يمكن ملاحظته بخصوص الآيات القرآنية التي لم يصرح ظاهرها بنفي ولا بابات للرؤية، أنه وقد احتاج بها مفكرو الإسلام من فريق الابات والنفي، وذلك بطرق واستدلالات عده، مثل التأويل والتتمثيل والمجاز والإيجاز، من ذلك ما ذكر السيوطي في قوله تعالى: «رب أرنى أنظر إليك» أي ذاتك وهذا عنده «من باب الإيجاز في القرآن بغضن صيانته عن ذكره تشريفاً»⁽³⁾، كما اعتمد الفريقان دلالة السنة، لأن السنة مبينة للقرآن، فلا يجوز رد السنة اكتفاء بالقرآن، كما لا يجوز قبول السنة المناقضة للقرآن⁽⁴⁾، وكذلك القياس، والأمدي يراه «تشبيه شيء بشيء»⁽⁵⁾، فالشاهد في القرآن كثيرة على تشبيه المحسوس بالمحسوس والمعقول بالمحسوس وتترك في النفس أثراً هائلاً يبلغ حد المعاينة والتجسيم ولا يعقلها إلا العالمن⁽⁶⁾، والحقيقة الاعتقادية لابد من توضيحها بالمحسوسات في كثير من

قطر، ط 1، 1991م، ج 15، ص 361.

(1) الجرجاني: حاشية الكشاف، ج 4، ص 232.

(2) الزمخشري: الكشاف، ج 4، ص 232.

(3) السيوطي: البلاغة القرآنية، ص 86.

(4) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الأول، ص 4 والقرضاوي: الشفاعة، ص 17.

(5) الأمدي: نقاً عن تمہید لتاریخ الفلسفة الإسلامية لمصطفی عبد الرزاق، ص 140.

(6) ابن قيم الجوزية: اعلام المؤمنين، تحقيق: محمد محبی الدین عبد الحمید، مؤسسة جواد للطباعة، بيروت وعُدنان زرزو: علوم القرآن ، ص 318.

الأحوال⁽¹⁾، وكما قال الغزالى «الطبع مجبولة على التشبيه»⁽²⁾، وقد عد ذلك «من أساليب الإعجاز في القرآن، أي التشخيص، وهو خلع الحياة وتجسيمها على ما ليس من شأنه الحياة المحسنة من الأشياء والمعاني»⁽³⁾، لكن ما يجب التسليم به في هذا الشأن أن «في التصور العقدي الإسلامي يبلغ التوحيد مراتب التنزية والتجريد حداً لا تستطيع فيه كلمات اللغة ولا خيالات الذهن تحديد كنه الذات الإلهية»⁽⁴⁾، وابن تيمية يعتبر أن أكثر ما يخطئ الناس من جهة القياس لأنه «إنما يكون في المعانى المتشابهة»⁽⁵⁾، ونسب البعض القياس إلى إبليس حيث إن «أهل البدع وافقوا إبليس في مجال القياس وتركوا النص من التنزيل»⁽⁶⁾، واعتباراً لذلك ابتعد الظاهرية وغيرهم عن القياس⁽⁷⁾، مع أن القياس ضرورة عقلية وشرعية متى استعين به مشروطاً بضوابطه، إضافة إلى دلالة القرآن نفسه على اعتبار أن «أصح الطريق أن يفسر القرآن بالقرآن»⁽⁸⁾، وذلك تبدو ضرورته فيما جاءت فيه الآيات متشابهات كمسألة رؤية الله تعالى، حيث ينبغي حمل المتشابه في القضية المتنازع حولها إلى محكم من القرآن، والقرآن وهو «علي صورة ما هو حوار بين الله والإنسان»⁽⁹⁾، يستدعي تضاهر كافة الأدلة لإثبات قضيائاه، حيث إن الأدلة الشرعية ومنها نصي و هو الكتاب والسنة و عقلي و هو الاجتهاد، مفتقر كل واحد من النوعين إلى الآخر⁽¹⁰⁾، ومع ذلك فإن اتجاهات المفسرين للنصوص القرآنية في مسألة الرؤية -

(1) العقاد: الفلسفة القرآنية، دار نهضة مصر، القاهرة، ص 106.

(2) الغزالى: إلحاد العوام، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 2، 1998م، ص 70.

(3) سيد قطب: مشاهد القيامة في القرآن، دار المعارف، القاهرة، ط 7، ص 95.

(4) محمد عمارة: الإسلام والتعددية، دار الرشاد، القاهرة، ط 1، 1997م، ص 43.

(5) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 107.

(6) المطلي: التنبيه، ص 28.

(7) ابن النديم: الفهرست، تحقيق: ابراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1994م، ص 267.

(8) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الأول، ص 4.

(9) Charis Wsddy: The Muslim mind. london. Longman. 19678. P. 16.

(10) سعيد مراد: العقل الفلسفى في الإسلام، ص 114.

حيث يعد «كل تفسير فرآني يشتمل على اتجاه فلسفى»⁽¹⁾ - قد تعارضت، وظهر هناك اتجاهان:

1- الاتجاه الحرفي: الذي استمسك بحرفية النص وتعلق بظاهره، فأقر في الرؤية بالمعاينة، واضطرته النصوص المخالفة إلى التأويل لإثبات صحة مذهبة.

2- الاتجاه العقلي: الذي تغافل عن تصريح ظاهر النص بالرؤبة العيانية، فتمسك بما وراء اللفظ من معانٍ الرؤبة العقلية والقلبية، واضطرته النصوص المخالفة إلى التأويل والقياس تعسفاً، للابتعد عن المعاينة في الرؤبة، واستخدم في الغالب لتحقيق غرضه دلالة اللغة.

والمنهج التكامل يقتضي الجمع بين الاتجاهين الحرفي والعقلي إزاء معالجة التصوص القرآنية، لتكتمل معانٍ الرؤبة وأبعادها، كما وضحتها دلالة اللغة والمعنى في مواضعها من الآيات، لتصح البرهنة ويلتئم التأويل.

ذلك التأويل الذي هو «صرف الكلام عن ظاهره إلى معنٍ يحتمله، بدليل يصيّره راجحاً»⁽²⁾، أباحه الشوكاني في أغلب الفروع، لكنه أمسك عنه في الأصول حيث إن المشبهة قالوا بأن لا مدخل للتأويل فيها، فيما أقر السلف بالتأويل في الأصول لكنهم يمسكون عنه مع تنزيه اعتقادهم عن التشبيه والتعطيل⁽³⁾، فيما صنف ابن تيمية التفسير من جملة معانٍ التأويل، وأقره بأشراطه ويري أنه «الغالب على اصطلاح مفسري القرآن»⁽⁴⁾، غير أن الزركشي يعتبر أن «التفسير أعم من التأويل»⁽⁵⁾، ولعله من الأصوب أن يسمى ما ورد في بيان المحكم من الآيات بالتفسير، فيما يختص

(1) جميل صليب: تاريخ العربية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1989م، ص 17: 18.

(2) الشوكاني: إرشاد الفحول، ص 176.

(3) المصدر نفسه، ص 176.

(4) ابن تيمية: دقائق التفسير، ح 1، ص 106، ص 149.

(5) الزركش: البرهان لعلوم القرآن، ح 2، ص 149.

التأويل بالتشابهات، فالتفسيروهو «علم باحث عن معنى نظم القرآن»⁽¹⁾، قد حدده

ابن تيمية في أربعة أوجه هي:

• تفسير تعرفه العرب من كلامها.

• تفسير لا يعذر أحد بجهالته.

• تفسير يعلمه العلماء.

• تفسير لا يعلمه إلا الله عز وجل⁽²⁾.

بينما يقسم ابن خلدون التفسير إلى: نقلي مستند إلى الآثار المنقوله من السلف، وآخر يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب، لكنه يورد على الصنفين اعترافاته، ففي الأولى: حشو بالأحوذ عن أهل الكتاب دون علم محقق ولا رواية صادقة، والثاني: تأثره بعقائد المفسرين المذهبية⁽³⁾، والنظر إلى مسألة رؤيته تعالى من وجهة واحدة أرادها التفسير يؤدي إلى البعد عن الوجهة الأخرى وبالتالي يسقط من حسابه بعداً هاماً من أبعاد الرؤية، فدلالة اللغة إلى جانب دلالة المعنى مع الالتحام الشعوري والإيماني بالنص، تمكن من استقراء حقيقة الرؤية بتمامها، خاصة وأن «النصوص محمولة على ظواهرها»⁽⁴⁾، ولذا قيل «إن في القرآن الكريم آيات لا يمنع من اعتبارها بحسب ظواهرها»⁽⁵⁾، وأيات الرؤية ليست من تلك الآيات التي يمكن اعتبار ظواهرها وحسب، ومن ثم فمن غير الصواب مجانبة التأويل فيها برمته، لأن «ما أوقع المشبهة والمجمدة في الضلال أنهم جانبو التأويل وجعلوا اللفظ على حقيقته»⁽⁶⁾، كما أن

(1) طاش زاده: مفتاح السعادة، ح 2، ص 62.

(2) ابن تيمية: القوافي، المجلد، ص 37 والرسالة التدميرية، ص 90.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 409؛ وأحمد أمين: فجر الإسلام، ص 199 وما بعدها.

(4) النسقي: نقلًا عن كشف اصطلاحات الفنون للتهاني، ح 1، ص 26.

(5) عمر فروخ: عبقرية العرب في العلم والفلسفة، ص 63.

(6) البطليوسى: كتاب التنبيه، تحقيق: أحمد حسن كحيل وحمزة عبد الله النشري، نسخة مصورة بدار الكتب الوطنية، أبوظبى، تحت رقم 194988، ص 74: 75.

«صرف اللفظ عن معناه الحقيقي إلى معناه الظاهر يفسد المعنى ويبطل الغرض»⁽¹⁾، وأيات الرؤية محتاجة إلى الاعتبارين معاً، حيث المعنى الظاهر لإثباتها، والتأويل فيما لا يقع في التشبيه والتجسيم في حق الله تعالى.

رابعاً: كما ورد ضمن النص القرآني آيات ليس فيها ما يدل على ارتباطها مباشرة بمسألة الرؤية، وإن اتصلت بها بصورة غير مباشرة، لكونها تعالج قضية صفاته تعالى، والرؤية عادة لا يتم بحثها بين مفكري الإسلام إلا ضمن إطار إثبات ما يجب إثباته ونفي ما يجب نفيه من صفات رب العزة، لذا لزم التعرض من تلك الزاوية إلى آيات:

- المجيء: قوله تعالى: «وجاء ربكم والملاك صفا صفا» الفجر 22.
- الاتيان: قوله تعالى: «هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام» البقرة 210.
- الاستواء: قوله تعالى: «الرحمن على العرش استوى» طه 5.
- الوجه: قوله تعالى: «ويبقى وجه ربكم ذو الجلال والإكرام» الرحمن 27.
- اليدي: قوله تعالى: «قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي» ص 75.
- القبضة: قوله تعالى: «وما قدروا الله حق قدره والأرض جمیعاً قبضته يوم القيمة والسموات مطويات بيمنيه سبحانه وتعالى» عما يشركون» الزمر 67.
- الساق: قوله تعالى: «يوم يكشف عن ساق» القلم 24.
- اللقاء: قوله تعالى: «تحيتم يوم يلقونه سلام» الأحزاب 44.
- والقول في تلك الآيات أن «ما منها خبر إلا وله وجه من وجوه التنزيه»⁽²⁾ لأن

(1) الجرجاني: دلائل الاعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط 1978م، ص 236.

(2) الأبيجي: المواقف، ص 272 والملاطي: التبيه، ص 108؛ والبيهقي: الأسماء والصفات، ص 282؛ ابن عربي:

عقلاء الأمة قد أجمعوا على نفي الصفات الدالة على الجسمية في حقه تعالى، وقد حدد الخلاف في تلك المسألة من وجهين:

• إما عن طريق العبارة، مثل القول بالجسمية على الله تعالى لأنه قائم بنفسه، لكن لا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام من الصعود والهبوط والحركة والسكون والانتقال، واجابة ذلك، أن الجسم إنما يكون طويلاً عريضاً عميقاً فلابيُوصف به القديم تعالى.

• وإنما من جهة المعنى، والكلام فيه، أنه تعالى لو كان جسماً لكان محدثاً، وقد ثبت قدمه لأن الأجسام كلها يستحيل انفكاكها عن الحوادث، وما لم ينفك عن المحدث يجب حدوثه لامحالة⁽¹⁾.

• ومن جهة أخرى يرى البعض أن الواجب تجاه الآيات التي تتحدث عن صفات جسمية، «أن يجري فيها علي منهاج الشرع، فلا يصرح فيها بنفي ولا إثبات»⁽²⁾، وربما كان الواقع في التشبيه بين بعض فرق المسلمين، كان نتيجة للوقوف تجاه آيات الصفات الجسمية بين النفي والإثبات دون قول حاسم.

كما أن هناك آيات أخرى ورد فيها بحق الله تعالى من الأفاظ ما يدل على صفة البصر ومعاني الرؤية مثل قوله تعالى: «ولا يكلهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيمة» آل عمران 77، «والله بصير بما يعملون» المائدة 71، «ولتصنع على» عيني طه 39، «إنني معكما أسمع وأرى» طه 46، «واصنع الفلك بأعيننا» هود 37، وقد عبر عن الرؤية في مثل تلك الآيات بدلائلها مثل العين والإبصار، لأن الرؤية لا تتم أبعادها إلا بها، لكن ذلك يدل في حق الله تعالى - كما يذكر القرطبي

. الفتوجات الملكية، المجلد الأول، ص 98.

(1) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 218.

(2) ابن رشد : الكشف عن مناهج الأدلة، ص 88: 89.

- على الإدراك والإحاطة، لأنه « سبحانه منه عنه الحواس والتشبيه والتكييف»⁽¹⁾، ولأنه تعالى: «ما كان الصانع من شرطه أن يكون مدركاً لكل ما في المصنوع، فواجب أن يكون عالماً بمدركات البصر»⁽²⁾، فالله تعالى: «أحاط بصره بجميع المرئيات»⁽³⁾، كما أنه «يدرك غيره بغير رؤية»⁽⁴⁾، لأنه «ليس في الخبر إثبات الجارحة»⁽⁵⁾، بل جاء الخبر قطعياً بإثبات البصر صفة من صفات الله تعالى، ولذا أجمع مفکرو المسلمين علي إثباتها، وذلك بدلالة الشرع والعقل معاً، فقد صرحت الآيات في محكمها «إنه هو السميع البصير» الإسراء ١، ويدل المسلوك العقلي علي «أن الخالق أكمل من المخلوق، ومعلوم أن البصير أكمل من لا يبصر»⁽⁶⁾، غير أنه أختلف في كيفية إثبات صفة البصر لله تعالى: هل هي صفة زائدة علي ذاته أم هي صفة قائمة بالذات؟، كما يصور الغزالى وجهاً آخر للاختلاف حول ما أثاره فريق الفلسفه والمعتزلة من أنه تعالى إن كان بصره حادثاً كان محلاً للحوادث، وإن كان قد يرى العالم في الأزل والعالم معدوم والمعدوم لا يرى⁽⁷⁾، وتفصيل ذلك ليس بمتطلب أساسي للبحث، ومثله القول برأيته تعالى في المنام، حيث يذكر ابن حجر جواز رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً⁽⁸⁾، ويقول البغوي «رؤية الله تعالى في المنام جائزه»⁽⁹⁾، ويؤكد التهانوي ذلك في قوله «إن رؤية الله تعالى في المنام أمر محقق وتحقيقه أنه تعالى مع كونه مقدساً منزهاً عن الشكل والصورة ينتهي تعريفاته إلى

(1) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، حد ٩، ص ٣٠.

(2) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص ٨٣: ٨٤.

(3) ابن القيم الجوزية: الوابل الصيب، تحقيق: سيد ابراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٩م، ص ٦٢.

(4) الماتريدي: التوحيد، ص ٧٧ والباقلاتي: الانصاف، ص ٢٥.

(5) البهقى: الأسماء والصفات، ص ١٧٧ والقاضى عبد الجبار: المغني، حد ٤، ص ١٤٣.

(6) الغزالى: الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ط ١، ١٩٩٣م، ص ١٣٧.

(7) الغزالى: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١٣٦: ١٣٧.

(8) ابن حجر العسقلانى: هامش فتح الباري، حد ١٢، ص ٣٨٧: ٣٨٨.

(9) البنوى: تفسير البغوى ١٢، ص ٢٢٧: ٢٢٨.

العبد بواسطة مثال مخصوص من نور وغيره من الصور الجميلة يكون مثلاً للنور الحقيقى المعنى الذى لا صورة فيه ولا كون⁽¹⁾، والأصوب في هذا الشأن أن يقال لها رؤيا وليس رؤية والحججة في ذلك دلالة اللغة، وما ورد في قصة يوسف عليه السلام، ورؤيا فرعون، ورؤيا ابراهيم عليه السلام، وما ورد في سنن ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن «رؤيا ثلات: فبشرى من الله، وحديث النفس، وتحريف من الشيطان»⁽²⁾، لكن هناك اختلافاً في رؤية المنافقين والكافرين ربهم يوم القيمة، وفي رؤية الملائكة والجان، حيث جوزها بعضهم ومنعها آخرون⁽³⁾، وأما مسألة رؤيته تعالى في الآخرة كرامة للمؤمن، وطالما أن الآيات الواردة بشأنها هي من المشابهات، فلا بد من أن ترجع إلى محكم «ليس كمثله شيء»، وبدلالة اللغة ومعطيات العلم ودلائل الواقع الدنيوي، يجب أن يكون هناك عند تصور قضية «الرؤيا» مساحة، لا يمكن لنا تقديرها، لأن ليس للفكر البشري إمكانية أن يطالها، خاصة وأن تلك الرؤيا تتعلق بمرئي مخالف لكل ما أقرته تلك الدلالات من مرئي الحياة الدنيا، وهو الله سبحانه وتعالى.

كما قد وردت آيات فيها من الألفاظ الدالة على أبعاد الرؤيا، لكن بدلالة مختلفة حسبما اقتضي موضعها في سياق الآية التي تضمنتها، غالباً ما يمكن حملها على المجاز، وانتسبت تلك الألفاظ إلى النار كقوله تعالى: «إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيطاً وزفيرًا» الفرقان 12، والنافقة كقوله تعالى: «وآتينا ثمود الناقاة مبصرة» الإسراء 59، والآيات كقوله تعالى: «فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مِبْرَرَةً» النمل 13، والموت كقوله تعالى: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» الأنبياء 12، والجن كقوله

(1) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفتوح، ح 2، ص 600.

(2) ابن ماجه: سنن ابن ماجه بشرح الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1997م، المجلد الرابع، ص 301.

(3) أحمد محمد العلي وأحمد فخرى الرباعي: مقدمة كتاب الرؤيا للدارقطني، ص 66: 69.

تعالى : «إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم» الأعراف 27، والفرق كقوله تعالى : «حتى إذا أدركه الغرق» يونس 90، والجواح كقوله تعالى : «يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون» النور 24، والشمس كقوله تعالى : «لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر» يس 40، وليس من صميم غرض البحث تتبع تلك الآيات واستقصاء اتجاهات المفسرين في تحليلها، إذ ليس بينها وبين موضوعه - أي البحث - الاشتراك اللغطي فيما أدت إليه الرؤية من ألفاظ، فيما تختلف كلية دلالات تلك الألفاظ عن دلالات الألفاظ نفسها في قضية رؤية الله عز وجل .

خامساً : الآيات المتصلة برؤية الرسول ﷺ ربها ليلة المعراج :

ففيما يخص رؤية الله تعالى في الدنيا، فقد أجمع المسلمون كافة على نفيها، بالدلائل النقلية والعقلية وليس فيها خلاف، فقد «اتفق السلف وأئمة الخلف على أن الله لا يراه أحد بعينيه في الدنيا»⁽¹⁾، عدا الكلام في رؤية الرسول ﷺ ربها ليلة أخرج به من بيت المقدس، فقد صار الخلاف إليها، وقد ورد ذكرها في موضعين من القرآن في سوري النجم والتکویر، في قوله تعالى : «ما كذب الفواد ما رأى، أفتمارونه على» ما يرى، ولقد رأه نزلة أخرى» النجم 13:11، وقوله تعالى : «ولقد رأه بالأفق المبين» التکویر 23، ومنهجية البحث تقتضي تحليل ما قيل في تلك الآيات لاستخلاص ما يتربّع عليها من نتائج، ومن ثم الوصول إلى معرفة واضحة، فإن «من يقصر عن فهم حقيقة أي شيء لا يمتلك معرفة بشأنه»⁽²⁾، ورؤية الرسول ﷺ ربها ليلة المعراج قضية تتقاسمها في الدلالة - مع ما ورد من النجم والتکویر - أحاديث صحاح، والبحث فيها متصل بين القرآن والسنة، وقد رُوي بحثها في هذا

(1) الدارمي: الرد على الجهمية، ص 64: 65 وابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية، ص 55.

(2) أفلاطون: محاورات أفلاطون، محاور ثياتيروس، المجلد الخامس، ص 210.

الفصل، لأن مدخلها الأول ومثار النزاع في فهمها كان ما ورد في آيات القرآن.

فقد ذكر الطبرى راوياً عن بعض الصحابة حين سألوا النبي عليه السلام «يانبى الله هل رأيت ربك؟ قال: لم أره بعيني ورأيته بفؤادي مررتين ثم تلا دني فتدلى»، ثم يروى عن عائشة رضي الله عنها قولها «من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم الفريدة على الله»، ثم يروى عن ابن عباس قوله «إن الله اصطفى إبراهيم بالخلة وأصطفى موسى بالكلام وأصطفى محمدا بالرؤى»⁽¹⁾، وقد ذكر ابن تيمية تلك الرؤى منسوبة لابن عباس⁽²⁾، وقيل إن «ما كذب الفواد ما رأى» أي صدقه فواده الذي رأى، أي أن الفواد لم يكذب الذي رأى، لكن جعله حقاً وصدق، وقد يجوز أن يريده: ما كذب صاحبه الذي رأى⁽³⁾، ويروى ابن كثير عن ابن عباس قوله «رأى محمد ربه بفؤاده مررتين»⁽⁴⁾، والقرطبي يروى عن ابن عباس قوله «هي رؤيا عين أريها النبي ﷺ ليلة أسرى به إلى بيت المقدس»⁽⁵⁾، ولعل الروايتين بعيدتان عما ظنه البعض تناقضاً في الرواية وضعفاً من جهة ما يمس متن ما رووه ابن عباس بخصوص الرؤى النبوية ليلة المراج، حيث إن رؤية الفواد ورؤية العين هما بعدها أساسيان متممان لفعل الرؤى، وربما يفسر ذلك ما وقع من تضارب فيما نسب من روايات متباعدة لبعض الصحابة، فقد ذكر ابن كثير أن ابن مسعود قد خالف ابن عباس في ذلك، كما يروى عن أبي ذر ما ورد في صحيح مسلم أنه قال «سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: نور أني أراه»، وكذلك يروى عن أبي هريرة قوله أنه «رأى جبريل عليه السلام»⁽⁶⁾، لكن ابن كثير يقول في شأن قوله تعالى «ولقد رأاه

(1) الطبرى: جامع البيان، ح 27، ص 30؛ صحيح البخارى، المجلد الرابع، ص 1748.

(2) ابن تيمية: الفتاوى، المجلد الخامس، ص 77.

(3) الفراء: معانى القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983م، ح 3، ص 96.

(4) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الرابع، ص 261.

(5) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ح 10، ص 282.

(6) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الرابع، ص 261.

بالأفق المبين» رأي جبريل الذي يأتيه بالرسالة عن الله عز وجل على الصورة التي خلقه الله عليها، وأنها الرؤية الأولى التي كانت بالبطحاء، ويستدل بقوله «إن هذه السورة نزلت قبل ليلة الإسراء لأنه لم يذكر فيها إلا هذه الرؤية وهي الأولى وأما الثانية وهي المذكورة في قوله تعالى: «ولقد رأه نزلة أخرى، عند سدرة المنتهي» فتلك إنما ذكرت في سورة النجم وقد نزلت بعد الإسراء⁽¹⁾.

والمأوردي يذكر فيها خمسة أقاويل هي:

- رؤية ربه بعينه، وينسبه إلى ابن عباس.
- رؤية ربه في المنام، وينسبه إلى السدي.
- رؤية قلبية، ويرويها عن محمد بن كعب.
- رؤية جلاله تعالى، وقاله الحسن.
- رؤية جبريل، وهو قول ابن مسعود⁽²⁾.

فيما ينسب القرطبي لابن مسعود قوله «إن محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى ربه عز وجل بالأفق المبين»⁽³⁾، بينما يسجل القاضي عياض إنكار عائشة وابن مسعود للرؤبة⁽⁴⁾، ففي صحيحه يروي مسلم عن عائشة رضي الله عنه أنها قالت «أنا أول هذه الأمة سأ عن ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: إنما هو جبريل»⁽⁵⁾، وقد اختار النموي مذهب الإثبات في الرؤبة، ولا يتمسك من الحجج إلا بالأقوى، وهو حديث ابن عباس «أنعجبون أن يكون الخلة لابراهيم والكلام لموسي والرؤبة لمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ويري أن الحديث المروي عن ابن عباس في جواز الرؤبة مروي بإسناد لا باس به، وقد راجعه ابن عمر رضي

(1) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الرابع، ص 507-508.

(2) المأوردي: النكت والعيون، تحقيق: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992م، ح 5، ص 393-395.

(3) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ح 19، ص 242.

(4) القاضي عياض: الشفاء، ح 1، ص 257، وما بعدها.

(5) مسلم: المنهاج، تحقيق: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 1996م، ح 3، ص 10-12.

الله عنهم وراسله هل رأي محمد ﷺ ربه فأخبره أنه رآه، ويقول «لا يقبح في هذا حديث عائشة رضي الله عنه لأن عائشة لم تخبر أنها سمعت النبي عليه السلام يقول لم أر ربي وإنما ذكرت ما ذكرت متأولة لقوله تعالى «وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب»، ولقوله تعالى «لاتدركه الأ بصار والصحابي إذا قال قوله مخالفًا غيره منهم لم يكن قوله حجة، ويقول «إذا صحت الروايات عن ابن عباس في إثبات الرؤية وجب المعتبر إلى إثباتها فإنها ليست مما يدرك بالعقل ويؤخذ بالظن» ثم ينتهي إلى قوله حين ذكر اختلاف عائشة وابن عباس «ما عائشة عندنا بأعلم من ابن عباس ثم إن ابن عباس أثبت شيئاً وفاته غيره والمثبت مقدم على النافذ» و«إن عائشة اعتمدت الاستنباط من الآيات»⁽¹⁾، فالملاحظ تغافل النووي عمما قيل برأوية قلبية منسوباً لابن عباس، وربما ذلك قد أدى بالبعض إلى القول بأن عائشة رضي الله عنها «أنكرت بعض الأحاديث لظنها أنها مخالفة للقرآن أو للأصول الثابتة من الإسلام، في حين أنها أحاديث رواها صحابة لا يشك في صدقهم ولا في ضبطهم ومعناها صحيح»⁽²⁾، وفي اتجاه آخر فسر الماتريدي رؤية القلب بالعلم حيث يذكر أن رسول الله ﷺ قد سئل «هل رأيت ربك؟» فقال: بقلبي. قيل: فلم ينكر علي السائل السؤال، وقد علم السائل أن رؤية القلب هي العلم⁽³⁾، وأضاف الرازمي لاحتمالات الرؤية وجهاً آخر من أنها «الآيات العجيبة»، لكنه قال «إن النصوص وردت أن محمد ﷺ رأي ربه بفؤاده»، ثم اضطرب فقال «فجعل بصره في فؤاده أو رأه ببصره فجعل فؤاده في بصره»، وحجته العقلية أن «الله قادر على أن يحصل العلم بخلق مدرك للمعلوم في البصر كما قدر على أن يحصله بخلق مدرك

(1) النووي: إرشاد الساري، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط 1، 1987، المجلد الثاني، ص 92-93.

(2) القرضاوي: المدخل إلى دراسة السنة النبوية، ط 1990م، ص 112.

(3) الماتريدي: التوحيد، ص 80.

في القلب»⁽¹⁾، والرازي لم يقدم في الرؤية - في عبارته - إلا ما قدمته دلالة الرؤية في اللغة، وقد وافق البيضاوي والشوکانی في تفسيريهما من أن احتمالات الرؤية تنحصر في اثنتين: صورة جبريل أو الله تعالى⁽²⁾، دون أن يقطعوا بقول فصل في كيفية الرؤية لله تعالى، فيما يميل القاضي عياض إلى القول برؤية البصر لكن دون أن يجزم به حيث يقول «الأشهر عنه أنه رأى ربه بعينه» و«أن الحسن البصري كان يحلف بالله لقد رأى محمد ربه»، ثم يذكر أن جماعة قالت بقول عائشة رضي الله عنها، وهو المشهور عن ابن مسعود وأبي هريرة، وبعد أن يروي حديث أنس رضي الله عنه يقول «إذا ما ذكر الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق»، ثم يري بأنه «إن صح القول بأن محمداً رأى ربه - عز وجل - فيحتمل أنه في غير هذا الموطن بعد هذا أو قبله، رفع الحجاب عن بصره حتى رآه»⁽³⁾، وينقل التبريزی روایة جریر بن عبد الله «إنكم سترون ربكم عياناً»، ويذكر روایة ابن عباس أنه «رأه بفؤاده مرتين» وقول النبي عليه السلام بروایة أبي ذر أنه قال «نور أني أراه» وما ذكره ابن مسعود من أنه «رأى جبريل عليه السلام»⁽⁴⁾، والبیهقی متابعاً إثبات الروایات كلها، يذكر من الأحادیث ما روى عن عائشة وأبي هريرة «أن هذه الآيات «ولقد رأه نزلة أخرى» أنزلت في رؤية النبي ﷺ جبريل عليه السلام، ثم يعود ينسب لابن عباس قوله «رأه ﷺ بفؤاده مرتين»⁽⁵⁾، وقد جاء في الصحيحین عن مسروق أنه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها يا أمتاه هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فقالت: لقد وقف شعری مما فلت، أین أنت من ثلاث، من حدثکن فقد کذب، من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه

(1) الرازي: التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، طهران، ط 2، ح 28، ص 289: 290.

(2) البيضاوي: أنوار التنزيل، ص 698 والشوکانی: فتح القدير، المجلد الخامس، ص 114: 115.

(3) القاضي عياض: الشفاء، ح 1، ص 752 وما بعدها والتلوی: إرشاد السادي، المجلد الثاني، ص 90.

(4) التبريزی: مشکاة المصایب، تحقيق: محمد ناصر الألبانی، المکتب الإسلامي، بيروت، ط 3، 1985، ح 3، ص 1574.

(5) البیهقی: الأسماء والصفات، ص 193 وما بعدها.

فقد كذب، ثم قرأت «لاتدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار وهو اللطيف الخبيث»، و«ما كان ليشر أن يكلمه الله إلا وحياناً أو من وراء حجاب»⁽¹⁾، ويحيل ابن القيم إلى اعتبار الرؤية قلبية، فيقول عن الوحي ليلتها بأنه «العلام السريع الخفي»⁽²⁾، وتفسير الرؤية عند القشيري «رؤية العلم لا إدراك البصر»⁽³⁾، وقد أخرج الترمذى عن ابن عباس من حديث صحيح للرسول ﷺ أنه قال «رأيت ربِّي في أحسن صورة»، ويري ابن فورك في معناه «رأيت ربِّي بالمشاهدة العينية.. أو القلبية بمعنى التجلي التام.. والأرجح أن الله جمع له بين الرؤية البصرية والجنانية»⁽⁴⁾، ويري البطليوسى أن الحديث ورد بلفظ مشترك يحتمل معينين:

أحدهما: أن يكون قوله في أحسن صورة راجعاً إلى الرائي لا إلى المرئى فيكون معناه: رأيت ربِّي وأنا في أحسن صورة.
والثاني: أن يكون راجعاً إلى المرئى، وهو الله تعالى، فيكون رأيت ربِّي على أحسن صفة.⁽⁵⁾

والزمخشري - متأثراً بمذهبه الكلامي - وبغير أن يورد الاحتمالات المتباعدة لعامة المفسرين غيره، يثبت عقيدته في الرؤية بأن «ما رأه ببصره من صورة جبريل عليه السلام»⁽⁶⁾، ويضيف ابن عربى بعدها آخر في إثبات التنزية حيث «قرن سبحانه التسبیح بهذا السفر الذي هو الإسراء لينفي بذلك عن قلب صاحب الوهم ومن

(1) البخاري: صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط 3، 1987م، المجلد الرابع، ص 1840 وعبد العزيز السعريون: التبيان بشرح ما اتفق عليه الشیخان، مراجعة: محمد الطیب الابراهیم، دار الرشید، بیروت، ط 1، 1992م، ح 1، ص 54 والبیهقی: الاسماء والصفات، ص 42.

(2) ابن القیم الجوزی: مدارج السالکین، ح 3، ص 231.

(3) القشيري: الرسالة القشيرية، تحقيق: معروف زریت وعلی عبد الحمید، دار الخیر، بیروت، ط 1، 1991م، ص 86.

(4) ابن فورک: مشکل الحديث، ص 45.

(5) البطليوسی: الإنصاف، ص 186: 185.

(6) الزمخشري: الكشاف، ح 4، ص 29، ص 225.

تحكم عليه خياله من أهل الشبه والتجسيم ما يتخيله في حق الحق من الجهة والحد والمكان⁽¹⁾، وقيل «إن محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ انتقل بقدرة الله من هذه المجموعة الأرضية إلى ما هو أرقى وأعلى منها وهذا الانتقال يقتضي تغيير طبيعة البشر من حال إلى حال»، وأن قوله تعالى «فكان قاب قوسين أو أدنى» معناها ليس دنو المسافة ولكن معناها قرب من القلب وهذا يأتي بالكشف⁽²⁾، وقريباً من هذا ذكر في الذين يطلبون في سذاجة أن يروا الله، أنهم كالذين يطلبون في سماحة دليلاً مادياً على الله، هؤلاء وهؤلاء لا يدركون أن أبصار البشر وحواسهم وإدراكم الذهن، إنما خلقت لهم ليزاولوا بها التعامل مع هذا الكون وإدراك آثار الوجود الإلهي في صفحات الوجود المخلوق، فاما ذات الله سبحانه فهو لم يوهبوا القدرة على إدراكتها، لأن طاقة الفاني الحادث لا تمكن من رؤية الأزلي والأبدى⁽³⁾، واستعراض ما قيل يمكن البحث من بعض الملاحظات وهي:

- اختلاف المفسرين في شأن الرؤية ليلة المعراج من أنها رؤية الله تعالى بالبصر، أو رؤيته بالقلب، أو رؤيته في المنام، أو رؤية جبريل عليه السلام، أو رؤية الآيات العجيبة.
- إن أحداً من المفسرين لم يقطع في مذهبه برؤية محددة بعينها دون غيرها، ولعل العذر في ذلك ما قد قيل من أن «النصوص المتناهية لا تستوعب الحقائق غير المتناهية»⁽⁴⁾.
- التضارب الشديد فيما نسب لابن عباس وابن مسعود وغيرهما بشأن ما ورد منسوباً إليهم فيما يتصل بحقيقة الرؤية النبوية لوجه الله تعالى الكريم.

(1) ابن عربى: من كتاب «الأسفار» ضمن رسائل ابن عربى، ص 18.

(2) الشعراوى: معجزة القرآن الكريم، المجلد الأول، ص 142: 442.

(3) سيد قطب: في ظلال القرآن، المجلد الثاني، ص 1166.

(4) الفزالي: المنقد من الضلال، ص 43.

- الإجماع على ما نسب لعائشة رضي الله عنها بشأن إنكارها لرؤية البصر.
 - أن المذهب الذي يتولاه المفكر هو المؤثر في بناء معتقده، ومن ثم في توجيهه منهجه في تحليل النصوص، وربما هذا ما أراده كوربان في قوله بأن «فهم المعنى الحقيقي للقرآن مرهون بنمط وجود الشخص الذي يفهم»⁽¹⁾.
 - وبناء على تلك الملاحظات، يمكن استنتاج:
 - إن صعود الرسول ﷺ في السموات العلا حق أو تيه جسداً وروحاً، فكراً وقلباً، ظاهراً وباطناً، لذا قيل «المعراج حق، وقد أسرى بالنبي ﷺ ورج بشخصه في اليقظة إلى السماء»⁽²⁾.
 - إن وجوده ﷺ خلال معراجه، كان بدللات اللغة والشرع والعلم خارجاً عن قوانين المادة التي تحكمنا حيث إن «الحواجز وقوانين الزمن لاوظيفة لها إلا في عالمنا هذا»⁽³⁾، وهذا يدحض ماقيل «إن فكرة محمد عن الجنة مادية حسية»⁽⁴⁾ لأن فرقاً شاسعاً بين الحديث عن رؤية واقعة من الإنسان وبين الجنة نفسها إذ هي غيب لايجوز إخضاعه لتوصيف القوانين المادية.
 - إن هذا الصعود كان تفضلاً من ربه عليه استوجب هذا التفضل ما يناسب مقام الصعود من الآيات والعجبات التي رويت في الصحاح.
 - إن الرؤية التي أشارت إليها صورته التي خلقه الله تعالى عليها - فإن مدة الوحي وكيفية نزوله كانا كفيلين بأن يري - أي النبي عليه السلام - من تلك الصورة ما يشبع تشوقه كنبي وبشر، مع التسليم بإمكان تتحققها - أي رؤية جبريل
-
- (1) هنري كوربان: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: نصیر مراد وحسن قبیسی، عویدات للنشر، بيروت، ط 2، 1998م، ص 39.
- (2) الطحاوي: أصول العقيدة الإسلامية، ص 67.
- (3) وخید الدین خان: الإسلام يتحدى، ترجمة: ظفر الإسلام خان، دار البحوث العلمية، بيروت، ط 2، 1973م، ص 102.
- (4) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد التاسع، ص 2774.



ليلة المعراج - وذلك بواقع الوجود والمقام والرتبة. والصحبة.

• إن عدم الفصل فيما نسب للرسول ﷺ من أنه رأي ربه رؤية عيانية لدليل على أن :

- مقامه من ربه قد أشرف على الرؤية.

- وانه لم يبق من حجبيه تعالى، إلا ما يمكن القول معه بأنه كاد أن يراه، ليظل له في مقامه المحمود في الآخرة فضل الرؤية التامة الخالصة.

- إن رؤية البصر برتبتها التي وقعت من جهة النبي عليه السلام لربه وفيما احتوته من معاني الحس والمعاينة والمشاهدة والإطلاع والإدراك والنظر لوجهه تعالى الكريم، لم تنفصل عن القلب وسائر الجوارح، لكنها لم تكن رؤية إحاطة، والزلل في تحديد صفة الرؤية أن «نقيسها على شيء هي أكمل وأعلى من كل شيء»⁽¹⁾.

- إن دلالة العقل لاتحيل هذه الرتبة من الرؤية، فإن مشاهدات العلم بالآلات قد مكنت الإنسان من رؤية أقصاص الأرض على اتساعها وعميق أغوار الكائنات على درجاتها وبدرجات متفاوتة ترتقي إلى الأكمل شيئاً فشيئاً، فانطلق - أي الإنسان - مبساً ماحوله وما في نفسه متفكراً، وكان ذلك فعل المخلوق في المخلوق، فكيف يكون فعل الخالق في المخلوق؟

- إن دلالة الشرع لم تفصل في الرؤية بين بعد وآخر من أبعادها، يقول الله تعالى «فإنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور» الحج 46، وقوله تعالى (وان تدعوهם إلى الهدى لا يسمعوا وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون) الأعراف 198. إذ الرؤية وهي تقدير من الخالق للمخلوق، تكتمل أبعادها بكمال مقدارها سبحانه وتعالى في اليوم الآخر. ولا يجب الحكم عليها كرؤبة حقه إلا بالانسجام التام والتكامل بين كافة زواياها حساً وعقلاً وقلباً وجوداً.

(1) العقاد: الفلسفة القرآنية، ص 89.

الفصل الثالث

رؤيَةُ اللهِ فِي السَّنَةِ

• تمهيد

• أولاً: المتقدمات

• ما ورد في صحيح السنة من حيث:

- ما يتعلق بالرأي: الإنسان.
- ما يتعلق بالرأي: الله تعالى.
- ما يتعلق بفعل الرؤية.

• ثانياً: النتيجة



تمهيد

لا تستقيم صورة الإسلام وتتم في الأذهان - لدى معتنقيه ومن هم سواهم - إلا بالاقرآن بين القرآن والسنة، لتقدم دلاليتها علىسائر الدلالات، ولعمق ودقة ما يقوى اقترانهما من أواصر، ولتوحد السبيل الذي وصلا إلينا من خالقه، والسنة مع القرآن إنما تكون «من باب الخاص مع العام، أو المقيد مع المطلق، أو المفصل مع المجمل، ولا تعارض بين هذه بعضها وبعض»⁽¹⁾، والسنة من جهة اللغة تعني «الطريقة»⁽²⁾، والرازي يسوى بين السنة والسيرة في الاشتراق⁽³⁾، لكن المعلوم أن السيرة من السنة إنما تمثل منها حيزاً ليس يسيراً، وتنسب السنة إلى الله تعالى بمعنى «حكمته في خليقته» كما تتصل بالرسول ﷺ علي أنها «كل ما ينسب إليه من قول أو فعل أو تقرير»⁽⁴⁾، والشاطبي يحددها بأنها «ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ علي الخصوص، مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز»⁽⁵⁾، وهي غير البدعة التي هي «فعل لم يكن فابتعد، والأغلب في المبتدعات أنها تصادم الشريعة بالمخالفة»⁽⁶⁾، ولكون «القرآن هو الأصل الأول في الدين الداعي إلى السنة، والسنة هي الأصل الثاني. وهي المبينة المفصلة لإجماله»⁽⁷⁾، فإنها - أي السنة - هي «المصدر الثاني للإسلام باعتباره عقيدة وتشريعاً وأخلاقاً»⁽⁸⁾، وما يختص به البحث من أصل السنة هو الجانب العقدي فيها

(1) يوسف القرضاوي: الشفاعة في الآخرة، ص 44: 45.

(2) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 703.

(3) الرازي: مختار الصحاح، ص 317.

(4) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، ج 1، ص 456.

(5) الشاطبي: المواقفات، تحقيق: عبد الله دراز، دار الفكر العربي، بيروت، ج 4، ص 3.

(6) أبو الفرج الجوزي: بليبيس إبلبيس، مراجعة: أحمد حمدي إمام، دار المدنى، جده، السعودية، ط 1983م، ص 21.

(7) مرتضى الزبيدي: لقط الآئم المنشورة، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1985م، ص 11.

(8) ابن حمزة الحسيني: البيان والتعريف، تحقيق: حسين عبد المجيد هاشم، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ج 1، ص 20.

مما يتصل بقضية «رؤية الله تعالى»، وقد ميز البعض بين السنة والحديث حيث أن السنة «مجموعة أقواله وأعماله وتصرفاته وأحكامه، وقد شمل هذا الإسم تقاليد الأمة الإسلامية في أول عهدها»، والحديث هو «أحاديث الرسول وكل ما يتعلق بأعماله وأقواله وأعمال الصحابة وأقوالهم»⁽¹⁾، غير أن تلك التفرقة بين السنة والحديث تعد غير مستساغة، فليس ثمة ما يفصل بينهما وفق معيار محدد سوى أن الحديث هو ما يتصل بالسنة من جهة كونه قوله لا فعلًا منها، ولذا فإن علم الحديث «علم باحث عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية، والأصول الشرعية بقدر الطاقة»⁽²⁾، ويري النووي أنه «نشأ في زمن الرسول ﷺ»⁽³⁾، ويري العسقلاني أن الحديث مرادف للخبر غير أن «ال الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره»، ولذا اعتبر «كل حديث خبر من غير عكس»⁽⁴⁾، وعليه فإن «الخبر المتواتر حق وأنه موجب للعلم»⁽⁵⁾، بينما أطلقت دائرة المعارف الإسلامية لفظة حديث «بمعنى العام على الخبر، ثم أصبح له معنى خاص «هو ما ورد عن النبي ﷺ ورواه صحابته من قول أو فعل»⁽⁶⁾، وعلى ذلك كله انتقل مدلول لفظي «الحديث» و«السنة» عند المسلمين من عموم الدلالة في اللغة إلى خصوص الدلالة على الأصل الثاني للعقيدة، واقترب شرطياً بخاتم النبيين، وسري هذا الإشراط عند غير المسلمين.

والسنة على شمولها متصلة بأصول العقيدة وفروعها، وقد تم الإجماع على

(1) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 132.

(2) طاش زاده: مفتاح السعادة، ج 2، ص 377.

(3) النووي: كتاب الإرشاد، تحقيق: عبد الباري فتح الله مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط 1، 1987م، المجلد الأول، ص 42.

(4) العسقلاني: شرح النخبة، تحقيق: نور الدين عنز، مطبعة الصباح، دمشق، ط 1، 1992م، ص 37.

(5) الخياط: الانتصار، ص 158.

(6) دائرة المعارف الإسلامية، ج 10، ص 3033.

وجوب العمل بها شريطة «النقل الصحيح الذي يغلب علىظن صدقه»⁽¹⁾، وعلى ما يبدو في عبارة ابن خلدون من تناقض حيث لا يحتاج النقل الصحيح في السنة بعد صحته لتغليب الظن، إلا أن السنة حجة «متى ثبت أنها سنة رسول عدل حكيم»⁽²⁾، وصحتها «إذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد»⁽³⁾، إذ لا يعقل أن يوجد مسلم يبطل ومن ثم لا يعتبر بما ثبت يقيناً خالصاً صحيحاً منسوباً إلى السنة إذا ما صدر عن الرسول ﷺ بوصفهنبياً مبلغأ عن ربه، وفي مسألة «الرؤبة» كما في مسائل العقيدة يجب حمل المتشابه على المحكم علي أساس قوي يرجحه، ومما يرجح إثبات رؤبة المؤمنين لله تعالى في الآخرة ما ورد في المتشابهات من القرآن - فضلاً عن المحكمات من القرآن نفسه - هو ما ورد في السنة، وقد قيل إن في السنة كما في القرآن «محكم ومتشابه»⁽⁴⁾، وذلك محل نظر، فواجب الفصل بين عبارة النص النبوي حين تعمد إلى المجاز والتشبيه والتمثيل وبين كونها من المتشابهات، وابن تيمية نفسه رغم أنه يسلم ظاهرياً بالمتشابه من الحديث لأن «ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة، تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا»⁽⁵⁾، لم يميز بين المتشابهات في القرآن وما سماه المتشابه في الحديث، وقد ورد في المحكمات والمتشابهات من القرآن قول الله المحكم⁽⁶⁾، فيما لا يتوافق من السنة ما يدل على نظيره، والسنة وهي المبينة المفصلة للقرآن وأياته، تقضي بداعية العقول بألا يرد فيها مثال المتشابهات، وإلا لزم الدور، فلم تثبت الحجة، وكما يؤيد النص القرآني

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 424.

(2) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 89.

(3) الشافعي: كتاب المراسيل لابن ادريس الحنظلي، تعليق: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1983م، ص 14.

(4) ابن فورك: مشكل الحديث، ص 11 وابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 96.

(5) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 96.

(6) قول الله تعالى في آل عمران آية 7 «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنَّ أَمْ الْكِتَابُ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ».

بالسنة، فإن السنة أبداً في دلالتها يدعمها القرآن، والجهد العقلي في البحث هو الذي يستنبط منها معاً العقائد العاربة عن كل شك أو شبهة، فإن ما لا يتصور «أن يتعارض عقل صريح، ونقل صحيح أبداً»⁽¹⁾، وإن أمكن ترتيب المنهجية التي اعتمدت بها السنة النبوية في إثبات رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، مع الإقرار بأن «سننه - ﷺ لا تشتمل على باطل قط»⁽²⁾، فإنها قد انتقلت من مقدمات متراقبطة متسلسلة ومما ورد في الصحاح وثبت تواتره، حتى أدت إلى نتيجة منطقية، فضلاً عن ثبوتها شرعاً، فإنها واجبة بضرورة العقل.

فالرؤية تقتضي أموراً ثلاثة حسبما وردت في سنته ﷺ وهي:

- الرأي.
- المكانية.
- وفعل الرؤية بأبعاده الوظيفية - الزمانية - المكانية.

ومقدمات السنة في إثبات حجية الرؤية، منها ما يتعلق بالرأي، ومنها ما يتعلق بالرأي، ومنها ما يتعلق بالرؤية، يلزم عنها بالضرورة نتيجة محكمة هي رؤيته تعالى.

أولاً: المقدمات: ما يتعلق بالرأي:

- ورد في صحيح مسلم مروياً عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله **الرسول ﷺ** «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مَسْلَمٌ»⁽³⁾، فإن ما يجيز دخول الجنة اعتقاد المسلم وسلوكه الدنيوي عند ما يتلاقيان في جوهر نقي يمثل الإسلام الحق، حيث **«التوكل الإرادي والحر على الإله الواحد الأحد»**، وذلك هو القاسم المشترك بين

(1) ابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية، ص 56.

(2) القرضاوي: المدخل إلى دراسة السنة النبوية، ص 35: 36.

(3) الإمام مسلم: صحيح مسلم، ح 2، ص 305.

الأديان المنزلة»⁽¹⁾، وقد أكدت نصوص القرآن هذا المعنى في موضع عدة حيثما العمل الصالح أبداً في معية الإيمان، مثل قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» الحج 14.

• ويروي البيهقي عن ابن عمر في باب ما جاء في إثبات صفة البصر والرؤية، أنه قيل «يامحمد ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لم تكن تراه فإنه يراك»⁽²⁾، ورؤية العبد الواردة في النص رؤية تحفيزية لبلوغ رتبة عالية من الإحسان فيما بين الإنسان وربه وليس الرؤية المقصود بحثها ببعديها اللغوي والإصطلاحي، ورتبة الإحسان من الإيمان أن «رؤيته لا تكون لابنائك عنك وأثبتت الآل福 من تراه لأجل ظهوره لتعلق الرؤية إذ لوحذفتها وقال «إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَهْ لَمْ يَصُحُّ الرَّؤْيَاةُ إِنَّ الْهَاءَ مِنْ تَرَاهْ كَنْيَاةً عَنِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبُ لَا يُرَى وَالْأَلْفُ مَحْذُوفَةٌ فَكَانَ يُرَى بِلَارْؤُيَةٍ وَهَذَا لَا يَصُحُّ فَلَهُذَا أَثْبَتَ، وَأَمَّا حِكْمَةُ ثَبُوتِ الْهَاءِ فَإِنَّهُ كَانَ مَعْنِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ بِوُجُودِ الْأَلْفِ فَلَا تَقْلِ أَحْطَتْ فَإِنَّهُ تَعَالَى يَحْلِ وَيَعْزِّزُ عَنِ أَنْ يَحْاطَ بِهِ فَتَكُونُ الْهَاءُ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ مَا غَابَ عَنْكَ مِنْ حَقِيقَةِ الْحَقِّ عَنِ الدَّرْؤِيَّةِ تَشَهِّدُ لَكَ بِعَدْ الْإِحْاطَةِ»⁽³⁾، وكما وضح ابن قتيبة «إِنْ قَالُوا لَنَا كَيْفَ ذَلِكَ النَّظَرُ وَالْمَنْظُورُ إِلَيْهِ؟ قَلْنَا: نَحْنُ لَا نَنْتَهِي فِي صَفَاتِهِ جَلَ جَلَالَهُ إِلَّا إِلَى حِيثُ انتَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نَدْفَعُ مَا صَحَّ عَنْهُ لَأَنَّهُ لَا يَقُومُ فِي أَوْهَامِنَا وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَيْنَا بِلِ نَوْمِنَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ نَقُولَ فِيهِ بِكِيفِيَّةٍ أَوْحَدُ أَوْ أَنْ نَقِيسَ عَلَيْهِ مَا جَاءَ مَا لَمْ يَأْتِ»⁽⁴⁾، لأن في حق الله تعالى - خاصة عند إتيان السلوك التعبدي في درجة الإحسان - «لَا يُلِيقُ بِهِ الْحَدُودُ وَالنَّهَايَاتُ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْأَلْوَانُ وَالْمَمَاسَاتُ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ الْأَزْمَانُ وَالْأَوْقَاتُ، وَلَا يَلْحِقُهُ النَّقَائِصُ وَالْزَّيَادَاتُ، مَوْجُودٌ بِلَا حَدٍ».

(1) غارودي: الإسلام، ص 17.

(2) البيهقي: الأسماء والصفات، ص 179.

(3) ابن عربى: رسائل ابن عربى «كتاب الفناء»، ص 9.

(4) ابن قتيبة: تأویل مختلف الحديث، ص 140: 141.

موصوف بلا كيف، مذكور بلا أين»⁽¹⁾.

• وروي في الجامع الصحيح، أن مما دعا به النبي ﷺ ربه «اللهم إني أسألك الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت، ولذة النظر في وجهك، والشوق إلى لقائك، من غير ضراء مضرة، ولا فتنه مضلة»⁽²⁾، وما يلاحظ، ارتباط لفظ النظر بـ«في» وليس «إلى» للدلالة على تفعيل الإيمان في نفس المؤمن بقضايا الغيب - ومنها النظر لوجهه تعالى - ليس بها المؤمن في عقيدته كحقيقة يقينية تدفعه في الدنيا إلى التماس كافة السبل الكفيلة بتحقق ما هو غيب في الدنيا، مشاهداً جلياً في الآخرة، يروي الدارمي من حديث ابن عباس الذي رواه أحمد في مسنده وأبو داود في مسنده وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأنس بن مالك أن النبي ﷺ قال «آتي يوم القيمة بباب الجنة فيفتح لي، فأري ربي وهو علي كرسيه، أو سريره فيتجلّ لي، فآخر له ساجداً»⁽³⁾.

• وجاء في مسند ابن حنبل عن أبي رزين رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أكلنا يري الله عز وجل يوم القيمة وما آية ذلك في خلقه؟، قال: يا أبي رزين أليس لكم يري القمر مخلباً به؟ قال: قلت بلي يا رسول الله، قال: فالله أعظم⁽⁴⁾، فالمثلثي تعالى غير الرائي، ولا يخضع عند رؤيته للقوانين التي تحكم فعل الرؤية في عالم الشاهد، وعبارة «فالله أعظم» توسيع أفق الرؤية، ولا تنتقص من المرئي شيئاً.

(1) ابن فورك: مشكل الحديث، ص 30.

(2) مقبل بن هادي الوداعي: الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط 1، 1995م، ح 1، ص 374.

(3) الدارمي: نقضي عثمان بن سعيد، تحقيق: منصور بن عبد العزيز السماري، أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1999م، ص 31.

(4) ابن حنبل: الفتح الرباني، تحقيق: أحمد عبد الرحمن البنا، دار الشهاب، القاهرة، ح 24، ص 209، 210.

وما يتعلّق بالمرئي:

• يقول ابن قدامة «إن الله تعالى وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك رسوله محمد خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة والأتقين والأئمة من الفقهاء، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل معه اليقين»⁽¹⁾، وما استدل به من النقل على إثبات صفة العلو لله تعالى، قوله تعالى «ثم استوي على العرش» في أكثر من آية، «تُرْجَعُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ» المارج 4، «أَمْنَتُم مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ» المثلث 16، 17، «إِنِّي مَتَوْفِيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ» آل عمران 55، «بَلْ رَفَعَ اللَّهُ إِلَيْهِ» النساء 185، «يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ» النحل 50، «إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلْمُ الطَّيِّبُ» فاطر 10، «يَدْبِرُ الْأَمْرُ مِنَ السَّمَاوَاتِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرِجُ» السجدة 5، وما رواه عمرو بن العاص في الحديث أن النبي ﷺ قال «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء»، هكذا تتضافر دلالة السنة مع دلالة القرآن لإثبات المعنى، فإنه «متى ثبت الخبر، صار أصلاً من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر»⁽²⁾، وفي هذا تلميح إلى أن دلالة العقل عليها أن تتراجع متى تعاضدت الأدلة النقلية من القرآن والسنة بشأن قضية ما، وعلى ذلك اعتبر أن هذا مفهوم مغایر للأصول مقبول، وإن ما هو متواتر لفظاً أو معنى قطعي الثبوت⁽³⁾، ولهذا فمن حق المسلم أن يتوقف في أي حديث يري معارضته لحكم القرآن إذا لم يجد له تأويلاً مستساغاً⁽⁴⁾، غير أن إثبات صفة العلو قد يوهם الجهة عليه تعالى والتحيز، وإشارة النصوص لابد أنها تذهب إلى أبعاد ليست على ما نتصوره تحديداً في جهة السماء، لأن السماء والعلو يمدان النفس تجاهه تعالى

(1) ابن قدامة: إثبات صفة العلو، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، ط 1، 1986م، ص 41.

(2) ابن السمعاني: من قواعد التحديد لجمال الدين القاسمي، ص 98.

(3) أحمد عمر هاشم: قواعد أصول الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1984م، ص 66.

(4) القرضاوي: المدخل لدراسة السنة النبوية، ص 120.

إيماناً بالعظم والجلال، إلا أن ذلك متحقق له تعالى وبالكيفية ذاتها في كافة أرجاء الوجود، فقد ذكر ابن تيمية «إن الخالق ليس فوق العالم ولا خارجاً عنه مبيناً له»⁽¹⁾، وقطعية الثبوت إذا ما ثبتت لنص، فليس يعني أن يتراجع العقل، فهما معاً - أي النقل والعقل - لا يقران المعنى من رؤيته تعالى متضادان.

• يذكر ابن منده «أن نفسه لا توصف إلا بما وصفه ووصفه النبي ﷺ لأن المجاوز وصفهما يوجب المماثلة، والتتمثيل والتشبيه لا يكون إلا بالتحقيق ولا يكون باتفاق الأسماء وإنما وافق اسم النفس اسم نفس الإنسان الذي سماه الله نفسها منفوسه وكذلك سائر الأسماء التي سمى بها خلقه إنما هي مستعارة لخلقه منحها عباده للمعرفة»⁽²⁾، فما يجب عند وصفه تعالى، الاعتقاد بأنه «لاتبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام»⁽³⁾، لأن «الله تعالى وصف نفسه بصفات ووصف عباده بها ولن يستدعي في حقه تعالى كالصفه في غيره»، والواجب أن «لابد من إثبات بلا تمثيل، وتتنزيه بلا تعطيل»⁽⁴⁾، ويري النووي أن «لأهل العلم في أحاديث الصفات قولين: أحدهما: مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها بل يقولون بحسب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء».

والثاني: مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب موقعها وإنما يسوغ تأويلها من كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب⁽⁵⁾.

وعلى ذلك اتفق بين علماء السلف والأصول على معتقد التنزيه وإن اختلفت

(1) ابن تيمية: الفتاوى، المجلد الخامس، ص 281.

(2) ابن منده: كتاب التوحيد، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مطبوع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط 1، 1413هـ، ص 7.

(3) الطحاوي: أصول العقيدة الإسلامية، ص 26.

(4) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 30 و 7.

(5) النووي: إرشاد الساري لصحيق البخاري، ص 109: 110.

الوسيلة الموصلة إليه فيما بينهما، وقد أنكر ابن حزم إطلاق لفظ الصفة لأن «الإجماع قد تيقن على ترك هذه الصفة»⁽¹⁾، ولقد بالغ في ادعاء الإجماع وتناقض حين يرى أن «حمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة فرض لا يجوز تعديه إلا بنص أو إجماع»⁽²⁾، ولعل ما دفع ابن حزم إلى المبالغة في أقواله في الصفات وأوقعه في التناقض هو ما وقع من تشبيهه في عقائد المشبهة بشأنها، إذ إن «عموم المحدثين حملوا ظاهر ما تعلق من صفات الباري سبحانه على مقتضي الحسن، فشبهوا»⁽³⁾، والمشبهة قسمان: مشبهة الشيعة وهم الروافض، ومشبهة أهل الحديث وهم الحشوية⁽⁴⁾، ولذا اعتبر الغزالى «ظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة والصحيح منها ليس بقاطع بل هو قابل للتأويل»⁽⁵⁾، والحق أن التشبيه في اللغة ليس مجاله الحديث وحسب، فقد نقل عن البرد في الكامل «لو قال قائل إن التشبيه هو أكثر كلام العرب لم يبعد» والغرض منه «تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي»⁽⁶⁾، إذ ليس التشبيه في الحديث مطلوباً لذاته وإنما لغاية، لكن اعتقاد التشبيه عند بعض المغرقين في التمسك بظاهر النص من أحاديث الصفات قد أوقع بعضهم في التجسيم، وقد قيل «إن القول بالتجسيم قد انتشر في السلف المتأخرین من أمثال ابن تيمیة»⁽⁷⁾، وقيل عنه «أنه أنكر المجاز في القرآن والحديث واللغة بصفة عامة، وبالغ في ذلك»⁽⁸⁾، وربما ما أدى به إلى أن عدد من المجمسة، اعتباره من خالقه في التمسك بظاهر النص هو من نقاوة الصفات، وهكذا وصف من

(1) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ح 2، ص 283.

(2) المصدر نفسه، ح 3، ص 9.

(3) أبو الفرج الجوزي: ثلبيس إبليس، ص 162.

(4) يحيى هويدى: دراسات في علم الكلام، ص 110 و الغرابي: تاريخ الفرق الإسلامية، ص 301.

(5) الغزالى: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 232.

(6) البرد: من مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، ح 2، ص 450.

(7) النشار: نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام، ح 2، ص 196.

(8) القرضاوى: المدخل لدراسة السنة، ص 197.

يتأول الصفات بالنفقة والمعطلة، فيما وصف من اعتقدها حسب ظاهرها من النص باعتقاد التجسيم، ولا يجب إغفال «أن الفقهاء والمحدثين الأوائل مع تمسكهم الصريح بحرفية النص، لم يفتهما إجمالاً أن يلحظوا المفارق الواضحة بين النص المنزلي ومشاكل التفسير والتنسيق التي اضطروا إلى إثارتها»⁽¹⁾، والمقابلة بين النص وتفسيره لم تكن قاصرة على النص القرآني وإنما أصابت ما أوردته السنة أيضاً، ولعل منشأ ذلك أن التقليديين رفضوا الدخول في آية مناقشة حول الأمور الإلهية بدلالة قول مالك في الاستواء من أنه «علوم وكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»، لكن متكلمي المعتزلة فيما بعد اضطروهم إلى الخوض في تلك المسائل الكلامية المعقدة⁽²⁾، والاستواء والصورة والقبضة واليمين والرجل والقدم واليد والذراع والضحك والنزو والكف والأصابع والساعده والعين والوجه وشبيه ذلك مما عبرت عنه النصوص النبوية في حق الله تعالى، كلها متعلقات تتصل في السنة بقضية الرؤية وتعبر عنها إن بشكل أو بآخر، وقد أوردها ابن فورك ويري أنها كلها وردت في الأحاديث الصحيحة في حق الله تعالى ويجب تأولها جميعاً إلى معاني من شأنها تبعد عن الذهن أي تشبيه لله تعالى بخلقه، لكن هذا التأويل لا ينفي جواز الرؤية⁽³⁾، وربما أوحى ذلك بمظهر من مظاهر التناقض عند بعض المحدثين الذين قبلوا تأويل ألفاظ الصفات الجسمية في الحديث والواردة في وصفه تعالى ومع ذلك أقرروا بالرؤية، ولعل ذلك كان لتمسكهم من الرؤية فقط بما يتصل ببعدها العياني دون غيره من أبعاد، ولكي يثبتوا التنزيه، علي العبد أن يعلم «أن كل شيء رأته العيون، في دار الدنيا من الأنوار، أن ذلك مخلوق ليس بينه وبين الله

(1) ماجد فخرى: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: كمال اليازجي، الدار المتحدة للنشر، ط 1984م، ص 77.

(2) Macdonald: The development of Muslim Theology. Darf Publishers Limited. 1958. P. 186.

(3) ابن فورك: مشكل الحديث، فصول مطولة من الكتاب والبيهقي: الأسماء والصفات، ص 276 وما بعدها.

تعالى، شبه وليس ذلك صفة من صفاته⁽¹⁾، فالرؤية الدنيوية ليس لها من رؤية الآخرة إلا الاسم، ويصح في ذلك ما روي عن ابن عباس «ليس في الآخرة من الدنيا إلا الأسماء»⁽²⁾، وعليه فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مبادئ المخلوقات من مبادئه المخلوق للمخلوق، ومبادرته لمخلوقاته أعظم من مبادئه موجود الآخرة موجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق المواقف له في الاسم من الخالق إلى المخلوق⁽³⁾، لأن «الله المثل الأعلى، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وامكانه، لا تشبيه الخالق بالمخلوق»⁽⁴⁾، وأصل الخطأ الذي أتاه المعطلة من الصفات بحقه تعالى «توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسمها المطلق الكلي هو بعينه ثابتًا في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، بل لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سمي الله بها، كان مسمها مختصاً به، وإذا سمي بها العبد، كان مسمها مختصاً به»⁽⁵⁾، أما أصل الخطأ الذي أتاه المشبهة والمجسمة أنهم ذهبوا إلى «إغلاق باب المجاز في فهم الأحاديث، والوقوف عند المعنى الأصلي الحرفي للنص»، وهذا من شأنه أن «يصد كثيراً من المثقفين المعاصرين عن فهم السنة، بل عن فهم الإسلام، ويعرضهم للارتياح في صحته إذا أخذوا الكلام على ظاهره في حين يجدون في المجاز ما يشبع نفهم، ويلاقون ثقافتهم، ولا يخرجون به على منطق اللغة، ولا قواعد الدين»⁽⁶⁾، ومن الأسباب الموهمة للاختلاف «هو الاختلاف في الحقيقة والمجاز»⁽⁷⁾، فمن المتفق عليه «أن كل مجاز فعله حقيقة، وليس من ضرورة كل

(1) الطوسي: اللمع، تحقيق: عبد الحليم محمود طه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة، مصر، ط 1960م، ص 545.

(2) ابن رشد: تهافت التهافت، ص 585.

(3) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 47.

(4) ابن تيمية: الفتاوى، المجلد الخامس، ص 107.

(5) ابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية، ص 22.

(6) القرضاوي: المدخل لدراسة السنن النبوية، ص 191.

(7) الزركش: البرهان في علوم القرآن، ص 61.

حقيقة أن يكون لها مجاز⁽¹⁾، فالكلام حقيقة ومجاز «وقد وردت اللغة بالجمع⁽²⁾» والفرق بينهما «إما أن يقع بالنص أو بالاستدلال⁽³⁾»، وقد وردت في جواز المجاز من عدمه عدة مذاهب تتراوح بين المنع مطلقاً والجواز مطلقاً في القرآن والسنة واللغة عامة⁽⁴⁾، ويبدو أن تأرجح المذاهب الفكرية في الإسلام على غير اتجاه ثابت، فيما يخص المجاز في اللغة، كانت له الدافعية الأقوى في تباعد تلك المذاهب أمام النص الشرعي، ولم يكن ذلك موجوداً في عصر الإسلام الأول، ولعل ذلك يفسر تأخر ظهور هذه المشكلات عن هذا العصر، فإن «العرب الأوّلين قد تلقو الجمال الفني في القرآن كما في ظاهر اللفظ الواضح المشرق البسيط دون أن يعتقدوها بالتأويلات البعيدة، فتعمق احساسهم، وهز نفوسهم، قبل أن يعقده المفسرون والمؤولون»⁽⁵⁾.

والتمسك بظاهر النص يقع في مأزق خطيرة كالقول بالتجسيم والتشبيه الذي يذهب صفو عقيدة التنزيه في نفس المؤمن عند الاعتقاد يقيناً بجواز رؤيته تعالى في الآخرة، ومن المستغرب أن يقول ابن رشد في الصفات الجسمية التي صرّح بها الشرع أنها «إلى التصريح بإثباتها في الشرع أقرب منها إلى نفيها»، مما أدي بكثير من أهل الإسلام «أن يعتقدوا في الخالق أنه جسم لا يشبه سائر الأجسام مثل الحنابلة وكثير من تبعهم»⁽⁶⁾، لكنه يتناقض في قوله «من العسير أن يجتمع في اعتقاد واحد أن هنا موجوداً ليس بجسم، وأنه مرئي بالأبصار، لأن مدارك الحواس هي في الأجسام، أو أجسام»⁽⁷⁾، ولعله يعني بذلك ما تعتقد العامة دون العلماء من المسلمين،

(1) الغزالى: المستصفى، ج 1، ص 278.

(2) الشيرازي: اللمع في أصول الفقه دار الندوة الإسلامية، بيروت، ط 1988م، ص 9.

(3) الشوكاني: إرشاد الفحول، ص 25.

(4) الشيرازي: التبصرة في أصول الفقه، تحقيق: محمد حسن هينتو، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1980م، ص 177: 178.

(5) سيد قطب: مشاهد القيامة في القرآن، ص 9: 10.

(6) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 88.

(7) المصدر نفسه، ص 106.

والميل إلى التجسيم والتشبيه عند من أثبت في عقيدته الرؤية مرجعه هو الخل الذي تضمنته التسوية بين قواعد الرؤية في الغائب بنظيرها في الشاهد، ووجه التوفيق إزاء النصوص النبوية المتصلة بالخدمات المؤدية للرؤبة يتطلب مراعاة ظاهرية النص بمدلوله اللغوي مع ما يؤدي إليه النص من معنى يقر بجواز الرؤية دونما إغفال ما لرؤيته تعالى من المثل الأعلى في التنزيه، وما يمكن ذكره تعليلاً لما سبق، ما جاء في صحيح مسلم مما روى عن أبي موسى في الحديث الصحيح، قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، وفي رواية ابن منده - بأربع - فقال «إن الله عز وجل لاينام ولاينبغي له أن ينام. يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور - وفي رواية أبي بكر، النار - لوكشفه لأحرقت سبات وجهه ما انتهي إليه بصره من خلقه»⁽¹⁾، يقول ابن الأثير «سبحات الله جلاله وعظمته، المعنى: لو انكشفت من أنوار الله التي تحجب العباد عنه شيء لأهلك كل من وقع عليه ذلك النور، وعند النووي «التقدير لو أزال المانع من رؤيته وهو الحجاب المسمى نوراً أو ناراً وتجلى لخلقه لأحرق جلال ذاته جميع المخلوقات»⁽²⁾، وذلك تأكيد متواال على أن للرؤبة الأخروية قوانينها وأن هناك قدرات يعطها العبد تمكنه من إحراز الرؤية بمعانيها وأبعادها الدالة على الحس والإبصار والمعاينة والمشاهدة والإطلاع والإدراك والنظر ولكن علي ما يوافق جلال وعظمة المرئي سبحانه وتعالى، ومخالف لكل ما هو مرئي من مرئيات الوجود الدنيوي، ومما اتفق عليه الشیخان في صحیحیهما عن عبد الله بن قیس رضی الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال «جنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم لا رداء الكبير، علي وجهه

(1) الإمام مسلم: المنهاج، ح 3، ص 16، والبيهقي: الأسماء والصفات، ص 178 وابن القيم الجوزية: الوابل الصيب، ص 62 وابن منده: كتاب التوحيد، المجلد الثالث، ص 38.

(2) محمد زاهر الكوثري: هامش كتاب الأسماء والصفات، ص 187.

في جنة عدن»، ويقول السيروان «كان النبي ﷺ يخاطب العرب بما يفهمونه ويقرب الكلام إلى أفهمهم ويستعمل الاستعارة وغيرها من أنواع المجاز ليقرب متناولها»⁽¹⁾، وقدوة الرسول ﷺ في ذلك هو البيان القرآني حين «يستخدم المبالغة للدلالة على كبر المعنى علي جهة التغيير عن أصل اللغة لتلك الإبابة» وكان ذلك من أسرار بлагته⁽²⁾، وفائدته «الميل إلى الأصغاء إليه، لأن اللفظ المشترك إذا حمل على معنى، ثم جاء المراد به آخر، كان للنفس تشوق إليه»، كما «أن النفس تأنس بالنظام والأشباه الأنس التام»⁽³⁾، وقد ذكر الغزالى في مشكاة الأنوار «إن الله سبعين حجاباً من نور وظلمه لو كشفها لأحرقت سبات وجهه ما أدركه»، ويري لذلك «أن الله تعالى متجل في ذاته لذاته، ويكون الحجاب بالإضافة إلى محجوب لامحالة»⁽⁴⁾، وقد أورد البيهقي في الأسماء والصفات «دون الله تعالى سبعون ألف حجاب من نور وظلمة، ما تسمع نفس حس شيء من تلك الحجب إلا زهقت نفسها»، ورغم اعتباره الحديث ضعيفاً عند أهل العلم، فقد روي عن مجاهد - وهو أحد أركان التفسير - وعن ابن عباس رضي الله عنهما، ويري - البيهقي - أن منه الضعف والمسل، ويقول «إن الحجاب المذكور يرجع إلى الخلق لا إلى الخالق»⁽⁵⁾، وذكره السيوطي من الأحاديث الضعاف⁽⁶⁾، وقال فيه الذهبي «ينبغي أن يحول من الموضوعات إلى الواهية»⁽⁷⁾، فضعف الحديث الذي هو «ما لا يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن».

(1) السيروان: التبيان فيما اتفق عليه الشیخان، المجلد الأول، ح 1، ص 54 وصحیح مسلم: المنهاج، ح 3، ص 19:18.
والبيهقي: الأسماء والصفات، ص 287 والترمذی: الجامع الصھیح، ح 4، ص 581.

(2) الرمانی: رسالج النکت في إعجاز القرآن، ص 105.

(3) السیوطی: البلاغة في القرآن، ص 156 وابن قیم الجوزیة: إعلام الموقعين، المجلد الأول، ص 239.

(4) الغزالی: مشکاج الأنوار، ص 75.

(5) البيهقي: الأسماء والصفات، ص 374:375.

(6) السیوطی: الأحادیث الموضعیة، ص 48.

(7) الذهبی: نقلأً عن كتاب التوحید لابن خزيمة، هامش ص 69.

لأن الصحيح «ما اتصل سنته بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ عله»، والحسن «ما لا يكون إسناده متهم، ولا يكون شاداً وروي من غير وجه ونحوه»⁽¹⁾، وقد أجمع علماء الحديث علي أنه «يشترط فيمن يحتاج بروايته أن يكون عدلاً، ضابطاً لما يرويه»⁽²⁾، مع شرط التواتر لأن «ما ثبت تواتراً معلوم على الضرورة»⁽³⁾، غيرأن من شرط التواتر «أن ينقله جمع، لا يتصور توافقهم على الكذب»⁽⁴⁾، فإن اتصف الحديث بالتواتر وصف عندها بأنه «المفيد للعلم اليقيني»⁽⁵⁾، وأما أحاديث الأحاديث فإنها «تفيد الظن العلمي أو العلم الظني ولا تفيد اليقين»⁽⁶⁾، قضية «الرؤية» وهي تتصل بأصول العقيدة، بل وعدت عند البعض أصلاً من تلك الأصول، فإن ما يقدم الدلالة علي ثبوتها ضمن ما ورد من الأحاديث في السنة، يحتاج إلى الصحة والتواتر، وهذا طريق اليقين، وقد توافر الشرطان في مسألة حجابه تعالى فيما روتة كتب الصحاح، وليس يبطله ما ضعفه البهقهى والسيوطى من أحاديث وردت في معناه بالفاظ آخر، ولعل ما قصداه من تضييف إنما يتصل بجهة إسناده ولا يمس مقصد الحديث من معنى، والذي أيده النص القرآني في قوله تعالى: «وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب» الشوري 51، ورغم أن مقصود الآية محقق في الدنيا لعدم مواتاة أسباب الإدراك وقصورها عن رؤية الله سبحانه في هذه الحال، فإن تتحققها في الآخرة يلزم معه أن تتوافر للإنسان قدرة يتهيأ معها للتنعم برؤيته تعالى بعد ارتفاع الحجب، وتصرح السنة في غير إسناد وفي غير

(1) الجرجاني: رسالة في علم أصول الحديث، ص 28: 43 وأحمد عمر هاشم: قواعد أصول الحديث، ص 39.

(2) النووي: الإرشاد، المجلد الأول، ص 274: 273.

(3) الجوبني: الإرشاد، ص 288 وابن حجر العسقلاني: شرح النخبة، ص 100.

(4) الزبيدي: لقط اللآلئ المتداشة، ص 19: 20.

(5) ابن حجر العسقلاني: شرح النخبة، ص 40.

(6) محمد الغزالى: موضوع «الفكر الإسلامى بين التقوّع والإنقلات» المنشور ضمن محاضرات الموسم الثقافى السادس، مؤسسة الثقافة والفنون، المجمع الثقافى، أبوظبى، ح 2، 89: 1990م، ص 36.

موضع وبذات المعنى بأن الله حجبَ، وارجاعها من قبل المحدثين إلى الخلق لا الخالق، لعل مقصودهم هو أن الرؤية بقواها المخلوقة لنا - حسية عقلية قلبية وذوقية معاً - عاجزة بمعناتها عن تحصيلها في حياتنا الدنيا، ومما يرجح ذلك، ما ذكر عن صحيب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «إذا دخل أهل الجنة يقول الله تبارك وتعالي: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحبت إليهم من النظر إلى ربهم»⁽¹⁾، وقد رواه مسلم وابن حنبل⁽²⁾، عبر عن الرؤية بالنظر، لأن لفظ النظر:

- يتصل لغة وأصطلاحاً بفعل الرؤية ويدل عليه.
- ويعبر عن بعد من أبعاد الرؤية.
- ويوحى - ضمن ما يعيشه - بتمكن الجانب التأملي الواقع عقلاً وقلباً ووجدانياً من جهة الإنسان تجاه ما يراه من وجهه تعالى.
- كما يثبت المعاينة - بعدها أولاً - في رؤيته سبحانه وتعالي.
- وإن تلك الرؤية الحاصلة يوم القيمة لله تعالى، ما كان لها أن تتحقق للمؤمن إلا بأشراط ثلاثة: دخوله الجنـه، فوزه برضـا ربه وزوال موـانع رؤـيـته تعالى من كشف الحـجب التي ربما تعـني نفس ما يـعنيـه امتلاـك المؤـمن للقدرة الـتي تمـكـنه من فعل الرؤـيـة.

وما يتعلق بفعل الرؤية :

فمما اتفق عليه من حديث ما روـي عن عـدي بن حـاتـم أنه قال: قال رسول الله ﷺ «ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمـان ولا حـجاب يـحـبـه، فيـنـظـرـ أـيمـنـه فـلاـ يـرـيـ إلاـ ماـ قـدـمـ منـ عـمـلـهـ، وـيـنـظـرـ أـشـأـمـ مـنـهـ فـلاـ يـرـيـ إلاـ ماـ قـدـمـ، وـيـنـظـرـ

(1) النووي: رياض الصالحين، ص 558.

(2) الإمام مسلم: المنهاج، ح 3، ص 19 وابن حنبل: الفتح الرباني، ح 24، ص 210.

بين يديه فلا يري إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة⁽¹⁾، ويشير نص الحديث إلى الربط المتقن بين العمل والجزاء الأخرى، وأن عناصر تحقق الجزاء واقعة مشاهدة متمثلة في اليوم الآخر وهي:

- المجازي وهو الله تعالى.
- المجازي أي جزاء صنعته.
- وما استحق جزاء صنعته.

فإن فعل الرؤية في الآخرة ليس مجردًا ومنقطعاً عن الرأي، بل مرتبط به ودال عليه، كما يتعلق بالرئي ويدل عليه، فذلك أوقع تأثيراً في قراره النفس المؤمنة لكي لا تحييد في سعيها الدنيوي عمما يوصلها للنعم برأيته، والرؤية وهي تتصل بالصفات التي تعد جوهر قضية التوحيد، لافتصلة عن عده تعالى، وهكذا فالأصول العقدية تتلاحم وتنسجم معًا في قضية الرؤية، يقول ابن رشد للدلالة على عمق تأثير ما يرد في النص الشرعي من أمور محسوسة «كان تمثيل المعاد لهم بالأمور الجسمانية أفضل من تمثيله بالأمور الروحانية»⁽²⁾، وورد ذلك في النص القرآني كما ورد في النص النبوي، كانت له دلالته، «إن ذكر أحوال الآخرة في القرآن بعدة ألوان لكنها تلتقي عند سمة واحدة، هي استحضار المشهد وإحياءه، لأنها هو مشهد محسوس، وذلك بلا ريب أعظم تأثيراً في النفوس»⁽³⁾، فقد جاء عن أنس بن مالك في صحيح مسلم «ثم انطلق بي جبريل حتى نأتي سدرة المنتهي. فغشياها ألوان لا أدرى ماهي. قال: ثم أدخلت الجنة فإذا فيها جنابذ المؤلوف، وإذا ترابها المسك»⁽⁴⁾، وورد في صحيح البخاري أن نبينا رسول الله ﷺ أخبرنا عن رسالة ربنا أنه «من قتل منا

(1) التبريزي: مشكاة المصايخ، ح 3، ص 1539 وابن بطيه: المختار من الإبانة، ص 17: 18.

(2) ابن رشد: تهافت التهافت، ص 585.

(3) سيد قطب: مشاهد القيامة في القرآن، ص 40.

(4) الإمام مسلم: المنهاج، ح 2، ص 393.

صار إلى جنة ونعمٍ لم ير مثله قط»⁽¹⁾، وروي ابن ماجه في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه «يقول الله عز وجل: أعددت لعبادِي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»⁽²⁾، فحقيقة الرؤية كحقائق الآخرة في الغائب، تسمو جميعاً بما يماثلها بالاسم من عالم الشاهد، فلا يصح عندها - وذلك بدلالة النص النبوي - قياس ما غاب على ذاك الشاهد.

ثانياً: النتيجة:

ولكي تكتمل حجة السنة في إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، لابد لسياق الحجة من أن تنتهي إلى نتيجة مقررة بالضرورة عن مقدماتها ومتربة عليها، ليس بينهما تناقض، فيما ثبت صحته وتواتره، لفظاً ومعنى، فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الناس قالوا: يا رسول الله هل نري ربنا يوم القيمة؟ قال: هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟ قالوا: لا يارسول الله. قال: هل تمارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يارسول الله، قال: فإنكم ترونـه كذلك»⁽³⁾، وبرواية أبي سعيد الخدري «قلنا يا رسول الله هل نري ربنا يوم القيمة؟ قال: هل تضارون في رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحوأ؟ قلنا: لا. قال: فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ إلا كما تضارون في رؤيتـهما»⁽⁴⁾، وجاء في صحيح مسلم برواية لأبي هريرة «هل تضارون»⁽⁵⁾، وورد في الترمذى برواية عبد الله البجلي قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: إنكم ستعرضون

(1) البيهقي: الأسماء والصفات، ص 191؛ 192.

(2) ابن ماجه: سنن ابن ماجه، ح 4، ص 533.

(3) السيرورة: التبيان فيما اتفق عليه الشیخان، المجلد الأول، ح 1، كتاب الإيمان <باب معرفة طريق الرؤية>، ص 55.

(4) الالكائي: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، المجلد الثاني، ج 3، ص 521 وما بعدها.

(5) مسلم: المنهاج، ح 3، ص 22؛ 21.

علي ربكم فترone كما ترون القمر لاتضامون في رؤيته⁽¹⁾، وجاء في سن أبي داود عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله، قال، كنا مع رسول الله ﷺ جلوساً، فنظر إلى القمر - ليلة البدر - ليلة أربع عشرة، فقال «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لاتضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا علي صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا»⁽²⁾، وفي رواية أبي هريرة في سن أبي داود، ورد ضمن لفظ الحديث، قسم الرسول ﷺ «والذى نفسي بيده لاتضارون في رؤيته. إلا كما تضارون في رؤية أحدهما - الشمس والقمر -»⁽³⁾، وأورده النووى برواية جرير منها على اتفاق الصحيحين بشأنه⁽⁴⁾، وقد ورد القسم نفسه في مسند ابن حنبل بروايتى أبي هريرة وأبي سعيد الخدري⁽⁵⁾، وعليه فقد قيل «إن مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلاً وأجمعوا أيضاً علي وقوعها في الآخرة وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين»⁽⁶⁾، ولهذا يذكر الذهبي في سير النبلاء إن «رؤية الله عياناً في الآخرة، أمر متيقن، تواترت به النصوص»⁽⁷⁾، وقد ذكره - أي الحديث - الدارقطني في كتابه «الرؤيا» برواياتي أبي هريرة وأبي سعيد الخدري بإسناد صحيح، كما ذكر مع اختلاف في لفظه بإسناد صحيح، برواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم، وبرواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، وبرواية الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم، وبإسناد صحيح لغيره برواية عبد الرحمن بن اسحق عن زيد بن أسلم، وبإسناد ضعيف برواية الليث بن سعد عن

(1) الترمذى: الجامع الصحيح، ح 4، ص 593 والالكائى: شرح الأصول، المجلد الثاني ح 3، ص 525، وما بعدها.

(2) أبو داود: سنن أبي داود، ح 4، ص 233 وابن النحاس: رؤية الله، ص 95 والأجري: كتاب التصديق بالنظر إلى الله تعالى، ص 39.

(3) أبو داود: سنن أبي داود، ح 4، ص 233 وسنن ابن ماجه، ح 4، ص 538.

(4) النووى: رياض الصالحين، ص 558.

(5) ابن حنبل: الفتح الربانى، ح 4، ص 602: 802.

(6) النووى: إرشاد السارى لصحىخ البخارى، ص 105.

(7) الذهبي: نقلأ عن المختار من الإبانة لابن بطة، الكتاب الثالث، ص 1.

هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، وعن المبارك بن مجاهد أبو الأزهر الخراساني عن زيد بن أسلم، وبإسناد ضعيف جداً لخارجه بن مصعب عن زيد بن أسلم، وذلك في أكثر من موضع من الكتاب⁽¹⁾، كما ورد برواية ابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس⁽²⁾، يقول ابن قدامة «ليس من شرط صحة التواتر الذي يحصل به اليقين أن يوجد عدد التواتر في خبر واحد، بل متى نقلت أخبار كثيرة في معنى واحد من طرق يصدق بعضها بعضاً ولم يأت ما يكذبها أو يقدح فيها حتى استقر ذلك في القلوب واستيقنه فقد حصل التواتر وثبت القطع واليقين»⁽³⁾، وذلك معيار للتواتر فيه جدة، وقد توفر فيما روي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، بما يقطع بثبت رؤية الله تعالى مما ورد في الأحاديث الصحاح، فإنه «من المستحبيل حدوث تناقض الخبرين المتواترين عادة»⁽⁴⁾، إلا أن ثبوت الرؤية مع وجود اليقين بها، يفسح للعقل المجال في استجلاء ما تؤدي إليه الأحاديث المروية من معان، إذ إن «التمسك بحرفية السنة أحياناً لا يكون تنفيذاً لروح السنة ومقصودها»⁽⁵⁾، فقد رأى فيها ابن فورك «رؤبة العيان»، لأن «الرؤبة وإن كانت تستعمل في معنى العلم، فإنها إذا قرئت بلفظ العيان لم يحتمل العلم»⁽⁶⁾، وسبب ذلك فيما يبدو ما أورده بعض المحدثين في نص الحديث أن رسول الله ﷺ قال «إنكم سترون ربكم عياناً، كما ترون القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، وكما ترون الشمس في الظهيرة صحوأ ليس دونها سحاب، لاتضارون في رؤيته إلا كما تضارون في رؤيتهما»، وعلى هذا اعتبر أن مراد المتكلم أنه رؤية البصر حقيقة⁽⁷⁾،

(1) الدارقطني: كتاب الرؤية، ص 92 وما بعدها.

(2) الالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المجلد الثاني، ح 3، ص 536 وما بعدها.

(3) ابن قدامة: إثبات صفة العلو، ص 42.

(4) أحمد عمر هاشم: قواعد أصول الحديث، ص 151.

(5) القرضاوي: المدخل لدراسة السنة النبوية، ص 161.

(6) ابن فورك: مشكل الحديث، ص 236: 237.

(7) ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين، المجلد الثالث، ص 119: 120.

وفي معنى الحديث ييري ابن قتيبة «إن هذا الحديث صحيح لا يجوز علي مثله الكذب لتنابع الروايات عن الثقات به من وجوه كثيرة، ولو كان يجوز أن يكون مثله كذباً جاز أن يكون كل ما نحن عليه من أمور ديننا باطلًا»، لكنه يفرق بين الرؤية والإدراك بمعنى الإبصار في الأولى والإحاطة في الثانية، حيث يقول «من قال بأن الله تعالى يدرك بالبصر يوم القيمة فقد حده عندهم، ومن كان الله تعالى عنده محدوداً فقد شبهه بالمخلوقين، ومن شبهه بالمخلوقين فقد كفر»، كما يري في الموضع نفسه، أن تلك الرؤية ليس مقصوداً بها العلم، لأننا - في معتقده - نعلمه في الدنيا أيضاً فائي فائدة⁽¹⁾، والواقع أن في هذا تضييقاً لما تدل عليه الرؤية من أبعاد عدة أشارت إليها دلالات اللغة والاصطلاح المستمدة من معطيات العلم والواقع، فأكثر الألفاظ التي عبرت عن رؤية الله تعالى في نصوص السنة المطهرة هي الرؤية والنظر، أكثر مما عبر عنها بالإبصار والمعاينة، فإذا جمعت تلك الألفاظ الواردة في إطار واحد، نتج عن استقرائهما أن رؤية الله تعالى وإن دلت على أول أبعاد الرؤية وهي المعاينة والإبصار بالحسنة المخصوصة، إلا أن آفاق الرؤية تتعدى البعد العياني لأبعاد عقلية وقلبية ووجدانية يرتد أثرها في سائر ملكات النفس، كما لم يرد من معانٍ الرؤية من ألفاظ الحديث ما يدل على الإحاطة بالمرئي، وإنما دلت تلك الألفاظ على الرؤية التامة للأبعاد حيث يستولي فيها فعل الرؤية على ملكات الحس والعقل والقلب وذلك من جهة الرأي، وأما المرئي - تعالى - فلا تصور يحيط به خاصة وأن أمراً يستحق العناية قد ورد برواية ابن عباس وابن عمر، منطوقه أن «تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله»⁽²⁾، ذكر الأشعري «أن النبي ﷺ لم يرد أن الله عز وجل مثل القمر، أي شبه الرؤية بالرؤبة، ولم يشبه الله تعالى بالقمر، وليس يجب

(1) ابن قتيبة: تأویل مختلف الحديث، ص 138: 140.

(2) ابن منده: كتاب التوحيد، ص 19.

إذا رأيناه تعالى أن يكون شبيهاً لشيء كما نراه⁽¹⁾، ووافق السيوطي على أن الرؤية ليست هي الإحاطة⁽²⁾، وقد اعتبر المحدثون من أمثلة الحديث المتواتر الذي يحصل العلم به درجة القطع واليقين ويستوجب قبوله هو ما روي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري بشأن رؤيته تعالى⁽³⁾، وليس يقبح في صحته ومعناه ما روي ضعيفاً برواية جابر بن عبد الله أنه قال: قال النبي ﷺ «إن الله عز وجل ليتجلي للناس عامة، ويتجلي لأبي بكر خاصة»⁽⁴⁾، حيث عده ابن القيم من الأحاديث الموضعية⁽⁵⁾، فإن المعنى المراد من السنة بإثبات الرؤية دلالته قطعية الثبوت بطرق وألفاظ عده، يذكر الدارمي حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال «إن أدنى أهل الجنة منزلة، من ينظر إلى نعيمه وجناته مسيرة ألف سنة، وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية»⁽⁶⁾، وقد رواه الترمذى والأجري والدارقطنی وابن حنبل وابن جرير في تفسيره⁽⁷⁾، وهكذا أقرت السنة رؤيته تعالى، رغم ما نقلته بعض كتبها من ضعيف الحديث لجرح في إسناده أو لعلة في متنه، وتلك قضية تحتاج إلى عناية وتفصيل، فقد نسب للرسول ﷺ قوله «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وبينما ذهب قوم من المحدثين إلى توافره، ذهب آخرون إلى أنه ليس متواتراً وإنما هو خبر مشهور⁽⁸⁾، بينما قال فريق فيه إنه «حديث في غاية الصحة ونهاية

(1) الأشعري: رسالة أهل الثغر، ص 72؛ وابن فورك: مشكل الحديث، ص 83: 84.

(2) السيوطي: تفسير الجلالين، ص 141.

(3) أحمد عمر هاشم: قواعد أصول الحديث، ص 149: 150.

(4) الدارقطنی: كتاب الرؤية، ص 159.

(5) ابن قيم الجوزية: نقد المنقول، ص 104.

(6) الدارمي: نقض عثمان بن سعيد، تحقيق: منصور بن عبد العزيز السماري، أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1999م، ص 523.

(7) منصور بن عبد العزيز السماري: هامش نقض عثمان بن سعيد، ص 523.

(8) الزبيدي: لقط اللآلئ المتاثرة، ص 22.

القوة⁽¹⁾، واحتلَف، والاختلاف لا يسقط ما يجوز قبوله عقلاً من معنى الحديث بما لا يتعارض وضرورات الدين، ووضع الحديث إضافة إلى ما وصف منه بالضعف، قد توافرت أسباب عدة لفحصها في كل زمان بغرض تنقية السنة من شبهة التناقض، فمن مظاهر كون الحديث موضوعاً «تكذيب الحسن، سماحة الحديث، مناقضة القرآن للسنة، بطلانه في نفسه، عدم مشابهته لكلام الأنبياء»⁽²⁾، ورغم قوَّة هذه المعايير لاستجلاء الموضوع من الحديث، إلا أنها أبداً في حاجة لمعايير أخرى لضبطها، وأما الأسباب التي تؤدي إلى الوضُع في الحديث، فمنها ما هو موضوعي قد وُفِدَ إلى مجال السنة وليس نابعاً من بيئته كالأسرائيليات وقد أباح ذلك بعض المفسرين معتمداً على إباحة الرسول عليه السلام لذلك⁽³⁾، ولعل ذلك مما أدى إلى ظهور دعاوى المستشرقين بوجود المحنولات والمزيقات في الكتب المنسوبة للأنبياء⁽⁴⁾، وفي القول الأخير مغالطة، فقد لزم عقولهم - أي المستشرقين - أن ما حديث من تحريف للعهددين القديم والجديد، أن يصدق الأمر نفسه على القرآن، والسنة وهي وثيقة الصلة به، فقد دخل أنفسهم تجاهها الشك نفسه، وأما الأسباب الذاتية وهي الأوفر نصيباً منها:

- المجازفات والمبالغات في الوعد والوعيد، الجهل والحمق والزندقة، الأهواء الشخصية، الأغراض السياسية والمغالاة في الزهد والتتصوف⁽⁵⁾.
- انقسام المذاهب الكلامية ومحاولة كثيرين منهم تأييد مدعاهم بأحاديث لم تصح⁽⁶⁾.

(1) جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص 172.

(2) ابن القيم: نقد المنشوق، تلقيق: حسن السماحي، دار القادر، بيروت، ط 1، 1990م، ص 40 وما بعدها.

(3) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الأول، ثـ 5.

(4) ماسينيون: الإنسان الكامل، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 2، 1976م، ص 112.

(5) ابن القيم: نقد المنشوق، ص 22 وما بعدها.

(6) أحمد أمين: ضحي الإسلام، ج 2، ص 126.

- وترتب على ذلك امتهان أهل الكلام لأهل الحديث وذمهم إياهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض⁽¹⁾.
- الصراع الذي نشأ بين أهل الرأي وأهل الحديث، حيث حدث أولاً في نطاق التشريع حتى خرج إلى نطاقه الأوسع متطولاً إلى صراع فكري شامل⁽²⁾.
- التشيع حيث كان مأوي يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزرادشتية وهندية⁽³⁾، وفي ذلك أثر جلي لعوامل موضوعية.
- انتقال الرأي ونسبته لغيره⁽⁴⁾، ورواية الأحاديث من الذاكرة⁽⁵⁾، إضافة إلى استعداد البعض لرواية المرسل والمنقطع من الحديث وتوفير الضعفاء من صغار التابعين لروايته⁽⁶⁾، والعناية الزائدة بالنقد الخارجي (الإسناد)، دون النقد الداخلي (المعنى)⁽⁷⁾، وترتب على ذلك أن قال ابن خلدون «إن المنقول من السنة يحتاج إلى تصحيح الخبر»⁽⁸⁾، غير أن ما يكاد أن يكون مجمعاً عليه في الإسلام هو نفي التشبيه عنه تعالى والإقرار بتوحيده وتنزيهه في ذاته⁽⁹⁾، ورؤيته تعالى بوصفها وكيفها راجعة إلى الرأي دون البحث في المرئي، ذلك هو ما تقتضيه العقول والفطر السليمة، فقد هلك الإسلام كما قيل بين طائفتين: الباطنية الذين عطلوا

(1) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص 5 وما بعدها.

(2) حسين مرود: النزاعات المادية، حد، ص 533: 534.

(3) أحمد أمين: فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 8، ص 276.

(4) ابن تيمية: الفتاوىyo المجلد الخامس، ص 400: 401.

(5) أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 209.

(6) النووي: الإرشاد، المجلد الثاني، ص 52 والجاحظ: من كتاب حجج النبوة ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 129.

(7) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 60.

(8) ابن خلدون: المقدمة، ص 425.

(9) ابن عساكر: تبيين كذب المفترى، ص 268.

ظواهر الشرع بتفاصيله لابرهان لهم عليها، وأهل الظاهر الذين أخذوا بكل ما ظهر
مما لا بد من تأويله⁽¹⁾، ولهذا قيل «لا يمكن أن تعد الكثرة الغالبة من تلك الأحاديث
وصفا تاريخياً لسنة النبي ﷺ بل هي تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ بعد
وفاة محمد ﷺ ونسبت إليه⁽²⁾، ومع ما في تلك الدعوى من بعد شاسع عن الموضوعية
والدقة في الحكم في شأن الفصل بين الصحيح والموضوع من السنة، إلا أن البرهان
يعلمنا «أننا ندرك الشيء عن طريق اليقين»⁽³⁾، فإن علماء المسلمين قد نصوا علي «أن
ما تمكن من قلبه شبهة لزمه السعي في إبطالها وقطعها»⁽⁴⁾، حيث إنه لما كان :

- آلة الحديث الصدق، وترك البدع واجتناب الكبائر⁽⁵⁾.

- وكل ما وقع فيه الاختلاف من أخبار الرسول ﷺ فهو مردود إلى أصل الكتاب
والعقل⁽⁶⁾.

- وأن الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه، ولا أخطأوه من كل وجوهه⁽⁷⁾.

فإن العقيدة الحقة التي تمنح المجتمع الإسلامي حياة جديدة تلك التي يمكن
امتلاكها بالعودة للمبادئ الجوهرية للإسلام⁽⁸⁾، ومن أجل مبادئ العقيدة التوحيد
وتنتزيعها تعالى في صفاته، ورؤيته تعالى من أعظم مادل على صفاته، حيث إن
«الكلام في الصفات فرع في الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات

(1) أبو الفرج الجوزي: ثلبيس إبليس، ص 151.

(2) دائرة المعارف الإسلامية، ح 10، ص 3033.

(3) عاطف العراق: ثورة العقل، دار المعرفة، ط 5، 1984م، ص 22.

(4) جمال الدين القاسمي: دلائل التوحيد، ص 90.

(5) الخطيب البغدادي: كتاب الكفایة، ص 170.

(6) القاسم الرس: كتاب «أصول العدل والتوحيد»، تحقيق: محمد عمارة، ح 1، ص 125.

(7) أفالاطون: نقلًا عن المقايسات للتوكيد، ص 152.

(8) Richard Hoggart: Oxford Illustrated Encyclopedia: volume 7. New York.
oxford university Press. 1993. P 166.

كيفية، فكذلك إثبات الصفات⁽¹⁾، فإن تلك الرؤية «غير حد، ولا نهاية، ولا مقابلة، ولا محادة»⁽²⁾، حيث الإنسان في دنيانا - إن مؤمناً أو كافراً - أعطي آلات الرؤية بكافة مادلت عليه من أبعاد، مع أن بينهم - أي بني البشر - فروقاً شاسعة في فعل الرؤية الدنيوي، باعتبار ما يرونها وهو منحصر في ماديات، فرؤيه الشيء الواحد لذلك تشير كثيراً من ردود الأفعال المتباعدة في النفس حسأً وعقلأً وقلباً ووجداناً، لأمور ذاتية راجعة للرأي وأخرى موضوعية متعلقة بالمرئي، وفي الآخرة، فالحقيقة مغايرة، إذ المرئي هو الله عز وجل، وليس مادة محسوسة، ولما كانت الحجب راجعة للخلق لا إلى الخالق، فإن زوالها مرهون - لعدله تعالى المطلق - بما قدم الإنسان في سعيه الدنيوي، فإن ضل فهو محروم من رؤيته وهو يملك في الأساس رؤية ما عده تعالى، وإن أفلح فهو متنعم بها، وبمراتب، ونسبة الرؤية راجعة للرأي وليس للمرئي، وكونها متفاوتة، فمناط نسبيتها ومعيارها في أن هو الإيمان، ولذا فقد أعطيها الرسول الأكرم ﷺ في دنياه بتمام إيمانه⁽³⁾، وكذا ينالها المؤمن في آخره جزاء من الله عطاء حساباً، حيث أن ما يغتنمه المؤمن من رتبته في فعل الرؤية إنما يكون برتبة ما حقق في الدنيا من إيمان، وتتم تلك الرؤية لله تعالى بتمام أبعادها، حسأً وعقلأً وقلباً وذوقاً وجданياً، يغمر الإنسان كافة.

(1) الأصبهاني: هامش كتاب «المختار من الإبانة» لابن بطة، ص 57.

(2) ابن الصيرفي: الرسالة الواقية، تحقيق: محمد بن سعيد، دار ابن الجوزي، الدمام، ط 1، 1998م، ص 78.

(3) الالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المجلد الثاني، ح 3، ص 548، وينظر الالكائي في رؤية

الرسول ﷺ لربه ليلة المعراج أن عدد رواة ذلك من الصحابة 23 نفساً، وابن خزيمة: كتاب التوحيد، ح 2، ص 558، حيث يقول «قد رأى ربـهـ دون سائرـالـخـلـقـ»، وقد مضـيـ بـحـثـ رـؤـيـةـ الرـسـوـلـ ﷺ لـرـبـهـ فيـ الدـنـيـاـ فيـ خـتـامـ الفـصـلـ الثانيـ منـ الـبـحـثـ.

الفصل الرابع

رؤيه الله عند المتكلمين

أولاً : مثبتو الرؤية العيانية

• تمهيد

• ونتيجة لذلك

• الصفات

• التأويل

• التنزيه

• الرؤية العيانية

• شروط الرؤية العيانية :

- ما يتعارق بفعل الرؤية.

- ما يتعارق بالمرئى.

- ما يتعارق بالرأي.

• الاستدلال على الرؤية العيانية :

- دلالة النقل.

- دلالة العقل.

• كيفية الرؤية العيانية

تمهيد

ارتبط الكلام كونه علمًا إسلاميًّا بحجة العقل، لكنه ما انفصل لحظة عن دلالة النقل، بل كانت هي المحرض الأول لعلمائه لكي يخوضوا في عقائد الدين، واختلف القائلون فيه من الطريقيين - العقل والنقل - بعدها وقربًا أو من أحدهما دون الآخر، كما كان الأمر في مسائل الأصول، أيها أحق بالصدارة في المذهب، وتناوبت دوافعهم قوة وضعفًا - دينية كانت أو سياسية - فعلوا وانفعلوا بطرائق الجدل لفهم العقيدة وإفهامها، وذهبوا مذاهب شتى، لكن ما جمعهم «إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها ودفع الشبه عنها»⁽¹⁾، وأضيف إليه «تزيف كل ما خالفها بالأقاويل»⁽²⁾، وعرض بأن ليس في هذا تحديد لعلم الكلام بل لغايته⁽³⁾، وإن اتحدت غایة علمائه فقد اختلفوا بشأن أصولهم وفروعهم حتى إن اختلافاتهم كانت «من صور الجدل حول العقائد»⁽⁴⁾، وتب assort مذاهب المتكلمة، وصراعاتهم، لكنها تلك التي نشأت «من تفتیت الحقيقة الواحدة... ذلك أن الإنسان غالباً ما يدعى أنه دون سواه مالك للحقيقة، وهو يبحث عن حدود اللامتناهي الذي يحيط به، فإذا لم يستطع الوصول إلى وحدة الكل تعلق بمظاهر التفاصيل تعلقاً عنيداً»⁽⁵⁾، وفي الأصول - بل والفروع - فإن التفاصيل في مد لا ينقطع بتجديد الحياة والعقول ومعين القرآن الذي لا ينضب، وعلم الكلام وهو أوسع نطاقاً مما حده البعض، إذ «يتناول البحث العقلي في العقائد كلها» فأصحاب من سموه «أصول الدين»⁽⁶⁾، قيل إن «أسس الخلافات التي قامت عليها

(1) حاجي خليفه: كشف الظنون، المجلد الثاني، ص 1503 والأيجي: المواقف، ص 7.

(2) الفارابي: إحصاء العلوم، ص 86.

(3) حسين مروده: النزعات المادية، ج 1، ص 843.

(4) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ص 120.

(5) أحمد عروة: الإسلام في مفترق الطرق، ص 185.

(6) عمر فروخ: عبقرية العرب، ص 54.

بعض الفرق الإسلامية وجدت في عهد الراشدين⁽¹⁾، وإن «جميع قضایا الكلام عرضت للعرب منذ أول عهدهم بالإسلام، والذي أدى إلى نشأة العلم هو الرد على المذاهب المخالفة في إطار الإسلام وخارج نطاقه⁽²⁾، وانتسب نشوء العلم إلى المعتزلة لأنها «خلطت مناهجها بمناهج الكلام، وأفردت لها فناً من فنون العلم وسمتها باسم الكلام»⁽³⁾، ولخصوصية الاعتزاز مع أهل الحديث قيل فيهم إنهم «فرقة لا تدخل في أهل الكلام»⁽⁴⁾، بينما تراه الأشعرية «علمًا أشعريًا خالصًا، لم يكن للمعتزلة به صله»⁽⁵⁾، وبمنظور فلسطي حضرت بيئه الكلام «في الشيعة وأهل السنة»⁽⁶⁾، وعلى ذلك قيل إن أهل السنة «أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة»⁽⁷⁾، وذهب آخرون إلى أن «الحنابلة هم المتمسكون بعقيدة السلف»⁽⁸⁾، وقد امتنع السلف «عن الخوض في المسائل التي جاءت بها الفلسفة»⁽⁹⁾، في مقابل من أدخل في مناهج المتكلمين النظر الفلسطي فصار «الاعتماد في البراهين على العقليات والتأويل بما اللذان يعلان ما استفاض في عصور المتكلمين من خلاف»⁽¹⁰⁾، وقد طرأت منهجية التأويل العقلي في الكلام لمواجهة النصيين، واعتبر أن «الحشوية والمشبهة والمرجئة والرافضة من أهل النص»⁽¹¹⁾، وفي المقام ذاته بدا «القول بالتشبيه أقرب إلى موقف الظاهرية

(1) مصطفى عبد الرزاق: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 285.

(2) عمر فروخ: عقيرية العرب، ص 55.

(3) الشهرستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 23.

(4) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 173؛ 175.

(5) حسين مروة: النزعات المادية، ج 1، ص 846.

(6) ابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ج 2، ص 8.

(7) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ج 2، ص 271.

(8) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 170.

(9) زهدي جار الله: المعتزلة، ص 257.

(10) أحمد أمين: ضحي الإسلام، ج 3، ص 16.

(11) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 183؛ 184.

والحنابلة والمتمسكين بالنطوق الظاهر للنصوص الدينية⁽¹⁾، وموقف السلف كان في غالبه «التفويض والتسليم وعدم التعمق في النقاش والجدل»⁽²⁾، فاضطرر الحكم فيمن يتمسك بظاهر النص بين السلف ومن سواهم.

ولهذا :

فقد اشتهرت مذاهب الفرق من القدريّة والجهميّة والمعزّلة والكراميّة والخوارج والرافضة والقرامطة والباطنيّة حتّى ملأ الأرض⁽³⁾، وانحصر المقربين بملة الإسلام - في رأي - إلى خمسة هم «أهـل السنـة والـمعـزـلـة والـمرـجـئـة والـشـيـعـة والـخـارـجـة»⁽⁴⁾، وفي المقابل رؤى أن «القدريّة والخوارج والرافضة والنجاريه والجهميّة والمجسمة والمشبهة» من أهـل الضـلال⁽⁵⁾، وكل فرقة كلاميّة لا تعدم ردـاً لما اتـهـمـتـ به وتـجـدـ ضـالـتهاـ فيـ الصـاقـ الشـنـعةـ التيـ رـمـيـتـ بهاـ بـقاـئـهاـ، فـقـيلـ «بلغـ بـعـضـ السـلـفـ فيـ إـثـبـاتـ الصـفـاتـ حدـ التـشـبـيهـ»، ثمـ إنـ جـمـاعـةـ منـ مـتأـخـرـيـهـ «وـقـعـواـ فيـ التـشـبـيهـ الصـرـفـ»⁽⁶⁾، وـاعـتـبـرـ «الـصـحـابـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ، وـكـلـ مـنـ سـلـكـ مـنـهـجـهـمـ...ـ ثـمـ أـصـحـابـ الـحـدـيـثـ وـمـنـ تـبـعـهـمـ مـنـ فـقـهـاءـ هـمـ «أـهـلـ السنـةـ»⁽⁷⁾، وـلـمـ يـقـبـلـ أـهـلـ السنـةـ بـالـأـشـعـرـيـةـ وـحـارـبـوـهـاـ، كـمـ حـارـبـوـاـ الـمـعـزـلـةـ فيـ بـدـءـ الـأـمـرـ...ـ ثـمـ أـصـبـحـ الـأـشـعـرـةـ هـمـ أـهـلـ السنـةـ»⁽⁸⁾، وـالـأـشـعـرـيـةـ وـهـيـ «تـسـلـكـ طـرـيقـاـ بـيـنـ النـفـيـ الـذـيـ هـوـ مـذـهـبـ الـاعـتـزاـلـ وـبـيـنـ الـإـثـبـاتـ الـذـيـ هـوـ مـذـهـبـ التـجـسـيمـ»⁽⁹⁾، وـمـعـ ذـلـكـ قـيـلـ فـيـهـمـ إـنـهـمـ «مـمـنـ فيـ قـلـوبـهـمـ

(1) أبو ريان: تاريخ الفكر الفلسفـيـ فيـ الإـسـلـامـ، صـ 152ـ.

(2) يحيـيـ هوـيدـيـ: درـاسـاتـ فيـ عـلـمـ الـكـلـامـ وـالـفـلـسـفـةـ، صـ 80ـ.

(3) المـقـرـيزـيـ: الـخـطـطـ، حـ 4ـ، صـ 184ـ مـنـقـولاـ عنـ مـصـطـفـيـ عـبـدـ الرـازـقـ: التـمـهـيدـ، صـ 291ـ.

(4) ابنـ حـزمـ: الفـصـلـ فيـ الـمـلـلـ وـالـنـحـلـ، حـ 2ـ، صـ 265ـ.

(5) البـنـيـدـادـيـ: الـفـرـقـ بـيـنـ الـفـرـقـ، صـ 7ـ.

(6) الشـهـرـ سـتـانـيـ: الـمـلـلـ وـالـنـحـلـ، حـ 1ـ، صـ 79ـ.

(7) ابنـ حـزمـ: الفـصـلـ فيـ الـمـلـلـ وـالـنـحـلـ، حـ 2ـ، ثـ 271ـ.

(8) حـنـاـ الفـاخـوريـ وـخـلـيـلـ الـجـرـ: تـارـيخـ الـفـلـسـفـةـ الـعـرـبـيـةـ، حـ 1ـ، صـ 185ـ.

(9) المـقـرـيزـيـ: الـخـطـطـ، حـ 4ـ، صـ 184ـ، 185ـ نـقـلاـ عنـ مـصـطـفـيـ عـبـدـ الرـازـقـ، التـمـهـيدـ، صـ 293ـ.

زيغ، وفي قلوبهم مرض فإنهم يقولون بالنطق الخارج أشياء يخالفها النطق الباطن منهم، وسبب ذلك العصبية⁽¹⁾، ولعل ما أدى إلى ذلك هو تجويزهم التأويل في مواجهة النصوص المتشابهات من الآيات، وربما قيل ذلك لأن الأشعري لم يكن «في تفصيله لذهبه مبتكرًا من أي وجه»، ولم يفعل أكثر من جمع الآراء التي وصلت إليه، والتوفيق بينها، ولم يسلم في هذا من التناقض⁽²⁾،

وتقابلت الفرق الكلامية فإن «المعتزلة والصفاتية» متقابلتان تقابل التضاد، وكذلك القدرية والجبرية، والمرجئة والوعيدية، والشيعة، الخوارج، وهذا التضاد بين كل فريق وفريق، كان حاصلاً في كل زمان، ولكن فرقة مقالة على حيالها⁽³⁾، والتقابل بين فرق المتكلمين كان فيما قام عليه أصل كل مذهب، إلا أن ذلك لم يحل دون التقائهما - بعضها أو كلها - حول أصول وفروع عدة من قضایا العقيدة، فقد التقوا «فواقت الكرامية الأشعرية»⁽⁴⁾، وواقت «النجارية أهل السنة في بعض أصولهم»، و«القدرية في بعض الأصول الآخرى»⁽⁵⁾، واتفق الجبريون وأصحاب مذهب الاختيار على مواجهة موقف المشبهة ودحض دعاویة⁽⁶⁾، وفي التوحيد «فإن قول الخوارج فيه كقول المعتزلة»⁽⁷⁾، وأن «ليس بين المعتزلة والمرجئة وأصحاب الحديث كبير خلاف في أمر الصحابة»⁽⁸⁾، وقال المعتزلة «لسنا ندفع أن يكون بشر كثير يوافقونا في العدل ويقولون بالتشبيه، وبشر كثير يوافقونا في التوحيد ويقولون بالجبر، وبشر كثير

(1) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 121.

(2) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 711.

(3) الشهرستاني: الملل والنحل، حد 1، ص 38.

(4) الأبيجي: المواقف، ص 310.

(5) الإسفرايني: التبصير في الدين، ص 61.

(6) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ص 152.

(7) الأشعري: مقالات إسلاميين، حد 1، ص 203.

(8) الخياط: الإنصار، ص 139.

يوافقونا في في التوحيد والعدل ويخالفونا في الوعد والأسماء والأحكام⁽¹⁾، وقال المشبهة إن «المعتزلة وافقونا على أن هذا الذي بين أيدينا كلام الله وخالفونا في القدم، و«الأشعرية وافقونا على أن القرآن قديم، وخالفونا في أن الذي بين أيدينا ليس في الحقيقة كلام الله»⁽²⁾، وقال السبكي «إن الأشعري لم يبدع رأياً ولم ينشئ مذهبًا، وإنما هو مقرر لذاهب السلف»⁽³⁾، لكن هناك من رأى في مناقشة الأشعرية بعض مسائلها أنها «تحفل بالتناقضات التي لا حد لها»⁽⁴⁾، وفيه بعد آخر اعتبر ابن النديم المتصوفة من جملة المتكلمين فيما لا يعد الماتريدي منهم⁽⁵⁾، وعليه قيل إن «المعتزلة خير من الجبرية، والصوفية خير من المعتزلة»⁽⁶⁾، فيما «ذابت القدرة والجهمية وانصرحتا في غيرهما من المذاهب الكلامية»⁽⁷⁾.

وقد رأى البعض أنه «إذا أطلق أهل السنة والجماعة فلائراد بهم الأشاعرة والماتريدية»⁽⁸⁾، في حين فصل البعض بين كل من الأشاعرة والماتريدية وبين من وصفهم بأهل السنة⁽⁹⁾، وقيل «إن النهضة الحديثة لعلم الكلام، تقوم على نوع من التنافس بين مذهب الأشعرية ومذهب ابن تيمية»⁽¹⁰⁾، وإن «المعتزلة والمشبهة طرفان يكاد الاختلاف بينهما يكون شاملًا، وبينهما الأشاعرة والتيميون، وأما واسطة

(1) المصدر السابق، ص 126.

(2) الشهرستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 97.

(3) السبكي: طبقات الشافعية نقلاً عن مصطفى عبد الرزاق: التمهيد، ص 291.

(4) عاطف العراقي: تجديد في المذاهب الفاسفية والكلامية، ص 33.

(5) ابن النديم: الفهرست، ص 299 وما بعدها.

(6) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 235.

(7) عامر التجار: في مذاهب الإسلاميين، ص 3.

(8) فتح الله خليف: مقدمة كتاب التوحيد للماتريدي، ص 8.

(9) محمد بن سعيد القحطاني: مقدمة الرسالة الواقية لابن الصيرفي، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط 1، 1998م، ص 8، 28، 29.

(10) مصطفى عبد الرزاق: التمهيد، ص 295.

العقد والفرقة الناجية حقاً فهم السلف⁽¹⁾، غيرأن ابن تيمية اعتبرأن «النجرارية والضارارية وغيرهم يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان مع مقاربتهم له في نفي الصفات، والكلابية والأشعرية خيرمن هؤلاء في باب الصفات... وفي باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة، والكلابية خيرمن الأشعرية في هذا وهذا»⁽²⁾، في حين يتناقض ما سبق واعتبار أن «الأصل العقلي الذيبني عليه ابن كلاب قوله في كلام الله وصفاته هو أصل الجهمية والمعتزلة بعينه... وقد سار علي طريق الكلابية القلansi والأشعرية ومنتبعهم»⁽³⁾، ولم ينحصر النزاع بين فرق المتكلمين بعضها بعضاً، وإنما صار الخلاف كما ونوعاً - دون درجته التي تعدت حد التناقض - بين متكلمي الفرقـة نفسها، يذكر النوبختي عن صنوف فرق المسلمين أنهـم «يؤمنون بعضـهم، وينكرون بعضـهم من بعضـ، ويـكـفـرـ بعضـهمـ بـعـضـ، وأـكـثـرـ ماـعـنـدـهـمـ مـعـتـزـلـةـ الـبـصـرـةـ»⁽⁴⁾، ومن فرقـةـ الـقـدرـيـةـ والـرـوـافـضـ والـخـواـرـجـ والـمـرجـئـةـ وكـثـيرـ منـهـمـ كلـ فـرـيقـ مـنـهـمـ يـكـفـرـ سـائـرـهـمـ»⁽⁵⁾، حتى يقول الرازي في اختلافـاتـهمـ «لو ذـكـرـناـهاـ كلـهاـ مـسـتـقـصـاـةـ لـجـازـ أـنـ يـكـونـ أـضـعـافـ ماـ ذـكـرـنـاـ»⁽⁶⁾، بلـ قـيلـ فيـ الـراـزيـ نـفـسـهـ «أـنـهـ أـشـعـريـ وـفـيـ لـأـشـعـريـتـهـ، وـإـنـ مـاـلـ إـلـىـ بـعـضـ آرـاءـ الـمـعـتـزـلـةـ وـالـمـاتـرـيـدـيـةـ»⁽⁷⁾، وـفـيـ الـمـاسـارـ نـفـسـهـ، عـدـ أبوـ حـنيـفةـ وـأـصـحـابـهـ مـنـ الـمـرـجـئـةـ الـخـالـصـةـ وـأـنـهـ فيـ الـمـذـهـبـ «لـأـيـخـلـفـ كـثـيرـاـ أوـ قـلـيلـاـ»

(1) عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفـيـ فيـ الإـسـلاـمـ، صـ 81ـ.

(2) ابن تيمية: الرسالة التدمـرـيـةـ، صـ 190ـ.

(3) ابن تيمية: الفتـاويـ، المـجلـدـ الـخـامـسـ، صـ 557ـ.

(4) النوبختي: كتاب فرقـةـ الشـيعـةـ، تـحـقـيقـ عبدـ المنـعـ الحـفـنـيـ، دـارـ الإـرـشـادـ، طـ 1ـ، 1992ـمـ، صـ 28ـ.

(5) الملطيـ: التـنبـيـهـ، صـ 40ـ.

(6) الإسـفـراـيـنـيـ: التـبـصـيرـ فـيـ الدـينـ، صـ 15ـ.

(7) الراـزيـ: اعتـقـاداتـ فـرـقـ الـسـلـمـيـنـ، تـقـدـيمـ: محمدـ المـعـتصـمـ بـالـلـهـ الـبـغـادـيـ، دـارـ الـكـتـابـ الـعـربـيـ، بـيـرـوـتـ، طـ 1ـ، 1986ـمـ، صـ 102ـ.

(8) ابرـاهـيمـ مـدـكـورـ: فـيـ الـفـلـسـفـةـ الـإـسـلاـمـيـةـ، حـ 2ـ، صـ 54ـ.

عن رأي أهل السنة⁽¹⁾، وهكذا الحقائق، يتغير معناها وفقاً للأذهان التي تتناولها المجال الذي تخوض فيه والزمان الذي تقع في إطاره⁽²⁾، وأدي ذلك بعلم الكلام إلى أن «لم يحصل منه ما يمحو بالكلية ظلمات الحيرة في اختلافات الخلق»⁽³⁾، وآفة الفكر الاختلاف المذهبى ضمن إطار العقيدة الواحدة، يواكب مسيرته في كل عصر، ويعوق نهضته إلا بمنهج تكاملى متين تنحصر فيه شقة الخلاف في الفروع عند أصول من الدين ثابتة، لأن «اختلاف الخلق في الأديان والملل، ثم اختلاف الأئمة في المذاهب على كثرة الفرق وتباين الطرق، بحر عميق غرق فيه الأكثرون، وما نجا منه إلا الأقلون، وكل فريق يزعم أنه الناجي»⁽⁴⁾.

ونتيجة لذلك:

يمكن القول بأن السلف الصالح كانوا مدركون بفطرهم الندية ودونما جدال نظري ما عقد عليه الدين أصوله، فيما أحكم من الآيات، وصحت به السنة، حيث إن «عدم خوض السلف في الجدال حول العقائد والصفات كان هدفه تربية وتنمية وتعزيز الحس الاجتماعي والخط الوجданى الثابت وهو الحرص على وحدة الأمة وتماسكها»⁽⁵⁾، لكن وجданية الأمة في وحدتها حول أصول من الدين ثابتة لم يبق على استقراره حين تشتبّت عقول متكلمي الإسلام إزاء النصوص ذاتها، فتباعدت المذاهب، وادعاء المذهب الكلامي الإجماع على صحته وانتسابه للسنة والساف حجة تعاطها رجالات الفرق على تضاربهم، وفي مثل ذلك قيل «كان للأشعرية وجهان: وجه سلفي شافعي ووجه كلامي، ولهذا تسقط الدعوى العريضة التي يطلقها

(1) عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفى في الإسلام، ص 144.

(2) أحمد عروة: الرسلام في مفترق الطرق، ص 38.

(3) الغزالى: المنقد من الضلال، ص 28.

(4) الغزالى: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 17: 18.

(5) يحيى هويدى: نحو الواقع، ص 38: 39.

مؤرخو علم الكلام المحدثين بأن المذهب الأشعري هو المذهب السنّي السائد في العالم الإسلامي حيث لم يثبت أن السلف قد استخدمو الكلام في شرح العقيدة أو مالوا إلى التأويل⁽¹⁾، والشرع لم يفصح بأحقية مذهب بعินه لأن يصرح بثوابت الدين، فلم يكن هذا الحق إلا لأصول الشرع نفسها، والاستنتاج القسري في الفروع لم يجز مذهب بعินه استنطاق الحكم بتکفير وضلال المخالف، فإن أول من يمنع ذلك الحكم هو الشرع نفسه، إذ لم يثبت «أن الخطأ في التأويل - وليس التأويل ذاته وإن صح - موجب للتکفیر»⁽²⁾، وواقع الحال يدل على أن قديم الأمة هو جديدها، والتنازع بين المذاهب والفرق والرجالات حول أصول العقيدة - حاملاً أحكامه نفسها بالتكفير والضلال - قد ذهب إلى أبعد من الأصول، فاتجه إلى ما ينشأ عن فروع الفروع، وما يجب أن يقال:

أيهما أولى بأسبقية النصنيف والمنهجية في علم الكلام: الفرق والمذاهب أم أصول العقيدة وما يتصل بها؟

فالخلاف ضرورة، دون أن يستند إلى تشريع يقتنه، أو أحكام تعطله، ويظل مقبولاً ما ظل في أكتاف الأصول، فالأصول هي المحددة لفروعها، ومسألة «رؤية الله تعالى» وما فيها من الخلاف، مما يتصل بأصل العقيدة الأول وهو التوحيد من جهة صفاته تعالى، هي ما يصير بشأنها النزاع، إذ يمكن في علم الكلام علي اختلاف مذاهبـ إذا جاز التصنيف حسب الأصولـ أن يميز فيها بين اتجاهين وقفًا موقف التضاد بشأن رؤيته تعالى، ويختص البحث هذا الفصل لتقسي أول هذين الاتجاهين وهو الأغلب علي تيارات متكلمي الإسلام والذي يذهب إلى جواز رؤيته تعالى في الآخرة، لكن تبقى معرفة كيفية تلك الرؤية، وعلى أي الأسس نهضت، وبأي منهج استدلت، **وهل الخلاف المنهجي في إثبات الرؤية علي هذا الوجه سيكون مبرراً لأن تضل فرقة**

(1) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ص 215: 216.

(2) الفزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 270.

ما من المتكلمين من خالقها في مذهبها، أو بمعنى آخر هل يوصل اختلاف المنهج والأدلة في إثبات الرؤية بين مذهبين - اتفقا على إثباتها علي وجه ما - إلى القول بأن أحدهما ضالة أو كافرة، فمعلوم أن «المذاهب في العالم ليست تتباعد كل التباعد حتى يكفر بعضها ولا يكفر»⁽¹⁾، وأيضاً هل لا يكفي الاتفاق في القول بين فرقتين في جواز الرؤية لأن يكون فرصة لتأصيل الأصول وإذابة الخلاف في الفروع بينهما؟، فإن الجدال إذا انتقل «إلى أمة لها ملة مستقرة ممكنة فإنه ضار لتلك الملة ويهونها في نفوس المعتقدين لها»⁽²⁾، وقد طال الجدال واحتد حول ما اتصل بالتوحيد من جهة صفاته تعالى، ومذاهب المتكلمة القائلة بجواز رؤية الله تعالى يوم القيمة، أقرت بالرؤية العيانية، ولا يتضح مذهبها ومنهجها في الاستدلال على تلك المعاينة إلا بالبحث في صفاته تعالى مما يتصل بقضية الرؤية.

الصفات:

تنبع قضية الرؤية عن البحث في الصفات المتصلة بالتوحيد والذي أقرته اتجاهات الإسلام كافة، وكانت الصفات القاعدة الأولى التي بمقتضها صنف الشهرستاني فرق المسلمين وهي «مسائل الصفات الأزلية إثباتاً عند جماعة ونفيها عند جماعة، وبيان صفات الذات وصفات الفعل وما يجب لله تعالى وما يجوز عليه وما يستحيل»، وقد حصر الخلاف فيها بين «الأشورية والكرامية والمجسمة والمعزلة»⁽³⁾، غير أن الخلاف في الصفات بينها لا يوصل بالضرورة إلى تناقض فيما اتصل بها من مسائل كالرؤية، وذلك يدفع البحث نحو تطوير منهجية مغايرة في التصنيف ليس غرضها التاريخ للفرق قدر تنزيتها عن الغلو في الخلاف، فليس كل

(1) ابن رشد: فصل المقال، ص 21.

(2) الفارابي: كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط 2، 1995م، ص 156.

(3) الشهرستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 5.

تباعد وقع بين فرق المتكلمين يمكن اعتباره قاعدة تصلح لتصنيفها.

فالصفات في حق الله تعالى إما:

• ذاتية لم تزل، ولا يزال موصوفاً بها.

• وأما صفات أفعال: هي التي سبقها، وكان تعالى موجوداً في الأزل قبلها⁽¹⁾.

وقد حصرها ابن خلدون في:

• ما يقتضي صحة الألوهية مثل العلم والقدرة والإرادة والحياة التي هي شرط جميعها.

• وما هي صفة كمال كائنة والبصر والكلام.

• وما يوهم النقص كالاستواء والنزول والمجيء، وكالوجه واليدين والعينين التي هي صفات المحدثات⁽²⁾.

ويلحق مسألة الرؤية في الصنف الأخير منها، ولعل مرجع ذلك اعتبار الآيات الواردة بشأنها من المشابهات، دون تصريح منه بذلك، لكنه يقول في السلف إنهم «أثبتوا له صفات الألوهية والكمال وفوضوا إليه ما يوهم النقص ساكتين عن مدلوله»⁽³⁾، وقد وافقه ابن تيمية على أن «أهل السنة مجتمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة، لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة»⁽⁴⁾، لكنه يري بوجوب التماش في الصفات حيث إن «القول في بعض الصفات كالقول في بعض»⁽⁵⁾، ولأن «الله عز وجل لا يوصف عند الجماعة وأهل السنة إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به

(1) الباقلانى: الإنصاف، تحقيق: محمد زاهر الكوثري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1993م، ص26.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص 444.

(3) المصدر نفسه، ص 444.

(4) ابن تيمية: الفتاوى، المجلد الخامس، ص 87.

(5) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 31.

رسول الله ﷺ أو أجمعـت الأمة عليه وليس كـمـثلـه شيءـ فيـدرـك بـقـيـاسـ أوـ نـظرـ⁽¹⁾، لكن الأشاعـرة حينـ قـرـروا أنـ الصـفـاتـ زـائـدةـ عـلـىـ الذـاـتـ كانـ عـنـدـ بـعـضـهـ «ـاعـترـافـ بـالـمـاـثـلـةـ بـيـنـ الـلـهـ وـالـإـنـسـانـ»⁽²⁾، وـيلـزـمـهـمـ «ـأـنـ يـكـونـ الـخـالـقـ جـسـمـاـ لـأـنـهـ يـكـونـ هـنـاكـ صـفـةـ وـمـوـصـوفـ»⁽³⁾، غـيرـ أنـ الأـشـاعـرـةـ وـهـمـ يـجـعـلـونـ الصـفـةـ زـائـدةـ عـلـىـ الذـاـتـ فـقـدـ أـثـبـتوـهـاـ كـصـفـاتـ، وـيرـيـ كـورـبـانـ أـنـهـمـ مـيـزـواـ بـيـنـ الصـفـةـ وـالـمـفـهـومـ الـذـهـنـيـ، وـأـنـ هـذـهـ الـازـدواـجـيـةـ يـجـبـ أـنـ تـقـاسـ عـلـىـ صـعـيدـ الـكـيـفـ لـأـلـكـمـ»⁽⁴⁾، وـالـكـرـامـةـ وـالـمـشـبـهـةـ أـيـضاـ «ـمـنـ يـثـبـتوـنـ الصـفـاتـ، إـلـاـ أـنـهـمـ يـنـتـهـونـ فـيـهاـ إـلـىـ التـجـسـيمـ وـالـتـشـبـيـهـ»⁽⁵⁾، وـعـلـىـ هـذـاـ إـنـ سـمـةـ الصـفـاتـيـةـ قـدـ اـنـتـقلـتـ مـنـ السـلـفـ إـلـىـ الـأـشـعـرـيـةـ»⁽⁶⁾، فـهـمـ صـفـاتـيـةـ، وـاقـرـارـ الـأـشـاعـرـةـ بـأـنـ الـلـهـ تـعـالـىـ يـدـأـ وـعـيـنـاـ وـماـ شـابـهـ «ـبـاطـلـ مـدـخـلـ فـيـ الـجـسـمـ»⁽⁷⁾، وـقـيـلـ أـيـضاـ إـنـ الـمـاـتـرـيـدـيـةـ مـعـ الـأـشـاعـرـةـ يـلـتـقـيـانـ فـيـ إـثـبـاتـ صـفـاتـ الـلـهـ»⁽⁸⁾، وـعـلـىـ ذـلـكـ اـتـفـقاـ فـيـ الـمـسـائـلـ الـتـيـ وـقـعـ فـيـهاـ الـخـلـافـ بـيـنـ الـفـرـقـ، وـلـيـسـ مـقـبـولاـ أـنـ يـكـونـ مـنـ شـبـهـ أـوـ جـسـمـ مـمـنـ يـمـثـلـونـ السـلـفـ وـفـقـ هـذـاـ التـصـنـيفـ، فـالـعـقـلـ غـالـبـاـ مـاـ يـكـونـ وـفـقـ عـقـيـدةـ صـاحـبـهـ، فـيـحـيدـ - وـلـوـ جـزـئـيـاـ - عـنـ الصـوـابـ، وـلـهـذـاـ يـقـولـ الـأـفـغـانـيـ «ـإـنـ عـقـيـدةـ وـهـمـيـةـ لـوـ تـدـنـسـ بـهـ الـعـقـلـ لـقـامـتـ حـجـابـاـ كـثـيـراـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ حـقـيـقـةـ الـوـاقـعـ»⁽⁹⁾.

ويجمل الرازي القول في الصفات بأن «النفاة حاولوا إثبات الكمال والوحدانية،

(1) ابن عبد البر: جامع بيان العلم، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط2، 1968م، ح2، ص113.

(2) محمود قاسم: نصوص مختارة، ص13.

(3) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص84.

(4) كوربان: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص184.

(5) الشهـرـ سـتـانـيـ: الـمـلـ وـالـنـحـلـ، حـ1ـ، صـ81ـ.

(6) أبو الوفا التفتازاني: علم الكلام، ص126.

(7) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ح2، ص348.

(8) فتح الله خليف: مقدمة كتاب التوحيد للماتريدي، ص10.

(9) الأفغاني: الرد على الدهريين، ضمن نصوص فلسفية مختارة، تحقيق: محمود قاسم، ص106.

والمثبتون حاولوا إثبات الكمال والإلهية، لأن مقصود كل واحد من الفريقين إثبات الكمال لله تعالى والجلال ونفي النقصان عنه، وقد أصاب الرazi في توكيد غاية الفرق الإسلامية - على اختلافها - في بحثها مسألة صفاته تعالى، وبيان سبب اختلاف الإثبات والنفي أنه مقدمتان وقفتا في العقول على سبيل التعارض:

الأولي: أن الوحدة كمال والكثرة نقصان، فصارت هذه المقدمة داعية إلى المبالغة في التوحيد حتى انتهي الأمر إلى نفي الصفات.

الثانية: أن الموجود الذي يكون قادراً عالماً حكيمًا، لاشك أنه أكمل من الذي لا يكون هكذا فصارت هذه المقدمة داعية العقول إلى إثبات الصفات⁽¹⁾.

وال موضوعية تقتضي إقرار أن الخلاف في المنهج إنما هو ضرورة عقلية وشرعية بل وضرورة تطلبها مقتضيات الواقع، إنما لا يبيح هذا الخلاف - وهو حاصل في شتي مجالات الفكر - هدم الأصول بين فرق المسلمين نتيجة التضارب الشديد في مسائل الفروع، فالقول في الصفات عند من ثبّتها تُتج عنده قولين يبدو بينهما شيء من التباعد:

الأول: من سلم بها وبتفويض تام.

والثاني: من اضطر إلى التأويل في الصفات الموهمة بالجسمية على الله تعالى ورغم اتفاقهما في الإثبات لصفاته عز وجل، واتفاقهما في إقرار الرواية، لكنهما اختلفا في التأويل بين تجويزه ومنعه.

التأويل:

هناك إذن من المتكلمين من أقر بالصفات وأثبّتها لله تعالى على عمومها، وتابعهم آخرون فيما بحثوه، فلم يوصلهم هذا التفويض إلى اللجوء إلى التأويل، فعندهم «كل

(1) الرazi: لوامع الينات، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط2000م، ص30.

تأويل يرفع النص أو شيئاً منه، فهو باطل⁽¹⁾، والواقع يدل على أن التأويل حاجة ملحة فرضها المتشابه من الآيات القرآنية، للتعارض الظاهري بينها، مما يتصل بالرؤوية وغيرها من قضايا الغيب لدى متكلمين آخرين، فقيل لذلك عن التأويل إنه كان «من أهم مظاهر المتكلمين»⁽²⁾، وفي ذلك يرى البعض «أن السلف مؤولون كالأشاعرة تماماً، أقصى ما هنالك أن المراد بالوجه مثلاً على مذهب السلف غير محدد، مع القطع بأن الوجه الذي نعرفه غير مراد، وأن المراد عند الأشاعرة هو الذات مع القطع بأن الوجه الذي نعرفه غير مراد، وهذا يعني إجماعهما على التنزيه ونفي الوجه المعروف، وهذا يعني التأويل عندهم جميعاً، فهم متهدان في التنزيه والتأويل»⁽³⁾، ويقوى ذلك الاعتقاد «أن السلف لم يكونوا دوماً على منهج التسليم والتقويض»⁽⁴⁾، غير أن ذلك ليس يعني أن التأويل وحده يؤدي إلى الإقرار بجواز رؤيته تعالى، حيث إن اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتبث وتنتفي وتنقض وتبرم.... فالمراجع فيه والوجه إلى العقل الحاضر⁽⁵⁾، لأن «عقل الإنسان وذكاءه هما أوثق طريق إلى معرفة الله»⁽⁶⁾، ويقول طاش زاده «لخلاف في وقوع الحقائق في القرآن، وكذا المجاز، وأنكره - أي المجاز - وهو أحد أكبر الأبواب المشرعة أمام من يتأنى النص الظاهرية وبعض الشافعية والمالكية»⁽⁷⁾، ويقول ابن خلدون في الصفات التي توهم النقص عليه كالوجه واليدين والعينين والنزو والاستواء والمجيء، أنهم عدلوا عن حقائقها اللغوية بما فيها من إيهام النقص بالتشبيه إلى مجازاتها، علي

(1) الغزالى: المستصفى، ص 294.

(2) أحمد أمين: ضحي الإسلام، ح 3، ص 16.

(3) حموده غرابه: مقدمة اللمع للأشعري، ص 9، 10.

(4) يحيى هويدى: دراسات في علم الكلام، ص 80.

(5) الجرجاني: أسرار البلاغة، دار المعرفة، بيروت، ص 322.

(6) أحمد عروة: الإسلام في مفترق الطرق، ص 30.

(7) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة، ح 2، ص 450.

طريقة العرب»، ويرى أن تلك الطريقة مخالفة لمذهب السلف، لكنه يلتمس الحجة في «أن جماعة من أتباع السلف وهم المحدثون والمتاخرون من الحنابلة ارتكبوا في محمل هذه الصفات فحملوها على صفات ثابتة لله تعالى مجحولة الكيفية»، ويرى أنهم بذلك قد «ولجوا في باب التشبيه»⁽¹⁾، ويلتمس الشهر ستاني العذر للسلف في منعهم التأويل للأيات الدالة على الصفات الجسمية لأمررين:

- المنع الوارد في التنزيل احترازاً من الزيف.
- أن التأويل أمر مظنون بالاتفاق، والقول في صفات الباري تعالى بالظن غير جائز⁽²⁾.

وابن رشد يقرب المسألة من الشرعية في قوله «ما من منطوق في الشرع مخالف بظاهره لما أدي إليه البرهان إلا إذا اعتبر الشرع، وتصفحت سائر أجزائه، وجد في الفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل، أو يقارب أن يشهد»، ولهذا يقول «أجمع المسلمون على أنه ليس يجب أن تحمل الفاظ الشرع كلها على ظاهرها»، لكن «الحنابلة تحمل ذلك كله على ظاهره»⁽³⁾، ويلتمس الجويني دليلاً عقلياً علي جواز التأويل في الصفات الدالة على الجسمية أن «كل وصف لم يقتضيه دليل ولم يعلم اضطراراً ولم يعقب نفيه إحالة في العقل فلا سبيل إلى إثباته»⁽⁴⁾، وذهب الرازى بعيداً حيث يرى بضرورة التوقف في مسائل الصفات الدالة على الجسمية وأشباهها وذلك عند الأشاعرة حيث «لا دلالة على ثبوت هذه الصفات ولا على نفيها فيجب التوقف»⁽⁵⁾، وهو بذلك يجعل لمسألة أبعاداً ثلاثة:

الأول: يعبر عنمن يثبتون الصفات دون تأويتها.

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 445، 446.

(2) الشهر ستاني: الملل والنحل، ح 1، ص 93.

(3) ابن رشد: فصل المقال، ص 16.

(4) الجويني: الشامل، ص 61.

(5) الرازى: المحصل، ص 270.

الثاني: من يتأولها.

الثالث: التوقف.

ولا يعبر معنى «التوقف» في الصفات إلا عن تجميد للعقل وتضييق الخناق بـأحكام علي ملكاته في معرفة الله تعالى.

والفارق بين من يؤمنون ومن لا يجيزون التأويل واقع من جهتين:
• من حيث الدرجة:

فالصفات لله تعالى ثابتة عند الفريقين، لكنها عند من ينكر التأويل واقعة بمقتضي لفظها، وقد حدث ذلك مع السلف إذ إنهم «يتخاسون عن التأويل ويلجأون إلى التفويض»⁽¹⁾، وعند أصحاب التأويل فالصفات ثابتة بمقتضي المعنى الذي يستوعبه العقل.

• ومن حيث النتائج:

فقد وصف الفريق الآخر بالمشبهة والمجسمة، واعتقد الفريق الثاني أنهم بعيدون بتأويلاتهم عن هذا الوصف فلم يسلمو.
التنزيه:

اعتبر «أن من أعظم أركان الدين نفي التشبيه»⁽²⁾، لأن الله تعالى عند العقلاء «لا يشبه المخلوقات... لأنه لو أشبهها لكان حكمه في الحديث حكمها»⁽³⁾، ومباعدة الله تعالى لخلوقاته تكون في معنيين:
أحدهما: المباعدة في الحيز والجهة، ويقابلها الاتصال. وتشعر هذه المقابلة على هذا التقييد بالمكان: إما صريحاً، وهو تجسيم، أو لزوماً وهو تشبيه من قبيل القول بالجهة.

(1) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 174: 175.

(2) الجويني: الشامل، ص 166.

(3) الأشعري: اللمع، ص 20: 21.

والثاني: المغايرة والمخالفة، فيقال الباري مباین لخلوقاته في ذاته و هويته وجوده وصفاته.

والمتكلمون أنكروا المباینة بالمعنى الأول رغم أن بعض علماء السلف قد نقل عنه «التصريح بهذه المباینة»، وأما بالمعنى الثاني فهي مذهب أهل الحق كلهم من جمهور السلف وعلماء الشرائع والمتكلمين⁽¹⁾، لأن الله تعالى «لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والممااثلة»⁽²⁾، وعلى ذلك فإن التمسك بالنص على ظاهره يوهم بالتشبيه، والخروج كلياً عن ظاهر النص يوصل للتعطيل، وقد قيل في الأشاعرة والماتريدية «أنهم يسلكون منهجاً وسطاً بين الحرفين والعقليين»⁽³⁾، حيث إن الأشعري توسط بين الطرق ونفي التشبيه، وأثبتت الصفات المعنوية وقصر التنزيه على ما قصره عليه السلف⁽⁴⁾، فيما يرى المستشرق فنسن أنه لا يتحدث عن التنزيه بأسلوب صريح، ففي الإبانة يذكر الوجه واليدين والاستواء، وفي اللمع يهمل ذلك إهمالاً تاماً ويزيد عن ذلك التصريح القاطع بتنزيه الله عن الجسمية ونفي أن يكون الله تعالى مشابهاً للحوادث⁽⁵⁾، ولعل الإشارة التي وردت في اللمع عن الصفات الجسمية بحق الله تعالى لاحقة لما ورد في الإبانة تاريخياً، أو فيها تثبيت للنص الوارد في الصفات مع الإقرار بتاؤيله بما يحقق التنزيه للله تعالى، ويفيد ذلك ما ذكره مكدونالد وتريرتن وجولد زيهر من أن الإبانة كانت المرحلة الأخيرة التي انتهي إليها الأشعري، لكن السلفيين لا يرضيهم هذا التعليل ويقولون إن الأشعري قد وصل إلى الحق على مراتب، فترك أولاً مذهب الاعتزال إلى مذهب العقلي فأصاب نصف الحق، ثم ترك مذهب العقلي إلى مذهب السلف فأصاب الحق

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 452.

(2) الشهير سباتي: نهاية الإقام، ص 103.

(3) فتح الله خليف: مقدمة كتاب التوحيد للماتريدي، ص 10.

(4) ابن خلدون: المقدمة، ص 435.

(5) حمودة غرابه: مقدمة كتاب اللمع، ص 3: 5.

كله⁽¹⁾، لكن ذلك ما لم يصرح به الأشعري نفسه، ولهذا يقول الكوثري «لاتجد في كلام هؤلاء - يقصد الأشاعرة - مجازة للخشوية بكلام موهم، بل هم صرقاء في التنزيه البات»⁽²⁾، بل ذهب ابن خلدون معبراً عن أشعاريته إلى القول بأن «اعتقاد تنزيهه في ذاته عن مشابهة المخلوقين» هو أول التكاليف، ودليله «أن القرآن ورد فيه وصف العبود، بالتنزيه المطلق، الظاهر الدلالة من غير تأويل»⁽³⁾، وقد عبر كثيرون على «أن كل من قال قوله في دولة الإسلام بشيء من التشبيه فقد نسج على منوال اليهود»⁽⁴⁾، والحق أن التشبيه لم يكن حكراً على اليهود في الصفات الإلهية فقد كان عقيدة رائجة عند كثيرين من أتباع الديانات القديمة التي اتصل المسلمون بأتبعها بعد فتوحات الإسلام، وربما ذلك يفسر أن «بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض»⁽⁵⁾، وهكذا فإن عوامل موضوعية وأخرى ذاتية تضافرتا معاً لاعتقاد بعض طوائف المسلمين للقول بما يدل على التشبيه، وما قيل أن القرآن قد ورد فيه آيات كثيرة يوحى ظاهراً بها بالتشبيه، يقول فيها الغزالى «إنها أمثال علي حد فهم الخلق، والصفات الإلهية مقدسة مما يتخيله عوام الناس»⁽⁶⁾، وعقول الناس إزاء النصوص القرآنية عاممة والنصوص التي دلت على الصفات الجسمية، متفاوتة، وربما ذلك يفسر أن «المشبهة على تواضع استعدادهم وبساطة تفكيرهم فهم مخلصون مؤمنون بالله»⁽⁷⁾، وقد حصر المشبهة والمجسمة في «الغلاة من الشيعة والكرامية والخشوية»⁽⁸⁾، ويبدو معتقدهم في شطط بعيد عما تعارف عليه المتكلمون من التنزيه، لأن التنزيه في العقائد المنزلة ضرورة من

(1) حمودة غرابة: مقدمة اللمع، ص 7.

(2) الكوثري: مقدمة الإنصاف، ص 11.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 433.

(4) الإسپرائيوني: التبصير في الدين، ص 90.

(5) الرازى: اعتقادات فرق المسلمين، ص 81.

(6) الغزالى: تهافت الفلاسفة، ص 237: 238.

(7) عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفى في الإسلام، ص 82: 83.

(8) أبو الوفا التفتازانى: علم الكلام، ص 102 وما بعدها.

جهتي الشرع والعقل، وهي في حق الله تعالى أولى بأن تتحقق، ولا ينتقص من عقيدة التنزيه التعبير عن جواز رؤيته تعالى في الآخرة.

الرؤية العيانية :

إن أهل السنة والجماعة «جذروا الرؤية على الله تعالى شرعاً وعقلاً بلا خلاف بينهم»⁽¹⁾، لكن «الرؤبة ستكون في الجنان»⁽²⁾، فليست الدنيا زمانها، ويقول أهل الحديث «إنه تعالى يعيid هذه العيون فتراه به، ولا يثبتون الرؤبة معلقة بغيرها»⁽³⁾ لأنه عز وجل «يرى في الآخرة بالأبصار كما يرى القمر ليلة البدن»⁽⁴⁾، وكان المبر عن تلك الرؤبة من الفاظ اللغة «أن الرب تبارك وتعالى يرى يوم القيمة بالأبصار عياناً»⁽⁵⁾، وقد وافقت الكرامية الأشعرية في «الرؤبة» وخالفوهم في «الكيفية»⁽⁶⁾، وأجمعوا أهل السنة «علي أن الله تعالى يكون مرئياً للمؤمنين في الآخرة»⁽⁷⁾، والرؤبة «إذا أطلقت ومثلت برؤبة العيان، لم يكن معناها إلا رؤبة العيان»⁽⁸⁾، وكانت تلك هي المسألة الخلافية من المسائل الأربع الكبري بين الأشاعرة وخصومهم أن لفظ القرآن «إلى ربها ناظرة» لا تعني فقط إلا رؤبة بحاسة العين الطبيعية، من غير أن نسأل كيف⁽⁹⁾، أي من غير تشبيه ولا تعطيل⁽¹⁰⁾، فقد قالت الكرامية والحساوية

(1) الباقياني: الإنصاف، ص 176.

(2) الجويني: الإرشاد، ص 168.

(3) القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، ص 209.

(4) الأشعري: الإبانة، ص 47.

(5) ابن القيم: الوابل الصيب، ص 103.

(6) الأبيجي: المواقف، ص 310.

(7) البغدادي: الفرق بين، ص 324.

(8) الأشعري: الإبانة، ص 64.

(9) Montgomery watt: Islamic Philosophy and Theology, Edinburgh, Britan, 1985, P.66

(10) البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 301.

والمشبهة «إن الله سبحانه وتعالى يري مكيناً محدوداً كسائر المئيات»⁽¹⁾، وذلك «لاعتقادهم كونه تعالى في المكان والجهة»⁽²⁾، ولما كان طريق العلم عند ابن تيمية - المعبرة بقوة عن السلفيين - هو الحس أو التجربة وأن الجزئيات المعينة القائمة على الحس هي الحقائق الوحيدة المتحققة في الأعيان⁽³⁾، فقد اعتقد برأيته تعالى دونما إدراك أي بمعنى الإحاطة⁽⁴⁾، ويمكن أن يفسر ذلك موقف ابن تيمية من التغاضي عن الكرامية القائلين بالتشبيه والتجسيم، كما يفسر موقفه من التسليم والتقويض بظاهر النص في آيات الصفات، ويفسر اتجاه «الحداق من متأخري الأشعرية على نفي الرؤية وموافقة المعتزلة، فإذا أطلقوا موافقتها لأهل السنة فسروها بما تفسرها به المعتزلة، وقالوا: النزاع بيننا وبين المعتزلة لفظي»⁽⁵⁾، وقد أثبتت فرق الشيعة رأيته تعالى، واحتلوا في الكيفية، واعتقدوا «بأن الأنئمة هم نور الله عز وجل»⁽⁶⁾، لكن ذلك مما يعني إثباتهم للرؤية على وجه مخصوص في الدنيا، إلى أن أثبتوها رؤية مجسمة في عقائد الرافضة والغلاة منهم، فلم تحتل «الرؤية» في كلام الشيعة مكاناً في أصولهم، إذ إن «أهم مسألة يدور عليها كلام الشيعة - خاصة الإمامية منهم - هي الإمامة، وأكثر المسائل الفرعية ترجع إليها»⁽⁷⁾، وقد ذكر النوبختي لاحدى فرق الغلاة منهم يقولون «إن الله يتراءي لمن شاء فيما شاء كيف شاء في عده، إذ يري من نفسه ما يري من خلقه فلم يجز أن يتراءي لهم إلا في مثل ما يعرفونه لكي يكونوا آنسين به، ولما يدعوهم إليه أسرع... فيريهم في مرأى

(1) ابن عساكر: تبيين كذب المفترى، ص 119.

(2) الرازى: المحصل، ص 272.

(3) النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 226.

(4) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 59.

(5) ابن تيمية: موافقة صحيح المنقول لصرير العقول، حد 1، ص 189: 190.

(6) أحمد أمين: ضحي الإسلام، ج 3، ص 224: 225 وعامر النجار: في مذاهب المسلمين، ص 184.

(7) أحمد أمين: ضحي الإسلام، حد 3، ص 213.

العين نفسه إنساناً وليس هو بإنسان، من جهة اقتداره على ما أراهم به نفسه⁽¹⁾، والطوسي معبراً عن تشيعه يقول «ليس الخبر كالمعاينة في جميع المعاني في الدنيا والآخرة، وقد قيل في قوله تعالى «ما كذب الفؤاد ما رأى» يعني لم تكذب عينه ما رأه بقلبه، ولم يكذب فؤاده ما رأه بعينه، وهذا خصوصي للنبي ﷺ ليس لأحد غيره⁽²⁾، إذ الرؤية الأخروية فيها من المعاينة ما ارتاه القائلون بها، ليس فيها إلا اسمها دنيوياً، كما حدثت للنبي ﷺ لكنها في الآخرة واقعة لعموم المؤمنين عياناً، غير أن الزيدية من الشيعة، لم يكن لهم إزاء المعاينة الإنكار، ممثلين للجانب القلبي من الرؤية كأهل الاعتزاز بمثل ما تميز الغزالى من الأشاعرة باعتماده على تجربته الخاصة وحدها في تأسيس معتقده الدينى في الكشف⁽³⁾، ولعل ما أتاه الغزالى في تجربته الذوقية في الكشف في حال الدنيا، لكن عقيدته في الرؤية الأخروية كانت مسايرة لما تبنته الأشاعرة، حيث إن الكشف عند الغزالى «أتم وأوضح من العلم، فإذا جاز تعلق العلم به وهو ليس في جهة، جاز تعلق الرؤية به وهو ليس بجهة»⁽⁴⁾، ويرى الماتريدي حيال رؤيته عزوجل أنها «حق من غير إدراك ولا تفسير»، لأن غاية المؤمنين «أن يصير العبود بالغيب شهوداً كما صار المطلوب من الثواب حضوراً»، ويؤكد على رؤية المعاينة فيقول «إنه إذ لا يجوز أن يصير علم العيان نحو علم الاستدلال لم يجز أن يصير علم الاستدلال نحو علم العيان»⁽⁵⁾، ويفيد ابن فورك أن «حساسية العين غير ركن للرؤبة ولو لا حجب النفس والهوى لرأيت العين في الدنيا ما يراه القلب»⁽⁶⁾.

(1) النويختي: فرق الشيعة، ص 62: 64.

(2) الطوسي: اللمع، ص 545: 546.

(3) Macdonald: The development of Muslim theology, London, Darf Publishers limited, 1985, P.215.

(4) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 2، ص 276.

(5) الماتريدي: التوحيد، ص 77: 80.

(6) ابن فورك: مشكل الحديث وبيانه، ص 45.

- هكذا فمن أثبتت الرؤية العيانية لله تعالى في الآخرة فريقان:
- الأول: يثبتها رؤية حسية مكيفة كمعتقد المشبهة والخشوية والكرامية والرافضة ومنتبعهم.
 - الثاني: يثبتها رؤية عيانية من غير تكييف، كالأشاعرة والسلفيين والماتريدية ومن لا يفهم في مذهبهم.
- وما يجمع بين الفريقين في الأصل هو القول برأفة «العيان» والبحث يؤكد على:
- أن فعل الرؤية يجب انتزاعه كلياً عن تعلقه بالله تعالى وصفاً، وصرفه إلى جهة الرأي - الإنسان - ليكون للمعاينة معنى في العقل.
 - وأن هذه الرؤية بهذه الحال تضيق للرأي ولا تنقص بأي حال من المرئي شيئاً، فإنها «لتوجب تغييراً في ذات المرئي بل تتعلق به على ما هو عليه كالمعلم»⁽¹⁾.
 - وأن اقتصار الرؤية على المعاينة، مما يخالف ما دلت عليه اللغة والاصطلاح والعلم، فليست العين سطحاً صلداً معزولاً عن التعقل والشعور والوجودان، يقول صاحب الإبانة «سمى أهل اللغة بصر القلب بصراً، كما سموا بصر العين بصراً»⁽²⁾، والحق أن ما يتصل بالقلب يسمى بصيرة وليس بصراً من جهة اللغة، فيما يتضمن بصر العين المؤدي إلى الرؤية في اللغة والاصطلاح معاني: الإحساس، الإبصار، المعاينة، الاطلاع، الإدراك، والنظر حسبما يقتضيه سياق اللفظ وواقعة الرؤية نفسها وكينونة الرأي وصفة المرئي.
 - وأن الرؤية - إضافة إلى بعدها العيانى - تتضمن المعانى المتصلة بها من جهة العقل والقلب والذوق الوجدانى - مما لا يصح التغافل عنها.
 - وأن تنزيه المرئي عن أن يخضع لقوانين الرؤية الدنيوية عند فعل الرؤية أشد

(1) الغزالى: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 102.

(2) الأشعري: الإبانة، ص 70.

وجوباً في الشرع والعقل من إثبات الرؤية نفسها، وذلك يتاتي بالعدل عن القياس في الغائب بالشاهد حال رؤيته تعالى بسبب أن طرائق المتكلمين أنهم «يستدلون في أكثر أحوالهم بالكائنات وأحوالها علي وجود الباري وصفاته»⁽¹⁾.

شروط الرؤية العيانية:

لكي تستقيم الرؤية العيانية - عقلاً وشرعاً- وذلك بتحييد ما فعلته أصناف المشبهة من تكييف لتلك الرؤية باعتباره خروجاً عن منهجية التنزيه التي أقرتها كافة المذاهب الكلامية، لابد لها من شروط هي:

1- ما يتعلق بفعل الرؤية:

• الإمكان: حيث يصرح النwoي «بأن رؤية الله تعالى في الدنيا فإنها ممكنة ولكن الجمهور من السلف والخلف من المتكلمين وغيرهم أنها لاتقع في الدنيا»⁽²⁾، ففي الآخرة، فإن إمكان تتحققها أوجب.

2- ما يتعلق بالمرئي:

• الوجود: فقد قيل إن المصح للرؤبة هو «الوجود»⁽³⁾ لأن «ما لا تصح رؤيته لم يتقرر وجوده كالمعدوم، وكل ما صح وجوده جازت رؤيته كسائر الموجودات»⁽⁴⁾.

• القدم: حيث «إن المرئ لم يكن مرئياً لأنه محدث»⁽⁵⁾، إذ إن «كل ما دل على حدوث شيء من الحد، والنهاية، والمكان، والجهة، والسكون، والحركة فهو مستحيل عليه

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 436.

(2) النwoي: إرشاد الساري لصحيح البخاري، ص 105.

(3) الطوسي: هامش المحصل للرازقي، ص 190 وفتح الله خليف: مقدمة كتاب التوحيد للماتريدي، ص 24 والجويني: الإرشاد، ص 163.

(4) الأسفاريني: التبصير في الدين، ص 94 والباقلاني: الانصاف، ص 184 والجويني: الإرشاد، ص 163.

(5) الأشعري: اللمع، ص 61.

سبحانه وتعالى لأن ما لا يكون محدثاً لا يجوز عليه ما هو دليل على الحدوث⁽¹⁾.

• التنزيه: وقد ظهر في عقيدة السلف «لقوة إيمانهم بالتوحيد المنزه عن كل ألوان التشبيه⁽²⁾، كما يتضمن «أن الرؤية لا تؤثر في المرئي لأن رؤية الرائي تقوم به»⁽³⁾، وعدم القول بالجهة «فأباري تعالي يري خلقه من غير جهة، فجاز أن يري في غير جهة»⁽⁴⁾، وعدم تكييف الرؤية لأن «التكيف يكون في المخلوقات، لاي في الخالق»⁽⁵⁾، والتنزه عن مقابلة الأحداق والنواضر»⁽⁶⁾، وعدم الجسمية إذ إن التقديس معناه «تنزيه الرب تعالي عن الجسمية وتوابعها»⁽⁷⁾، والتعالي «فإن ما يوصف به الحق تعالي من الأسماء التي تتبع نفي التشبيه أنه «المتعالي»، ومعناه المرتفع عن أن يجوز عليه ما يجوز على المحدثين»⁽⁸⁾ ودلالة التنزيه عند أصحاب الرؤية العيانية قوله تعالي «الله الصمد» لأن الصمد هو الذي تقدس ذاته عن إدراك الإبصار والعيان⁽⁹⁾، وأن ذلك المعنى من التنزيه هو ما انتهي إليه رسول الله ﷺ⁽¹⁰⁾.

3- وما يتعلق بالرأي:

• الحياة: لأن الرؤية «أمر يخلقه الله في الحي، ولا يشترط بضوء ولا مقابلة

(1) الإسفرايني: التبصير في الدين، ص 98.

(2) يحيى هويدى: دراسات في علم الكلام، ص 82: 83.

(3) الأشعري: الإبانة، ص 67.

(4) الجويني: الإرشاد، ص 167.

(5) البابلاني: الإنفاق، ص 29.

(6) الرازى: الححصل، ص 23.

(7) الغزالى: إلجام العوام، ص 4.

(8) البيهقي: الأسماء والصفات، ص 41.

(9) الرازى: لوامع البيات، ص 305: 306.

(10) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص 140: 141.

ولغيرهما⁽¹⁾.

- **العلم**: فإن المعرفة الاستدلالية الغيبية به تعالى في دار الدنيا، موصولة للمعرفة الضرورية لهم في الجنة وهذه تحصل برؤيته تعالى⁽²⁾.
- **الإيمان**: فالرؤية «أعلى الأشياء وأجلها، وبها يختم المؤمنين المصدقين لها⁽³⁾.
- **المقولة**: فالأدلة العقلية «بينت جواز الرؤية وإمكانها»، «وكما كان الوجود أكمل كانت الرؤية أجوز⁽⁴⁾، وهذا الشرط إنما يتبع إمكان الرؤية من جهة العقل، ويدلل على أن الرؤية عند المتكلمين الذين أثبتوها عيانية تتصل ببحثهم في المعرفة أقوى مما اتصلت فيه ببحثهم في الوجود.

الاستدلال على الرؤية العيانية:

أولاً: دلالة النقل:

وردت الحجة عند من أثبتوها رؤية عيانية وذلك من القرآن والسنة الصحيحة، فمما احتجوا به الآيات:

- قوله تعالى: «الله نور السموات والأرض» النور 35، والنور يمكن أن يري⁽⁵⁾.
- قوله تعالى: «تحييهم يوم يلقونه سلام» الأحزاب 44، وقوله تعالى: «فمن كان يرجو لقاء ربـه فليعمل عملاً صالحـاً» الكهف 110، وقد ألمـع المعتزلـة من استدلـ بتـلك الآيةـ أنـ المناـقـينـ أـيـضاـ سـيرـونـهـ لـأنـهـ تـعـالـيـ قـالـ: «فـأـعـقـبـهـ نـفـاقـاـ يـنـقـلـهـ إـلـىـ يـوـمـ يـلـقـونـهـ» التـوبـةـ⁽⁶⁾.

(1) الأبيجي: المواقف، ص 133.

(2) الكوثري: هامش الإنـصـافـ للـبـاقـلـانـيـ، ص 187.

(3) البـاقـلـانـيـ: الإنـصـافـ، ص 176.

(4) ابن تيمية: موافقة صحيح المنقول لصریح المعقول، ص 190: 191.

(5) زهـيـ جـارـ اللهـ: المـعـتـزـلـ، ص 88.

(6) نـصـرـ حـامـدـ أـبـوـ زـيدـ: الـاتـجـاهـ الـعـقـلـيـ فـيـ التـفـسـيرـ، ص 214.

• قوله تعالى: «كلا إنهم عن ربهم يومئذ لم حجوبون» المطففين 15، فالكافرون محجوبون عنه إذا رأه المؤمنون في الجنة⁽¹⁾، وقد خالق الماطي في أنه في الآخرة يقف البار والفاجر على ربه يكلمونه بغير حجاب وذلك يوم القيمة كما قال عز وجل في كتابه، يكلمهم ويسأل عن أعمالهم عند الحساب، فذلك قوله جل ذكره «فربك لنسئلهم أجمعين، مما كانوا يعملون»، فإذا صاروا إلى الجنة أهل الجنة، وأهل النار إلى النار فإنه يكلم أهل الجنة ولا يحتاج عنهم، وأما الكفار فإنه «ولا يكلمهم» يعني بعد الحساب، «ولا ينظر إليهم يوم القيمة أي «بعد الحساب»⁽²⁾.

• قوله تعالى «للذين أحسنوا الحسنة وزيادة» وهي النظر إلى الله عز وجل، قوله تعالى «ولدينا مزيد» قيل النظر إلى الله عز وجل⁽³⁾، لكنه قيل إن تفسير الزيادة برأية الله تعالى، تأويل هزيل لا سند له من اللغة⁽⁴⁾.

• قوله تعالى «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناضرة»، حيث إنه سبحانه وتعالى يتجلّى لعباده المؤمنين في المعاد، فيرونـه بالأبصار، عليـ ما نطق به القرآن⁽⁵⁾، ويقول الجويني إن هذه الآية في حكم المطلق وأما قوله تعالى «لاتدركه الأبصار» التي فهم منها نفي الرؤية فهي في حكم المقيدة بنفي الإدراك على أيام الدنيا، فوجب في طرق التأويل حمل المطلق على المقيد⁽⁶⁾، وقال فيها المعتزلة إن النظر قد علقه الله تعالى في الآية بالوجه، وسواء قلنا إن المراد به الرؤية أو ما هو طريقها، فليس للوجه في ذلك اختصاص، فالمراد بذلك صاحب الوجه، وإذا كان الناظر صاحب الوجه، فمن

(1) الأشعري: الإبانة، ص 48.

(2) الماطي: التبيه، ص 60: 62.

(3) الأشعري: الإبانة، ص 63.

(4) نصر أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، ص 215.

(5) الباقياني: الإنصاف، ص 25.

(6) الجويني: الإرشاد، ص 168: 169.

حمله على حقيقته فيكون المراد به نظرهم إلى الثواب⁽¹⁾، وحصر الجويني النظر في اللغة حسب وصائله، فإن أريد به التقرب والانتظار استعمل من غير صلة مثل قوله تعالى «انظرونا نقتبس من نوركم»، وإن أريد به النظر والتفكير، وصل بفي مثل قولنا «نظرت في الأم»، وإذا أريد به الترحم، وصل باللام، كقولنا: نظرت لفلان، وإن أريد به الإبصار، أى الرؤية وصل بالي⁽²⁾، غير أن الأشعري يحصر المسألة في وجوهه:

- إما أن يكون الله عزوجل عن نظر الاعتبار كقوله تعالى: «أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت».

- أو يكون عن نظر الانتظار كقوله تعالى: «ما ينظرون إلا صيحة واحدة».

- أو يكون عن نظر التعطف كقوله تعالى: «ولainzatr ilayhim yom al-qiyama».

- أو يكون عن نظر الرؤية.

ويبعد أن يكون نظر الانتظار لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه، فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه، كما إذا ذكر أهل اللسان نظر القلب، فقالوا «انظر في هذا الأمر بقلبك» لم يكن معناه نظر العينين، كما إن نظر الانتظار لا يكون في الجنة، لأن الانتظار معه تنفيض وتكدير، وأهل الجنة لهم «ما لا لاعين رأت ولا أذن سمعت»، من العيش السليم والنعيم المقيم، وإذا كان هذا هكذا، لم يجز أن يكونوا منتظرين، لأنهم كلما خطر ببالهم شيء أتوا به مع خطوره ببالهم، وإذا فسّدت الأقسام الثلاثة، صح القسم الرابع من أقسام النظر، أنها رائية ترى ربها عزوجل⁽³⁾، وقد قيل في قوله تعالى: «وجوه يومئذ باسرة تظن أن يفعل بها فاقرة» والظن لا يكون في الوجه، فكذلك قوله تعالى «وجوه يومئذ ناضره، إلى ربها ناظرة» أراد نظر القلب، كان الجواب أن الظن لا يكون بالوجه ولا يكون إلا بالقلب، فلما قرن الظن بذكر الوجه

(1) القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، ص 213.

(2) الجويني: الإرشاد، ص 168.

(3) الأشعري: الإبانة، ص 58: 59.

كان معناه ظن القلب إذ لم يكنقطن إلا به، فلو كان النظر لا يكون إلا بالقلب لوجب إذا ذكره مع ذكر الوجه أن يرجع به إلى القلب، فما كان النظر قد يكون بالوجه وبغيره وجب إذا قرنه بذكر الوجه أن يريد به نظر الوجه، كما أنه إذا قرنه بذكر القلب وجب أن يريد به نظر القلب⁽¹⁾، كما أنه ورد النظر مقروناً بـ «إلي» ونظر الانتظار لا يكون مقروناً بها، والأدلة على أنه النظر لوجه الله تعالى وليس الانتظار، قوله تعالى: «ما ينتظرون إلا صيحة واحدة»، وقوله تعالى «فนาشرة به يرجع المرسلون» وقوله تعالى: «قد نري تقلب وجهك في السماء فلنؤلينك قبلة ترضها» وقول أميرئ القيس:

فإنكما إن تنتظرانى ساعـة
من الدـهر تنفعـنى لـدى أـم جـنـدـب⁽²⁾
ولـذـا كـانـ النـظـرـ الـوارـدـ فيـ الـآـيـةـ عـنـدـهـ هـوـ الـمعـاـيـنةـ،ـ وـلـوـ جـازـ أـنـهـ أـرـادـ إـلـىـ ثـوابـ
رـبـهاـ مـنـتـظـرـةـ،ـ فـلـمـ لـاجـازـ فيـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ:ـ «ـلـاتـدـرـكـهـ الـأـبـصـارـ»ـ أـرـادـ بـهـ لـاتـدـرـكـ غـيرـهـ
وـلـمـ يـرـدـ أـنـهـ لـاتـدـرـكـهـ؟ـ⁽³⁾

• قوله تعالى: «لاتدركه الأ بصار» أي لا يراه الخلق في الدنيا دون الآخرة، ولا في السموات دون الجنة⁽⁴⁾، ويقول فيها الأشعري باحتمالين:
- أن يكون: لاتدركه في الدنيا وتدركه في الآخرة، لأن رؤية الله تعالى أفضل اللذات، وأفضل اللذات يكون في أفضل الدارين.

- أو يكون: قد أراد بقوله تعالى لاتدركه أ بصار الكافرين والمكذبين⁽⁵⁾.
وقال فيها ابن تيمية «إنما نفي الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء، ولم ينف مجرد الرؤية، لأن المعدوم لا يري»، ليس في كونه لا يري مدح، إذ

(1) الأشعري: اللمع، ص 64.

(2) الأشعري: الإبانة، ص 59.

(3) المصدر نفسه، ص 60.

(4) المطبي: التنبية، ص 60.

(5) الأشعري: الإبانة، ص 63.

لو كان كذلك لكان المعدوم ممدواحاً، وإنما المدح في كونه لا يحيط به وإن رئي، كما أنه لا يحيط به وإن علم⁽¹⁾، وهكذا التقى السلفيون والأشاعرة في كثير من الاستدلال النقلي على إثبات رؤيته تعالى في الآخرة.

• ما ورد في سؤال موسى ربه أن يراه، قال الباقياني: إننا أمة أربعة أوجه «اما أن يكون سأله الرؤية بعد علمه بجوازها على ربه، أو مع علمه باستحالتها، أو سأله وهو شاك في ذلك، أو سأله وهو ذا هل العقل لا يفهم شيئاً» - ومع ملاحظة أنه يمكن إيراد أضعاف ذلك من الأحتمالات - فإن الباقياني يحيل السؤال من موسى عليه السلام مع علمه باستحالتها أو حال شكه أو وهو شاك جاهل حكم هذه المسألة لأنها من أصول الدين، ويقول «إذا بطل جميع ذلك لم يبق إلا أنه عليه السلام سأله وهو معتقد جوازها»⁽²⁾، ودلالة النقل فيما سبق قوله تعالى: «تحيthem يوم يلقونه سلام» واللقاء إذا قرن بالتحية لا يقتضي إلا الرؤية⁽³⁾، أما دلالة العقل عليه، أن هذا لا يمنع من جواز الرؤية، لأن قوله «لن تراني» إنما تضمن عدم وجود الرؤية عند السؤال، لا استحالتها وأن الله تعالى علق جواز الرؤية على أمر جائز، وهو استقرار الجبل، وأن قول موسى عليه السلام «تبت إليك» أن التوبة لا تكون إلا من الخطأ، فلما علم موسى عليه السلام أنه أخطأ تاب، فالجواب: أن موسى عليه السلام لما رأى عظيم الآية من جعل الجبل دكاً وصعوقة، قال علي جاري العادة من القول عند الفزع «تبت إليك» وإن لم يكن سؤاله مستحيلاً، ويحتمل أنه ذكر ذلك عند هول ما رأى فيه النفس، فجدد التوبة منها وأكدها، ويحتمل أنه قال تبت إليك للشدة التي أصابته عند سؤال ربه وإن كانت الرؤية جائزة، ويحتمل أن يكون قالها لأنه سأله أمراً عظيماً قبل الاستئذان فيه، أو أن موسى عليه السلام كانت إرادته وهمته

(1) ابن تيمية: التدميرية، ص 59 والغزالى: نقلأ عن المعتزلة لزهدي جاد الله، ص 90: 91.

(2) الباقياني: الإنصاف، ص 177 والأشعري: الإبانة، ص 61 والأيجي: المواقف، ص 300.

(3) الباقياني: الإنصاف، ص 47: 48.

تعجّيل الرؤية له في الدنيا قبل الآخرة⁽¹⁾، وفتح الباب أمام الاحتمالات في استنتاج مذاهب المتكلمة من الأشاعرة في المسائل المتعلقة بأصول الدين كالرؤبة يعني تهاافت حجتهم فيها وإن لم يدل ذلك على إنكارهم الرؤبة، مع ملاحظة أن الاحتمالية في بعض مسائلهم ظلت موقوفة إلا على ما يؤكد مذهبهم وحده، أما ما ورد في سؤال قوم موسى عليه السلام «أرنا الله جهراً» فإنهم قد سألو الرؤبة على طريق الإنكار لنبوة موسى عليه السلام وترك الإيمان به حتى يروا الله عز وجل⁽²⁾.

وعلي ذلك قيل «كل الصحابة أجمعوا ومن بعدهم من أهل السنة والجماعة أن الله تعالى يري في الجنة، يراه المؤمنون بلا خلاف»⁽³⁾.

ومما احتجوا به من السنة :

استدل على الرؤبة من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، وأكَدَ الأشعري على حفظ السنة ومنع من تطرق الشبهة إليها حتى لا يروم أحد تغيير شيء منها أو تبديل معنِي كلمة قالها⁽⁴⁾، وهذا يخالف ما اتفق عليه من أن هناك ما ورد إلى السنة من كثير من الموضوع من الحديث والاسرائيليات والمزيقات وغيرها، ويختلف ما نقل عن اختلاف الصحابة في رؤية النبي عليه الصلاة والسلام لربه ليلة المعراج، ويختلف ما صرَح به التنزيل من تعهد الله تعالى بحفظه دون السنة.

واستدل الأشاعرة بما نسب للرسول ﷺ «أن الله يتجلِي للخلق عامة ويتجلي لأبي بكر خاصة»⁽⁵⁾، لكن هناك من قال بضعف هذا الحديث وبكثرته ما استدل بعض

(1) الباقياني: الإنصاف، ص 178: 180.

(2) الأشعري: الإبانة، ص 63: 64.

(3) الباقياني: الإنصاف، ص 176: 177.

(4) الأشعري: رسالة أهل الشر، ص 56: 57.

(5) الباقياني: الإنصاف، ص 47: 48.

الأشاعرة - كالباقلاني - علي أمثاله كثيراً⁽¹⁾، وقد صدق الأشعري «جميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا»⁽²⁾، والتسليم المطلق دلالة على تضيق الخناق على العقل لكي يثبت التنزيه بذاته تعالى كما يليق به وكما ينبغي، وقد أجازت الأشعرية رؤية الرسول ﷺ لربه ليلة المعراج، وكان احتجاجهم بقول ابن عباس في ذلك⁽³⁾، وبقول النبي عليه السلام «ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضارون في رؤيته»، وكان ذلك عندهم لسبعين:

• إن الرؤية إذا أطلقت ومثلت برؤية العيان لم يكن معناها إلا رؤية العيان.

• وأنها رويت من طرق مختلفة.

أما قوله ﷺ «نور أني أراه» فلا حاجة فيه - حسب اعتقادهم - لأن العين لا تدرك في الدنيا الأنوار المخلوقة على حقائقها... فاحرري أن لا يثبت البصر للنظر إلى الله عز وجل في الدنيا إلا أن يقويه الله عز وجل»⁽⁴⁾، فتصمييم الأشعرية على رؤية العيان من جهة النبي عليه السلام لربه ليلة المعراج - وقد اختلف فيها كما مر تفصيلاً في الفصل الخاص بالرؤية في القرآن - كان المدخل الذي عبروا منه لإثبات رؤيته سبحانه في اليوم الآخر من جهة المؤمنين.

ثانياً: دلالة العقل:

وقد أجازتها الأشعرية، غير أن الماتريدية عارضت، فلم تثبتها، إلا من جهة السمع من غير تفسير وحجتهم أن العقل عاجز عن إقامة الدليل على إمكانها، وقد مال الرازى إليهم، فيما انشق أصحاب الماتريدي عنده في ذلك وانضموا إلى الأشعرية⁽⁵⁾،

(1) الكوثري: مقدمة كتاب الانصاف، هامش ص 47.

(2) الأشعري: الإبانة، ص 51.

(3) الباقياني: الإنصاف، ص 185: 186.

(4) الأشعري: الإبانة، ص 64: 65.

(5) فتح الله خليف: مقدمة كتاب التوحيد للماتريدي، ص 23: 24.

ومن أدلةهم في ذلك:

1- دليل الجواز والوجوب:

حيث إن رؤية العيان قد تم إقرارها «بإثباتات الجواز على الإطلاق والوجوب بحكم الوعد»⁽¹⁾، فاتفاق في رؤية المعاينة أن تلتقي دلالة العقل في إثباتها بدلالة السمع، كما أن الرؤية «لاتتعلق بالأحوال، فإن كل ما يري ويميز عن غيره في حكم الإدراك، فهو ذات علي الحقيقة، والأحوال ليست بذوات»⁽²⁾، لكن ما يلاحظ في هذه الدلالة احتكماً الأشاعرة لقياس الغائب بالشاهد، الذي أنكروه على خصومهم، ومن شطط القول مما ورد في تلك المسألة ما أورده ابن رشد رداً على ما قاله الغزالى بشأن الفلاسفة من «أنه يجوز أن تخرق العادة فيبصر البصر ذاته» وكان جواب ابن رشد «أنه قول في نهاية السفسطة والشعودة»⁽³⁾، كما بولغ في حجية هذا الدليل بالقول «إن الله عز وجل يرى الأشياء، وإذا كان للأشياء رأياً فلا يرى الأشياء من لا يرى نفسه، وإذا كان لنفسه رأياً فجائز أن يرينا نفسه... وذلك أن من لا يعلم نفسه لا يعلم شيئاً»⁽⁴⁾، فكان الخلط في أبعاد الرؤية حاصلاً عند الأشاعرة بين الرؤية والعلم على مقصوده، وربما لأن من معانى الرؤية ودلائلها العلم بالعقل والإدراك، لكن ذلك لم يفصلوه بوضوح، وهكذا فقد يثبت المعتقد ويصح فيما تبطل الدلالة عليه، إذ ليس كل معتقد صحيح يستوجب بالضرورة صحة الدلالة عليه.

2- دليل المغايرة:

يدل عليه أن المانع من رؤيته تعالى الساعة «هو ما خلقه في أبصارنا من قلة

(1) الشهر ستاني: نهاية الإقدام، ص 356.

(2) الجويني: الإرشاد، ص 164-165.

(3) ابن رشد: تهافت التهافت، ص 563.

(4) الأشعري: الإبانة ، ص 66.

الإدراك لبعض المرئيات دون بعض»⁽¹⁾، ولذا فالرؤية «من جنس العلم تتعلق بالمرئي على ما هو عليه»⁽²⁾، ويختلف الغزالى في ذلك قليلاً حيث «إن نفي من معانيه يعني لم يستحل في حق الله سبحانه وتعالى وأمكن أن يسمى ذلك المعنى رؤية حقيقة، أثبتناه في حق الله سبحانه وقضينا بأنه مرئي حقيقة»⁽³⁾، ورؤيته لا تعني في حقه تعالى «تجنيسه ولا قلبه عن حقيقته، لأننا نرى السواد والبياض فلا يتجانسان ولا يشبهان بوقوع الرؤية عليهم»⁽⁴⁾.

3- دليل القدرة والاحكام:

ودلالته إن صنعه تعالى «العدل والإحسان، والإنعام، والسموات والأرض وجميع ما بينهما»، وجميع مانراه ونشاهده من محكم فعله وعجب تدبيره⁽⁵⁾، وعليه فإن «الأفعال المحكمة لا تتسق في الحكمة إلا من عالم»⁽⁶⁾، وقد قيل «هل رؤية الله في الوجود، وفي أنساق الكون ونظامه محل مناقشة؟»⁽⁷⁾، ولذا كانت قدرته واحكامه في خلقه تعالى فيما الدلالة على تحقيق إمكانية رؤية في الآخرة، لكن الاختلاف عند أهل الأصول كما يعبر الشهرستاني أنهم «اختلفوا في أن الرؤية إدراك وراء العلم أم علم مخصوص»⁽⁸⁾، ويبدو أن أصحاب الرؤية العيانية حين أثبتوها إنما قد أثبتوها الوصف ونفوا المثل في كيفية الرؤية، ولهذا ذكر في قوله تعالى «ليس كمثله شيء

(1) الباقلانى: الإنصاف، ص 189.

(2) زهدي جاد الله: المعتزلة، ص 269.

(3) الغزالى: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 96.

(4) الأشعري: اللمع، ص 62.

(5) الباقلانى: الإنصاف، ص 192.

(6) الأشعري: اللمع، ص 25.

(7) أحمد عروة: الإسلام في مفترق الطرق، ص 40.

(8) الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص 356.

وهو السميع البصير أن الله تعالى نفي المثل وأثبت الوصف⁽¹⁾.

4- دلالة الخصوصية :

فالرؤية علم مخصوص أى يتعلق بالوجود دون العدم، ولعله إدراك وراء العلم لا يقتضي تأثيراً في المدرك ولا تأثيراً عنه⁽²⁾، وهذا يعني عند الأشاعرة تفرقتهم بين حاسة البصر وغيرها من الحواس، ومن ثم يدل على اضطرابهم في المعنى المقصود من الرؤية في مذهبهم، وهم يؤكدون على أنه تعالى «ليس جسماً ولا في جهة ويستحيل عليه مقابلة ومواجهة وتقليل حدقه ونحوه»⁽³⁾، إذ رؤيته تكون «بلا كيف إذ الكيفية تكون لدى صورة»⁽⁴⁾، والرؤية «معني لا تؤثر في المرئي ولا تتأثر منه فإن حكمه حكم العلم بخلاف سائر الحواس»⁽⁵⁾، لكن الغزالى لكي ينفي الاضطراب في معنى الرؤية العيانية ولكي يثبت التنزيه يقول إنه تعالى «ليس بجسم مصور، ولا جوهر محدد مقدر، وإنه لا يماثل الأجسام، وإنه لا يماثل موجوداً ولا يماثله موجود، وليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء، وإنه لا يحل في شيء ولا يحل فيه شيء، وإنه تعالى أن يحيوه مكان، كما تقدس عن أن يحده زمان، وإنه في ذاته معلوم الوجود بالعقل، مرئي الذات بالأبصار، نعماً منه ولطفاً بالأبرار في دار القرآن»⁽⁶⁾، ويخلل الغزالى إتيانه مسألة الرؤية في البحث الخاص بذات الله سبحانه لأمرتين:

• أن ننفي الرؤية عما يلزم علي نفي الجهة.

(1) ابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية، ص 27.

(2) الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص 358.

(3) الأبيجي: المواقف، ص 300.

(4) الماتريدي: التوحيد، ص 58.

(5) الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص 358.

(6) الغزالى: إحياء علوم الدين، ح 1، ص 117: 118 والاقتصاد في الاعتقاد، ص 92: 93.

• وأنه سبحانه وتعالى مرئي لوجوده وجوده ذاته فليس ذلك إلا لذاته⁽¹⁾.

5- دليل الوجود والقيومية :

فإنه «ليس موجود إلا وجائز أن يريناه الله عزوجل»⁽²⁾، وإن «الكمال في إثبات الرؤية»⁽³⁾، ويقول الشهيرستاني إن «الموجودات اشتربت في قضايا واحتللت في قضايا والرؤية قد تعلقت بالاختلافات منها والمتضادات، ولا يجوز أن يكون المصحح للرؤبة ما يختلف فيه فإنه يجب أن يكون لحكم واحد علتن مختلفان وهذا غير جائز، وما يتفق فيه الجوهر والعرض إما الوجود أو الحدوث والحدوث لا يجوز أن يكون مصححاً للرؤبة فإن الحدوث هو وجود مسبوق بعدم وعدم لتأثير له في الحكم فبقي الوجود مصححاً بالضرورة»⁽⁴⁾، وقد قيل في دليل الوجود عند الأشاعرة إنه أيدوا دلالتهم بتفسيرهم المادي للأيات القرآنية الذي هو أشبه بالنزعة المادية المبدلة⁽⁵⁾، وأنه «لو كان الشيء إنما يري من حيث هو موجود فقط لوجب أن تبصر الأصوات وسائل المحسوسات الخمس، فكان يكون البصر والسمع وسائل الحواس الخمس حاسة واحدة، وهذه كلها خلاف ما يعقل»⁽⁶⁾، ولعل ذلك مما دفع بالسلفيين أن حكموا علي من أثبت الرؤبة «بأن كل موجود تصح رؤيته، أو بأن كل قائم بنفسه تمكن رؤيته وهذه الطريق أصح من تلك»، إلا أنه «يمكن إثبات الرؤبة بغير هذين الطريقين، بتقسيم دائرة بين النفي والإثبات، كما يقال: إن الرؤبة لا تتوقف إلا على أمور وجودية، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب

(1) الغزالى: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 91.

(2) الأشعري: الإبانة، ص 66.

(3) ابن أبي الغز: أصول العقيدة الإسلامية، ص 61.

(4) الشهيرستاني: نهاية الإقدام، ص 357.

(5) حسين مروه: النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية ، حد 1، ص 604.

(6) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 104.

القديم أحق به من الممكن المحدث»، لأن سلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى، ورفض ابن تيمية لذلك لأنه يري «أن هذه صفات كمال يتصرف بها المخلوق فالخالق أولي، فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفي ما ينافقها⁽¹⁾، إذ إن مخالفته السلفيين للأشعرة في دلالة الوجود إنما يعبر عن المسافة العقلية التي كانت بين التفويض والتأويل.

6- دلالة التمدح:

إذ إنه تعالى «امتدح بنفي الإدراك لابنفي الرؤية، كقوله تعالى «ولا يحيطون به علماً»، وهذا يشير إلى دلالة الرؤية والعلم جمِيعاً⁽²⁾، ولعل من أورد هذا الدليل قد استند إلى الرؤية في الشاهد بأنها لم تشمل ضمن معانيها ما يدل على الإحاطة بالمرئي، فإنه تعالى «يري بالأبصار، ولا يدرك بالأبصار»⁽³⁾، فالبصر «لإدراك المرئيات»⁽⁴⁾، لا الإحاطة بتمامها، وقد ألم الغزالى في هذا الشأن إلى نسبية الحقيقة قياساً إلى القدرة الإنسانية بعد ما طرح ثقته في الحسنيات ثم العقليات إلى أن تصور أن هناك إمكانية في وجود قوة أو ثق منهما للإدراك وذلك بقوله «عدم تجلي ذلك الإدراك لا يدل على استحالته»⁽⁵⁾، وتوضيحاً منه لقوله يري أن الرؤية: تدل على معنى له محل هو العين، وله متعلق هو المرئيات، وله حقيقة معنى، أما المحل فليس بركن في صحة هذه التسمية، فإن الحالة التي تدركها بالعين من المرئي لو أدركناها بالقلب أو الجهة مثلاً لكننا قد رأينا الشيء وأبصرناه، وأما المتعلق فليس

(1) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 150، 151.

(2) الماتريدي: التوحيد، ص 81.

(3) الأشعري: مقالات الإسلاميين، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1969م، ح 1، ص 288.

(4) البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 311.

(5) الغزالى: المنقد من الضلال، ص 22.

رکناً في إطلاق هذا الاسم وثبتت هذه الحقيقة، بل الركن فيه من حيث إنه صفة متعلقة أن يكون لها متعلق موجود، أي موجود كان وأي ذات كان، وأما حقيقة المعنى أنها نوع إدراك هو كمال ومزيد كشف بالإضافة إلى التخييل، والتخييل نوع إدراك علي رتبة، ووراءه رتبة أخرى هي أتم منه في الوضوح والكشف، بل هي كالتكامل له فتسمى هذا الاستكمال بالإضافة إلى الخيال رؤية وابصاراً⁽¹⁾، فالغزالى بهذا يعد الرؤية في تلك المعاني نوعاً من العلم المتعلق بالعقل لا البصر، ومن تلك الدلالة يظهر حجم التناقض الذي أوقع القائلين برؤية العيان أنفسهم فيه، حيث توقفوا عند حد التعبير اللغطي برؤية البصر، وهم يريدون أن يتتجاوزوها إلى معانٍ وأبعاد الرؤية العقلية والقلبية والوجدانية من غير أن يتجرسوا على التصريح بها.

كيفية الرؤية العيانية:

يوضح الأشعري في مقالاته مدى الاختلاف في هذه الكيفية، حيث قيل: نرى جسماً محدوداً مقابلاً لنا في مكان دون مكان، وهذا قول المشبهة والمجسمة، وتدل كافة الدلالات على استحالته في حق الله تعالى، وقيل: ذات الله عزوجل في كل مكان، وهو مستو على عرشه، ونحن نراه في الآخرة على عرشه بلاكيف - وهذا القول وإن ادعى عدم تكييف الرؤية إلا أنه كان للتشبيه أكثر ميلاً منه للتنتزه - وقيل: نراه في الدنيا ويجوز مصافحته وملامسته ومزاورته إياهم وأن المخلصين يعانونه في الدنيا والآخرة، وقيل: يري على قدر الأعمال، وقيل: نراه في الدنيا في النوم⁽²⁾.

محل الإدراك:

قيل في محل الإدراك عند متكلمي الإسلام، القلب وهو علم بالدرك، وقيل

(1) الغزالى: الإقتصاد في الإعتقاد، ص 96: 98.

(2) الأشعري: مقالات إسلاميين، ج 1، ص 287: 288.

الرؤية والإدراك واحد، وفي العين يكون، وهو غير العلم، وقيل الإدراك يكون في بعض الحدقة، وهي جنسه، والعلم في القلب دون غيره⁽¹⁾، ووجه الصواب في محل الإدراك هذا كله أي العين والقلب والعقل والوجودان، دلالة اللغة والآيات والعلم تثبته.

آلية الرؤية:

قيل: نري الله جهرة ومعاينة، وقيل نحدق إليه عند رؤيته، وقيل خلاف هذا القولين، وقيل إن الله يخلق صورة يوم القيمة، يري فيها، ويكلم خلقه منها، وقيل إنه يجوز أن يحول الله إلى القلب، و يجعل لها قوة العلم فيعلم بها، ويكون ذلك العلم رؤية له⁽²⁾، وقيل يخلق لنا يوم القيمة حاسة سادسة، فندركه بها⁽³⁾، وتنسب الشهر الثاني للجويني قوله «لا يجوز أن تدركه أصلاً»⁽⁴⁾، ذكر «لا يستطيع بشر أن يراه في الدنيا لا لامتناع الرؤية وإنما لعجز الأبصار»⁽⁵⁾.

ولعل ما أوصل إلى تعدد الاحتمالات في الرؤية عند متكلمي المسلمين، هو ما تمسك به القائلون في الرؤية بجانب بعينه من الرؤية دون ماعداه من جوانب وأبعاد أخرى، وإن اشتملت النظرة على مادلت عليه الرؤية لغة واصطلاحاً ومن جهة الشرع والعلم، وأكدته دلالة الواقع، لما فتح الباب على مصراعيه لكل وارد من الاحتمالات، ولذهب التناقض، فقد ذكر من الاعتراضات «لو جاز أن يري القديم سبحانه وليس كالم蕊يات لجاز أن يلمس ويذاق ويشم»⁽⁶⁾، وكان الجواب عند الشهر الثاني «الرؤية

(1) المصدر السابق، حد 2، ص 72: 73.

(2) الأشعري: المقالات، حد 1، ص 288: 289.

(3) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، حد 3، ص 8 والاسفرايني: التبصر في الدين، ص 62: 63.

(4) الشهر الثاني: نهاية الإقدام، ص 109.

(5) الطحاوي: شرح العقيدة الطحاوية، حد 1، ص 220.

(6) الأشعري: اللumen، ص 67.

من جملة الحواس الخمس لكن الحواس مختلفة في الحقائق والإدراكات، وكل حاسة خاصة لا يشركها فيها غيرها، وليس منها حاسة تتعلق بجنس الجوهر والعرض على و蒂رة واحدة بل كلها تتعلق بأعراض ومن شرط تعلقها اتصال جسم بجسم حتى يحصل ذلك الإدراك عن السمع فإنه لا يستدعي اتصال جسم بجسم ضرورة بل هو إدراك محض كا لرؤيه⁽¹⁾، ولعل ذلك يفسر ما انتهي إليه الشهريستاني في قوله «وأما وجوب الرؤية فلا شك في كونها سمعية وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما ذكرناه وقد وردت عليه إشكالات ولم تسكن النفس في جوابها كل السكون ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التقصي عنها كل الحركة فالأخلي بنا أن نجعل الجواز أيضاً مسألة سمعية⁽²⁾، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان قول الشهريستاني نتيجة أم سبباً لعتقد الأشعرية في الرؤية؟، إذ لو كان سبباً لقويتها دلالة خصومهم بالعقل في إنكارهم رؤية العيان، ولو كان نتيجة لضعف دلالة الأشاعرة عقلياً على جوازها وتهاوت أمام حجة خصومهم، وعليه يمكن ملاحظة أن ثمة اختلافاً جوهرياً في قضية الرؤية بين متقدمي الأشاعرة ومتاخرتهم، فمثلاً قيل إن الغزالى ربما تراجع عن اتجاه أهل السنة أخرىات أيامه بدليل:

- عدم ذكره فرقه أهل السنة والجماعة بين الفرق التي قال إن الحق لا يعودوها خاصة إذا كان قد اعتبر أهل السنة من جملة فرق علم الكلام ولأنه هاجم المتكلمين.
- وإعلانه تركه للتقليد، والمعرف أن أهل السنة هم أكثر الفرق تمسكاً بالتقليد⁽³⁾.

كما قيل بالاختلاف الضمني في معتقد الأشعري صاحب المذهب لأن «الأشعري يتسع في إيراد الأدلة النقلية والعقلية المثبتة لإمكان رؤية الباري بحيث يخبل

(1) الشهريستاني: نهاية الإقدام، ص 365: 366.

(2) الشهريستاني: نهاية الإقدام، ص 369.

(3) علي بولحيم: مقدمة المنقد من الضلال للغزالى، ص 6.

إلينا أنه يخالف المعتزلة، ثم لا يلبث أن يقرر أن هذه الرؤية لاتستلزم جهة ولا مكاناً، وإنما هي ضرب من المعرفة والادراك، سبيله العين على نحو غير المألوف في الدنيا⁽¹⁾، ولعل ذلك مصدره اعتقاد الأشاعرة بفكرتهم والإيمان بها إيماناً مطلقاً، جعلهم لا يحاولون بيان عناصر الحق في مذاهب مخالفיהם، بل حجبوا ما فيها من أفكار صحيحة، حتى تكون فكرتهم وحدها فيما يزعمون هي الفكرة الصائبة⁽²⁾، ولذا فالأولى بالإقرار أن الرؤية لها من دلالة العيان والعلم المرتبط بنوازع الإنسان الحسية والعقلية والقلبية ما يستوجب معه عدم تجميدها في بعد واحد منها دون غيره من الأبعاد، وتمام الرؤية يقتضي القول بأنه «إذا اجتمع المنطق العقلي والمنطق الحسي، فهو الغاية والكمال»⁽³⁾.

(1) ابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ح 2، ص 50.

(2) عاطف العراقي: تجديد في المذاهب الفلسفية الكلامية، ص 33.

(3) التوحيد: المقاييس، تحقيق: إبراهيم الكيلاني، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1984م، ص 98.



الفصل الخامس

رؤية الله عند المتكلمين

ثانياً : منكر الرؤية العيانية

• تمهيد

• التوحيد المعتزلي

• الصفات : بين الإثبات والنفي

• قياس الغائب بالشاهد

• التأويل العقلى

• الرؤية القلبية

• النهج المعتزلي في إثبات الرؤية القلبية

• المبادىء - طرائق الاستدلال والضوابط المنهجية

• دلالة العقل : المقابلة - الموانع - اللغة - التحيز

• الصفات - التمدد والانطباع

• دلالة السمع : القرآن - السنة والإجماع

تمهيد

على قدر همة العقل تنشأ حصيلته في المعرفة، ويتجلي أمام صاحبه المدي الذي من خلاله يصبح مهيئاً لإصدار أحكامه وبناء معتقداته، تسانده معطيات جمة من تاريخ وعلم وواقع ولغة، ووصل من السماء كينونته الوحي المنزل، وفي الإسلام توافرت تلك المعطيات، وحري بالعقل ألا يشغل عنها إلا بقدر ما لم تثبت صحته، فجيد ألا يكون التاريخ مصدراً للتشريع في الدين إذ تتنازع نظراته الأهواء المتضاربة، والعلم قادر ما يمكننا من السيطرة على المادة، قدر ما يمكن المادة نفسها من الهيمنة على مقدرات الإنسان، وكذا الواقع، ولللغة مرآة الوحي - بلسان عربي مبين - والعقل مناط التكليف في جوهر الوحي، والحق الذي لامرأء فيه، حيث «إن ما أنزله الله هو اليقين الذي لا يعدله يقين أي شيء آخر»⁽¹⁾، وغاية اليقين ثبوت المعرفة وتجليلها في العقل، إذ «لا إنصاف في حكم من الأحكام إلا بعد معرفة وافرة وفهم تام»⁽²⁾، قضية التوحيد في العقائد المنزلة هي قطب الرحي، يدور في فلكها عامة قضايا الدين، فإنها المؤدية إلى المعرفة الصائبة، واتصال مسألة «رؤية الله تعالى» بها ليست موضعًا للتدعيق والتحري، فإنها تتبثق عنها وتلتئم بها في مذاهب المتكلمين، وقد أثبتت الأشاعرة رؤية العيان، وجوزها السلفيون - علي كراهتهم للكلام - وسايرهم في المعتقد كثير من المتكلمة ومن اتصل بهم في بحثهم، فيما اختلفوا في منهجية استدلالهم على الرؤية، إما تفويضاً وإقراراً بها بدلالة النص، أو تأويلاً من جهة العقل، أو تشبيهاً بدلالة الحس والشاهد، وكان الادعاء الأغلب - في مذاهبهم - هو التنزيه، وعلى النقيض من هؤلاء جميعاً نهض فريق من رجالات الكلام فأحالوا الرؤية العيانية، وكان أهل الاعتزاز في صدارته.

(1) دكارت: مبادئ الفلسفة، ص 107.

(2) نبرج: مقدمة كتاب الانتصار للخياط، ص 48.

التوحيد المعتزلي:

حين يذكر الاعتزال يثبت العقل مرادفاً للفظه، فقد كانت دلالة العقل في عقائدهم، هي الأحق بالأسبية عن كافة الدلالات، وأكدوها فقالوا «الفكر قبل ورود السمع»⁽¹⁾، ولهذا فإنهم يبرهون على كون العقل علماً للدلالة على حسن التكليف وصحة النظر والاستدلال⁽²⁾، ومما احتصوا به «استنباط المسائل التي تعرض عند تطبيق العقل على الإيمان»⁽³⁾، وبالغ المعتزلة في تقدير العقل حتى اضطربت ضوابطه في كثير من أحكامهم، وجنحوا به للتفسف، فقيل إنهم «أدخلوا الفكر باتجاههم الفلسفي إلى منطقة «المفاهيم» أي منطقة «التجريد العقلي»⁽⁴⁾، في البداية فقد أثبتت رجال الاعتزال العقل قدرة خالصة قابلة للمعرفة وكان ذلك الإثبات سابقاً علي إثبات أصولهم العقائدية، والمدخل إلى تلك الأصول هو التوحيد، حيث التوحيد «سر العقائد الإيمانية»⁽⁵⁾، قد احتل في فكر المعتزلة أصلاً له المرتبة الأولى في أصولهم الخمس⁽⁶⁾، ولكي يلتمسوا لأنفسهم مسوغاً لإخضاع عقائدهم لحكم العقل، قالوا بأن كل ما ورد به القرآن في التوحيد «ورد مؤكداً ما في العقول»⁽⁷⁾، وإن صدق هذا علي الأصول فإنه ليس بأقل منها تصديقاً للفروع، فإن «الفروع لامحالة راجعة إلى أصولها»⁽⁸⁾، وحقيقة التوحيد لفظاً مشهود بثبوتها عند أهل الإسلام، غير أنه وكما يروي الجاحظ «اختطف أهل الصلاة في

(1) الشهر ستاني: الملل والنحل، حد 1، ص 46، 62، 52.

(2) حسين صبري: رواد الشك المنهجي، ص 113.

(3) سوسنہ دیفلد: مقدمة طبقات المعتزلة لابن المرتضی، تحقیق: سوسنہ دیفلد، دار مکتبۃ الحیاء، بیروت، ص (ط).

(4) حسين مروه: النزعات المادية، حد 1، ص 825.

(5) ابن خلدون: المقدمة، ص 429.

(6) الخطاط: الانتصار، ص 126.

(7) القاضي عبد الجبار: المغني، تحقیق: محمد مصطفیٰ حلمی و أبو الوفا الفنیمی، المؤسسة المصرية للتألیف والترجمة والطباعة والنشر، حد 4، ص 174.

(8) الجاحظ: من کتاب «القیان» ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 65.

معنى التوحيد، وإن كانوا أجمعوا على انتحال اسمه⁽¹⁾، وقضية الرؤية ليست داخلة ضمن أصولهم، فإنها فرع نشأ عن أصل التوحيد⁽²⁾، بل قيل إنها «فرع الفرع عن ذلك الأصل»⁽³⁾، ويري النشار أنها «تفرعت عن مسألة نفي الصفات حتى صارت أصلاً من المعتزلة قائماً بذاته»⁽⁴⁾، ولعله قصد الدلالة على أهميتها، فالمعتزلة يصرحون بأن أصولهم خمسة، وليس الرؤية متضمنة فيها، غير أنها وثيقة الصلة بالصفات، وفي منهج الاستدلال العقلي لا تستقر النتائج لتمكين عقيدة التوحيد إلا بعد استقراء صفاته تعالى، وقد اتبع المعتزلة في إثبات يقينهم بالتوحيد منهجهية الشك لتحقيق مبتغاهم العقلي من التنزيه، وذلك في مواجهة كثير من الشبهات التي حاولت الانتقاد من هذا اليقين أو زعزعته، فانحصرت دوافع الشك المعتزلي بشأن التوحيد في إبطال عقائد المشبهة والمجسمة وأقوال الثنوية، والتعدد، والإلحاد، واتجاه فرق المسلمين المتمسكون بظاهرية النص، والتفرقة الحاصلة عند البعض بين الذات والصفات، إضافة إلى العقلانية التي كانت هي الطابع الأغلب على أحکامهم في التوحيد وما تفرع عنه من مسائل العقيدة⁽⁵⁾، فقد كانت فكرة الأنلوهية عندهم «فكرة مجردة صرفة وعقلية مطلقة سمت عن كل ما هو مادي وجسمي»⁽⁶⁾، ولهذا كان اصطدام المعتزلة بمذاهب التشبيه والتجسيم واقعة بالضرورة وفق قانون العقل المعتزلي الحريرص أشد الحرص على تنزيه الله عز وجل، مما يخضع لأحكام الرؤية في مذاهب المعتزلة إنما الأجسام والجسم هو «المؤلف من الجوادر، وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيز بطل كونه جسماً، لأن كل جسم مختص

(1) الجاحظ: من كتاب «الرد على المشبهة» ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 229.

(2) نيرج: مقدمة الانتصار، ص 50 وأحمد أمين: ضحي الإسلام ح 3، ص 44 وزهدي جاد الله: المعتزلة، ص 88.

(3) حسين مروده: النزعات المادية، ح 1، ص 699.

(4) النشار: نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام، ح 1، ص 424.

(5) حسين صبرى: رواد الشك المنهجي، ص 129 وما بعدها.

(6) ابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ح 2، ص 44.

بحيز ومركب من جوهر، فالجوهر يستحيل خلوه عن الانفراق والاجتماع، والحركة والسكون، والهيئة والمقدار، وهذه سمات الحدوث⁽¹⁾، والقدم في حقه تعالى «أخص وصف ذاته»⁽²⁾، لأن «كل من شبه الله بشيء من خلقه لم يتهيأ له أن يثبت الله قدّيماً وقد أثبت له مثلاً محدثاً»⁽³⁾، المتصرف بالقدم - سبحانه - منزه عن كونه جسماً، ولهذا فعند المعتزلة «الكلام في الرؤية فرع عن الكلام في نفي الجسمية»⁽⁴⁾، وقد أجمع مؤرخو الفكر الفلسفى القدامي من شيعة وسنة ومعتزلة على أن هشام بن الحكم «هو أول من أدخل مقالة التجسيم في حق الله تعالى في الإسلام»⁽⁵⁾، وقد علم المسلمون أن كثيراً من «أهل الهند والصين وغيرهم من الطوائف يعتقدون أن الله عز وجل جسم»⁽⁶⁾، وجاهد المعتزلة باستماتة لنفي الجسمية عنه تعالى، وقد رأى ابن رشد أن المعتزلة حين لجأوا إلى ذلك «عرضت في الشعاع شكوك كثيرة مثلاً حدث في الرؤية التي جاءت بها السنة الثابتة»⁽⁷⁾، وفي هذا الشأن يمكن القول بأن عبارة ابن رشد قد خالفت نهجه العقلي من جهتين:

- إقراره الضمني بما دلت عليه آيات الصفات من دلالات حسية.
- وتساهمه فيما ورد من ضعيف الحديث والموضوع منها مما قد يوهم بالجسمية عليه تعالى.
- وهذا مما أدى إلى عدم انسجام مذهب ابن رشد في الرؤية مع عقلانيته الفلسفية.

(1) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 217، 218 والغزالى: إحياء علوم الدين، ج 1، ص 139، 140.

(2) الشهير ستانى: الملل والنحل، ج 1، ص 38.

(3) الشريف المرتضى: من كتاب <إنقاذ البشر من الجبر والقدر> المنشور ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 1988م، ج 1، ص 292.

(4) القاضي عبد الجبار: المغني، ج 4، ص 104.

(5) النشار: نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام، ج 2، ص 173.

(6) المسعودى: مروج الذهب، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر بيروت، ط 1، 1997م، ج 2، ص 238.

(7) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 90.

وَقَرِيبًا مِن التَّجَسِيمِ انتَشَرَتْ مَذَاهِبُ الْمُشَبَّهَةِ، وَالْمَنْطَقُ الْعُقْلِيُّ لَا يَرِي كَثِيرًا فَرَقَ -
فِي حُقْكَ اللَّهِ تَعَالَى - بَيْنَ الْمُشَبَّهِ وَالْمَجْسُمِ، إِذَا نَحَطَ الْإِثْنَانَ فِي الْحُكْمِ إِلَى رَتْبَةِ الْحَسْنِ
فَلَمْ يَقْدِرَا عَلَى التَّعْالَى عَنْهُ لِلتَّوْصِلِ إِلَى حِكْمَةِ الْعُقْلِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنْ «أَوْلُ مَنْ أَفْرَطَ
فِي التَّشْبِيهِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ السَّبَائِيَّةِ مِنَ الرَّوَافِضِ»⁽¹⁾، وَالرَّافِضُونَ لَمْ يَنْجُوْهُ مَعْتَقَدُهُ
مِنَ الْوَقْوَعِ فِي التَّشْبِيهِ وَوَصْفِهِ تَعَالَى بِصَفَاتٍ حُسْنِيَّةٍ، يَقُولُ الْخِيَاطُ «فَهُلْ كَانَ عَلَى
الْأَرْضِ رَافِضٌ إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ صُورَةٌ»⁽²⁾، وَيَقُولُ فِيهِمْ أَحَدٌ مُعْتَزِلَةُ الطَّبِيقَةِ

الثَّامِنَةُ :

مَالِيَّةُ الْبَرِّيَّةِ أَخْزِيَ عَنْدَ فَاطِرِهَا
مِنْ يَدِينِ بَارِجَاءِ وَتَشْبِيهِ⁽³⁾

وَالْمُشَبِّهُ كَالْتَّجَسِيمِ يَمْسِي صَفَوَ التَّنْزِيَّةِ فِي عَقِيَّدَةِ الْمُوَحَّدِينَ، فَإِنَّهُ «مَنْ لَمْ يَتَوَقَّ
الْمُشَبِّهِ زَلَّ وَلَمْ يَصْبِرْ التَّنْزِيَّةَ»⁽⁴⁾، وَقَيلَ فِي حَشْوَيَّةِ الْأُمَّةِ إِنَّهُمْ «أَثْبَتُوا الْجَهَةَ
احْتِرَازًا مِنَ التَّعْطِيلِ فَشَبَهُوهُ»⁽⁵⁾، وَقَدْ ذَكَرَ الرَّازِيُّ أَنَّ التَّشْبِيهَ كَانَ مَمَّا نَسَبَ لِلْحَنَابَلَةِ
وَيَدَافِعُ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ «كَانُوا لَا يَتَكَلَّمُونَ فِي الْمُتَشَابِهَاتِ بَلْ كَانُوا يَقُولُونَ آمِنًا وَصَدِقَنَا»⁽⁶⁾،
وَمِنْ جَهَتِهَا تَنْفِيَ الْمُعْتَزِلَةِ عَنِ الْخَوَارِجِ «قَوْلُهُمْ بِالْمُشَبِّهِ»⁽⁷⁾، وَقَدْ أَجْمَعَتْ كُتَابَاتُ
الْفَرَقِ عَلَى وُجُودِ وَانْتِشارِ عَقَائِدِ الْمُشَبَّهَةِ وَالثَّنْوَيَّةِ وَالملْحَدَةِ وَالنَّصَارَى وَكَذَا الْيَهُودِ
الَّذِينَ امْتَلَأُتْ كُتُبُهُمْ بِالْمُتَشَابِهَاتِ⁽⁸⁾، وَيَرَوِيُ الْجَاحِظُ «أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَمْ تَبْتَلِ
بِالْيَهُودِ وَلَا الْمَجُوسِ، وَلَا الصَّابِئَيْنِ كَمَا ابْتَلَتِ بِالنَّصَارَى»⁽⁹⁾، حِيثُ رَاجَتِ فِي عَقَائِدِ

(1) الإسفرايني: التبصير في الدين، ص 70.

(2) الْخِيَاطُ: الانتصار، ص 144.

(3) ابن المرتضى: طبقات المعتزلة، ص 92، 93.

(4) الطحاوي: أصول العقيدة الإسلامية، ص 60.

(5) الفزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 102.

(6) الرازى: اعتقادات فرق المسلمين، ص 85: 86.

(7) الْخِيَاطُ: النَّصَارَى، ص 156.

(8) الشهري ستانى: الملل والنحل، ح 2، ص 232.

(9) الجاحظ: من كتاب «الرد على النصارى» ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 265.

مذاهب التعدد وما لحقها من تشبيه وتجسيم، ومن المعلوم «أن التجسيم قد دخل الإسلام في ذلك الزمان من كل باب، فقال غلاة الشيعة والرافضة منهم بأسرها بأن الله تعالى قد أوصى صورة وأنه جسم ذو أعضاء، ووضع الكثيرون من أهل الحديث والرواية والقصاص أحاديث روايات فيها تشبيه الله بخلقه ووصفه بصفات البشر ما لا يليق بالعظمة الإلهية»⁽¹⁾، ولا يرتبط التشبيه بالجسمية وحسب وإنما قيل بارتباطه أيضاً بما دلت عليه المعانى العقلية، فقد ادعى ابن عربي أن المعتزلة «ما تأولت خرجت من التشبيه الذي تعيبه على المحسنة أي من التشبيه بالأجسام إلى التشبيه بالمعانى المحدثة المفارقة للنحوت القديمة»⁽²⁾، وهذا ادعاء يخلط بين ما تشابه من ماديات الواقع العيني مع ما تشابه وليس خارجاً عن دلالات الألفاظ في اللغة، فقد كان جهد المعتزلة الفكرى البالغ يبتغي توحيد أصل التوحيد على صخرة صلبة جداً من التنزيه المطلق والتسامي المطلق للذات الإلهية⁽³⁾، يقول فىهم الكوثري إنهم كانوا قائمين بمواجهة من يواصلون السعي في نشر الإلحاد بين المسلمين من الملاحدة والثنوية من خارج الأمة، ثم نقض كلام الحشوية من داخل الأمة، لكنه يعتقد أنه «قد علق بنفسه هؤلاء النظار - أي المعتزلة - مالا يستهان به من أمراض عقلية عدت إليهم من مناظر لهم»⁽⁴⁾، وليس التعلق بأساليب ومناهج الجدل عند الخصم كالتعلق بالقضية نفسها محل هذا الجدال، إذ ربما أفادتنا طرائق الخصم في دفاعه عن معتقده - دون أن تخلف أثرها في معتقدنا - في توطيد ما نؤمن به ونعتقد، فالمعتزلة بهذا هم المؤمنون «الذين تصدوا للرد على المحدثين في ذلك

(1) نيرج: مقدمة كتاب الانتصار للخياط، ص 53.

(2) نقلًا عن تاريخ الفلسفة العربية لحنان الفاikhوري وخليل الجر، حد 1، ص 366.

(3) حسين مروءة: النزاعات المادية، حد 1، ص 759.

(4) الكوثري: مقدمة تبيان كذب المفترى لابن عساكر، ص 21.

العصر⁽¹⁾، وكان هدف نشاطهم الرئيس «مكافحة الدهرية والثنوية وغيرهم»⁽²⁾ لأن إبطال ماحام حول التوحيد من شبهات كان أجدر بالصيانة في بحث المعتزلة من إثبات التوحيد ذاته، وكان دافعهم في ذلك إنما هو منهجية العقل المعتزلي في شكه للوصول إلى اليقين، فالمعتزلة قد أصرروا «علي تأكيد التنزيه كما أصرروا علي تأكيد التوحيد»⁽³⁾، ولا تسلم عقيدة التوحيد ويتم تسويتها دون الخوض فيما يتصل بها ويدل عليها من الكلام في صفاته تعالى.

الصفات بين الإثبات والنفي:

لاستحضار الحجة على أصولهم الخمس يري المعتزلة أن أصلهم الأول وهو التوحيد من الإسلام ويعني العلم بأن «الله، سبحانه، واحد ليس كمثله شيء، وهو خالق كل شيء»⁽⁴⁾، وأنه «القديم تعالى حي لذاته فلا يحتاج إلى حاسة»⁽⁵⁾، ومما عم طائفتهم من الاعتقاد أنه تعالى «عالم لذاته، قادر لذاته، حي لذاته، لا يعلم وقدرة وحياة، هي صفات قديمة ومعان قائمة به»⁽⁶⁾، ونسب للعلاف قوله «إن علم الله هو الله، والله عنده ليس بذي غاية ولأنهاية»⁽⁷⁾، وقد أجمل الشهير ستاني قولهم في الصفات في ردتها جميعاً «إلى كونه عالماً قادراً، ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما اعتباران للذات القديمة، كما قال الجبائي أو حالتان كما قال أبو هاشم

(1) أحمد أمين: ضحي الإسلام، ج 1، ص 161.

(2) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 143.

(3) المصدر السابق، ص 148.

(4) القاسم الرسي: من «الأصول الخمسة» ضمن كتاب العدل والتوحيد، تحقيق: محمد عمارة، ج 1، ص 168.

(5) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 131 والمحضر من أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد، ج 1، ص 211.

(6) الشهيرستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 38.

(7) الخياط: الانتصار، ص 108.

ومال أبو الحسين البصري، إلى ردهما إلى صفة واحدة⁽¹⁾، ودونما إيراد تفصيل رجال المعتزلة لصفاته تعالى، ما يستحقه، وما يستحيل عليه، وما يستحقه في وقت دون وقت، ودون ذكر ما نشأ بينهم فيها من اختلاف، فهذا مما لا يعنيه البحث، وإنما خياته التركيز على معنى التوحيد في عقيدة الاعتزاز حيث يعني التوحيد المطلق بين الذات والصفات ظناً منهم أن حقيقة التنزيه لا تتم إلا به، فقيل «قد فسد أن يكون لله وجه هو بعده أو وجه هو صفة له قديم معه - جل الله تعالى عن ذلك - فلم يبق إلا أن يكون وجهه هو كما يقال «هذا وجه الأم»⁽²⁾، كما قال المعتزلة «إنه لما فسد أن يكون القديم جل ثناؤه عالماً بعلم محدث، فسد أيضاً أن يكون عالماً بعلم قديم لفساد قدم الاثنين، صح وثبت أنه لم يزل عالماً بالأمور دقيقها وجليلها على ما هي عليه من حقائقها لنفسه لا بعلم سواه»⁽³⁾، فلم يكن مقبولاً في العقل المعتزلي تصور أية تفرقة يمكن أن تنشأ بين ذات الله تعالى وصفاته، فطبقوا التوحيد بلغته ومعناه، وارتقاوا إلى أبعد من معنى التوحيد البدهي بأن ليس له - سبحانه - في الوهبيته شريك، لأن ذلك مما تقره البداهة العقلية، ولم يقر لهم ابن رشد بهذا التوحيد إذ «ليس يجوز أن يكون العلم هو العالم»⁽⁴⁾، وقد وافقهم الإثنا عشرية والاسماعيلية من الشيعة في اعتبار الصفات غير زائدة على الذات⁽⁵⁾، ويرأها ابن تيمية بمنظور مختلف حيث «إن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباعدة من جهة الصفات»⁽⁶⁾،

(1) الشهريستاني: الملل والنحل، حد 1، ص 40: 41.

(2) الخياط: الانتصار، ص 76.

(3) المصدر نفسه، ص 112.

(4) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 85.

(5) أبو الوفا التفتازاني: علم الكلام، ص 121 وما بعدها.

(6) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 100: 101.

إذ ليس هناك في مذهبه فرق «بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات»⁽¹⁾، ووجه الحق في تلك المسألة «أن المعتزلة لم يجردوا الذات الإلهية عن صفاتها تماماً»⁽²⁾، غير أن العقل غلبهم في الحكم بأن فصل الصفات عن الذات التي تلحق بها يمكن أن يوهم بأن الذات جوهر مجرد عن ماهيتها... وقد أوغل بهم العقل في تجريد معتقدهم في الصفات حتى لحقهم القول بنفي الصفات⁽³⁾، وهذا أوصل إلى تعطيل الكمالات وجحد أسمائه الحسني⁽⁴⁾، في اعتقاد بعض خصوم الاعتزال، وهكذا ظهر ادعاء وصف المعتزلة بنفي الصفات وروجته كتب الفرق واحتضنته فرق من المستشرقين والمحدثين وأيديوه، وقيل عن المعتزلة أنهم «أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد»⁽⁵⁾، ونفي الصفات من شأنه إذا التصدق بالفكرة المعتزلي أن يقوى ما شاع عنهم من نفي رؤيته تعالى عياناً في الدارين، وقد علل كوربان إنكارهم الروية بأن نظرة المعتزلة للكائن الإلهي نظرة سكونية لا دينامية وتؤدي في النهاية إلى نفي الصفات الإلهية ونفي كل إمكانية لرؤية الله تعالى في الآخرة⁽⁶⁾، وأرجعه الشهر ستاني إلى تأثرهم بالفلسفه⁽⁷⁾، ومن ثم وصفوا لذلك بالمعطلة، حيث «أدتهم ظنونهم في نفي التشبيه إلى التعطيل»⁽⁸⁾، وجوهر المسألة، أن النفي للصفات عند شيوخ الاعتزال لم يكن على إطلاقه، وإنما إلى الحد الذي يحول دون الواقع في التشبيه في حقه تعالى، وقد أجمعوا على «نفي التشبيه من كل وجه، وجهة ومكاناً

(1) المصدر نفسه، ص 35.

(2) أبو الوفا التفتازاني: علم الكلام ، ص 121.

(3) الرazi: اعتقادات فرق المسلمين، ص 33.

(4) عبد المنعم الحفني: الموسوعة الفلسفية، ج 2، ص 1328.

(5) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 182: 183.

(6) كوربان: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 176.

(7) الشهر ستاني: نهاية الإقدام، ص 91.

(8) الجويني: الشامل، ص 176 والجويني: مقدمة التشبيه للمسلمي، ص (ق).

وصورة وجسمًا، وتحيزًا، وانتقامًا، وزوالاً، وتغيرًا، وتأثراً⁽¹⁾.

وقد اتفق السلفيون والأشاعرة في إرجاع مقالة التعطيل للصفات بين المسلمين «إلى اليهود والشركين والصابئة»⁽²⁾، في إشارة صريحة إلى خروج المعتزلة عن أصول الدين، وعلى ذلك اتفقا وغيرهم على تضليل المعتزلة في توحيدهم بين الذات والصفات من جهة تأثيرهم بعقائد المخالفين للإسلام، وبصورة هي أقرب إلى محاولة التوفيق بين الاتجاهات المتصاربة قيل «اتفق المعتزلة والأشاعرة والماتيريدية حول وحدة الذات الإلهية، وختلفوا في الصفات»⁽³⁾، وقيل إن مقوله نفي الصفات قد تلقتها المعتزلة من الجهمية، وفي سبيل تبرير ذلك ذكر أن لا يعني القول عند الجهمية بنفي صفاته تعالى كالسمع والبصر، أنهم يثبتون أضدادها، فإنهم مخلصون في عقائدهم، وإنما عصرهم كانت تعوزه الدقة في التعبير⁽⁴⁾، فهل كان الخلاف في مسألة الصفات بين المتكلمين لفظياً؟ فقد اعتقد أن الدقة تقتضي حصر الخلاف في الصفات بين المعتزلة والأشاعرة من جهة اللغة⁽⁵⁾، لكن السلفيين يعمقون المسألة إلى أبعاد لم ترد في تصريح رجال الاعتزاز عند بحثهم للصفات، فيقولون عنهم ابن تيمية «الذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إليها محموداً، بل ولا موجوداً»⁽⁶⁾، وتلك مقالة فيها مغالاة في إنكار مذاهب المعتزلة في الألوهية مما ورد بتصريح كتبهم بل وبتصريح عبارات خصومهم، وليس لمثيلاتها في الموضوعية والإنصاف موضعاً، فالمعتزلة لم يعطوا الصفات، وكل ما في الأمر أنهم «تصوروها

(1) الشهر ستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 39.

(2) ابن تيمية: الفتاوى، المجلد الخامس، ص 20.

(3) عبد الكرييم عثمان: هامش الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، ص 128.

(4) علي مصطفى الغرابي: تاريخ الفرق الإسلامية، ص 26: 27.

(5) Richard Macdonough Frank: Beings and their attributes. New york. state university of New York Press. 1978. P. 8.

(6) ابن تيمية: التدميرية، ص 59.

تصوراً خاصاً لكي يمنعوا التعدد والتغيير في الذات الإلهية⁽¹⁾، وقد أيدتهم مجتهدون بأنه «يكاد المسلمون يجمعون على التنزيه، فيجب أن نحمل ما ظاهره يخالف ذلك على ما هو صريح ومجمع عليه، ولا يكتفي بالإيمان الغامض بالآيات المتشابهة⁽²⁾، ولم يكن غير العقل دليلاً في منهجية المعتزلة عند بحثهم صفات الله تعالى لكي يوصلهم إلى يقين تام بالتنزيه.

قياس الغائب بالشاهد:

لم يتيح العقل فرصة للمعتزلة أن يتقبلوا حكماً يمكن أن يخرج عما هو شاهد في أعيان الوجود، وكان ذلك هو الأساس الذي انبنت عليه قاعدة قياس الغائب بالشاهد، فلم يفرقوا بين أن يكون الإنسان حيناً لتطبيق هذا القياس غائباً وشاهدأً، وبين أن يطبقوا ما يتعلق بالإنسان على ما هو إلهي، فمعلوم «أن القوانين التي تحكم الإنسان لا تحكم على الله تعالى»⁽³⁾، فقد اتفق المعتزلة على أن الأمة قد نقلت بأسرها التوحيد والعدل مجملًا «وإن كان بعضهم قد نقضه في التفصيل لشبهة دخلت عليه»، لأن ذلك يعرف بالنظر والقياس وهذا «قد يقع الخلاف فيه بين الناس»⁽⁴⁾، فعدوا التوحيد مما يعرف بالنظر والقياس ووسيلته العقل، ولعل ما أدى لهم إلى هذا الاعتقاد ما اطّلعوا عليه من منطق وفلسفة اليونان، حيث إنهم استخدمو المنهج العقلي في البحث، دون أن يكونوا أسرى للفكر اليوناني، دون أن ينفصلوا عن قضايا العقيدة⁽⁵⁾، لكن ذلك مما لم يؤهلهم لاعتبار الحقيقة كاملة، إذ إن «حياة المنطق لاتتماً القلب حماسة، ولا تبعث في النفس حرارة الإيمان، إنما

(1) يحيى هوبيدي: دراسات في علم الكلام، ص 160.

(2) أحمد أمين: ضحي الإسلام، ج 3، ص 23.

(3) الشعراوي: معجزة القرآن الكريم، المجلد الأول، ص 125.

(4) الخياط: الانتصار، ص 160.

(5) محمد عمارة: مقدمة رسائل العدل والتوحيد، ج 1، ص 52.

تفعل ذلك الحياة الروحية⁽¹⁾، ولهذا جاء الحكم عليهم بأنهم تطرفوا «فأرادوا أن يخضعوا النقل للعقل»⁽²⁾، وقيل لهذا «إن قياس الآخرة على الأولى، هو قياس مع الفارق، فكل دار قوانينها، فقد ثبتت الرؤوية مع الاتفاق على أنها لا تكون على المعهود من رؤية البصر المعروفة لنا في مجال العادة، بل هي كما قال الإمام محمد عبده «رؤى لا يكفيها ولا تحديده، ومثلها لا يكون إلا ببصر يختص الله به أهل الدار الآخرة، أو تتغير فيه خاصته المعهودة في الحياة الدنيا، وهو ما لا يمكننا معرفته، وإن كنا نصدق بوقوعه متى صح الخبر، وقد علق رشيد رضا على كلام شيخه أن «الإدراك في الحقيقة للروح، وإنما الحواس آلات لها، وقد ثبت بالتجارب القطعية لدى علماء الشرق والغرب في هذا العصر، أن من الناس من يبصر ويقرأ وهو مغمض العينين..... ومنهم من يبصر الشيء مع الحجب الكثيرة، والبعد الشاسع.... فإذا كان هذا قد ثبت في هذا العالم على خلاف المألوف في الرؤوية لكل الناس، فهل يليق بعاقل أن يستشكل ما هو أغرب منه، وأبعد عن المألوف من الجنة، وهي من عالم الغيب المخالفة سننه ونوميسه لعالم الشهادة، وهل كان استشكال منكري الرؤوية إلا بسبب قياس عالم الغيب على عالم الدنيا في الرؤوية والمرئي، وهو قياس باطل، وبطليانه في المرئي أظهره⁽³⁾، وما يلاحظ فيما سبق:

- إن هذا الاتجاه فيه إبطال لقياس الغائب على الشاهد عند المعتزلة واستبداله بقياس آخر، لainطبق هذا القياس الجديد إلا على حالات فردية خاصة، لا تستند إلى قانون، ولا تعد محلاً للاتفاق بين أهل العلم عند فحصها ودراستها، وغير خاضعة لأطر العلم التجريبي.
- وينصب بحثه في الرؤوية على واحد من أبعادها، وهو البعد البصري، دون

(1) أحمد أمين: ضحي الإسلام، ج 1، ص 368.

(2) زهدي جاد الله: المعتزلة، ص 160.

(3) نخلاً عن المدخل لدراسة السنة النبوية ليوسف القرضاوي، ص 187 وما بعدها.

ربطه ببقية ما تدل عليه من أبعاد قلبية عقلية وجذانية، صرخ بها النص سالفاً.
ومثل ذلك مما لا يستوعبه العقل المعتزلي والمنطق العقلي الصرف الذي يعتمد
هذا العقل، فعندهم - أي المعتزلة - يصح في الشاهد أن «الحس لا يقع إلا على جسم»،
و«أن غير المحسوس ضربان قديم وأعراض وليس طريق العلم بهما الخبر. وإنما
يعلمان بالقياس والنظر دون الحس والخبر»⁽¹⁾، وهكذا انطلق المعتزلة بتوجيهه العقل
أن القديم - سبحانه - ليس طريق العلم به الحس والخبر، وهم في ذلك يقدمون دلالة
العقل علي ماورد به السمع، ويولون القياس أولوية الدلالة، وما كان القديم تعالى
«ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر، غنياً واحداً لا يدرك بحاسة»⁽²⁾، فتجاوزوا دلالة
الحس البصري في رؤية الغائب وكانت حكمتهم «لاتذهب إلى ما ترى العين وادهبا
إلى ما يريك العقل»⁽³⁾، فإن «التحيز ثابت في سائر الأجسام»⁽⁴⁾، ووسيلة إدراكتها
الحواس، والحواس المخلوقة «لاتقع إلا علي مثلها، ولا تلتحق إلا بشكلها، ولا تحد
الانظيرها»⁽⁵⁾، وإن «من ادركته الأ بصار فقد أحاطت به الأقطار، ومن أحاطت به
الأقطار كان محتاجاً إلى الأماكن وكانت محيطة به، والمحيط أكثر من المحاط به
وأقهراً بالإحاطة»⁽⁶⁾، وعلى ذلك استقر في عقول المعتزلة استحالة الرؤية البصرية
للله تعالى لأن «الله لا يشبه الخلق بوجه من الوجه، فإذا كان مرئياً فقد أشبهه في
أكثر الوجوه»⁽⁷⁾، والحججة التي ابتدعواها لبناء دلالتهم في ذلك «أنه تعالى لو جاز
أن يري لجاز أن يلمس ويشم»⁽⁸⁾، ولهذا ألزم المعتزلة الأشاعرة «أن كل إدراك فإنه

(1) البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 125.

(2) ابن المرتضى: طبقات المعتزلة، ص 7.

(3) الجاحظ: الحيوان، ج 1، ص 207.

(4) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 220.

(5) الإمام يحيى بن الحسين: كتاب الرد على أهل الرزيغ من المشبهين، ضمن رسائل العدل والتوحيد، ج 2 ص 298.

(6) القاسم الرسي: كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه، ضمن رسائل العدل والتوحيد، ج 1، ص 134.

(7) الجاحظ: كتاب الرد على المشبهة ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 232.

(8) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 277.

متعلق جوازاً بكل موجود»، وعليه يتبعهم «تجویز تعلق الإدراکات الخمسة بذات الباري وصفاته»، وكان رد الجویني «أن اللمس والذوق والشم عبارة عن اتصالات، ولنیست هي الإدراکات»، ولفظة «الاتصالات» التي استخدمها الأشاعرة لتفنید حجة المعتزلة هي لفظة غامضة مبهمة غير محددة مرأیتها، ولا تقطع بحجة، وعليه قال المعتزلة «لو كان كل موجود مرئياً لكان العلم والقدرة والطعم والرائحة وما سوي اللون والملون مرئياً ولكن نفس الرؤية مرئية وهذا محال»⁽¹⁾، يقول الجبائي من المعتزلة «لو كان سبحانه مرئياً لوجب أن يكون من أجناس المرئيات في الشاهد، لأن المرئيات في الشاهد أجناس مخصوصة لا يدخل فيها ما ليس منها، ولا يخرج منها ما هو منها، فهي في كونها مرئية كالجنس الواحد»⁽²⁾، وحاله في ذلك ابنه أبو هاشم بقوله «إن وصف المرئي بأنه مرئي لا يوجب تجنيساً»⁽³⁾، وفاتهما معاً أن فعل الرؤية متعلق بالرأي وليس متعلقاً بالمرئي في شيء فلا ينتقص من ذاته شيئاً، وذلك خلاف ما اعتقادوه من «أن الشيء بأن يرى أو لا يرى يكون لأمر يرجع إلى ذاته»⁽⁴⁾، وكان ذلك منهم إمعاناً في التجريد العقلي حتى وصف مذهبهم بأنه «مبني على الظواهر والأوهام»⁽⁵⁾، والصواب أن النزعة العقلية المعتزلية في تشبيتها بالتنزيه للذات الإلهية، لم تفطن أن ذلك التنزيه لم يكن ليتحقق بحال تحت وطأة قوانين ماهو ملاحظ في الشاهد، إذ إن «الاكتفاء بمجرد نفي وجود ما لا نشهده في عالم الأعيان، لا يلغي بالبداهة، إمكان وجوده»⁽⁶⁾، رغم اعتراف السيوطي بأن المتكلمين وكثيراً من

(1) الشهر ستاني: نهاية الإقدام، ص 357.

(2) القاضي عبد الجبار: المغني، ح 4، ص 132.

(3) المصدر نفسه، ح 4، ص 132.

(4) القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، ص 212.

(5) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة، ح 2، ص 163.

(6) أحمد عروة: «الإسلام في مفترق الطرق»، ص 43.

الأصوليين قد «اعتبروا قياس الغائب على الشاهد موصلًا للثيقين»⁽¹⁾.

التأويل العقلي:

من مقدمات المنهج العقلي التي استعصم بها المعتزلة بشدة، لتوكيد مذهبهم في الرؤية هو التأويل، وكان ضرورة حتمها العقل في استدلالهم، ل تستقيم نتائجهم عند بحث قضية الرؤية، فلم تشغل قضية العقل فكرًا في الإسلام كما شغل بها الاعتزاز، كانت هي القاسم المشترك في كافة أبحاثهم الكلامية، والمحور الذي حوله تشكلت شتي نزاعاتهم الفكرية، والدلالة التي تأتي دونها سائر الدلالات، ومنبع المسألة في منهجهم إنما هو ديني بحت - وإن صادف في معتقدهم هوسي سياسياً - ويمكن حصره في دافعين اثنين:

الأول: ما رأوه من تعارض ظاهري - ليس جوهرياً - بين الآيات القرآنية مما اتصل بعقيدتهم في العدل والتوحيد.

الثاني: توكيد النص القرآني والنarrative النبوي معًا على قيمة العقل والدعوة إلى إعماله في البحث والتحري والنظر، مع ما في تلك الدعوة من نبذ للتقليد⁽²⁾.

هذا ما أدي بالمعزلة لأن يتمسكون بالتأويل، الذي عد «البداية الحقيقية التي نشأ منها علم الكلام»⁽³⁾، والذي يعني «إخراج اللفظ «من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية»⁽⁴⁾، والذي قيل إن أول رواده هو الجعد بن درهم كاتجاه لتفسير العقلي في الإسلام لما رايه الحشو الكبير والاسرائيليات التي دخلت الحديث خاصة

(1) نقلًا عن مناهج البحث للنشراء، ص 112.

(2) حسين صبري: رواد الشك المنهجي، ص 109.

(3) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفى، ص 135.

(4) ابن رشد: فصل المقال، ص 16.

في صفات الله تعالى⁽¹⁾، وكان أيضاً «نزعـة حـيـوـيـة مـضـادـة لـنـزـعـة الـحـشـوـ»⁽²⁾، وهـكـذـا يمكن تعـلـيلـ كل اـتجـاه عـقـلي ظـهـرـ في بـحـوثـ المـسـلـمـين باـعـتـبارـه ردـ فعلـ لـنـزـعـة مـغـرـقة في المـادـيـة، معـ مـلاـحـظـة أنـ التـنـزـيل العـزـيزـ أورـدـ في مـحـكمـه لـفـظـ التـأـوـيلـ، وأـقـرـ بـعـلـمـه للـرـاسـخـينـ فيـ الـعـلـمـ، وـقـدـ كـانـ التـأـوـيلـ عـنـدـ ابنـ تـيـمـيـةـ وـعـنـدـ الـفـقـهـاءـ غـيـرـ ماـعـنـدـ الـمـفـسـرـيـنـ وـالـمـتـكـلـمـيـنـ⁽³⁾، لكنـهـ يـعـدـ المـتـأـوـيلـيـنـ منـ الـمـنـكـلـمـيـنـ وـالـجـهـمـيـةـ وـالـمـعـتـزـلـةـ منـ الـمـنـحـرـفـيـنـ عنـ طـرـيقـ السـلـفـ الصـالـحـ لـأـنـهـمـ يـقـولـونـ «إـنـ النـصـوصـ الـوـارـدـةـ فيـ الـصـفـاتـ لـمـ يـقـصـدـ بـهـاـ الرـسـوـلـ أـنـ يـعـتـقـدـ النـاسـ بـالـبـاطـلـ، وـلـكـنـ قـصـدـ بـهـاـ مـعـانـيـ، وـلـمـ يـبـيـنـ لـهـمـ، وـأـرـادـ أـنـ يـنـظـرـوـاـ فـيـعـرـفـوـاـ الـحـقـ بـعـقـولـهـ»⁽⁴⁾، بلـ يـرـاهـ ابنـ الـقـيـمـ «سـبـباـ فيـ اـفـتـرـاقـ هـذـهـ الـأـمـةـ وـارـقةـ دـمـاءـ الـمـسـلـمـيـنـ»، ولـلـتـأـوـيلـ عـنـدـ أـوـجـهـ ثـلـاثـ:

- التـحـرـيفـ أيـ تـحـرـيفـ الـمـعـانـيـ بـالـتـأـوـيلـاتـ الـتـيـ لمـ يـرـدـهـاـ الـمـتـكـلـمـ بـهـ.
- وـالـتـبـدـيلـ أيـ تـبـدـيلـ لـفـظـ بـلـفـظـ خـرـ.
- وـالـكـتـمـانـ وـهـوـ جـحـدـهـ⁽⁵⁾.

وقـالـ ابنـ رـشـدـ فيـ تـأـوـيلـاتـ الـأـشـاعـرـةـ «إـنـهـمـ أـوـقـعـواـ النـاسـ فيـ تـبـاغـضـ وـحـرـوبـ وـفـرـقـواـ الشـرـعـ، وـفـرـقـواـ النـاسـ كـلـ التـفـرـيقـ»⁽⁶⁾، بلـ يـرـيـ المـلـطـيـ أنـ منـ ذـلـكـ ماـ أـدـيـ إـلـىـ خـلـافـ وـمـنـازـعـاتـ منـ جـهـةـ الـمـعـتـزـلـةـ مـاـ يـخـرـجـ «إـلـىـ الـكـفـرـ وـالـتـعـطـيلـ وـالـتـخـلـيـطـ»⁽⁷⁾، حتـىـ قـيـلـ فيـ أـهـلـ التـأـوـيلـ إـنـهـمـ «إـنـماـ يـذـكـرـونـ نـصـوصـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ لـلـاعـتـضـادـ لـلـلـاعـتـمـادـ»⁽⁸⁾، وـهـذـاـ مـخـالـفـ لـمـاـ صـرـحـتـ بـهـ اـتـجـاهـاتـ الـمـتـكـلـمـيـنـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ لـلـتـأـوـيلـ

(1) النـشـارـ: نـشـأـةـ الـفـكـرـ الـفـلـسـفـيـ فيـ الـإـسـلـامـ، حـ 1ـ، صـ 332ـ.

(2) الـمـصـدرـ نـفـسـهـ، حـ 1ـ، صـ 329ـ.

(3) ابنـ تـيـمـيـةـ: الـفـتـاوـيـ، الـمـجـلـدـ الـخـامـسـ، صـ 35ـ.

(4) الـمـصـدرـ السـابـقـ، حـ 5ـ، صـ 31ـ.

(5) ابنـ الـقـيـمـ الـجـوزـيـ: إـعـلـامـ الـمـوقـعـينـ، الـمـجـلـدـ الـرـابـعـ، صـ 251ـ.

(6) ابنـ رـشـدـ: فـصـلـ الـمـقـالـ، صـ 33ـ.

(7) المـلـطـيـ: الـتـبـيـيـهـ، صـ 41ـ.

(8) ابنـ أـبـيـ الـعـزـ: أـصـوـلـ الـعـقـيـدـةـ الـإـسـلـامـيـةـ، صـ 62ـ.

من اعتماد النصوص الدينية كمصدادر أولى للتشريع والعقيدة، رغم تقديم المعتزلة للعقل على بقية الأصول، غير أن تحقيق اليقين بالتوحيد والتنزيه عندهم كان مبرراً كافياً للعقل المعتزلي للقول بنفي الرؤية، ومدخلأً لولي اعتناق النصوص الدالة على جوازها، وفسحة للعقل لاستئثار التأويلات بما يتفق ومرادهم من التنزيه⁽¹⁾، من مثل ذلك ماحدث عند مواجهتهم للنصوص الدالة على الصفات الحسية كقوله تعالى «الرحمن على العرش استوی» بأن الاستواء إنما هو القيام والانتصاب، وهما من صفات الأجسام، فكان جواب المعتزلة «إن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة غير ممكن لأن صحة السمع موقوفة عليها»، كما أن الاستواء هنا «معني الاستيلاء والغلبة»⁽²⁾، وفي قوله تعالى: «هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام» البقرة 210، أن إتيان الله تعالى: إتيان أمره وبأسه كقوله تعالى: «أو يأتي أمرربك»⁽³⁾، وفي قوله تعالى: «ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيمة» آل عمران 77، أن تأويلاً «أنهم لا يرجون من الله، جل ثناؤه، ثواباً، ولا يفعل لهم خيراً، وأهل الجنة ينضر الله إليهم وينظرون إلى الله، جل ثناؤه، ومعنى ذلك أنهم يرجون من الله خيراً، ويأتيهم منه خير وي فعله بهم»⁽⁴⁾، وقوله تعالى «كلا إنهم عن ربهم يومئذ محجوبون» أي لمنوعون من رحمته، لأن الحجاب منع، ولهذا يقال لمن يمنع الوصول إلى الأمير إنه حاجب⁽⁵⁾، ويفيد الجاحظ من المعتزلة دلالة التأويل، ففي قوله تعالى «وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة» بمعنى الانتظار⁽⁶⁾، وفي المسايق نفسه، ذهب أكثر المعتزلة إلى إن الله سمى بصير في الحقيقة لا على المجاز، لكنهم

(1) حسين صبري: رواد الشك المنهجي، ص 164.

(2) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 226.

(3) الزمخشري: الكشاف، ح 1، ص 353.

(4) القاسم الرسي: من كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه، ضمن رسائل العدل والتوحيد، ح 1، ص 134.

(5) القاضي عبد الجبار: رسالة المختصر في أصول الدين، ضمن رسائل العدل والتوحيد، ح 1، ص 134.

(6) الجاحظ: كتاب الرد على المشبهة، ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 231.

أنكروا القول: أن الله بصير ببصر، لأن ذلك يقتضي الآلة أو الجارحة⁽¹⁾، ولما قال خصومهم «إذا ثبتت كون القديم جل وعز رائياً لغيره، فيجب كونه رائياً لنفسه اعتباراً بالشاهد»، قالوا «إن الموصوف إذا شاركه غيره في صفة، واحتضن ذلك الغير بأخرى، فلا يجب المشاركة فيها المشاركة في الآخر.... يبين صحة ذلك أنه جل وعز راء كالواحد منا، ولم يجب أن يكون جسماً كالواحد منا»⁽²⁾، إذ كانت غايتها في صفاته تعالى أن يثبتوا له التنزية عن كل مشابهة، ولذا ذكر فيهم الأسفرايني أن معبودهم على هذا القول ليس إلا كما نهى إبراهيم الخليل عليه السلام أباه عن عبادته حين قال: «إذ قال لأبيه يا أبا ت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يعني عنك شيئاً» مريم 42، وهذا بسبب قول كثير من المعتزلة «إن الله تعالى لا يرى، وأنه لا يري نفسه... ولا يبصر بحال»⁽³⁾، بل هم مختلفون مثلاً نقل الجويني عنهم قولهم أن «الباري تعالى سميع بصير»، فذهب البغداديون إلى «أن الباري تعالى إذا سمي سمعياً بصيراً، فالمعني بالاسمين كونه عالماً بالمعلومات على حقائقها»، وذهب المتقدمون من معتزلة البصرة «أن الباري تعالى سميع بصير على الحقيقة، كما أنه عالم على الحقيقة»، وذهب الجبائيان إلى «أن المعني بكونه سمعياً بصيراً، أنه حي لا آفة به»⁽⁴⁾، وبحكي الرازى عن الكعبي وأصحابه أنهم «يقولون أن الله تعالى ليس سمعياً ولا بصيراً»⁽⁵⁾، وينسب لهم الشهير ستانى أنه «لا يرى الباري تعالى ذاته ويرى المرئيات وكونه مدركاً لذلك زائد على كونه عالماً»، بينما يرى الكعبي أن «قولنا يرى ذاته ويرى المرئيات أنه عالم بها فقط»⁽⁶⁾، وهكذا لم يسجل مؤرخو الأشاعرة للمعتزلة من آرائهم في

(1) أحمد محمود صبحي: في علم الكلام، حد، 1، ص 126.

(2) القاضي عبد الجبار: المغني، حد، 4، ص 176.

(3) الأسفرايني: التبصير في الدين، ص 37 والبعدادي: الفرق بين الفرق، ص 94.

(4) الجويني: الإرشاد، ص 86.

(5) الرازى: اعتقادات فرق المسلمين، ص 44: 45.

(6) الشهير ستانى: الملل والنحل، حد، 1، ص 67.

الأغلب إلا أشدّها مخالفةً لذهبهم، وبنوا أكثره على استنتاجات لم يتقولها رجال الاعتزال وإنما كما فهمها الأشاعرة، وشاعت في كل عصر، ولم يدر الأشاعرة أن ذلك لا يقوض الفكر المعتزلي وينتهي الأمر عند ذلك الحد، وإنما يتتجاوزه إلى أن يمس ما يجب أن يلحظ من صورة نقية للإسلام في نظر مخالفيه، فيقول مونتجميروات «كان من الممكن أن يكون الإسلام أكثر تواافقاً من الغرب لو اطلع على الفكر المعتزلي بعيداً عن تلك الصورة المتشددة التي صاغها له الأشاعرة، لكن علماء الغرب وهم يدركون عدم دقة هذه الصورة فإن المعتزلة في نظرهم لم يكونوا مفكرين أحرازاً وحسب بل هم المسلمون حقاً»⁽¹⁾، ويمكن القول بأن المعتزلة والأشاعرة قد اتفقا - رغم تعارضهما مذهبياً ومنهجياً - في التمسك بالتنزيه، والتأويل، لكنهما افترقا في الوسيلة، إذ إن غاية الأشاعرة عدم التكييف في الصفات، فيما تمثل الصفات عند المعتزلة تجريداً عقلياً خالصاً، يوفر لهم تمكين عقيدتهم في الرؤية بما يتفق وهذا التجريد العقلي.

الرؤية القلبية :

أجمعـتـ المـعـتـزـلـةـ فيـ أـصـلـ التـوـحـيدـ بـأـنـهـ تـعـالـيـ «ـ لـاتـرـاهـ العـيـونـ،ـ وـلـاتـرـكـهـ الـأـبـصـارـ،ـ وـلـاتـحـيطـ بـهـ الـأـوـهـامـ،ـ وـلـايـسـمـعـ بـالـأـسـمـاءـ،ـ شـيـءـ لـاـ كـالـأـشـيـاءـ»⁽²⁾، فالرؤية وهي «ابعاث أشعة هي أجسام لطيفة مضيئة من حاسة البصر، ولا يجوز تقدير ابعاثها من غير بنية العين»⁽³⁾، لأنها «انفعال في القابل من المضيء أو حصول أثر فيه من واهب الصور»⁽⁴⁾، تدل على «أن المرئي عالماً علمه»⁽⁵⁾ وهذا في حكم الشاهد - أي

(1) Montgomery watt: Islamic philosophy and Theology. Edinburgh. Britain. 1985. p. 46.

(2) الأشعري: مقالات الإسلامية، ج 1، ص 235.

(3) الجويني: الإرشاء، ص 160.

(4) ابن سينا: التعليقات ، ص 47.

(5) القاضي عبد الجبار: المغني، ج 4، ص 80.

الإنسان - فمنعه المعتزلة في الغائب - وهو الله تعالى - لأن في ذلك وصفه بصفات الأجسام المحدثة، والأشعرية ترى بأن «لم يصر صابر من أهل القبلة إلى تجويز اتصال أشعة من البصر بذاته تعالى أو انطباع شبح يتمثل في الحاسة منه وانفصال شيء من الرأي والمرئي واتصاله بهما»، لكن أهل الأصول اختلفوا في أن:

- الرؤية إدراك وراء العلم.
- أم علم مخصوص.

فمن زعم أنه إدراك وراء العلم اختلف في اشتراط البنية واتصال الشعاع ونفي القرب المفرط والبعد المفرط وتوسط الهوي المشف فشرطها المعتزلة ونفوا رؤية الباري تعالى بالأبصار نفي الاستحالة، والأشعرى أثبتتها إثبات الجواز على الإطلاق والوجوب بحكم الوعد ثم رد قولهم أنه علم مخصوص أي لا يتعلق بال موجود، أم هو إدراك حكم حكم العلم في التعلق أى لا يتاثر من المرئي ولا يؤثر فيه⁽¹⁾.

هكذا حددت قضية الرؤية وتم حصرها بين المعتزلة والأشاعرة، ففي حين يقرها الأشاعرة بالمعاينة، ويجعلونها علمًا مخصوصاً حكمه حكم العلم، لنفي أي تأثير متبادل بين الرأي والمرئي، منعها المعتزلة، فلم تقبل عقولهم القول برأوية عيانية لها حكم العلم، فذهبوا مباشرة إلى اعتبارها علمًا دون إقرار المعاينة من الرؤية، ويرد الجاحظ على من يقول: نراه، ولأنقول نعاينه، وبقوله: «لم، وأنتم ترونها بأعينكم؟ فمن جعل لكم أن تقولوا نراه بالعين، ومنعكم أن تقولوا نعاينه بالعين؟ وهل استقت المعاينة إلا من العين؟»⁽²⁾، فكانت المسافة التي أقصي المعتزلة أنفسهم إليها من الرؤية - بتمام معانيها - وذلك عند إنكارهم للرأوية العيانية، هي المسافة التي أقصيها الأشاعرة في توقفهم عند بعد المعاينة من الرؤية وعدم تجاوزها إلى باقي أبعادها.

(1) الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص 356.

(2) الجاحظ: كتاب الرد على المشبهة من رسائل الجاحظ الكلامية، ص 234.

وقد لخص المعتزلة أساس الخلاف بينهم وبين خصومهم في «نفي الرؤية»، لأن إثبات الرؤية حكم يحتاج في إثباته إلى دلالة⁽¹⁾، والمعزلة وهي تقر «أن الله سبحانه وتعالي في كل مكان»⁽²⁾، مع ملاحظة ما في ظاهر تلك العبارة المنسوبة للاعتزال من القول بالحلول على عادة مؤرخي الفرق في الإسلام - فإن المعتزلة تذهب إلى «أن شيئاً من الحواس لا يدركه في الدنيا، ولا في الآخرة، وأنه لا يحصره المكان، ولا تحويه الأقطار»⁽³⁾، فذهب أكثرهم إلى أنه من الممكن رؤية الله بالقلوب يوم القيمة⁽⁴⁾، ويروي عنهم الأشعري «أجمعوا المعتزلة على أن الله سبحانه لا يرى بالأبصار، واختلفت: هل يرى بالقلوب؟ فقال أبو الهذيل وأكثر المعتزلة: نرى الله بقلوبنا بمعنى أنها نعلم بقلوبنا، وأنكر هشام الفوطي وعبد بن سليمان ذلك»⁽⁵⁾، ولهذا حين وصف الشهرياني بإنكار الرؤية، قال النشار بأنه وصف غير دقيق، وإنما أنكر المعتزلة الرؤية بالعين، واعترفوا بالرؤية القلبية⁽⁶⁾، وكل العجب يكمن في تمذهب المعتزلة بروية القلب، إذ إن مقتضي منهجهم العقلي الصرف كان يلزمهم القول بروية عقلية، ولعلهم في تفسيرهم لرؤية القلب بالعلم قد أمحوا به إليها، لكنها رؤية مجزوءة من تمام الرؤية واضطرب في المنهج وتناقض في النتائج، ولم يكن ميدان الكلام في إنكار رؤية المعاينة حكراً على شيوخ الاعتزال، إذ قالت «الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية: إن الله لا يرى بالأبصار في الدنيا والآخرة، ولا يجوز عليه ذلك»⁽⁷⁾، مع أن الخوارج لم يرد عنهم مذهب فلاسفي

(1) القاضي عبد الجبار: المغني، ج 4، ص 185.

(2) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ج 2، ص 287.

(3) المسعودي: مروج الذهب، المجلد الثالث، ص 231.

(4) يحيى هويدى: دراسات في علم الكلام، ص 114 وزهدي جاد الله: المعتزلة، ص 88.

(5) الأشعري: مقالات إسلاميين، ج 1، ص 238.

(6) النشار: نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام، ج 1، ص 424، 425.

(7) الأشعري: مقالات إسلاميين، ج 1، ص 289.

الامتأخرأ مع الإباضية، لكنها تأثرت بالاعتزاز في أن الله لا يرى في الجنة⁽¹⁾ وقال كثير من الشيعة بقول المعتزلة في الألوهية كالزيدية والإثنا عشرية وذلك في إنكارهم رؤية الله بالأبصار في الدنيا والآخرة، وأما الإسماعيلية في الألوهية فقد كانت أشد تعطيلًا من المعتزلة⁽²⁾، بل «كان رأى الزيدية في الأصول كرأى المعتزلة»⁽³⁾، وأما المطرفية من الزيدية فإنها تقسم القائلين بالرؤية إلى مجموعتين :

الأولي : تقول بالتجسيم والتشبيه، والثانية تقول برأوية غير معقوله .

أماهم فإنهم يربطون استحالة الرؤية في الآخرة باستحالتها في الدنيا، باعتبار أن صفات الله لا تتغير في الآخرة، ويظل كما هو، وكذلك قدرة الرائي⁽⁴⁾، وقد مالت المرجئة في الرؤية إلى قول المعتزلة في «نفي أن يرى الباري بالأبصار»⁽⁵⁾، ونسب الملطي لإحدى فرق الجهمية قولهم «إن العباد لا يرون الله ولا ينظرون إليه في الجنة ولا غيرها»⁽⁶⁾، ويدرك ابن حزم في ذلك احتجاجهم بأن هذا القول مروي عن مجاهد، والحسن البصري، وعكرمة⁽⁷⁾، وقد وافقت النجارية المعتزلة في نفي الرؤية، وغم موافقتهم لأهل السنة في بعض أصولهم⁽⁸⁾، وذكر لهم الشهرستاني قولهم «يجوز أن يحول الله تعالى القوة التي في القلب من المعرفة إلى العين فيعرف الله بها، ويكون ذلك رؤية»⁽⁹⁾، وأكد ابن عساكر أن من الأسباب التي أدت بالأشعرية إلى قولها في

(1) أحمد أمين: ضحي الإسلام، حد 3، ص 336 وعامر النجار: في مذاهب الإسلاميين، ص 99.

(2) إبراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، حد 2، ص 62: 65 وعبد الحليم محمود: التكير الفلسفية في الإسلام ، 74: 73

(3) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، حد 1، ص 139.

(4) علي محمد زيد: تيارات معتزلة اليمن، ص 25.

(5) الأشعري: مقالات الإسلاميين، حد 1، ص 233 وأحمد أمين: ضحي الإسلام، حد 3، ص 322.

(6) الملطي: التنبيه، ص 98.

(7) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، حد 3، ص 7.

(8) الأسفرايني: التبصير في الدين، ص 61.

(9) الشهرستاني: الملل والنحل، حد 1، ص 75.

الرؤية هو توسطها بين قول الحشووية والمشبهة في أن الله تعالى يري مكيناً محدوداً كسائر المريئيات، وقول المعتزلة والجهمية والنجارية أنه سبحانه لا يرى بحال من الأحوال، وكان دليلاً الأشعري أنه «كما يرانا هو سبحانه وتعالى وهو غير محدود ولا مكين، فكذلك نراه وهو غير محدود ولا مكين»⁽¹⁾، وعن الجبرية فإنهم «وافقوا المعتزلة في نفي الرؤية»⁽²⁾، غير أن الكرامية وقد وافقت الأشاعرة في الرؤية فقد اختلفوا معها في كيفية الرؤية حيث وافقوا المعتزلة في أن ما يرى يجب أن يكون في جهة من الرأي أو مقابلاً أو في حكم المقابل⁽³⁾، هكذا يصرح الأيجي رغم اعتقاد الكرامية برؤية حسية فيها كثير من التشبيه والتجسيم، فقد كانت الكرامية أقرب للأشاعرة في قولها من المعتزلة، ولم تختلف الكرامية مع الأشاعرة إلا من جهة تكييف الرؤية، ولعلها محاولة من الأيجي لإنكار الواقع في التشبيه من جهة الأشاعرة كما حدث ونسب إلى السلفيين، الذين لا يتجاوزون ظاهر النص في آيات الصفات، ومن جهة أخرى نسب إلى ضرار بن عمرو وحفظ الفرد من المعتزلة أنهما «أثبتا حاسة سادسة للإنسان يري بها الباري تعالى يوم الثواب في الجنة»⁽⁴⁾، ويرى الأشعري أنهما زعموا «أن الباري عزوجل يوصف بالقدرة على ذلك، وأنه يخلق لعباده في المعاد حاسة سادسة يدركون بها ما هيته»، ويقر الأشعري بأن أكثر أهل الكلام من المعتزلة والخوارج وكثير من التشيع وكثير من المرجئة «قد أنكروا عليه ذلك»⁽⁵⁾، والدليل على إبطال هذا المعتقد في المذهب المعتزلي في الرؤية ما أورده القاضي عبد الجبار من أن «هذه الحاسة التي يري بها قد علمنا أنها تختلف في بنيتها وسعتها وضيقها ولونها وصقالتها إلى سائر الأوصاف التي تختص بها..... وإن اختلفت هذا

(1) ابن عساكر: تبيان كذب المفترى، ص 119.

(2) الأيجي: المواقف، ص 428.

(3) المصدر نفسه، ص 310.

(4) الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج 1، ص 340 والشهر ستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 77.

(5) الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج 2، ص 32.

الاختلاف فقد اشتركت في أنه لا يصح أن نري بعضها إلا ما يصح أن نري بسائرها، وقد علم أن مخالفة تلك الحاسة هذه الحاسة المعقولة ليس بأكثر من مخالفة بعضها البعض، وهذا القول يؤدي إلى «تجويز رؤية المعدوم بتلك الحاسة، ويوجب تجويزاً أن يري بتلك الحاسة الشيء على ما ليس به، ووجب تجويز أن يري بتلك الحاسة ما لا يصح أن يعلم حد ما رأي، ويوجب من الجهالات مالا يكاد يحصي»⁽¹⁾، كما نسب إلى فرقة الحائطية والفضل الحدثي من المعتزلة قولهم في الرؤية أنها تعني «رؤية العقل الأول، الذي هو أول مبدع وهو العقل الفعال، الذي منه تفيض الصور على المرجودات.... أما واهب العقل فلا يري البة»⁽²⁾، وذكر أن العقل الأول الذي قصدوه هو أول ما أبدعه الله تعالى وهو النبي ﷺ⁽³⁾، ويعلل حسين مرود ذلك بأنه معالجة للرؤية على طريقة الأفلاطونية الجديدة⁽⁴⁾، والحق أن يقال مع ذلك أن المعتزلة قد نفت هؤلاء وأمثالهم عنها كما يقول الخياط «كذلك هي لكل من حاد عن سنن الحق وطعن في التوحيد وما عما عن الإسلام»⁽⁵⁾، وإنصافاً من المعتزلة لخالفتهم في الرؤية، فإنهم لا يلزمون خصومهم الكفر على قولهم بجواز الرؤية، بل يلتمسون لهم العذر إذا هم جوزوها من غير كيفية⁽⁶⁾، لكن هناك من استند إلى قول المدرار من المعتزلة أن «من ذهب إلى أن الله تعالى يرى بالأبصار بلا كيف فكافر بالله»⁽⁷⁾، إلى القول بتکفير المعتزلة بمخالفتهم في الرؤية، لكن هذا الحكم لا يصح أن يكون على إطلاقه على سائر المعتزلة، إذ إنهم يفرقون من ضمن القائلين بالرؤية

(1) القاضي عبد الجبار: المغني، ح 4، ص 102؛ 103.

(2) الشهرستاني: الملل والنحل، ح 1، ص 55؛ 56.

(3) زهدي جاد الله: المعتزلة، ص 150.

(4) حسين مرود: النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، ج 1، ص 700.

(5) الخياط: الإنتصار، ص 149.

(6) نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، ص 191.

(7) الخياط: الإنتصار، ص 67.

بين المشبهة والمجسمة، وبين الأشاعرة، ويصرحون «لم تكفر من خالفنا في هذه المسألة»⁽¹⁾، ولذلك اعتبر نفي الرؤية العيانية عند المعتزلة وأشباهه بأنه توحيد خالص مجرد لكنه غير مقبول، ولم يكن يفهم إلا عند ذوي النظارات الفلسفية التي من طبعها تجريد الأفكار تجريداً يبعد بها عن المعين المألف⁽²⁾، لأن ذلك في مذهبهم «تجسيم»، وقد رأى ابن تيمية في قول نفاة الرؤية والصفات أنه «إلى مخالفة الكتاب والسنة والإجماع السلفي والأثار أقرب من قول من أثبت ذلك»⁽³⁾، حيث «لم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشاعرة كأبي المعالي ومن اقتدي بقوله»⁽⁴⁾، وعلى نقيض ذلك رأى «أن الأشعرية والماتريدية والطحاوية في ظهورهم كان مواجهة للنزعية العقلية المفترضة للمعتزلة»⁽⁵⁾، ولعل إنكار المعتزلة لرؤية العيان وتجويفهم رؤية القلب دلالة على الحس الإيماني لكن في صورة مجردة، فاعتبروا العلم به تعالى - ومحله القلب - تنوب عن المعاينة، وقد تفوقها أثراً، فليس القلب بأقل قرباً من الله سبحانه من سائر الجوارح، ولعل الحجة في ذلك «أن الإسلام لا يقر تلك الوساطة - التي يمتلكها أشخاص معينون هم رجال الدين - بين الإنسان وربه»⁽⁶⁾، ومن هنا كانت مواجهة أهل السنة لقول المعتزلة في الرؤية حاسمة وكان غرضها هو تخفيض الغلو في التنزيه⁽⁷⁾، وربما كان إنكار السلف للجدال إنما «علي كلام الفلسفه»⁽⁸⁾، ولم يكن

(1) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 232: 233.

(2) زكي نجيب محمود: المعمول والامعقول، دار الشروق، بيروت، ط 5، 1993م، ص 274.

(3) ابن تيمية: موافقة صحيح المنقول، ج 1، ص 188.

(4) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 93.

(5) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ص 193.

(6) Oxford ILLustrated Encyclopedia: vlume 7 by Richard Hoggart. New york. Oxford university Press. 1993. P.166.

(7) سعيد مراد: ابن متويه، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1991م، ص 333.

(8) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة، ج 2، ص 161.

استعanaة المعتزلة بالفلسفة ومخالفتهم لخصومهم إلا لغاية بعيدتها هي صياغة مفهوم التوحيد عن طريق التنزيه لله تعالى عن كل ما يمكن أن يطرأ في العقل الإنساني مما لا يليق بذاته عزوجل من معانٍ التشبيه والتجسيم، وطرقوا - لإثبات غايتها - كافة السبل واستعانا بشتي الحجج لتقوية مذهبهم في الرؤية.

منهج المعتزلة في إثبات معتقدهم في الرؤية القلبية :

استند المنهج المعتزلي في إثبات معتقدهم في الرؤية ومسائل الأصول، إلى

مجموعة من :

- **المبادئ:** مثل بناء المقدمات الضرورية، الترابط المنطقي بين المقدمات والنتائج، تعين الحدود وتفصيل الأدلة.
- **طرائق الاستدلال:** وهي دلالة العقل، دلالة السمع من القرآن والسنة والخبر الموجب للعلم، الإجماع، القياس والتأنويل.

• **الضوابط المنهجية :** من مثل الروح العلمية، تجريد الجزئيات لاستنتاج مظاهير عامة، الاستقراء، التجريب العقلي، قوانين الفكر الأساسية، استخدام الواقع المحسوسة والحقائق البديهية، الاستعanaة بالنص لواجهة النص، التفريق بين القول الصريح لصاحبها وما يتوجهه البعض كنتيجة لهذا القول، وعدم تعميم الحكم في كل حال، وإيراد أقوال الخصوم بأمانة ودقة والإجابة عليها والإقرار بالخطأ ثم تبريره⁽¹⁾.

وفي قضية التوحيد وعامة قضايا العقيدة، أصولها وفروعها، تكون الدلالة عند المعتزلة من أوجه أربعة :

حجّة العقل، والكتاب، والسنّة والإجماع.

(1) حسين صبري: رواد الشك المنهجي، وقد ورد ذلك تفصيلاً في الفصل الخاص بمنهجية الشك المعتزلي.

لأن «معرفة الله تعالى لاتنال إلا بحجة العقل»⁽¹⁾، وفي البداية يعد المعتزلة قولهم في الرؤية من باب «نفي التشبيه»⁽²⁾، وقد استلزم ذلك منهم تحليل عملية الرؤية في الشاهد، ظناً منهم أن في ذلك إثبات يقينهم بأن ما صح في الشاهد من الرؤية الإنسانية في الحياة الدنيا يدل على أنه لا يمكن تصور وقوع تلك الرؤية بأشراطها الدنيوية في حق الله تعالى في اليوم الآخر، ولذا فقد رتب المعتزلة مقدمات عقلية أرادوها موصولة بالضرورة إلى اليقين باستحالة الرؤية عليه تعالى - وكان مقصدهم المعاينة - ولا تناقض القول مع مذهبهم برأفة قلبية، وتلك المقدمات هي:

أولاً: أن للمدرك بكونه مدركاً صفة زائدة على كونه عالماً بالمدركات.

ثانياً: أن الواحد منا يحتاج في كونه رائياً إلى حاسة البصر.

ثالثاً: أن المدرك منا لا يصح أن يدرك شيئاً أو يراه إلا بحسنة أو ما يجري مجريها.

رابعاً: أن ما يصح من الواحد منا أن يراه ويدركه يجب أن يراه ويدركه، لأن منع هذا القول يعني أن لانشق بالمدركات على ماهي عليه من الصفات.

خامساً: أن المدرك منا لا يصح أن يكون مدركاً بإدراك، فالرؤبة باللة الحس من كمال العقل.

سادساً: أن الرائي منا لا يري إلا بشعاع ينفصل من عينه على وجه مخصوص⁽³⁾.

وأما الشروط التي إذا حصل عليها الشعاع صح معها الرؤية:

• أن يكون الشعاع المنفصل من نقطة الناظر الذي يسمى زاوية الشعاع منفصل

(1) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 88.

(2) القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، ص 208.

(3) القاضي عبد الجبار: المغني، ج 4، ص 33.

منه على خط مستقيم.

• وأن يبلغ الشعاع قدرًا مخصوصاً.

• وتحصل قاعدته بحيث ليس بينه وبين المرئي ساتر.

• وأن يكون بينه وبين نقطة الناظر بعد ما.

• وأن يدرك به ما كان على خط دون ما خرج منه⁽¹⁾.

وعملية الرؤية لاتتم إلا بشرائط هي: سلامـة الـآلة، كـون المـبـصـر كـثـيفـاً غـير مـفـرـط الصـغـر، مـحـاذـيـاً لـلـآلـة أو في حـكـمـ المـحـاذـة زـمـانـاً، المـتوـسـطـ بـيـنـهـما شـفـافـ، وـوـقـوـعـ الضـوءـ عـلـىـ المـبـصـرـ، وـكـونـ الضـوءـ غـيرـ مـفـرـطـ، عـدـمـ القـرـبـ المـفـرـطـ وـالـبـعـدـ المـفـرـطـ، وـأـنـ يـتـعـهـدـ الإـبـصـارـ ذـوـ آلـةـ الإـبـصـارـ وـأـنـ لـاـ يـقـرـبـهـ مـاـ يـوـجـبـ الغـلطـ⁽²⁾.

بـذـلـكـ اـسـتـقـرـ فيـ العـقـلـ المـعـتـزـلـيـ - وـالـرـؤـيـةـ تـتـمـ وـفـقـ أـشـرـاطـهـ جـمـيعـاـ هـكـذاـ يـقـيـنـ الشـاهـدـ وـقـدـ أـثـبـتـهـ الـعـلـمـ - أـنـ ذـلـكـ مـاـ لـاـ يـتـصـورـ حدـوـثـهـ بـحـالـ فيـ رـؤـيـةـ اللهـ تـعـالـيـ، وـإـلـاـ كـانـتـ المـشـابـهـةـ، وـمـنـ هـنـاـ وـقـعـ فـسـادـ الدـلـيلـ بـقـيـاسـهـمـ الغـائبـ بـالـشـاهـدـ بـسـبـبـ: 1- اختـلـافـ المـرـئـيـ فيـ الشـاهـدـ عنـهـ فيـ الغـائبـ وـمـغـاـيـرـةـ كـافـةـ الـأـحـوـالـ المـتـعـلـقـةـ بـالـرـؤـيـةـ فيـ الغـائبـ عـمـاـ نـعـاـيـنـهـ فيـ الشـاهـدـ.

2- تـعلـقـ فـعـلـ الرـؤـيـةـ بـالـرـأـيـ وـلـيـسـ بـالـرـئـيـ.

3- التـوقـفـ فيـ الشـاهـدـ عـنـ حـدـ المـعـاـيـنـةـ منـ الرـؤـيـةـ - أـيـ الـبـعـدـ الـعـضـوـيـ - وـذـلـكـ لـإـبـطـالـ مـذـهـبـ الـخـصـومـ، دـوـنـ تـجـاـوـزـهـ إـلـىـ مـعـانـيـهـاـ وـدـلـلـاتـهـاـ فيـ الـعـقـلـ وـالـنـفـسـ، فـكـلـهاـ أـبـعـادـ مـتـصـلـةـ وـبـتـامـهـاـ تـكـوـنـ الرـؤـيـةـ.

- اـعـتـمـدـ المـعـتـزـلـةـ فيـمـاـ قـصـدـوـهـ لـإـنـكـارـ الرـؤـيـةـ الـعـيـانـيـةـ وـمـنـ ثـمـ لـإـثـبـاتـ الرـؤـيـةـ بـبـعـدـهـاـ الـقـلـبيـ جـمـلةـ مـنـ الـأـدـلـةـ:

أـوـلـاـ: دـلـلـةـ الـعـقـلـ... وـمـمـاـ وـرـدـ فـيـهـاـ:

(1) المـصـدـرـ السـاـبـقـ، حـ4ـ، صـ64ـ.

(2) الطـوـسيـ: هـامـشـ الـمـحـصـلـ لـلـرـازـيـ، صـ159ـ.

١- دليل المقابلة :

إذ إن من شأن أحدهنا أن لا يري إلا كانت له حاسة صحيحة، ولا يكون ذلك دون أن يكون المرئي مماثلاً لحاسته.... ومهما فقدا أو فقد أحدهما امتنعت الرؤية، وهذه القضية في حقه تعالى ممتنعة، فيجب أن تمتنع رؤيته.

٢- دليل الموانع :

وهو أنه قد يحصل القديم مع الرائين مما بمنزلة المرئيات التي ليس لنا عن رؤيتها مانع، فكما أن المرئي الذي هذا هو وصفه، لابد أن نراه، فكذلك القديم تعالى، والموانع على ضربين:

أحدهما: يمنع بنفسه، كالحجاب، وكون المرئي في غير جهة محاذاة الرائي.
والثاني: يمنع بشرط، وهو على قسمين: الأول: ما يمنع لأمر يرجع إلى الرائي كالرقابة واللطافة، والثاني: ما يمنع لأمر يرجع إلى المرئي نحو البعد المفرط، وتلك الدلالة مبنية على أصلين:

- أن الواحد منا حاصل على الصفة التي لورأي لما رأى إلا لكونه عليها.
- أن القديم تعالى حاصل على الصفة التي لورئي لما رأى إلا لكونه عليها.
فيجب أن نراه الآن، فمتى لم نره، دل على استحالة كونه مرئياً^(١). وقد عاب الأشاعرة ذلك على المعتزلة في قولهم «تتعدد الموانع حسب تعدد الإدراكات، وهي متناهية الأعداد، لاتنتهي النهاية من أعداد المدركات»^(٢)، كما «أن الملائكة فيهم من الرقة، واللطافة ماليس في غيرهم، وبعضهم يري بعضاً، والميت يراهم عند النزع، والرسول كان يري جبريل عليه السلام، فبطل أن تكون الموانع تلك مانعة للرؤية، وكذلك البعد، لأن السماء أبعد الأشياء منا والكواكب فيها، ولم يمنعنا بعدها من

(١) القاضي عبد الجبار: الحيط بالتكليف، ص 209؛ 211 وشرح الأصول الخمسة، ص 248 وما بعدها.

(٢) الجويني: الإرشاد، ص 163: 164.

رؤيتها⁽¹⁾، وعلى ذلك قالوا في خطابهم للمعتزلة «عدم عثوركم على ضبط المowanع، لainتسب علمًا قاطعاً⁽²⁾».

3- دلالة اللغة:

وتعني أن النظر ليس بمعنى الرؤية، فإنهم يقولون: نظرت إلى الهلال فلم أره، فلو كان أحدهما هو الآخر لتناقض الكلام، ويجعلون الرؤية غاية النظر، فيقولون: نظرت حتى رأيت، ويعتبون النظر بالرؤية فيقولون: نظرت فرأيت، وينوعون النظر فيقولون: نظرت نظر راض، ونظرت نظر غضبان، ويدل على ذلك قوله تعالى «وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون»، فأثبتت النظر ونفي الرؤية⁽³⁾.

والصواب من جهة اللغة، أن النظر لا يعني الرؤية بتمام أبعادها، وإن كان يمثل أحد دلالاتها، إذ تشمل الرؤية إضافة إلى النظر معاني الحس والإبصار والمعينة والاطلاع والمشاهدة والإدراك، ويرد كل لفظ للدلالة على بعد بعينه في عملية الرؤية حسبما اقتضي السياق الذي ورد فيه اللفظ.

4- دلالة التحيز:

في أن ما يجب علي الإنسان أن يعلمه عن الله تعالى أن «ليس له شبيه ولا نظير ولا عديل، ولا تدركه الأبصار في الدنيا ولا في الآخرة، وذلك أن ما وقع عليه البصر فمحدوه ضعيف محوي محاط به، له كل وبعض، وفوق وتحت، ويمين وشمال، وأمام وخلف، وأن الله سبحانه لا يوصف بشيء من ذلك⁽⁴⁾».

(1) الباقياني: الإنصاف ، ص188

(2) الجويني: الإرشاد ، ص166

(3) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 242: 243

(4) الإمام يحيى بن الحسين: كتاب معرفة الله من العدل والتوحيد ضمن رسائل العدل والتوحيد، ج 2، ص 64

5- دليل الصفات:

حيث إنه جل وعز لا يرى، لأنه لو رأي لوجب أن يري على أخص أوصافه، ولو رأيناه، لوجب أن نراه قديماً عالماً قادرًا حيًّا لأن هذه الصفات هي أخص أوصافه⁽¹⁾، والذي يدل على أنا غير رائين له الآن إذا لو رأيناه لوجب أن نعلم، لأن من حق مائراته، إذا ارتفع الليس، أن نعلمه على ما هو به، ولذلك نعلم جميع المرئيات على اختلافها إذا رأيناها⁽²⁾، فالوجه الذي لأجله لأنراه هو «لأنه في ذاته لا يرى»⁽³⁾، فالمعتزلة لا يجوزون رؤيته تعالى من جهة الإنسان في الآخرة وحسب، وإنما هم أيضًا لا يسلمون بأنه رأى ذاته، بل القديم تعالى إنما يري الشيء لكونه حيًّا، بشرط وجود المدرك، وكونه حيًّا من مقتضي صفة الذات، وكونه مدركاً من مقتضي صفة الذات، فكيف يصح أن يقال إنه عز وجل رأى ذاته⁽⁴⁾.

6- دلالة التمدح:

وقد استعان بها الأشاعرة لكن علي خلاف ما قصده المعتزلة، من أن فكرة المدح لا تنفصل عن التوحيد والتنزيه، حيث لم يقع التمدح بمجرد أن لا يرى وما يقع بكونه رائياً ولا يرى⁽⁵⁾، ويؤكد المعتزلة هذا الدليل بدلالة نقلية، أن قوله تعالى «لاتدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار» جاءت في سياق صفات المدح، فلا يجوز أن يتوسط بينهما ماليس مدحًا⁽⁶⁾، وعلة التمدح في الآية هي «البينونة بينه وبين

(1) القاضي عبد الجبار: المغني، ح4، ص126.

(2) القاضي عبد الجبار: المغني، ح4، ص99.

(3) المصدر نفسه، ص95.

(4) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص272: 273.

(5) القاضي عبد الجبار: المغني، ح4، ص150، ص236 ونصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، ص192.

(6) ابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية، ص54 وعلى محمد زيد: تيارت معتزلة اليمن، ص250: 251.

غيره من الذوات، فالذوات على أقسام: منها ما يري ويرى كالواحد منا، ومنها مالا يري ولا يرى كالمعدومات، ومنها ما يرى ولا يرى كالجماد، ومنها مالا يرى ويرى كالقديم سبحانه وتعالى⁽¹⁾.

7- دليل الانطباع:

وقد حکاه الأیجي عن منكري الرؤية، ويعني أن الرؤية انطباع صورة المرئي في الحاسة، وهذا مما يحيله المعتزلة⁽²⁾.

ثانياً: دلالة السمع:

فمن جهة القرآن:

كان ردهم علي من احتج في قصة موسى عليه السلام وقومه بقوله تعالى «رب أرني أنظر إليك» من وجهين:

الأول: أنه تعالى قال مجيباً لسؤاله «لن تراني» ولن موضوعة للتأييد، فقد نفي أن يكون مرئياً البة، وهذا يدل على استحالته الرؤية.

الثاني: أنه تعالى علق الرؤية باستقرار الجبل، فلا يخلو، إما أن يكون علقها باستقراره بعد تحركه، أو علقها به حال تحركه، لا يجوز أن تكون الرؤية علقها باستقرار الجبل، لأن الجبل قد استقر ولم ير موسى ربه، فيجب أن يكون قد علق ذلك باستقرار الجبل بحال تحركه، دالاً بذلك على أن الرؤية مستحيلة عليه⁽³⁾، ويقول الزمخشري في ذلك «إن قلت: الرؤية عين النظر فكيف قيل أرني أنظر إليك؟ قلت: معنى أرني نفسك: أجعلني متمكناً من رؤيتك بأن تتجلّ لي فأنظر إليك وأراك. فإن قلت: فكيف قال (لن تراني) ولم يقل لن تنظر إلى قوله أنظر إليك؟ قلت: لما قال

(1) القاضي عبد الجبار: المغني، ح4، ص150 ونصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، ص192.

(2) الأبيجي: المواقف، ص307: 310.

(3) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص264: 265.

أرنى بمعنى أجعلني متمكنًا من الرؤية التي هي الإدراك علم أن الطلبة هي الرؤية لا النظر الذي لا إدراك معه، فضليل لن تراني ولم يقل لن تنظر إلي. فإن قلت: كيف طلب موسى عليه السلام ذلك وهو من أعلم الناس بالله وصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز، وبتعاليه عن الرؤية التي هي إدراك بعض الحواس، وذلك يصح فيما كان في جهة وما ليس بجسم ولا عرض، فمحال أن يكون في جهة»، «وما كان طلب الرؤية إلا ليبيك هؤلاء الذين دعاهم سفهاء وضلالاً وتبراً من فعلهم، وذلك أنهم حين طلبوها الرؤية أنكر عليهم وأعلمهم الخطأ ونبههم على الحق، فلجوا وتمادوا في لجاجهم وقالوا: لن نؤمن لك حتى نري الله جهرة، فأرادوا أن يسمعوا النص من عند الله باستحالة ذلك وهو قوله - لن تراني - ليتيقنوا وينزاح عنهم مدخلهم من شبهة..

وقوله أنظر إليك وما فيه من معنى المقابلة التي هي محض التشبيه والتجسيم دليل على أنه ترجمة مقترحهم وحكاية لقولهم»، ومعنى لن: تأكيد النفي الذي تعطيه لا، وذلك أن لا تنفي المستقبل.. وقوله - لاتدركه الأ بصار - نفي للرؤية في المستقبل، ولن تراني تأكيد وبيان لأن النفي مناف لصفاته⁽¹⁾، ويؤكد الجاحظ أن مما ورد في قصة موسى «أن الله استعظم الرؤية استعظاماً شديداً»⁽²⁾، وقد تثبت المعتزلة بفكرة التبعيد لأن الله علق الرؤية باستقرار الجبل، لا على جهة الشرط، ولكن على جهة التبعيد بأن ذلك لن يحدث⁽³⁾، وكلمة «جهرة» عيانا وهي مصدر من قولك جهر بالقراءة وبالدعاء كان الذي يري بالعين جاهر بالرؤية والذي يري بالقلب مخافت بها.... وفي هذا الكلام دليل على أن موسى عليه الصلاة والسلام رادهم القول وعرفهم أن رؤيته ما لا يجوز عليه أن يكون في جهة محال⁽⁴⁾.

(1) الزمخشري: الكشاف، ح 2، ص 112-113.

(2) الجاحظ: كتاب الرد على المشبهج ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 233.

(3) نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، ص 198.

(4) الزمخشري: الكشاف، ح 1، ص 282.

وفي قوله تعالى «لاتدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار» أن البصر وهو الجوهر اللطيف الذي ركبه الله في حاسة النظر به تدرك المبصرات، فالمعني: أن الأ بصار لا تتعلق به ولا تدركه لأنه متعال أن يكون مبصراً في ذاته، ولأن الأ بصار إنما تتعلق بما كان في جهة أصلأ أو تابعاً كال أجسام وال هيئات⁽¹⁾، والإدراك إذا قرن بالبصر أفاد ما تفيده رؤية البصر، وإن كان إذا أطلق فقد يستعمل بمعنى الملحوق⁽²⁾، كما تدل على أنه لاتحيط به الأ بصار، فالإحاطة ليست بمعنى الإدراك لاي في حقيقة اللغة ولا في مجازها⁽³⁾، وقد وافقهم الأ شاعرة في ذلك⁽⁴⁾، لكنهم يحملون كلام المعتزلة على نفي الرؤية ومخالفته الحديث⁽⁵⁾.

و حين تعلق البعض بقوله تعالى : «تحيتم يوم يلقونه سلام» و قوله تعالى : « فمن كان يرجو لقاء ربہ فليعمل عملاً صالحًا» علي أن اللقاء بمعنى الرؤية، قال المعتزلة : إن اللقاء ليس هو بمعنى الرؤية، ولهذا استعمل أحدهما حيث لا يستعمل الآخر . ولهذا فإن الأعمي يقول : لقيت فلاناً وجلست بين يديه وقرأت عليه، ولا يقول رأيته . وفي قوله تعالى «فمن كان يرجو لقاء ربہ» أي ثواب ربہ، ذكر نفسه، وأراد غيره، ولو كانت هذه الآية دالة على أن المؤمنين يرون الله تعالى، لوجب في قوله «فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه» أن يدل على أن المنافقين أيضاً يرونله⁽⁶⁾ . و قريب من ذلك في قوله تعالى «وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة» تنظر إلى ربها خاصة لاتنظر إلى غيره، وهذا معنى تقديم المفعول، مثل قوله تعالى «إلى ربك يومئذ المستقر - إلى ربك يومئذ المساق - وإلى الله تصير الأمور - إلى الله المصير⁽⁷⁾» .

(1) الزمخشري: الكشاف، حد 2، ص 41.

(2) القاضي عبد الجبار: المفتى، حد 2، ص 144: 145 وشرح الأصول الجمسة، ص 233: 234.

(3) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 239.

(4) البابلاني: الإنصاف، ص 283: 185.

(5) الغرابي: تاريخ الفرق الإسلامية، الأنجلو، ط 2، 1985م، ص 60.

(6) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 265: 266.

(7) الزمخشري: الكشاف، حد 4، ص 192.

فاستخدم المعتزلة في تأييد معتقدهم في الرؤية وسليتين للاحتجاج بهما على نفي الرؤية العيانية وهما: مقابلة النص بالنص، والرجوع إلى قواعد اللغة، لتأكيد أن النظر في الآية بمعنى «تنتظر ثواب ربها»⁽¹⁾.

كما واجه المعتزلة أدلة النقل التي اعتمدتها خصومهم في إثبات الجسمية لله تعالى، مواجهة حادة، وكان سلاحهم التأويل، ومن أمثلتها:

• قوله تعالى: «ولتصنع على عيني» أن المراد به لتقع الصنعة على علمي.
• قوله تعالى: «كل شيء هالك إلا وجهه» أن المراد به كل شيء هالك إلا ذاته.

• قوله تعالى: «لما خلقت بيدي» وقوله تعالى: «بل يداه مبسوطتان» أن اليد بمعنى النعمة.

• قوله تعالى «يا حسرتا على ما فرطت من جنب الله» أن الجنب بمعنى الطاعة⁽²⁾.

ورداً على من أورد قوله تعالى: «لاتدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار» بأنه عام في دار الدنيا ودار الآخرة، وقوله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة» خاص في دار الدنيا، ومن حق العام أن يحمل على الخاص، قيل «إن العام إنما يبني على الخاص إذا أمكن تخصيصه، وهذه الآية لا تحتمل التخصيص، لأنه تعالى يمدح بنفي الرؤية عن نفسه مدحًا راجعاً إلى ذاته، وما كان فيه مدحًا راجعاً إلى ذاته كان إثباته نقصاً، والنقص لا يجوز على الله تعالى على وجه، وإن هذه الآية إنما تخصص تلك الآية إذا أفادت أنه تعالى يري في حالة من الحالات، وليس في الآية ما يقتضي ذلك، لأن النظر ليس هو بمعنى الرؤية⁽³⁾.

(1) الجاحظ: كتاب الرد على المشبهة ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 232.

(2) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 227 وما بعدها.

(3) المصدر نفسه، ص 242.

كما استدل المعتزلة على نفي الرؤية العيانية بقوله تعالى: «وقال الذين لا يرجون لقاءنا لو لا أتزل علينا الملائكة أو نرى ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعثروا علينا كباراً» الفرقان 21⁽¹⁾، ومما أدى إلى اختلاف المعتزلة عن خصومهم فيما دلت عليه الآيات على نفي الرؤية أو جوازها، الحكم على آيات الرؤية هل هي من المحكم أم من المتشابه من آياته تعالى؟، ولذلك كانت تلك من المسائل التي استحوذت على اهتمامهم، فيذكر ابن النديم لهم من الكتب المؤلفة في متشابه القرآن، أمثال ما نسب إلى جعفر بن حرب والجبائي والعلاف وبشر بن المعتمر⁽²⁾، لكن ذلك لا يعني بحال اتفاق رجال الاعتزاز على ما هو محكم أو على ما هو متشابه من القرآن.

ومن جهة السنة :

فقد اعتبرها المعتزلة «فرع على معرفة الله تعالى»⁽³⁾، يقول القاضي عبد الجبار بأن من أشف ما يتعلق به مثبتو الرؤية ما يروي عن النبي ﷺ أنه قال «سترون ربكم يوم القيمة كما ترون القمر ليلة البدن» وكان جوابه لإنكاره من طرق ثلاثة : الأولى : أن هذا الخبر يقتضي الجبر والتشبّيّه، فيجب القطع على أنه كذب على النبي ﷺ .

الثاني : أن هذا الخبر يروي عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ، وقيس هذا مطعون فيه من وجهين : أنه كان يرى رأى الخوارج، فيجب ألا يعتمد على قوله ولا يحتاج بخبره. • وقيل أنه خولط في عقله آخر عمره، فلا يعرف أن هذا الخبر رواه وهو صحيح العقل أو مختلط العقل⁽⁴⁾.

(1) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 148.

(2) ابن النديم: الفهرست، ص 56 وص 58.

(3) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 89.

(4) ابن المرتضى: طبقات المعتزلة، ص 125.

الثالث: إن صح هذا الخبر وسلم، فأكابر ما فيه أن يكون خبراً من أخبار الأحاداد، وخبر الواحد مما لا يقتضي العلم، كما أن هذا الخبر معارض بأخبار روبيت، منها ماروي عن أبي ذر أنه قال: قلت للنبي: هل رأيت ربك؟ فقال: نور هو، أني أراه، وعن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: لن يري الله أحد في الدنيا ولا في الآخرة⁽¹⁾.
ويمكن ملاحظة:

- الخلط الذي وقع فيه المعتزلة بين رؤية الرسول ﷺ لربه ليلة المعراج، والقول برؤيته تعالى في الآخرة.
- استماتة المعتزلة في إنكار الحديث، إما بالتأويل، أو بمعارضته لأحاديث أخرى، أو بالطعن في رواته، أو القول بأنه من أخبار الأحاداد، وأخبار الأحاداد إنما يعمل بها عند المعتزلة في فروع الدين ولا يرجع إليها في معرفة التوحيد والعدل وسائل أصول الدين⁽²⁾، وأخذ عليهم الأشاعرة ذلك، حيث إنهم - أي المعتزلة - «خالفوا روايات الصحابة - رضي الله عنهم - عن النبي ﷺ في رؤية الله عز وجل، بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفة، وتواترت بها الآثار، وتتابعت بها الأخبار»⁽³⁾، ولعل الغاية في مذهب الاعتزاز من الرؤية كانت أكبر من قوة الدلالة عليه، فلو أنهم سلموا برؤوية المعاينة إلى جانب الرؤوية القلبية التي اعتقادوها لكانوا اقتربوا من مفهوم الرؤية أكثر من تخاصموهم معانيها، فقد اعتبر خصوم المعتزلة أن الرؤية الواردة في الحديث بأنها العلم ليس أمراً ثابتاً، لأن الرؤية إذا كانت بمعنى العلم تعدت إلى مفعولين وذلك كقولنا «رأيت زيداً فقيها» أي علمته كذلك، أما قولنا «رأيت زيداً منطلقاً» فلا يفهم منه إلا رؤية البصر⁽⁴⁾.

(1) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 228: 270.

(2) القاضي عبد الجبار: المغني، ح 4، ص 225.

(3) الأشعري: الإبانة، ص 38 وابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 102، وزهدي جاد الله: المعتزلة، ص 89.

(4) ابن فورك: مشكل الحديث، ص 83.

ويستدل المعتزلة لإثبات استحالة رؤيته عزوجل بالمعاينة، بما نسب إلى عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت «من حدثك أن محمدًا رأى ربه فقد كذب»، وما ذكره ابن عباس أنه «رأه بقلبه لا ببصره»، وما قاله عبد الله بن عمر «لو رأيت من يزعم أن الله تعالى يري لاستعدت عليه»، وما روی عن علي عليه السلام «أن الله لا يدرك بالأبصار في الدنيا ولا في الآخرة، وما نقل عن ابن سيرين «إن هننا من يقول إن الله يري في الآخرة، فقال: بدعة ما سمعت بها، يقول الله عزوجل «ليس كمثله شيء»، وما روی عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «لينتهي أقوام عن رفع أبصارهم إلى السماء عند الدعاء، أو لتخطفن أبصارهم» منها بذلك على أنه تعالى لا يري⁽¹⁾، وما روی عن مجاهد من غير طريق، قال «وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة»، قال: حسنة مستبشرة تنتظر الثواب. وروي مثله عن ابن عباس، والسندي، وعكرمة، مثلاًما روی عن أمير المؤمنين عليه السلام⁽²⁾، وربما تغافل المعتزلة في كثير مما استدلوا به، أن ذلك مما يختص برؤية الرسول ﷺ في الدنيا، وهو مختلف فيه، فقايسوا رؤية الآخرة - عنوة - عليها، وقد استدل كثير من خاضوا في مسألة الرؤية على أحاديث ضعاف، فبمثل ما تحايل المعتزلة لإثبات مذهبهم به، فعل خصومهم، فقد قيل عن الباقلاني الأشعري أن من «عادته الرواية بالمعنى، فلا تجده يراعي كثيراً لفظ الرواية مكتفياً بجوهر المعنى، كما هو عادة أغلب النظار في حجاجهم... وكثيراً ما يذكر آثاراً فيها ومن على سبيل الاستثناء بها بدون أن يتخذها أدلة مباشرة، وقد تكون تلك الآثار في عداد ما يتمسك بها الخصوم فيقلبها عليهم»⁽³⁾.

وتعلق المعتزلة، بدلالة الإجماع، في إدعائهم إجماع الصحابة على أنه تعالى

(1) القاضي عبد الجبار: المغني، ح 4، ص 228: 230.

(2) المصدر نفسه، ص 212: 214.

(3) الكوثري: مقدمة الإنصاف للباقلاني، ص 6.

لاري، واجماعهم حجة⁽¹⁾، لكن دلالة العقل كانت متقدمة في مذهبهم على دلالة النقل، ولكن «التقديم الذي لا يلغى النقل ولا يغص من شأنه، وإنما التقديم الذي يدل على وجوب تأويل ظاهر النص بما يتفق ومعطيات العقل»⁽²⁾، وعلى هذا قيل فيهم إنهم «لو أعملوا العقل في ضوء النقل، وضموه إلى قانون العدل قانون الرحمة والفضل... لتجلي لهم الكمال الإلهي على حقيقته»⁽³⁾، ولعل تصورهم لبغض خصومهم تجاه ما ذهبوا إليه أنساقهم بغضهم هم أنفسهم لما اذهب خصومهم، فإن «البغض يعمي عن الحقائق والمحاسن»⁽⁴⁾، بل أنساقهم «أن التيقن بصحة ظاهرة ما ليس مصاحباً في إدراكنا لوقت مشاهدتها، بل هو ينتج كصدى عقلي يصدر عننا»⁽⁵⁾، ومن تلك الجهة، اعتبر أن «النفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، وكلم أساءوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر، والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات ولكن أساءوا بزيادة التشبيه»⁽⁶⁾، وأرجع البعض مغالاة المعتزلة في تصوراتهم في التوحيد إلى أثر العقلانية التي اكتسبوها من بحث الفلسفة، حتى ألمتهم خصومهم «الخروج إلى مذهب الدهرية في كثير من قواعد الدين»⁽⁷⁾، وذلك مما شاع عنهم أنهم «كانوا يتراقلون رسائل إخوان الصفا»، وهؤلاء استمدوا أفكارهم من كتب الفلاسفة والكتب المنزلة والكتب الطبيعية والإلهية⁽⁸⁾، وقد اعتبر الدين مخالفًا للفلسفة وأبرز مظاهر هذه المخالفة عند المعتزلة إنكارهم لرؤية الله تعالى

(1) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 267: 268 والمحيط بالتكليف، ص 208: 209.

(2) محمد عمارة: مقدمة رسائل العدل والتوحيد، ج 1، ص 60.

(3) القرضاوي: الشفاعة، ص 44.

(4) الجاحظ: البيان والتبيين، ج 1، ص 63.

(5) مالك بن نبي: الظاهرة القرآنية، ص 143.

(6) ابن أبي العز: أصول العقيدة الإسلامية، ص 22.

(7) الجويني: الشامل، ص 169.

(8) محمد لطفي جمعه: تاريخ فلاسفة الإسلام، ص 254.

يوم القيمة⁽¹⁾، ومع هذا قال عنهم نيرج بأنهم أمدوا الإسلام بأسلوب متين وطريق فلسي لإبراز ما كمن في الدين من القوي والفضائل⁽²⁾، بل لذلك اعتبرهم ابن رشد في مقابل الأشعرية أنهم في الأكثر «الأوثق أقوالاً»⁽³⁾، ولعل أثر السياسة في عقائد المعتزلة ليس بأقل مما للدين فيها من تأثير، حيث حرضوا علي سؤال ابن حنبل عن رؤيته تعالى في الآخرة مستدلين بأن العين لا تقع إلا على محدود والله تعالى لا يحد⁽⁴⁾ لكنها - أي السياسة - كما كانت لهم، كانت - كما هو شأنها في كل عصر - عليهم، فلما بويع المتوكل أظهر ما أظهر من عداوة للمعتزلة لما كان بينه وبين أخيه الواثق من العداوة⁽⁵⁾، ولحق بأثر السياسة ما نتج عن حركة العلم حيث قيل إن توغل متكلمي المعتزلة في البحث في أصول الدين في عهد المؤمن قد أنتج اعتقدات تحالف ما عليه عامنة المسلمين وجمهور علمائهم⁽⁶⁾، ولعل قضية الرؤية في مقدمتها، ولا تعدم تلك القضية من يتوسط فيها حيث «يمكن الجمع بين الأدلة في هذه المسألة أو المشكلة بأن ماورد مما يدل على إثبات الرؤية إنما هو باعتبار تجلي الصفات، وما جاء مما يشير إلى نفي الرؤية فهو محمول علي تجلي الذات»⁽⁷⁾، لكن ذلك التوسيط هو ما لا يقنع به العقل المعتزلي الذي يرفض تماماً التفرقة بين الذات والصفات، ولذلك غاب الاقتصاد عن منهجه الأصولي، ولم يفطن لفعل السياسة المتقلب، بمثل ماغاب عنهم تقريرهم لحرية الإنسان حين فرضوا مذهبهم علي خصومهم بقوة، فتمادوا في واقعية تجريبية - سبقوها بها عصرهم - مستأنسين بالعقل، غير آبهين أن العقل - لقصوره - قد يورد صاحبه موضع المخالف

(1) عمر فروخ: عبقرية العرب، ص 144.

(2) نيرج: مقدمة الانتصار للخياط، ص 58.

(3) ابن رشد: فصل المقال، ص 30.

(4) ابن المديني: العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط 1972، ص 16.

(5) ابن المرتضى: طبقات المعتزلة، ص 126.

(6) محمد الخضري بك: الدولة العباسية، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، ط 1989 م، ص 196.

(7) القاضي عياض: هامش كتاب الشفاء، ص 266.

لدينه، رغم أنهم لم يكونوا في مسألة الرؤية - بتمام أبعادها وشمول معانيها ودلالاتها - بأكثر مجانية للصواب من ناصبواهم العداء، فبقدر ما ابتعد المعتزلة عن فعل المعاينة في الرؤية واستعصموا بالتنزيه، بقدر ما لم يتصور خصومهم في الرؤية إلا المعاينة فأوشكوا على التشبيه، إذ إن المنهجية أحادية النظرة التي لا تحيط بالقضية من كافة زواياها إن لم تقع في الخطأ، فإنها لن توصل إلى الصواب.



الفصل السادس

رؤيه الله عند الفلاسفة

• تمهيد

• محددات الرؤية فلسفياً

أولاً : ما يتصل بالمرئي « عقلانية الصفات »

ثانياً : ما يتصل بفعل الرؤية « روحانية الحشر والمعاد »

ثالثاً : ما يتصل بالرأي « صوريّة النّفس البشريّة »

• الرؤية العقلية

إثبات الرؤية - عقلياً - بمعنى العلم - عند الفلاسفة

- دلالة التعقل.

- دلالة المعاد.

- دلالة الفيض.

- دلالة النفس.

- دلالة الكشف.



تمهيد

مما عبر به الفكر الإسلامي عن خصوصيته، نتاج عقلي رسم ملامحه بحث الفلسفه، وما شكل تميز هذا البحث:

- الموضوع الذي اختص به.

• والمنهجية التي تناول موضوعه من خلالها.

• واتصاله مداً وجراً، مع اليونان تفلاسفه، وبالدين اعتقاداً.

ورغم تشابك تلك المحاور الثلاثة وتمازجها أحياناً، فلا يختص البحث إلا بالوجه الأخير لذلك التمييز، فمن خلاله يمكن تحليل مذهب الفلسفه المسلمين في قضايا الأصول وما أفرزته من مسائل عقائديه كرؤيه الله تعالى، وأما الوجهان الأوليان فليسا من صميم البحث إلا بقدر ما يتمسانن بموضع الرؤيه، ونظراً لارتباط البحث الفلسي عند مفكري الإسلام في غالب موضوعه ومنهجه باليونان، فقد اعتقد أن الموجة الأولى من الفلسفه الهلениه قد عبرت إلى المسلمين بذرعيه الاستعانا بها في الدفاع عن عقيدهم ضد خصومها⁽¹⁾، وعلى ذلك اشتهر بأن فلاسفه الإسلام هم « مجرد نقلة للتراث اليوناني الفلسي»⁽²⁾، وأنهم « ليسوا في الواقع إلا شرحاً للتراث اليوناني»⁽³⁾، وخصص هذا الادعاء فقيل إنهم « قد سلكوا كلهم طريقة أرسطوطاليس في جميع ما ذهب إليه وانفرد به سوى كلمات يسيرة»⁽⁴⁾، ولعل في هذا الإعتقاد ميلاً عن الموضوعية ومجاهاة عن حقيقة التأثر والتآثير المتبادل للحضارات والذي أقرته كافة الشرائع والأزمنة والثقافات، وإنكاراً لأثر الإبداع الفلسي الذي أفرزه العقل المسلم، لأن « القول بأن الفلسفه الإسلامية محاكاة للفلسفة اليونانية والأفلاطونية

(1) Montgomery watt: Islamic Fundament alism and modernity. London. Routledge. 1988. P.12.

(2) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسي في الإسلام، ص 18.

(3) النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 30.

(4) الشهريستاني: الملل والنحل، ج 3، ص 525.

ال الحديثة وما بني على هذا القول من نتائج إنما أملتها صورة مشوهة لما كان متداولاً من المخطوطات اللاتينية⁽¹⁾، بل إن أكثر مشاكل الفلسفة في الشرق نتجت عن الترجمة المشوهة للفلسفة اليونانية التي قام بها النقلة من النصاري إلى اللغة العربية⁽²⁾، فليس كل ما تناوله فلاسفة الإسلام فكراً يونانياً خالصاً، فهذه الدعوى عارية عن مطلق صحتها، لأن فلاسفة الإسلام «كانت تقع لهم علوم من غير أرسطو، بل من غير علوم اليونان، وكانت وجهتهم أن يشيدوا هيكلًا فلسفياً يقوم على قواعد مما محصه النقد من مقالات أرسطو والمشائين، وترفع أركانه بما عملته أيديهم وما كسبوه من غير اليونانيين»⁽³⁾، خاصة وأن بين أيدي العرب قد نهضت حياتهم الذاخرة بموروثاتها وببلاغتها، وحكمة عملية نقية دلت على ميل فطري للتأمل والتجريد بما سمتان أصيلتان للتفلسف، وأغناهم زاد السماء حظاً هائلاً من الفكر، ولهذا فمن الخطأ البالغ «أن يقال أن القرآن خلو من النظريات الكونية والفلسفية وأنه لم يرتد آفاق الوجود لكي يحددها في صورة نهائية»⁽⁴⁾، وكان القرآن وجهة العرب الأسمى في معتقدهم وشريعتهم وسائل ما يسلكونه من فعل، وكان من أثره «أن معظم العلوم التي أبدعها المسلمون إنما نشأت من نصوصه»⁽⁵⁾، بل كان له «أثر عميق في الحركات الفكرية التي انتشرت في الإسلام قبل الاتصال بفلسفة اليونان»⁽⁶⁾، ومنها برز علم الكلام، وليس علماؤه بأقل ميلاً في مذاهبهم إلى العقليانية الفلسفية ممن عرفوا بالفلسفة، فإن «في علم الكلام فلسفة، وفلسفة دقيقة وعميقة

(1) ابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ج1، ص 9 : 10.

(2) عمر فروخ: عصرية العرب، ص 130.

(3) مصطفى عبد الرزاق: تمهيد للفلسفة الإسلامية، ص 44 : 45.

(4) النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج1، ص 32.

(5) محمد لطفي جمعة: تاريخ فلاسفة الإسلام ، ص (ك) المقدم.

(6) جميل صليبي: تاريخ الفلسفة العربية، ص 19.

أحياناً⁽¹⁾، وما لدى فلاسفة الإسلام «من عقلانية أصيلة إنما هي مستعارة من المعتزلة والماتريدية وغيرهم من مفكرين إسلاميين»⁽²⁾، والفكر الإسلامي، في كافة أوجهه تعبيره، وعلى تبادل مناهجه وأحكامه، إنما يصدر عن معين واحد، ومع ذلك يرى البعض «أن علم الكلام لا يعد من العلوم الفلسفية»⁽³⁾، لأن «الفلسفة تبحث عن الحقيقة على وجه العموم على عكس علم الكلام فإنه خاص بدين معين وهذا من حيث الموضوع، أما المنهج فإن المتكلم يبدأ من قاعدة معترف بها ثم يتلمس الطرق لإثباتها أما الفيلسوف فإنه يبدأ من الصفر أي من قواعد المنطق الأساسية والمقدمات البديهية ويتدرج منها إلى النتائج مستخدماً منها عقلياً صرفاً»⁽⁴⁾، بينما تقوم طريقة المتكلمين «على مكایلة اللفظ باللفظ، وموازنة الشيء بالشيء، إما بشهادة من العقل أو بغير شهادة منه، والاعتماد على الجدل، وعلى ما يسبق إليه التخييل أو يحكم به العيان، أو على ما ينسح به الخاطر المركب من الحس والوهم والتخييل مع الإلaf والعادة والمنشأ وسائل الأغراض»⁽⁵⁾، وعلى ذلك قيل «إن الفلسفة الإسلامية على عكس علم الكلام نشأ دفعة واحدة وليس تدريجياً لأنها قطعت شوطاً كبيراً عند اليونان»⁽⁶⁾، وليس ذلك برمته صحيحاً، فإن بوادر الرأي عند العرب ومبدأ الاجتهاد وبراهين المتكلمين كانت مظاهر للفكر الفلسفـي تماسـك بوضـوح قبل ظهور فلاسفة الإسلام، الذين انحصرت مقاصدهم في «شـحن الذهـن في ترتـيب الأـدلة، والـحجـاج لـتحـصـيل مـلـكةـ الـجـودـةـ، وـالـصـوابـ فيـ الـبـراـهـينـ»⁽⁷⁾، ولم تختلف الشـريـعةـ

(1) إبراهيم مذكر: تمهيد للفلسفة الإسلامية، ح 2 ، ص 7.

(2) النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ح 1، ص 18.

(3) مصطفى عبد الرزاق: تمهيد للفلسفة الإسلامية، ص 75.

(4) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ، ص 134.

(5) التوحيدـيـ: المقابـسـاتـ، ص 126.

(6) أحمد أمين: ضحيـةـ الإـسـلامـ ، حـ 3ـ، صـ 20ـ.

(7) ابن خلدون: المقدمة، ص 517.

وما نشأ عنها من علم في أن الغاية «إصلاح النفس، بأن تستعمل في دنياها الفضائل وحسن السيرة المؤدية إلى سلامتها في المعاد، وحسن السياسة للمنزل والرعاية»⁽¹⁾، ولعل الشريعة وعلومها مع الفلسفة يلتقيان في غايات أسمى من المعرفة، رغم ما يثار عن تباعدهما موضوعاً ومنهجاً، فقد جاء بحث فلاسفة الإسلام قريراً مما اقتضاه منطق اليونان، فلم يأت على شاكلة ما ارتضاه الأصوليون نابعاً من العقيدة، وعائداً إليها، ولا يعني هذا انقطاعه عن جوهر معتقده، بل يثبت له حظه الابداعي في قضايا الدين، فكانت مذاهب المفكرين في الإلهيات -وفق تصنيفها لدى الفلسفه- متصلة ببحثي الوجود والمعرفة كما أقرها أساطين الفلسفة اليونانية، لكن فيها مسحة من الدين متصلة بالوجود الإلهي وصفاته، وتعني الإلهيات في الفلسفة الغيبيات في الشريعة، وليس للفلسفة إلا العقل لإدراك الإلهيات، فيما نبتت علوم الشرع أصلاً من دلالة النص، ويحسب مقدار تأسلم الفلسفه فيما ذهبوا إليه بحسب اعتبارهم لتلك الدلالة، وربما لهذا اعتبر الغزالى أن في إلهيات الفلسفه «أكثر أغاليطهم»⁽²⁾، ومسألة الرؤية ليس لها عند الفلسفه ذات الحيز من الإلهيات مثلما كان لها عند غيرهم من مفكري المسلمين، فقد تحلت كثيراً عن حجة النص القرآني والنص النبوى، وما اتصل بهما من دلالات الإجماع والقياس وطرق التأويل عند علماء الأصول، باستثناء ما ذكره ابن رشد في مبحث الرؤية.

محددات الرؤية فلسفياً:

أولاً: ما يتصل بالمرئي:

(عقلانية الصفات)

الكلام في الصفات ضمن أي اتجاه فكري - أياً كان توجهه - هو المدخل الأصوب

(1) ابن حزم: القصل في الحال والنمل ، ج1، ص 171.

(2) الغزالى: المنقد من الضلال، ص 35.

لاكتمال معرفة كيفية رؤيته تعالى حسبما أراد هذا الاتجاه، ونظرًا لأن فلسفة اليونان قد اعتقدت أن المحرك الأول «عقل لا يعقل إلا ذاته»⁽¹⁾، جاءت كثير من مذاهب فلاسفة المسلمين على النهج نفسه، متجاوزة اللفظ الشرعي في أغلبها، فقال الفارابي «وجود البارئ ليس إلا نفس معقولته ذاته»، وكونه «عاقلًا ومعقولًا لا يوجب أن يكون هناك إثنينية في الذات ولا في الاعتبار، فالذات واحدة والاعتبار واحد»⁽²⁾، وتابعه ابن سينا بأن «وجود الباري وجود معقول أي وجود مجرد، وكل موجود مجرد فإنه يعقل ذاته والصور الموجودة عنه هي مجردة ومعقوله ذاتها»⁽³⁾، وإطلاق صفة المعقولية عليه تعالى من قبل الفلسفه يثبت في مذهبهم:

- أنه مجرد بذاته عن الماده، فهو عقل ذاته، وربما يعتبر له أن هويته المجردة لذاته، فهو معقول ذاته⁽⁴⁾.

- وأنه خلو وبريء من أنحاء النقص، وأنه لا يمكن أن يكون وجود أفضل ولا أكمل ولا أقدم من وجوده⁽⁵⁾.
- وهو مبادر بجوهره لكل ما هو سواء، ولا يمكن أن يكون الوجود الذي له كشيء آخر سواء⁽⁶⁾.
- وأنه واجب الوجود لذاته، ولا يجوز أن يكون أجزاء كمية ولا أجزاء حد قولاً ولا أجزاء ذات فعلاً ووجود واجب الوجود لن يتصور إلا واحداً من كل وجه⁽⁷⁾.

(1) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 94.

(2) الفارابي: النفيقات، ص 45.

(3) ابن سينا: التعليقات، ص 60.

(4) الفارابي: رسالة في الملة الفاضلة، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، دار الأندرس، بيروت، ط 2، 1980، ص 36 وابن سينا: النجاة، تحقيق: ماجد فخري، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 1، 1985، ص 280 والشهرستاني: الملل والنحل، ج 3، ص 570.

(5) الفارابي: كتاب الملة، تحقيق: محسن مهدي، دار الشرق، بيروت، ط 2، 1991م، ص 79.

(6) الفارابي: رسالة في الملة الفاضلة، ص 35 : 36.

(7) الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص 90 : 91.

وعلى هذا فإن «**حقيقة الواجب ليس هي الوجود العام، بل هي مجرد وجوده**»⁽¹⁾ الخاص به **المخالف لسائر الموجودات بقيامه بالذات**⁽¹⁾، ومن ثم فإن «**معلومنا من الأول مخالف معلومه، فليس معلومنا منه وجود إلا في الذهن، ومعلومه من ذاته ومن الصور هو نفس وجودها**⁽²⁾، هكذا يفترق - فلسفياً - علم الله تعالى بالأشياء في أنه نفس وجودها عن علم الإنسان به تعالى فليس له وجود إلا الوجود الذهني الخالص، وفضلاً عن سيادة تلك المقوله بين المسلمين وغيرهم من فلاسفة أوروبا تأثراً بما صرحت به فلاسفة اليونان، فقد اعتبر أن الماورائيات ليست سوى علم يبنيه العقل الذي يعجز أمام الإيمان حيال معرفة الكائن وأن العقل لا يستطيع أن يعرف عن الكائن إلا ما هو مجرد⁽³⁾، ومن ذلك يتضح أن العقل الفلسفي في الإسلام قد أناب عن لفظ «**الرؤوية**» لفظ «**العلم**»، وأضفى عليه مقولية محضة، لذا تنتفي آلية المعاينة الحسية من حيز الرؤوية في معتقد الفلسفه، فقد اعتقد أن صحة التوحيد تعني «**الإقرار بالصانع موحداً مقدساً عن الكم والكيف والأين والمتي**» والوضع والتغير حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع أو يكون لها جزء وجودي كمي أو معنوي، ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم أو داخله فيه⁽⁴⁾، ولا يسلم هذا الاعتقاد إلا بتصور أنه - تعالى - لا يمكن أن يكون جمال أو بهاء فوق أن تكون الماهية عقلية محضة، خيرية محضة، بريئة عن كل واحد من أنحاء النقص⁽⁵⁾، وسبيل إدراكها العقل، لأنه - أي العقل - «**يعقل** ويدرك الأمر الباقى الكلى، ويتحدد به، ويصير هو هو، على وجه ما ويدركه بكتنه

(1) ابن سينا: الإشارات والتنبيهات، تحقيق: نصیر الدین الطوسي، مطبعة آرمان، 1453هـ، 3، ص.37.

(2) ابن سينا: التعليقات، ص 61.

(3) علي ذيغور: الفلسفة في أوروبا في العصور الوسيطة، المكتب العالمي، بيروت، ط 1988م، ص 536.

(4) ابن سينا: الأضحوية في المعاد، تحقيق: حسن عاص، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط 1، 1984م، ص .97

(5) ابن سينا: النجاة، ص 281 : 282.

لابظاهره⁽¹⁾، فقد اتفق العقلاء على أن حساً ومحسوساً وعقلأً ومعقولاً وشاهدنا بالحس جميع المحسوسات وهي محدودة محصورة بالزمان والمكان، فيجب أن يشاهد بالعقل جميع العقولات، وهي غير محدودة ومحصورة بالزمان والمكان⁽²⁾، ونتيجة لذلك، يميز بين إدراك الحق الأول، وإدراك الوجود كله حسب ترتيب صدوره عن الأول، فالإدراك بالعقل يمثل في الرؤية بعداً من أبعادها، لكنه عند الفلاسفة يتجرد خالصاً من كل مدلولات المعاينة، حيث إن «كمال الجوهر العاقل أن يتمثل فيه جلية الحق الأول قدر ما يمكنه أن ينال من بهائه الذي يخصه⁽³⁾. غير أن فلاسفة الإسلام وهم يسلمون بهذه الرتبة من مراتب رؤية الله تعالى والتي تظل محصورة في بعدها العقلي، يفهمون «أن من الأشياء المعقولة ما لا يمكن عقل الإنسان إدراكه واحاطة العلم به لجلالته وشدة ظهوره وبيانه ووضوحيه، مثل جلالته الباري، عز وجل، فإنه لا يقوى عقل إنسان على إدراكه واحاطة العلم بماهية ذات جلالته، لشدة ظهوره، ووضوح بيانه، لا لخفاء ذاته وشدة كتمانه»⁽⁴⁾، ففي الفكر الفلسفي «حيث نريد البرهنة على أشياء هي في ذاتها جلية واضحة فلا نستطيع غير أن نجعلها أشد غموضاً»⁽⁵⁾، هكذا يفرق فلاسفة المسلمين في فعل الرؤية بين الإدراك والإحاطة، فيسلمون بالإدراك تصوراً عقلياً صرفاً بينما يرون استحالة الإحاطة به تعالى، ولعل في إنكارهم للإحاطة أثراً من دلالة الشرع ونزعة كلامية ليست خافية، لكن ذلك لم يكن كافياً لأن يخلو ساحتهم مما نسب إليهم من مقوله نفي الصفات، لأنهم وصفوه بالسلوب والإضفافات، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط

(1) ابن سينا: النجاة، ص 282.

(2) الشهريستاني: الملل والنحل ، ح 2، ص 409.

(3) ابن سينا: الإشارات والتنبيهات ، ح 3، ص 345.

(4) إخوان الصفا: الرسالة الرابعة عشرة من الجسمانيات الطبيعيات، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1957م، الرسالة الثامنة والعشرون، ص 22.

(5) ديكارت: مبادئ الفلسفة، ترجمة: عثمان أمين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1993م، ص 58.

الإطلاق.... وأن هذا لا يكون إلا في الذهن⁽¹⁾، كما أقرت الفلسفة بالتنكر لكل من ينسب إلى الله صفات جسمانية⁽²⁾، رغم تنبئه ابن رشد في شأن الآيات المتضمنة للصفات الدالة على مدلولات جسمية ألا يصرح فيها بتأويل لجمهور لأنه «متى صرخ لهم به، بطلت عندهم الشريعة، أو كفروا المصح لهم بها»⁽³⁾، فكان للففيوض في الصفات أقرب منه إلى النظر العقلي، فيما كان الفارابي يرى في صفاته تعالى أنه «معقول بجوهره»، وكانت آراؤه أساساً لمن جاء بعده من فلاسفة، ولذا وصفت مذاهبهم في الصفات أنها مستمدّة من فلسفة اليونان وتعاليم الإسلام ومذهب المعتزلة⁽⁴⁾، ولعل ذلك هو منشأ التضاد الحاصل في مذاهب الفلسفه مما اتصل بالصفات، رغم ما يكتنفها من عقلانية مجردة، إذ هي بقدر ما يبدو في بحثها من اللجوء إلى الشرع بقدر ما لا تسمح للعقلانية بأن تتزحزح عن معتقدهم في الصفات، تلك العقلانية التي لن تجيز في مذاهبهم -في قضية الرؤية يوم القيمة- إلا بتعقل خالص للمرئي سبحانه.

ثانياً : ما يتصل بفعل الرؤية

«روحانية الحشر والمعاد»

إن جهة التنازع في الرؤية، هي الرؤية الأخروية، ومنطقية الترتيب تقتضي تفحص المذاهب الفلسفية في الإسلام فيما يتصل بالحشر والمعاد، لأنها المقررة لكثير من حقائق اليوم الآخر، ومنها رؤيته تعالى، فقد قيل عن البحث في أمور الآخرة

(1) الفزالي: ثهافت الفلسفه، تحقيق: علي بوملحمه، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1994م، ص 117 وابن تيمية: التدميرية، ص 17.

(2) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج1 ، ص 261.

(3) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة ، ص 107.

(4) جميل صليبيا: تاريخ الفلسفة العربية ، ص 149.

«إنما هي علوم ليس عندنا مبادئها ولا مقدماتها التي نبني عليها بحثنا لنتوصل إلى مجهول، لأنها علوم وراء الحس والطبيعة ولكن الأنبياء عليهم السلام كفونا مؤونة ذلك كله»⁽¹⁾، وعليه قيل «إن كلام ابن سينا في المعاد قد أقحم في مجال الإلهيات دون تعليل إلا أن يضفي على كتابه طابعاً إسلامياً، لأن ذلك خارج عن غرض الإلهيات، كما فهمه أرسطو»⁽²⁾، وعلى نقیض ذلك ذكر في مسألة الحياة بعد الموت «أنها مسألة يبحث وتفكير، وليس قصارها أنها مسألة اعتقاد وإيمان»⁽³⁾، وعلة هذا القول أن العقل يستلزم فارقاً لابد منه بين تمثيل الحقيقة للبحث والتفكير وتمثيلها للتدين والاعتقاد، ولكنهما في الواقع الأمر لاينفصلان، فليس ثمة إيمان ينفصل قطعياً عن مجرى التفكير وبحث العقل، ولذا فمعرفة أحوال الآخرة محتاجة - كونها اعتقاداً وموضوعاً للبحث - إلى أصول شرعية وبراهين عقلية، لاتصح إلا بهما معاً، وتلك المعرفة مفتقرة إلى وسائل، يرى التوحيد «أن النفس يمكن أن تطلب علم حالها بعد مفارقتها للبدن، بالأمر الطبيعي، والسبب الضروري. فقد تجلى وانكشف أن البحث عن ذلك ليس بحثاً عن عدم مطلق، بل هو بحث عن أحوال منزلة مشهورة مرتبة محدودة. بل هو بحث عما تتصور غايته، ويطمأن إليه، تارة بالبرهان المنطقي، وتارة بالدليل العقلي، وتارة بالإيمان الحسي والأمر الإلهي»، ويقول بعدها عن العقل «إنه وحده الذي يجول في هذه المضائق، ويفتح هذه المغالق، ويدفع هذه الموانع والعوائق»⁽⁴⁾، ولعله ليس متفرداً في ذلك التوجه، إذ كان منهج الفلسفه في الأغلب عند بحث أمور الآخرة، فحاجة الإنسان ملحّة للايمان بالآخرة لضرورات «نفسية وأخلاقية وكoniية وسلوكية»⁽⁵⁾، ففي جميع الرسالات السماوية متضمن

(1) أبو الحسن الندوبي: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. 8، 1984م، ص 97.

(2) ماجد فخرى: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 16: 17 وحسن عاصي: هامش تسعة رسائل لابن سينا، ص 89: 90.

(3) العقاد: الفلسفة القرآنية، ص 156.

(4) التوحيد: المقابلات، ص 93.

(5) وحيد الدين خان: الإسلام يتحدى، ص 91 وما بعدها.

فيها عقيدة اليوم الآخر⁽¹⁾ و«المعاد منه مقبول من الشرع، ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة»⁽²⁾، فقد «أجمع أهل الملل عن آخرهم على جواز حشر الأجساد ووقوعه»⁽³⁾، يقول الرazi «إن الفلسفه قد أجمعوا على «المعاد النفسي»⁽⁴⁾، وثبت عنده تواتراً أنه عليه الصلاة والسلام كان يثبت المعاد البدني وذلك لايقبل التأويل»⁽⁵⁾، والنظره الجزئية في المعاد ليست بمستساغة، وما أورده الرazi وأقره بالتواتر في حقيقته ومقصوده لا ينفصل فيه المعاد البدني عن النفسي، فاليوم الآخر بمقتضى عدله تعالى المطلق إنما يكون مجموع الإنسان والملائكة في اعتقاد ابن حزم مجمعون على «أن الجزاء لا يقع إلا بعد فراق الأجساد للأرواح بالنكر أو التنعم قبل يوم القيمة، ثم بالجنة أو بالنار في موقف الحشر فقط، إذا جمعت أجسادها مع أرواحها التي كانت فيها»⁽⁶⁾، حيث تكون رؤيته تعالى أو عدمها متضمنان في ذلك الجزاء، وقد وافقه ابن عربي في رده على القائلين بالمعاد الروحاني فقط أو البدني فقط، حيث «إن الجمع بين العقل والحس والمعقول والمحسوس أعظم في القدرة وأتم في الكمال الإلهي ليستمر له سبحانه في كل صنف من المكناة حكم عالم الغيب والشهادة ويثبت حكم الإسم الظاهر والباطن في كل صنف»⁽⁷⁾، لأن حال شريعتنا الإسلامية في تصوير أحوال المعاد تقر «أن الله يعيد النفوس السعيدة إلى أجساد تنعم فيها الدهر كله بأشد المحسوسات تنعيمًا وهو مثلاً الجنة، وأنه تعالى يعيد النفوس الشقية إلى أجساد تتاذى فيها الدهر كله بأشد

(1) سيد قطب: مشاهد القيمة في القرآن، ص 14.

(2) ابن سينا: النجاة، ص 326.

(3) الأبيجي: المواقف، ص 372.

(4) الرazi: المحصل، ص 327 وابن سينا: الأضحوية، ص 91 وابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 149.

(5) الرazi: المحصل ، ص 341.

(6) ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ح 1 ص 166.

(7) ابن عربي: الفتوحات المكية، دار صادر، بيروت، المجلد الأول، ص 312.

المحسوسات أذى وهو مثلاً النار⁽¹⁾، لكن ابن رشد يعد ذلك كله مما ورد به الشرع «من باب التمثيل»، لأن «التمثيل الجسماني أشد تحريكاً إلى ما هنالك من الروحاني، والروحاني أشد قبولاً عند المتكلمين المجادلين من الناس وهم الأقل»⁽²⁾، وبما اعتقد ابن رشد أن التوفيق بين الحكمة والشريعة فيما يتصل بالغيبيات يكون من باب الإقرار بما دل عليه النص تمثيلاً وإثبات ما يقره العقل حقيقة وجوداً واقعاً، ولهذا يقول فيمن يقصر الوجود الآخروي على صورته المادية الدينوية «هم الذين يقصدون إبطال الشرائع وإبطال الفضائل وهم الزنادقة الذين يرون أن لا غاية للإنسان إلا التمتع باللذات»⁽³⁾، وافق ذلك قول ابن سينا في إثبات غاية التمثيل لأنه «إذا لم يمثل لهم -أي المؤمنين والكافرین- الثواب والعقاب الحقيقي، البعيد عن الأفهام، بما يظهر، لم يرغبو ولم يرهبوا»⁽⁴⁾ ومع هذا يعيّب ابن رشد على الغزالى قوله في «تهافت الفلسفه» إن أحداً من المسلمين لم يقل بالمعاد الروحاني، ويقول فيما سواه «إن الصوفية تقول به»⁽⁵⁾، وبما هذا ما دفع إخوان الصفا إلى التمييز بين أرواح المؤمنين وأجساد الكافرین في قولهم «إنما وعد الكفار أن يبعث أجسادهم، ليوافيهم على تكذيبهم، ويجازيهم بسوء أفعالهم، ووعد الله المؤمنين أن يحيي نفوسهم، ويبعث أرواحهم، ليجازيهم على حسناتهم، ويثبيهم بأعمالهم»⁽⁶⁾، فقد ساد مذهب فلاسفة المسلمين عند نظرهم أحوال الآخرة طابع روحاً، وسيكون تلك الروحانية في معتقدهم الأثر الأول والأقوى في بناء نظريتهم في رؤية الله

(1) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة ، ص 152.

(2) ابن سينا: الأضحوية، ص 103 وابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة ، ص 153.

(3) ابن رشد: تهافت التهافت، ص 585.

(4) ابن سينا: الأضحوية، ص 112.

(5) ابن رشد: تهافت التهافت، ص 587.

(6) إخوان الصفا: الرسالة السابعة «من النفيسيات العقليات في البعث والقيمة، الرسالة الثامنة والثلاثون، ص 300.

تعالى، وحجتهم كما يصرح ابن سينا «بطل أن يكون المعاد للبدن وحده، وبطل أن يكون للبدن والنفس جمِيعاً، وبطل أن يكون للنفس على سبيل التناخ، فالمعاد إذن للنفس وحدها»⁽¹⁾، بسبب أنه «لو لم يكن الموت، لما أمكنها - أي النفس - الصعود إلى ملوك السماء ولا الدخول في زمرة الملائكة، ولا الوصول إلى الجنة، وكان يفوتها لقاء الله تعالى ونعميم الدار الآخرة، بل إن الفلسفه يقررون شرطاً نهائياً لقاء الله تعالى والتنعم بالجنة حيث تكون الرؤية، هو تفرد الروح بفعل الرؤية دون الجسد حيث إنه «لا وصول لنا إلى ربنا إلا بعد خروجنا من هذا الهيكل ومفارقة أجسادنا»⁽²⁾، وربما أن ما أدى بالفلسفه إلى ذلك هو اعتقادهم «أن كل ما له كون فله لامحالة فساد»⁽³⁾، وأن «الإنسان ليس إنساناً بمادته بل بصورته الموجدة في مادته»⁽⁴⁾. فأصبح الطريق ممهداً أمام فلا سفة الإسلام للتصریح بمذهبهم في الرؤية وفق ما اعتقدوه من المعاد الروحاني النفسي والذی كان أحد الأسباب التي أباحت للفزالي تکفيرهم، إذ يقول «يجب القطع بتکفيرهم في إنكارهم لحشر الأجساد»⁽⁵⁾، ولأنهم لم يجوزوا إعادة المدوم مما يخص أحوال المعاد⁽⁶⁾، هكذا يقول الأبيجي، لأن الفلسفه صرحوا بخلافه، بل نقدوا القائلين بالمعاد الجسماني، ويبدو أن ما أدى بالفلسفه المسلمين إلى التشبت بالمعاد الروحاني هو ذات التنزيه الذي حرص عليه المعتزلة لإبطال التشبيه الذي طال معتقدات طائفة من المسلمين، فقد

(1) ابن سينا: الأضحوية، ص 126.

(2) إخوان الصفا: الرسالة الخامسة والعشرون «من الجسمانيات الطبيعيات في حكمه الموت والحياة» الرسالة التاسعة والعشرون، ص 44.

(3) الفارابي: رسالة «جوابات لمسائل سئل عنها»، المنشورة ضمن «رسائلان فلسفيتان»، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار المنahil، بيروت، ط 1 ، 1987م، ص 44.

(4) ابن سينا: الأضحوية، ص 103 .

(5) الفزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ، ص 268.

(6) الأبيجي: المواقف، ص 371.

تصور الفلسفه لذلك أن «الجنة إنما هي عالم الأرواح»⁽¹⁾، والعقل وسيلتنا لإدراكها، بل بـأبي رشد في «أن أشخاص الناس لا يخلدون، وأن عقول الأفراد لا يمكن أن تحفظ بـشخصيتها بعد موته أصحابها، أما الذي يخلد فعقل الإنسانية جماعة»⁽²⁾، وهذا نفسه ما عبر عنه إخوان الصفا عن الحشر من أنه «حشر النفوس الجزئية إلى النفس الكلية»⁽³⁾، وقد سبق أن ابتدع الفارابي نظرية «النفس الكلية» حيث «إن نفوس أهل السعادة الدائمة تكون نفساً كليّة واحدة يزداد نعيمها كلما انضمت إليها نفوس أخرى، ونفوس أهل الشقاء الدائم تكون نفساً كليّة يزداد شقاوتها بانضمام نفوس أخرى مماثلة لها» في حين أن «النفوس الجاهلة تفنى»⁽⁴⁾، وهذا التوجه وإن بدا منسجماً والطابع الروحاني العقلي البحث الذي أسسه الفلسفه في تصور أحوال اليوم الآخر، لا يخلو من مبالغة وشطط ويناقض:

- مقتضيات العدل الإلهي.
- ومحكم النص الشرعي.

ثالثاً: ما يتصل بالرأي

«صوريّة النّفس البشريّة»

فحيث أن «الإنسانية أفق، والإنسان متحرك إلى أفقه بالطبع»⁽⁵⁾، فالإنسانية عند فلاسفه الإسلام في تجردها العقلي كمال يسعى لتحقيقه الإنسان في هذا العالم، وهو في ذلك «محاج إلى مبادئ عقلية يسعى بها نحو ذلك الكمال، فيكون الإنسان قد

(1) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفه العربية، ج 1، ص 255.

(2) عمر فروخ: عبقرية العرب، ص 155.

(3) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفه العربية، ج 1، ص 257.

(4) محمود قاسم: نصوص مختارة من الفلسفه الإسلامية ، ص 17.

(5) التوحيد: المقابلات، ص 111.

قارب البلوغ إلى المنزلة والدرجة من العلم النظري التي ينال بها السعادة، ويبلغ به النظر من الجهتين جمِيعاً إلى أن ينتهي إلى موجود لا يمكن أن يكون له مبدأ أصلاً من هذه المبادئ، بل يكون هو الموجود الأول والمبدأ الأول لجميع الموجودات⁽¹⁾، غير أن التصور الفلسفي في الوصول إلى الحق تعالى، وإن ترکزت عبارته على حال الوجود الديني فهو مُعبر في المذهب الفلسفي عن حال يوم القيمة، والرؤية جزء متضمن في هذا الوصول، مع ما تعنيه تلك الرؤية من تدبر وتأمل لحكمة الله تعالى في خلقه - وهي واجبة شرعاً. وفلاسفة اليونان تنقل لنا عبر أرسطو أن «العالم كله يسير في ارتقاء مستمر وحركة وتغير مستمر ان ينقلان ما فيه من درجة إلى أعلى منها تجذبه نحو الصورة المجردة وهي الله الموجود حقاً لأنه أتم صورة⁽²⁾، وحيث إنه ما من شك في أن المسلمين قد اطّلعوا على فلسفة اليونان⁽³⁾، التي تصورت فيض الموجودات وصدورها عن الواحد، فإن أول ما يبدع عنه عالم العقل وهو جملة تشتمل على عدّة من الموجودات، قائمة بلا مoward.. كلها تشترق إلى الأول والاقتداء به والاظهار لأمره والالتذاذ بالقرب العقلي منه⁽⁴⁾. هكذا يشير المذهب الفلسفي صراحة إلى عقلنة الرؤية يوم القيمة بحكم الطبع، لأن عملية الفيض جوهرها عقلي محض، ولما كان «وجود الأول مبادر لوجود الموجودات بأسرها، فكذلك تعلّمه مبادر لتعقل الموجودات»⁽⁵⁾، حيث إن سبيل إدراك الأول وفق نظرية الفيض هو التعقل، وتعقل الإنسان للواحد لابد أن يسبق تخيّله له، حيث إن النفس في ترقّيّها رياض العلم

(1) الفارابي: كتاب «أصول منتزعة»، تحقيق: فوزي متري بخار، دار المشرق، بيروت، ط2، 1993م، ص97 : 98.

(2) زكي نجيب محمود: قصة الفلسفة اليونانية، ص189.

(3) النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص20:19.

(4) ابن سينا: الرسالة النيدوذية ضمن «سع رسائل لابن سينا»، تحقيق: حسن عاصي، دار قابس، بيروت، ط 1، 1986م، ص 106 : 107.

(5) الفارابي: التعليقات، ص55:56.

أصبح تديها قوة «ربما تحولت إلى ما يرقد العقل⁽¹⁾، ولهذا اعتبر الفلاسفة إدراك الله تعالى نوعاً من العلم وليس معرفة حيث «المعرفة أخص بالمحسوسات، والمعاني الجزئية، والعلم أخص بالمعقولات والمعاني الكلية»⁽²⁾، وفي إطار عملية «التعقل» للله تعالى، أراد ابن رشد تطوير النص الشرعي لمراده تفاسفاً، يقول كوربان في شأن تفسير ابن رشد لقوله تعالى «وَادْقَالَ مُوسَى رَبُّ أَنْذِرْتِكَ» أن العقل الذي بالقوة عند الإنسان لا إمكانية لديه، بالأصل، على إدراك العقل الفعال، بل عليه أن يصبح عقلاً بالفعل، عندها فقط يصح القول «سُوفَ تَرَانِي»⁽³⁾، إذ إن عملية التعقل على شدة تجردها في العقلانية فهي قاصرة - وفق نظرية الفيض - على الإدراك التام للمبدع الأول، لأن «نقص العقل وما يخالطه من شوائب المادة يبهره ذلك الكائن الكامل بجماليه وجلاله الذي لا يتجلى كاملاً إلا لنفسه ولا يظهر لنا إلا ظهوراً ضعيفاً⁽⁴⁾، وليس خافياً ملاحظة الفارق الشاسع في علاقة النفس الإنسانية بواجب الوجود، بين حال وجود النفس ممتزجة بالبدن وحال مفارقتها له بعد الموت، لكن ما يحكم تلك العلاقة في الحالين هو عقلانيتها المجردة، ويستعين العقل بالقوة المتخيلة في تعقل الواحد لأنها «إذا قويت عند امرئ تحلت أثنتان اليقظة من سلطان الحواس واتصلت بالعقل الفعال وحافت ما يعطيه إليها برسوم المحسوسات المرئية»⁽⁵⁾.

هكذا يمكن استنباط المنفذ الذي من خلاله تسرب التصوف إلى مذهب الفلاسفة المسلمين في الرؤية، وتتمثل في:

• نظرية الفيض والصدور في صورتها الأفلوطينية.

(1) التوحيدى: المقابلات، ص ص 105 : 106.

(2) المصدر السابق، ص 168.

(3) كوربان: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 366 : 367.

(4) ماجد فخرى، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 168.

(5) الفارابى: أراء أهل المدنية الفاضلة، تحقيق: علي بن ملحمه، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1995م، ص 109.

١٠ النص الشرعي ولكن من منظور عقلي مجرد.

غير أنه يلاحظ أن الفيلسوف في تصوره للفيض يقنع بالاتصال بالعقل الفعال وحده، لكن الإشراقي يطمع في الاتحاد بالله مباشرة^(١)، ولعل في ذلك بياناً لصلة ما ليست هيئته قادت القائلين بالفيض إلى شكل من الأشكال التي عبرت عن مذهب وحدة الوجود، لكن الفرق كما يتصور «أن القول بوحدة الوجود عند الفيلسوف الالهي نظرية في الكون، وعند الصوفي أساس يستند إليه في تجربة الاتحاد»^(٢)، وفي هذا دلالة على أن نزعة التصوف في مذاهب الفلسفه ليست خافية أو مبتورة عن توجههم العقلي في الرؤية، ويكمّن جوهر التعقل بل والعقل ذاته في قوة النفس، حيث إن جوهر الإنسان -فلسفياً- هو نفسه، يقول ابن سينا «إن الإنسان، أو الشيء المعتبر من الإنسان الذي هو الواقع عليه معنى أنا منه، فهو ذاته الحقيقة، وهو الشيء الذي منه أنا هو، وهو النفس ضرورة»^(٣)، فلا يتقوم معنى الإنسان في مذهب الفلسفه إلا من جهة النفس، والجسم «شرط في وجود النفس لامحالة، فاما في بقائها فلا حاجة لها إليه. ولعلها إذا فارقته -ولم تكن كاملة- كانت لها تكميلات من دونه»^(٤)، ومرجع المبادئ التي منها يكون تعلق النفس بالبدن هو تعقلها، فالنفس إذا فارقت البدن «على بصيرة منها ومن أمرها، وقد عرفت جوهرها، وتتصورت ذاتها، وتبينت أمر عالمها ومبنيتها ومعادها، كارهة للكون مع الجسد، بقيت عند ذلك مفارقة للهيوطي، واستقلت بذاتها، واستغنت بجوهرها عن التعلق بالأجسام، فعند ذلك ترقى إلى الملا الأعلى، وتدخل في زمرة الملائكة، وتشاهد تلك الأنوار الروحانية، وتعain تلك الصور النورانية التي لا تدركها بالحواس الخمس»^(٥)، بهذا

(١) إبراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ج. ١، ص. ٥٥.

(٢) عبد الرحمن بدوي: تاريخ التصوف في الإسلام، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٢، ١٩٧٨م، ص. ٢٢.

(٣) ابن سينا: الأضحوية في المعاد، ص. ١٢٨.

(٤) الفارابي: التعليقات، ص. ٥١.

(٥) إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفا، الرسالة السابعة والعشرون «من الجسمانيات الطبيعيات» في كيفية نشوء

يكون الفلاسفة المسلمين قد أحالوا الرؤية الحسية العيانية للغيبى فيما لا يقع من مدارك الحواس، وإن الرؤية عندهم متعلقة بالأنفس بعد مفارقتها لأبدانها، بل لا تستمد النفس كمالها إلا عبر تلك الرؤية المبرأ عنها في مذهبهم تارة بالعلم وتارة بالتعقل، وكمال النفس «أن تصير عالماً عقلياً مرتسماً فيها صورة الكل والنظام العقول في الكل... و تستوي في نفسها هيئة الوجود كله، فتنقلب عالماً معقولاً موازياً للعالم الوجود كله، مشاهداً ما هو الحق المطلق والخير المطلق والجمال الحق متحداً به ومنتقشاً بمثاله وهيئة، ومنخرطاً في سلكه وصائرًا من جوهره»⁽¹⁾، فالملاحظ أن مشاهدة الحق كما أقرها الفلاسفة قد دلت في مجملها على ارتباط وثيق بين مذهبهم ونظريّة الفيض من جهة، وبين مذهبهم ونزعات التصوف من جهة ثانية، والجهتان متعلقتان بالنفس، والعقل قوام النفس، وقد وصف الفلاسفة النفس بما يصفون به واجب الوجود عندهم⁽²⁾، والنفس الإنسانية مما قصده الفلاسفة بوصفهم، وقد وقع الاتفاق فيما بينهم على خلودها⁽³⁾، واستدل الغزالى على «أن النفس باقية بعد الموت، وهي جوهر قائم بنفسه»⁽⁴⁾، في حين جاء قول الفارابى في خلود النفس وفيه كثير من التردد والتناقض⁽⁵⁾، وربما كان مرجع ذلك قوتها في العلم - أي النفس - وقدرتها على التعقل في الحياة الأولى، والتعقل المحسن هو السبيل الأمثل عند الفلاسفة لاتصال النفس بالعالم القدسي ويكون متفاوتاً، فمنه ما يكون بمشاهدة وجه أو حجاب فقط، ومنه ما يكون باستماع صوت هاتف فقط، ومنه ما يكون بمشاهدة مثال موفور الهيئة أو استماع كلام محصل النظم، ومنه ما

الأنفس الجزئية، الرسالة الثالثة عشر، ص 6.

(1) ابن سينا: النجاة، ص 328.

(2) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 51.

(3) يحيى هويدى: دراسات في علم الكلام والفلسفة، ص 293، 294.

(4) الغزالى: تهافت الفلسفه، ص 242، وابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 151، وص 155.

(5) إبراهيم مذكور: في الفلسفة الإسلامية، ج 1، ص 178.

يكون في أجل أحوال الزينة، وهو ما يعبر عنه بمشاهدة وجه الله الكريم⁽¹⁾، كما يقر الفلاسفة بالتباهي الكائن في النفوس بعد فراقها للبدن وذلك بين النفس المتصفه بالفضيلة في سلوكها الدنيوي والنفس المتجrade من فضائلها، وأساس اختلافهما واقع بسبب الدرجة التي تناهها كل نفس في تعقلها، وغايتها من هذا التعقل هو تحصيل السعادة، ولا يتم لها ذلك إلا «بكشف حجاب الحسن ونسيان المدارك الجسمانية»⁽²⁾، إذ إن سعادة النفس «أن تصير من الكمال في الوجود إلى حيث لا تحتاج في قوامها إلى مادة»⁽³⁾، بل إن بعض النفوس - وهذا حال الدنيا - «يقوى قوه لاتشغله الحواس ولا تمنعه بل يتسع بقوته للنظر إلى عالم العقل والحسن جميعاً فيطلع إلى عالم الغيب فيظهر له بعض الأمور كالبرق الخاطف»⁽⁴⁾، بهذا يضع الفلاسفة المسلمين أشراطاً لحصول النفس على غايتها من رؤية الله تعالى في اليوم الآخر، هي:

- اتقانها فعل التعقل.
- اتصافها بالفضيلة.
- تجردها من مادتها وشواغلها الحسية.
- وتحصيلها الكمال في وجودها.

لكن ما يمكن ملاحظته هو التشابك في المظاهير المعتبرة عن رؤيته تعالى في مذهب الفلاسفة، فقد استعنوا بالألفاظ، المشاهدة والعلم والمعرفة والتعقل، وكلها أمور واقلة بالنفس في تعقلها للواحد، وليس للحسن فيها مدخل، فضلاً عن تجاوزهم لفظ «الرؤبة» للحق الأول حيثما دل على معان حسية عيانية، ومرجع ذلك هو التمازج العميق في معتقدهم بين تفلسف فرضته منهجية الفلسفة، وتصوف عقلاني، كانت

(1) ابن سينا: الإشارات والتنبيهات، ج. 3، ص. 408-409.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص. 516.

(3) الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة، ص. 101.

(4) الشهريستاني: الملل والنحل، ج. 3، ص. 640.

غايتها معا التوفيق بين مقتضيات الشرع وضرورات التفلسف.

الرؤية العقلية :

يضع فلاسفة الإسلام شرطًا للإحساس البصري بما يقع في عالم المشاهدات الحسية، حسبما يحدث باللة الحس المتركزة في البصر، ويجعلونه أدنى رتبة في الأدراك، الواقع أن الإبصار والأدراك متضمنان في عملية الرؤية، فالإبصار الذي هو «علم بالمبصرات»⁽¹⁾، يحدث من الأ بصار الطبيعية أي المتعلقة بفعل العين، حيث إنها - أي العين - «عضو آلي حساس، وهو آلة للبصر»⁽²⁾، وهي «التي تبصر على مقادير من القرب والبعد، محدودة الكيفية»⁽³⁾، ومدركاتها على نوعين: بالذات؛ وهي الأنوار والظلمة، وهي لا تخطئ في إدراكتها في جميع الأوقات. وبالعرض؛ وهي الألوان والأشكال والأوضاع والأبعاد والحركات وما شاكلها، وقد يدخل عليها الخطأ والزلل⁽⁴⁾.

غير أن ابن النفيس رغم تسليمه بأن العين آلة للبصر، إلا أنه يرى أنها «ليست باصرة، ولا لرئي الواحد بالعينين اثنين، وإنما تتم منفعة هذه الآلة بروح مدرك يأتي من الدماغ»⁽⁵⁾، وربما لهذا حدث الاختلاف في كيفية الإبصار بين الفلاسفة، ويورد ابن سينا مذاهبهم في ثلاثة :

1- الإبصار يكون بشعاع يبرز عن العين فيلتقي المحسوسات المرئية، وهو قول

(1) الأبيجي: المواقف، ص 143.

(2) ابن النفس: المهدب في الكحل المغرب، تحقيق: محمد ظافر الوفائي محمد رواس قلعة جي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، المغرب، ط 2، 1994م، ص 51.

(3) ابن رشد: تلخيصات ابن رشد إلى جالينوس، تحقيق: ماريا دي بینیتو، المعهد الأسباني العربي للثقافة، مدريد، 1984م، المقالة الرابعة «من العلل والأمراض»، ص 222.

(4) إخوان الصفا: الرسالة الأولى «في الأراء والبيانات»، الرسالة الثانية والأربعون، ص 411.

(5) ابن النفيس: المهدب ، ص 52.

أفلاطون، ويقول ابن سينا ببطلانه، لأنَّه لو كان صحيحاً لكان البصر لا يحتاج إلى الضوء الخارجي بل لو كان يدرك في الظلمة بل ولو كان ينور الهواء عند خروجه من الظلام.

2- أن القوة المتصورة تلقي بذاتها المحسوسات المبصرة فتدركها.

3- الإدراك البصري يكون بانطباع أشباح المحسوسات المرئية في الرطوبة الجليدية من العين عند توسط الجسم المشف عن إشراق الضوء عليه، وهذا قول أرسطو ويراه ابن سينا القول الصحيح المعتمد⁽¹⁾، وقد وافقه علي ذلك ابن النفيس⁽²⁾، بينما وافق الفارابي أفلاطون في أن «كل ما ينظر إليه ويري فإنما يري بشاعر ينفذ في الهواء أو في كل جسم مشف ما بين أبصارنا إلى أن يقع الشيء المنظور إليه»⁽³⁾، ومع ذلك فهو يرى أنه «ليس في جوهر القوة الباقرة التي في العين كفاية في أن يصير بصراً بالفعل... فإن الشمس تعطي البصر ضوءاً يضاء به»⁽⁴⁾، وهذا ما عنده ابن سينا في أن الكلام في الإبصار يقتضي «الكلام في الضوء والمشف واللون وفي كيفية الاتصال الواقع بين الحاس والمحسوس البصري»⁽⁵⁾، وعلى هذا يقول «إن المضيء يرى لذاته وفي الظلمة وفي الضوء جميعاً»، غير أن «بصر الإنسان إذا كان مغلوباً بضوء كثير لم ير»⁽⁶⁾، ولهذا يفرق في الضوء بين الشعاع والبريق، وختلفت المذاهب في ذلك النور الذي يشرق من المضيء على الأجسام، لكن الفلسفية اتفقوا أن البصر يقبل في نفسه صورة من البصر مشاكلاً للصورة

(1) ابن سينا: كتاب «في النفس»، ص 40 والشفاء «الطبيعيات»، ص 102 والشهرستاني: الملل والنحل، ح 3، ص 623.

(2) ابن النفيس: المذهب ، ص 92 . 93.

(3) الفارابي: إحصاء العلوم، ص 55.

(4) الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة، ص 97 : 98.

(5) ابن سينا: الشفاء «الطبعيات»، ص 79.

(6) المصدر نفسه ، ص 83 : 84 وص 93 : 94.

التي فيه لا عين صورته، أي «قبول صور المحسوسات دون حواطتها»⁽¹⁾، وعبر عنها ابن رشد بمعنى «الذي يحصل في القوة الحاسة من ذلك الشيء المدرك»⁽²⁾، لكن الفارابي اعتبرها من مهمة التخييلة « فهي التي تحفظ رسوم المحسوسات بعد غيبتها عن مباشرة الحواس لها»⁽³⁾، والعين في إدراكها يكون بمتوسط مدركتها الحقيقي أشياء آخر هي الشكل، العدد، العظم، الحركة والسكن⁽⁴⁾، أو ما عبر عنه بالوضع والأين والمقدار والكيف، فالرؤية إذن تكون حاصلة للمرئي بما يلتحقه من معاني متصورة في عقل المدرك، لذا عبر عنها الأشاعرة بأنها علم خاص، وقيل «كل إدراك علم وليس كل علم إدراك»⁽⁵⁾، ومن هذا الباب اعتبار أن «درك الحواس أصل المعرفة»⁽⁶⁾، ولما كان «علم الحس يختلف باختلاف أحوال الحس»⁽⁷⁾، وأن الحس لا يدرك الكلي وإنما إدراك الإنسان الكليات يكون «من جهة إحساسه بالجزئيات»⁽⁸⁾، فإن «القوة الحاسة ليست هي بشيء، غير النفس، ولا هي في النفس كالعضو في الجسم، بل هي النفس وهي الحاس»⁽⁹⁾، فإن عملية الرؤية معقدة ومتباينة في وظائفها واتصالها بكافة قوي النفس، ودليل ذلك أن القوة البصرية غير الحس المشترك، لأن «الحس المشترك قابل للصورة لا لحافظة لها، والقوة الخيالية حافظة لما قبلت تلك»⁽¹⁰⁾، بل إن «البديهة منوطة بالحس،

(1) التوحيدى: المقابسات، ص 198 وابن سينا: الشفاء «الطبىعيات»، ص 124 والنجاة، ص 208.

(2) ابن رشد: تلخيصات ابن رشد إلى جالينوس ، ص 277.

(3) الفارابي: فصول منتزعه، ص 28.

(4) ابن سينا: كتاب في النفس، ص 45 والإشارات والتنبيهات، ح 3، ص 3 : 4.

(5) الطوسي: هامش المحصل للرازي، ص 157.

(6) الجاحظ: «المسائل والجوابات في المعرف» المنشور ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، ص 110.

(7) الماتريدي: التوحيد ، ص 154.

(8) الفارابي: التعليقات ، ص 38 وعاطف العراقي: ثورة العقل، ص 49.

(9) الكندى: رسالة في العقل ضمن رسائل فلسفية، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، ص 2.

(10) ابن سينا: الشفاء «الطبىعيات»، ص 133 وكتاب في النفس، ص 51.

وإن كانت معانة من جهة العقل⁽¹⁾، فإن الحواس ليس لها «الإحساس فقط، وهو حصول صورة المحسوس فيها فاما أن تعلم أن للمحسوس وجوداً من خارج فهو للعقل»⁽²⁾، ولما كان الموجود على ضربين: موجود بالحس، وموجود بالعقل⁽³⁾، فإن دور العقل في إدراك الموجودات واقع بضرورة العلم به، لأن العقل الذي هو «الوصف الذي يفارق الإنسان به سائر البهائم، وبعض العلوم الضرورية، وعلوم تستفاد من التجارب ومعرفة عواقب الأمور»⁽⁴⁾، لainفصل عن الحواس، ويتصل بالنفس في إدراكتها للمرئيات، فالحس المشترك فيما يتصل بالمدركات «يعمل التمييز فيها تهذيباً وتنقيحاً، ويعدها مهذبة منقحة إلى العقل، فيحصلها العقل عنده»⁽⁵⁾، وتتمكن النفس بدورها من تحصيلها، لأن «الإدراك إنما هو للنفس، وليس للحس إلا إحساس بالشيء المحسوس والانفعال عنه. والدليل على ذلك أن الحاسة قد تنفع عن المحسوس، وتكون النفس لاهية فيكون الشيء غير محسوس ولا مدرك»⁽⁶⁾، وقد وقع الاتraction «أن النظر والفكر فعل صادر عن النفس»⁽⁷⁾، لكن ذلك كله واقع عند الفلاسفة من جهة الخلق، أما «ما هو فوق الخلق والأمر فهو محتجب عن الحس والعقل، وليس حجابه غير انكشافه كالشمس لو انتقبت يسيراً استعلنـت كثيراً. الذات الأحادية لا سبيل إلى إدراكتها بل تعرف صفاتها وغايتها السبيل إلى الاستبصر بأن لا سبيل إليها»⁽⁸⁾، والحجـة

(1) التوحيد: المقابلات ، ص 96.

(2) ابن سينا: التعليقات ، ص 68.

(3) التوحيد: الم مقابلات ، ص 107.

(4) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ، ح 3 ، ص 23.

(5) الفارابي: رسالة «جوابات لسائل سئل عنها» ، ص 104.

(6) ابن سينا: التعليقات ، ص 23.

(7) التهاني: كشاف اصطلاحات الفنون ، ح 3 ، ص 1388.

(8) ابن سينا: تسع رسائل لابن سينا ، تحقيق: حسن عاص ، ص 59 : 60.

في معرفته تعالى أنه موجود، إذ إن «من أراد ما ليس موجوداً عدم طلبه»⁽¹⁾ ومن ذلك يتضح أن منهج الفلسفه في رؤية المخلوق أنهم يتسعون في مجالات الإدراك البصري، ويحددون الإحساس بالبصر - وفق أشراطه - بداية لها، ويلحقون بالحس البصري الحس المشترك، والتخيل والإدراك بمعنى العلم العقلي الحاصل عن الشيء المدرك، وأما في رؤية الخالق تعالى، اعتقاداً بضرورة التنزيه والتقدیس لذاته تعالى عن المشابهة - وذلك كما فعل المعتزلة - يتوقفون فلا يطلقون على الرؤية غير الإدراك والتعقل كلفظ فاسفي، أو لفظ صويف كالكشف، ويعنون الرؤية الحسية بالأبصار عليه تعالى، ويلجأون في مواجهة النص الديني إلى القول بالتمثيل، وحجتهم «أن العلم المتلقى من قبل الوحي إنما جاء متمماً لعلوم العقل»⁽²⁾، أو بعبارة ابن رشد «كل شريعة كانت بالوحي فالعقل يخالطها»⁽³⁾، فعندهم التصور بالعقل هو أن يحس الإنسان شيئاً من الأمور التي خارج النفس... على أن الذي هو من خارج ليس هو بالحقيقة مطابقاً لما يتصوره الإنسان من نفسه، إذ العقل ألطاف الأشياء، مما يتصوره فيه هو إذن ألطاف الصور»⁽⁴⁾، وتبعاً لذلك تراءي للفلاسفة أن ما تصوره العقل في رؤيته تعالى إنما يمكن الرائي من تصور هو أسمى (اللطاف) مما تمده به الحواس، خاصة وأن «وجود الصورة المعقوله في النفس هو نفس إدراكتها لها»⁽⁵⁾، والقوة العقلية لا تعقل باللة جسدية «لكنها تعقل ذاتها وألتها التي تدعى آلتها وأنها عقلت، فإنما تعقل بذاتها»⁽⁶⁾، غير أن ثمة تناقض وقع فيه ابن سينا لما اعتقد أن «ليس للإنسان أن

(1) الكندي: رسالة «في الحيلة لدفع الأحزان» ضمن رسائل فلسفية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، ص 584.

(2) ابن رشد: تهافت التهافت، ص 255.

(3) المصدر نفسه، ص 584.

(4) الفارابي: رسالة «جوابات لمسائل سئل عنها»، ص 103.

(5) ابن سينا: الشفاء «الطبعيات»، ص 218.

(6) ابن سينا: البحرة ، ص 217.

يدرك معقولة الأشياء من دون وساطة محسوساتها⁽¹⁾، ولعل إجابة مثل هذا التناقض يرد فيما فصله الفلاسفة المسلمين من قوي العقل البشري وملكاته، فقد أورد منها ابن سينا : العقل الهيولاني، والعقل بالملكة، والعقل بالفعل، والعقل المستفاد، والعقل القدسي وهو أعلى مراتب القوى الإنسانية عنده، وهي عقول رفيعة جداً ليس مما يشترك فيها الناس جميعاً ويمكنها أن تتقبل من العقل الفعال مباشرة وهو ضرب من النبوة⁽²⁾، وعلى ذلك يرى الفارابي أننا حين نقول «عقل» نريد به حصلت فيه المعقولات في نفسه، هو أن يعلم المعقولات⁽³⁾، وعلم المعقولات فلسفياً شأنه نظري خالص، لأن قوة العقل النظري «إذا صارت غير محتاجة في شيء من أفعالها، لا إلى الحس ولا إلى التخيل، فقد صارت إلى الحياة الأخيرة، وحينئذ يكون تصوره لذات المبدأ الأول أكمل إذ كان إنما يهجم العقل على ذاته التي يري فيها الإنسان ربه لا يضام في رؤيته»⁽⁴⁾، وليست تلك الدرجة متاحة للجميع إذ إن «أفضل الناس من استكملت نفسه عقلاً بالفعل ومحصلاً للأخلاق التي تكون فضائل عملية، وأفضل هؤلاء هو المستعد لرتبة النبوة، وهو الذي في قواه النسانية خصائص ثلاثة، هو أن يسمع كلام الله ويرى ملائكة الله تعالى وقد تحولت إلى صورة يراها.. ويحدث في سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله تعالى والملائكة»⁽⁵⁾، فرؤيه الله تعالى في مذهب فلاسفة الإسلام هي أقرب إلى حالة صوفية منها إلى غيرها مما دلت عليه الرؤوية في مذاهب المتكلمين، وربما يفسر هذا عند الفارابي الظاهرة المعرفية التي بها يتمكن بعض أفراد البشر

(1) ابن سينا: التعليقات، ص 123.

(2) ابن سينا: النفس البشرية عن ابن سينا، تحقيق: أبیر نصري، دار المشرق، بيروت، ط 3، ص 17 : 18 .

(3) الفارابي: فصول منتزعة، ص 89.

(4) المصدر نفسه، ص 87 .

(5) ابن سينا: البحقة، ص 334.

من رؤية العوالم غير المنظورة ومن التنبؤ بالأشياء الإلهية⁽¹⁾، ولعل المرجع في القدرة على رؤية الغيبيات وإدراكها عند كثير من فلاسفة المسلمين هو الاتصال الوثيق في مذاهبهم بين العقل وممارسة الفضائل، إذ إن «الشواغل الحسية إذا قلت أمكن أن تجد النفس فرصة اتصال بالعالم القدسي بغتة»⁽²⁾، ولهذا فإن اتصال النفس بواجب الوجود - بما يدل عليه من معانٍ الرؤية ودلائلها - كعقيدة فلسفية مجردة، يلامس الفقه الإسلامي من جهة السلوك العملي في العبادة، حيث يدفع الإنسان دوماً إلى الفضيلة، والاتصال بالله تعالى في عرف الفلسفه هو الموصى للسعادة، لأنها «غاية ما يتשוקها كل إنسان» و«تأثير لأجل ذاتها»⁽³⁾، و«التمييز بالذهن» هو أرقى وأتم وأكمل أنواع السعادة⁽⁴⁾، ففيها تكمن اللذة بنوعيها «الفكريه والروحانيه المختصة بالنفوس المفارقة للأجسام»⁽⁵⁾، لكنها اللذة التي تعطي للسعادة صفتها العقلية، فلها «طابع عقلي تأملي لاطابع حسي مادي»⁽⁶⁾، وربما عبر الفلسفه المسلمين بالسعادة عن الثواب الآخروي، فالثواب الذي هو «حصول استكمال النفس لكمالها الذي تتשוקه»⁽⁷⁾، يتوج بالسعادة، ويؤتي بـ «الخيرات والفضائل والحسنات»⁽⁸⁾، وأعظم ما في تلك السعادة المرجوة من هذا الثواب هو «زيارة رب العالمين، وكشف الحجاب عنه تعالى لهم»⁽⁹⁾، أو ما

(1) حسين مرود: النزعات المادية، ح2، ص495.

(2) ابن سينا: الإشارات، ح3، ص407 : 408.

(3) الفارابي: كتاب التنبئه على سبيل السعادة، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار المناهل، بيروت، ط2، 1987م، ص47 : 49 وكتاب الله، ص52.

(4) المصدر نفسه، ص50.

(5) إخوان الصفا: الرسالة السادسة عشر من الجسمانيات الطبيعيات في خاصية اللذات وفي حكمة الحياة والموت، الرسالة الثلاثون، ص68 : 69.

(6) سعيد مراد: نظرية السعادة، الأنجلو، ط1992م، ص58.

(7) ابن سينا: التعليقات، ص114.

(8) الفارابي: تحصيل السعادة، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1983م، ص63 و81.

(9) ابن سينا: الأضحوية، ص111.

عبر ابن طفيل عنه بأنه «كمال ذاته ولذتها - أي الإنسان - إنما هو بمشاهدة ذلك الموجود الواجب الوجود على الدوام مشاهدة بالفعل أبداً حتى لا يعرض عنه طرفة عين»⁽¹⁾، فحيثما «كان المدرك أشد إدراكاً، وأفضل ذاتاً، والمدرك أكمل وجوداً، وأشرف ذاتاً وأدوم ثباتاً، فاللذة أبلغ»⁽²⁾.

كما يمكن اعتبار الاتصال بالعالم العلوى درجة من الحكمـة في التفلسفـ لأن «الحكمـة معرفـة الوجود الحقـ والوجود الحقـ هو واجـب الوجود بذاته»⁽³⁾، والموجود الحقـ «ليس فوقـه ما ينـعـت بهـ، ولا دونـه ما يـحـطـ إـلـيـهـ، لأنـهـ لو كانـ فوقـهـ غيرـهـ لـكانـ أـيـضاـ مـوـجـودـاـ، ولو كانـ دونـهـ لـكانـ أـيـضاـ مـوـجـودـاـ، فـعـليـهـ هـذـاـ كـلـ ما تـرـاءـيـ لـلـعـيـنـ، وـثـبـتـ بـالـحـسـ، وـأـنـتـصـبـ لـلـنـفـسـ، أوـ تـحـقـقـ بـالـعـقـلـ، مـنـ غـيرـ فـرـضـ وـلـاتـوهـمـ وـلـاؤـضـعـ، فـهـوـ مـوـجـودـ»⁽⁴⁾، والرؤـيةـ فيـ حـقـ هـذـاـ الـمـوـجـودـ ضـرـوـرـةـ مـنـ نـاحـيـةـ الـعـقـلـ»⁽⁵⁾، لكنـ الفـلـسـفـةـ تـقـرـبـأـنـ «الـوـقـوفـ عـلـيـ حـقـائـقـ الـأـشـيـاءـ لـيـسـ فيـ قـدـرـةـ الـبـشـرـ، نـحنـ لـأـنـعـرـفـ مـنـ الـأـشـيـاءـ إـلـاـ الـخـواـصـ وـالـلـوـازـمـ وـالـعـوـارـضـ، وـلـأـنـعـرـفـ الـفـصـولـ الـمـقـوـمـةـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـ الـدـالـلـةـ عـلـيـ حـقـيقـتـهـ»⁽⁶⁾، ولـذـاـ وـهـيـ تـسـلـمـ بـالـقـدـرـةـ عـلـيـ تـعـقـلـ وـادـرـاكـ الـمـوـجـودـ الـوـاجـبـ الـوـجـودـ بـذـاتـهـ، تـضـعـ لـذـلـكـ ماـ يـجـعـلـ الـعـقـلـ غـيرـ قـادـرـ عـلـيـ تـمـامـ إـدـرـاكـهـ، وـلـهـذـاـ اـعـتـبـرـ أـنـ كـلـ مـاـ قـالـهـ الـفـلـاسـفـةـ فيـ تـخـيـلـ اللـهـ تـعـالـيـ «هـوـ مـنـ بـابـ التـخـيـلـ الـذـيـ لـاـيمـكـنـ أـنـ يـدـرـكـهـ الـعـقـلـ وـلـاـ يـخـضـعـ لـنـطقـ»⁽⁷⁾، وـعـبـرـ الـفـارـابـيـ عـنـ ذـلـكـ بـأـنـنـاـ لـأـنـسـتـطـعـ إـدـرـاكـهـ إـدـرـاكـاـ لـأـمـتـنـاهـيـاـ، لـأـنـ قـوـانـاـ الـإـدـرـاكـيـةـ مـتـنـاهـيـةـ فيـ إـمـكـانـاتـهـ، وـهـوـ الـلـامـتـنـاهـيـ فيـ

(1) ابن طفيل: نقلـاـ عنـ تـارـيخـ فـلـاسـفـةـ الـإـسـلـامـ لـمـحمدـ لـطـفيـ جـمـعـهـ، صـ 109ـ.

(2) ابن سينا: نـقـلـاـ عـنـ الـمـلـلـ وـالـنـجـلـ لـلـشـهـرـسـتـانـيـ، حـ 3ـ، صـ 593ـ.

(3) الفـارـابـيـ: التـعـلـيـقـاتـ، صـ 46ـ.

(4) التـوـحـيدـيـ: الـمـقـابـسـ، صـ 255ـ.

(5) المـصـدرـ نـفـسـهـ، صـ 116ـ.

(6) الفـارـابـيـ: التـعـلـيـقـاتـ، صـ 40ـ.

(7) الشـعـراـويـ: مـعـجـزـةـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ، الـمـجـلـدـ الـأـوـلـ، صـ 168ـ.

وجوده وكماله»⁽¹⁾، ولعل ذلك هو ما أشار إليه ابن سينا بأن رؤيته تعالى تقع في إدراك العام الذي «لاتقع عليه رؤية ولا يصل بحاسة... واسم المشاهدة يقع على كل ما وجوده في ذاته الخاصة بعينها من غير واسطة استدلال، فإن الاستدلال على الغائب، والغائب ينال باستدلال. وما لا يستدل عليه ويحكم مع ذلك بأبنيته بلاشك فليس بغائب، فهو شاهد. وإدراك الشاهد المشاهدة، والمشاهدة إما ب مباشرة و ملقاء، وإنما من غير ملقاء وب المباشرة، وهذا هو الرؤية. والحق الأول لاتخفي عليه ذاته فليس ادراكه استدلالاً، فجائز علي ذاته المشاهدة كمال من ذاته، فإذا تجلت لغيره مفنياً عن الاستدلال، وإن كان بلا مباشرة ولا مماسة كان مرئياً لذلك الغير، حتى لو جازت عليه المباشرة تعالى عنها لكن ملموساً أو مذاقاً أو غير ذلك، وإذا كان في قدرة الصانع أن يجعل قوة هذا الإدراك في عضو البصر، يعني البصر الذي يكون بعد البعث، لم يبعد أن يكون تعالى مرئياً بعد القيامة من غير تشبيه ولا تكييف ولا مسامحة ولا محاداة»⁽²⁾، وما يلاحظ أن ابن سينا قد انتهج في الرؤية حسب هذا النص ما ورد في رؤية المعتزلة ما اعتقدته تنزيهاً لله تعالى، إضافة إلى استدلال الأشعرية برؤيه غير مكيفة، ومشاهدة الصوفي المنشغل بالرؤيه بما عداها، ولهذا اتفق معظم الباحثين المحدثين على أن الحدس عند ابن سينا «حدس صوفي إشراقي»⁽³⁾، وأنه في تصوفه قد انساق انسياقاً وراء اللغة الوجدانية وابتعد ابتعاداً عن اللغة العقلية⁽⁴⁾، فهو يرى في «عيون الحكمه» أن إدراك النفس الناطقة للحق الأول هو الأذ شيء، لأن السعادة في «وقف النظر على جلال الحق الأول ومطالعته مطالعة عقلية، والاطلاع على الكل من قبله ليكون صورة للكل متتصورة في النفس الناطقة

(1) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، 2، ص 110 : 111.

(2) ابن سينا: اسئلة في القوى الإنسانية وإدراكاتها ضمن تسع رسائل لابن سينا، تحقيق: حسن عاصي، ص 62.

(3) حسين مروءة: النزاعات المادية، 2، ص 586.

(4) عاطف العراقي: ثورة العقل، ص 237.

يلحظها وهو يشاهد ذات الأحد الحق - من غير فتور ولا انقطاع - مشاهدة عقلية⁽¹⁾، ويعرف في الوقت ذاته «أن قوي البشر قاصرة على اكتناه حقيقته تعالى»، لكنه يقول «إذا طلبت الحق بانجاهدة فيه فربما لاح لك سر واضح خفي. فاجتهد واعلم أنه كيف يمكن ذلك، وأنها تكون هيئه تشبه الخيالات لاعقلية صرفة»⁽²⁾، ففهم من مذهبة مثالية مطلقة، إذ الحقيقة فيه للمثال أي المعقولات الكلية⁽³⁾.

ولتوكييد الوجهة العقلية الصرفة للرؤيا في مذهب الفلسفه، يقول إخوان الصفا إنها «ليست كرؤيا الأشخاص، والأشباح، والصور، والأجناس، والأنواع، والجواهر، والأعراض، والصفات والمواصفات في الأماكن والمحاذيات، ولكن بنوع أشرف منها وأعلى، وفوق كل وصف جسماني، ونعت جرماني، وهي رؤيا نور بنور، نور في نور من نور»⁽⁴⁾، أو كما وصفت بأنها «غير ممكنة، لأنـه - أي الله تعالى - نور على نور، نور يصبح به كل شيء مرئياً دون أن يكون «هو ذاته مرئياً خارج الأشياء التي ينيرها»⁽⁵⁾، وربما لهذا تنكر رجال الفقه للفلسفة والفلسفه، لأن الله القرآن هو إله قريب من خلائقه، عالم تمام العلم بجميع أعمالهم وأحوالهم، له من الصفات غير ما يتصوره الفلسفه⁽⁶⁾، ومع ذلك يمكن القول بأن وصف الرؤيا عند بعض الفلسفه المسلمين قد اقترب من لغة الشرع لكن تحت إمرة وقيادة العقل الصويف.

وقد انحاز ابن رشد في الرؤيا انحيازاً واضحاً لظاهر الأدلة النقلية، فقد فند حجج المعتزلة والأشاعرة في نفي الجهة عن الله تعالى، لأن ذلك عندهما يوجب إثبات المكان والجسمية، واحتاج لذلك بدلالة النص القرآني «الله نور السموات

(1) ابن سينا: عيون الحكم، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط.2، 1980م، ص 59 : 60 والإشارات، ح 3 ، ص 36 .

(2) ابن سينا: الإشارات ، ح 3 ، ص 172 .

(3) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية ، ح 2، ص 226 .

(4) إخوان الصفا: الرسالة السادسة من النسخات العقليات في ما هي العشق، الرسالة السابعة والثلاثون، ص 282 .

(5) غارودي: الإسلام ، ص 117 .

(6) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية ، ح 2، ص 112 .

والأرض» وقول الرسول عليه السلام «نور أني أراه»، لأنه «ما كان النور أشرف المحسوسات وجب أن يمثل به أشرف الموجودات»⁽¹⁾، لكنه وهو ينقد حجة المتكلمين في نفي الجهة قد مال إلى القول بـالتحيز، وعاب على الأشاعرة قولهم «إنه جائز أن يري الإنسان ما ليس في جهة» بقوله «إن ذلك رد للأوائل المعلومة بالطبع»⁽²⁾، ووقع اتجاهه في الرؤية في حيرة واضطراب شديدين حين يقرر «أن الرؤية معنى ظاهر وأنه ليس يعرض فيه شبهة إذا أخذ الشرع على ظاهره في حق الله تبارك وتعالي»، وهذا يتم في رأيه لو «لم يصرح فيه بنفي الجسمية ولا إثباتها»⁽³⁾، ولهذا لم يجد ابن رشد مخرجاً سوي الادعاء بأن الشرع قد لجأ في ذلك إلى التمثيل، بل يلاحظ أن ابن رشد قد لجأ إلى التأويل الذي نهي عنه وعابه على أرباب المذاهب الأخرى في الآيات المشابهات⁽⁴⁾، وأيات الرؤية متضمنة فيها، ولعل ما دفع ابن رشد إلى هذه المحاولات هو استخدامه نفس المنهج الذي استعان به أرسطو للجمع بين الفضائل العقلية والمجتمع لتحقيق السعادة، لكن في حالة الفيلسوف يجب أن تناقض تلك السعادة في ظل العلاقة بين الدين والفضائل العقلية، كما يجب الإقرار بأن لا اختلاف بين غاية الفلسفة وغاية الدين في ذلك كله، فكلاهما يسعين إلى الحقيقة والسعادة الحالية⁽⁵⁾، ومن هنا لجأ إلى التفويض في مواجهة النص الشرعي المتعلق بالصفات الجسمية وأفسح المجال أمام العقل لكثير من الاحتمالات التي ربما تفتقد إلى صفة العقلانية، واعتماد الاحتمالات العقلية ربما كان يمثل حلًا فلسفياً مقبولاً نتيجة ما استعصي من قضية الرؤية من:

(1) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 92 : 95.

(2) المصدر نفسه ، ص 103 .

(3) المصدر نفسه ، ص 107 .

(4) محمد لطفي جمعه: تاريخ فلاسفة الإسلام، ص 192 .

(5) Oliver leman: An introduction to medieval Islamic philosophy, London. Cambridge university Press. 1985. P. 169.

- التوفيق بين الفلسفة والشرع من جهة والفلسفة والتتصوف من جهة ثانية.
- والموائمة بين الرؤية في الشاهد ونظيرها في الغائب.

ويبدو أن هذا ما دفع ابن خلدون إلى اعتبار أن «هنا رتبتان في إلادراك عندما يكون متخيلاً، ثم عندما يصير مرئياً، فلا يبعد إذن أن يكون في العلم بال موجودات البريئة عن الخيال كالباري وأفعاله رتبتان أيضاً: إحداهما أنت وضوحاً من الأخرى. وتكون المتضحة منها بعد الموت بارتفاع حجاب البدن وزوال ما نعه»⁽¹⁾. ويبدو أن تضارب المناهج المستخدمة من قبل الفلاسفة في القضية الواحدة يؤدي إلى تشتت في النتائج، فإن «من يغوص في أعماق كل فلسفة يستطيع أن يتبع في النهاية ما فيها من عناصر دينية»⁽²⁾، بل لا تخلو الفلسفة في الإسلام من أثر كلامي وأثر صوفي، فقد اعتمد الكندي في قضية التوحيد على تراث ديني، وتراث كلامي⁽³⁾، واقترب إخوان الصفا من المعتزلة حيناً ومن الصوفية حيناً آخر رغم انتقادهم لعلماء الكلام عامة والمعتزلة خاصة بسبب قولهم باستحالة رؤية الله في الآخرة⁽⁴⁾، وقيل في ابن رشد إنه أقل الفلاسفة تصوفاً، وأكثرهم عقلانية⁽⁵⁾، لكن يبقى لاتجاه فلاسفة المسلمين العقلي من خصوصية تفردوا بها تمثلت في مؤثراته الدينية والكلامية والصوفية، مما كان له الأثر فيمن سواهم، بل تعدت تأثيراته خارج الأمة، فقد صرخ مونتجوري وات بأن «مبدأ المشككين الفلسفية نمت وارتقت عند الغرب حديثاً من خلال المسلمين»⁽⁶⁾، وأثر فلاسفة الإسلام فيمن عداهم ليست له دلالة إلا على جهدهم العقلي وتميزهم بما أبدعوه إلا انتفي الأثر بداهة،

(1) ابن خلدون: شفاء السائل وتهذيب المسائل ، ص 67.

(2) حمدي زقروق: تمهيد للفلسفة، ص 79.

(3) عاطف العراقي: مذاهب فلاسفة المشرق، ص 100.

(4) أحمد محمود صبحي: الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي، ص 305.

(5) محمد لطفي جمعة: تاريخ فلاسفة الإسلام، ص 167.

(6) Montgomery watt: Islamic Fundamentalism and Modernity. London.
Routledge. 1988. P. 1.. 67. وابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ج 1، ص 13 وص 67.

وتحتاج مذهبهم في الرؤية العقلية هو إمكانية تصنيف ما استعانا به من دلالات لإثبات معتقدهم في:

1- دلالة التعلق:

وغایتها أن الله تعالى - في مذهب أغلبهم - عقل محض، وما هو كذلك فليست وسيلة إدراكه ورؤيته إلا العقل، والعقل هو ما يمكننا من أن نعقل الأشياء وحقائقها به، وقيل «محله الرأس، وقيل محله القلب، فهو مجرد يدرك الغائبات بالوسائل»⁽¹⁾، ووسائل العقل بالضرورة - في الإدراك والرؤية - موسومة بصفته.

2- دلالة المعاد:

فحديث ثبت ميل مذهب الفلاسفة للمعاد الروحاني، فإن إدراك الإنسان في العالم الآخر يأتي وفقاً لذلك، روحاني الطابع لا مادية فيه.

3- دلالة الفيض:

إذ إن علاقة الإنسان بربه معتبرة في ظل تصورهم لفيض الموجودات عنه تعالى، وعمدة هذا التصور عقلاني صرف، فتكون الرؤية عقلية بضرورة هذا الفيض.

4- دلالة النفس:

ما استقر في المذهب الفلسفـي خلود النفس الإنسانية بذاتها من غير تعلق ببدنها، دل ذلك على رؤية منها للخالق تعالى في اليوم الآخر تجانسها في وجودها.

(1) الجرجاني: التعريفات، ص 157

5- دلالة الكشف:

وهذه تختلف عن سائر الدلالات السابقة والدالة على رؤية عقلية، ويبدو ظاهرياً بينها وبين تلك الدلالات شيء من التناقض، لكنهما في ميزان الرؤية محسوبتان - أي مقولتي العقل والكشف - بل ومكملتان لأبعاد الرؤية، حيث إن نزعة الزهد المتفشية في الإلهيات عند فلاسفة الإسلام خاصة الفارابي وأبن سينا إنما تفسح المجال في رؤيتها تعالى إلى حالة الكشف الناشئة عن التخلص من الحسيات والانشغال بالحقن بما عداه، وذلك بذوق وجدي خالص، يبدو أن ليس للعقل فيه مدخل، لكن العقل وحده هو مرشد إلية، مع ما يكتنف تلك الدلالة من خلط ليس فيه تمييز بين رؤية الدنيا ورؤية الآخرة.

فرؤية الله تعالى عند فلاسفة الإسلام ليست منضية، كما نسب إليها، بل مثبتة، رؤية عقلية محضة، تكاد تمتزج فيها وفي كل حالاتها بنزعة صوفية ظاهرة، رجحت فيها منهجية الاستدلال العقل على منهجية النص الشرعي، وتغلب فيها العقل الفلسفى على الزهد السلوكي، فكانت إلى التجريد في الدلالة على الرؤية أقرب بكثير منها إلى المعاينة البصرية، وكانت إلى معانى العلم العقلي أسبق منها إلى الإدراك الحسى، فلم تلتئم فيها كل المعانى المؤدية إلى تمام الرؤية بكافة دلالاتها وانحصرت في واحد من أبعادها هو البعد العقلى، دونما اعتبار لأبعاد أخرى المتممة لفعل الرؤية.

الفصل السابع

رؤية الله عند المتصوفة

• تمهيد

• المنهج الذوقي

• المجاهدة الصوفية

• ظاهرة الرؤية الذوقية :

المعاينة - التجلي - المشاهدة - الكشف - الفناء - الحب الإلهي

• الذوق الصوقي فلسفياً

- الإنسان الكامل.

- الاتحاد.

- وحدة الوجود.

- الحلول.

تمهيد

في كل عقيدة جانب روحاني ليس بأقل عن غيره من جوانبها، واتصاله لا يكون بعالم الحسن وإنما بعالم آخر تحكمه قوانين السمو عن المادة، وفي الإنسان يوجد ما يناظره، مما يمثله السلوك الزاهد في متعلقات البدن، المتطلع إلى عبور أفق الوجود الإنساني إلى ما هو أرجح منه، حيث الوجود الأتم والإبداع الصرف، ولعل أبلغ تعبير عن تلك الروحانية ما تمثله نزعات الزهد وفلسفات التصوف عبر الأزمان والمذاهب والملل والأديان.

وكل فكر طرأ على العقل البشري فهو بوجه أو بآخر يمثل اتجاهًا فلسفياً، يحمل في طياته منهجه الخاص به، والمذاهب الفلسفية على اختلافها «لم يخل واحد منها من نزعة صوفية»⁽¹⁾، وعليه يمكن اعتبار نزوع النفس إلى التصوف بأنه يمثل شعوراً مرادفاً للوجود الإنساني، ويدلل على ذلك ما أثبتته مؤرخو التصوف وعلماء الدين المقارن وفلاسفة الأديان من «أن التصوف ظاهرة عالمية ترتبط بكل دين إذا سلك المعنقون له طريق المجاهدة الروحية»⁽²⁾، ولا يتعارض ذلك مع ما ذكره ابن خلدون من أن التصوف «من العلوم الشرعية الحادثة في الملة»، وأصله «العكوف على العبادة والإنقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها»⁽³⁾، وتافق القولين السابقين سبيله إثبات التصوف ميلاً دينياً في العقائد كلها، ويبيقي له ما يصطفيغ به من وجه بذاته يمثل خصوصية كل عقيدة عن سواها، وقد اختلف القدماء والمحدثون في دراسة التصوف حول: لفظه، معناه، غايته، نشأته، موضوعه، منهجه، تأثره، أشره، عموم العلم، وعقائد منتحليه وما اختص به في الإسلام، والغاية من البحث تقصي عقيدة المتصوفة المسلمين في «الرؤبة»، إذ التصوف كله

(1) ابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ح 1 ، ص 32.

(2) أبوريان: الحركة الصوفية في الإسلام ، ص 7.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 449.

في شتي أحواله ومقاماته ومجاهدات أصحابه ونظرياتهم في الكشف ليس إلا صوراً وتعبيرات متباعدة عن محاولات الإنسان الدائبة للتجدد من ماديته ونوازعها والترقي لرؤية الخالق سبحانه، ويبقى البحث عن منهجية الرؤية في مذاهب المتصوفة، إذ إن ما تقتضيه تلك المذاهب في الفكر الإسلامي هي بالوجه المُعْبَر عن روحانيته، والروحانية في الإسلام لا يمكن إنكارها، وكل جهد فكري أبدعه أهله له من الروحانية نصيب، غير أن القسم الأكبر منها كان - دون منازع - للمتصوفة، وهناك من الغرب «من اعتبر الإسلام عقيدة روحانية يتجلّي ذلك في مظاهر التقوى وحماسة الدين وإخلاص العبادة»⁽¹⁾، ومع ما في تلك النظرة من قصور - إذ الإسلام يتميز بوسطية بين المتناقضات من الأفكار وكذا الأفعال، في المعتقدات وفي السلوك - فإن الصوفية فيما يختص بالروحاني من العقائد والسلوك هم المعبرون عنهم بقوّة، وطريقة المتصوفة ليست خلواً من الفكر والنظر، إلا أن جل اهتمامهم قد تعلق بالعمل، بشرط «التصفية والتجدد من العلاقة البدنية»⁽²⁾، يقول الغزالى معبراً عن تلك الطريقة التي التمسها وتيقنها بتجربة حية «إنما تتم بعلم وعمل، وكان حاصل عملهم قطع عقبات النفس، والتأنّزه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة، حتى يتوصّل بها إلى تخلية القلب عن غير الله تعالى، وتحليته بذكر الله»⁽³⁾، ولذا «فإن لفظ الصوفية وعلومهم تختلف، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم، ومرموزات وإشارات، تجري فيما بينهم فمن لم يدخلهم على التحقيق، ونازل ما هم عليه رجع عنهم وهو خائب حسين»⁽⁴⁾، فتجربة التصوف على ما هي عليه في الواقع التصوف هي حالة عامة بينهم، لكن الطابع الفردي هو الغالب على عمومها، ولعل

(1) Clinton Bennett: Victorian Images of Islam. london. Grey seal books. 1992. P. 28.

(2) الرازى: اعتقادات فرق المسلمين ، ص 97 : 99 .

(3) الغزالى: المنقد من الضلال ، ص 47 .

(4) ابن تيمية: الفتاوى، المجلد الخامس، ص 79 .

ذلك سبب في نعتها بالذاتية، ولهذا فإن حقيقة الصوف أنه «عالم عمل بعلمه على وجه الإخلاص»⁽¹⁾، وأبرز ما يعبر به التصوف عن عمليته إنما يكون في أخلاق أهله ومربييه، إذ التصوف في اصطلاحه هو «التلخلق بالأخلاق الإلهية»⁽²⁾، ولا يتم هذا التلخلق في مذهب المتصوفة إلا بسبيل الزهد، لأنه «انصراف الرغبة عن الشيء إلى ما هو خير منه»⁽³⁾، والزهد في عرف المتصوفة مصدره ومرجعه الخلق وحده، لكنه الخلق الذي يتسلح بالعلم، ولهذا شارك الصوفية أصحاب العلوم في الوقوف على علومهم⁽⁴⁾، بل إن التصوف «ثمرة العلوم كلها وغاياتها»، ولهذا وصف بأنه «علم القلوب وعلم المعارف وعلم الإشارة وعلم الحقائق وعلم السلوك وعلم الأخلاق»⁽⁵⁾، لذا جمع المتصوفة بين الزهد على أساس من العلم المعتبر عنه عملياً بالسلوك، وجانب العمل وهو متفق عليه فيما بينهم «مقصود العلم وهو مختلف عليه نحو الصفات وتطهير النفس من الأخلاق السيئة»، هو «تقديم المجاهدة بمحو الصفات المذمومة، وقطع العلاقة كلها، والإقبال بكل همة على الله تعالى»⁽⁶⁾، وهكذا فليس صحيحاً أن المتصوف رجل يحلم في يقظته وغير مؤهل للدخول في دنيا العمل لأنه لا ينجز شيئاً لنفسه ولا لغيره⁽⁷⁾، فيمكن أن يكون مقصد العبارة أولئك الذين انتسبوا للتصوف وهم بعيدون كلية عن جوهره، وهكذا كان الأمر في كل ما أثر الفكر الإسلامي، يوجد من يشينه ويمس طهارته وخصوصيته، فالتصوف الحق يركز على الأداء السلوكي المنزه عن التواكل والسلبية والأبعد غاية من مظاهر الزهد في اللباس والهيئة،

(1) الشعرياني: الأنوار القدسية، تحقيق: طه عبد الباقي سرور، مكتبة المعرف، بيروت، ح1، ص97.

(2) القاشاني: اصطلاحات الصرفية، ص156 وابن عربي: كتاب اصطلاح من رسائل ابن عربي، ص17.

(3) طاشي زاده: مفتاح السعادة ، ح3.3 ص482.

(4) سعيد مراد: التصوف الإسلامي، الأنجلو، 1992م، ص103.

(5) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ح1، ص32 و حاجي خليفه: كشف الظنون، المجلد الأول، ص413.

(6) الغزالى: ميزان العمل، ص 221 : 222 .

(7) زكي نجيب محمود: المعقول واللامعقول، ص391.

والمتصوف وهو ينجز لنفسه يقين التوحيد والتطهر من منغصات المادة، فإنه يقدم نموذجاً عملياً ماثلاً في الواقع يصلح لأن يقتدي به، رغم ما يكتنف هذا النموذج من ذاتية صرفة، وربما لهذا السبب قال القشيري في طائفة المتصوفة إنهم «أشهر من أن يحتاج في تعينهم إلى قياس لفظ واستحقاق اشتقاء»⁽¹⁾، وهذا هو ما أدى إلى القول بأن التصوف «لайдخل في باب العلم ولا في باب الفلسفة، إذ هو طريقه شخصية في الزهد وآراء مجموعة علي غيرنسق»⁽²⁾، إلا أن واقع الحال في تجارب عديدة خاضها رجال التصوف يشير إلى فكر متتسق ومنهج متamasك يعبر الذوق عنه أبلغ تعبير.

المنهج الذوقى:

تجرد المتصوف من المحسوسات، يكون بهدف الرقي الوجداني إلى الخالق، وما كانت طرق المعرفة والهداية هي «العقل والنقل والتجربة والوجودان»⁽³⁾، فلا ينقطع الصويفي عنها جملة، فالنص الشرعي هو المعلم الأول للمتصوف في صوفيته، لكن تبقى الغلبة للوجودان في منهجه، والمعبر عنه بالذوق، وإليه ترجع دلالات الصوفية، فليس «البرهان والدليل بنافع في هذه الطريق، ردأ وقبولاً، إذ هي من قبيل الوجودانيات»⁽⁴⁾، وقد اعتبر الذوق كالمشاهدة «ولا يوجد إلا في طريق الصوفية»⁽⁵⁾، بل هناك من اعتبر «الحكمة الذوقية نوعاً من النظر»⁽⁶⁾، عبر فريق عن الذوق بالحدس، لكنه ذكر «أن لفظ الذوق أبلغ في الدلالة من الحدس»⁽⁷⁾، وربما قيل ذلك لأن الحدس يتضمن

(1) القشيري: الرسالة القشيرية، تحقيق: زريق وعلي عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط. 1991، مص 279.

(2) عمر فروخ: عبقرية العرب، ص 145.

(3) محمد عمارة: «واقعنا الإسلامي المعاصر» المنشور ضمن محاضرات الموسم الثقافي العاشر، مؤسسة الثقافة والفنون، المجمع الثقافي، أبوظبي، 1994م، ص 98.

(4) ابن خلدون: المقدمة، ص 452.

(5) الفزالي: المنتقد من الضلال، ص 56.

(6) طاشي زاده: مفتاح السعادة ، ح 1، ص 313.

(7) أحمد محمود صبحي: الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، ط 2، ص 199.

نشاطاً ذهنياً إذ هو «سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب»⁽¹⁾، وأكثر من ذلك قيل «إن السهر وردي خالف الصوفية في منهجه المعرفي إذ حاول أن يمتنق الذوق أي يجعل العقل حكماً على ما يتوصل إليه من معرفة ذوقية»⁽²⁾، وعلى ذلك يمكن القول إنه من العسير أن يتجرد الصوفي بذوقه عما عداه تماماً من وسائل إدراكيه تمكنه من معرفة الله تعالى ورؤيته حال اتصاله بالعالم العلوي، وقد أنكر ابن رشد علي المتصوفة قولهم بالاتصال عن طريق الحدس الصويف، ويرى أن ذلك غير ممكن إلا بالعلم والنظر⁽³⁾، وتلك محاولة لتضييق أبواب المعرفة كما أنها تناقض منهجية الفلسفه الذين انتسب ابن رشد إليهم، إذ إنهم بالإضافة إلى العقلانية المجردة التي اعتمدواها فقد لجأوا إلى وسيلة الذوق الصويف لامتلاك المعرفة، وربما كان الخلاف بين الفلسفه والمتصوفة واقعاً من جهة التعبير المستخدمة عند كل فريق، فالتصوف الإسلامي وجه مخصوص عبر به المتصوفة من خلال منهجهم الذوقي عن فلسفة المسلمين في التوحيد.

واعتبر الذوق نوعاً من الإشراق، والإشراق هو «ظهور الأنوار العقلية ولعائدها وفيضانها بالإشراقات على الأنفس حيث تجردها»⁽⁴⁾، وقد مارسه قدماء الفرس واليونان، ولذا يشير الجرجاني إلى أن الإشراقيين طائفة رئيسهم أفلاطون وينتهي إلى أن الفلسفه الإشراقيه تقوم في مقابل المشائيه، وبينما تقوم الثانية على البحث والحجج العقلية المنطقية، تقوم الأولى على الكشف والذوق الصويف، أو كما يقول السهروردي «تؤسس على تعاليم الفرس القدماء بالإضافة إلى حكمه اليونان وحكمة بابل والهند ومصر القديمة»⁽⁵⁾، ويفصل مصطفى عبد الرزاق بين الحكمة

(1) الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1969، ص 86.

(2) النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 303.

(3) جميل صليبا: تاريخ الفلسفه العربية، ص 503 - 504.

(4) الشيرازي: نقاً عن مناهج البحث عند مفكري الإسلام للنشر، ص 302.

(5) أبوريان: أصول الفلسفه الإشراقيه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 71 : 72.

الإشرافية والتصوف ويري تمييزهما في أن الحكمة الإشرافية هي من العلوم الفلسفية بمنزلة التصوف من العلوم الإسلامية⁽¹⁾، وصعوبة الفصل بين الإشراق - إذا قصد به الكشف والذوق - وبين الفلسفة - إذا عني بها العقل والمنطق - أمر ليس حتمياً إلا من جهة تعلق أحدهما بعقيدة دينية مخصوصة، والسؤال الذي يطرح نفسه : هل يمكن الصويف بالذوق - مستقلاً عن العقل والنقل - من فعل الرؤوية؟، أم أن تحقيق الرؤوية في منهجه يحتم تضادهم معاً؟ وبأي الدلالات تقع تلك الرؤوية؟ وهل من جملة أبعادها الرؤوية العيانية؟ وحينئذ هل تكون آلتها الحس أم الوجود؟ يبدو أن مثل هذه الأسئلة لم تشغل المتصوفة قدر ما استوعبتهما الممارسة الفعلية للرؤوية بمعناها الذوقي، أما من جهة التأصيل للمنهج المتبوع، فلعل الفلسفة والتصوف متصلان أشد الاتصال في حكمة الإشراق⁽²⁾، وعليه يجوز القول بأن الفلسفة والإشراق ينسجمان في الذوق الصويف الذي يعتمد على تحريض النص الشرعي إلى الزهد والتعبد، وأن عبارات الإشراق والذوق والحدس إنما هي ناتجة كلها عن مصدر واحد هو الوجود، والذي عبر عنه أفلاطون بالجذب، فقد استطاع أن يصل بالتأمل إلى أسمى غاياته وهي الطهارة والاتصال بالواحد عن طريق الجذب في عبارته «هروب الواحد في الواحد»⁽³⁾، ويبدو أن التشابك الحالى بين الألفاظ المعبرة عن منهج المتصوفة قد دفع نيكلسون إلى تقريره عن التصوف بأنه «وليد اتحاد الفلسفة الأفلاطونية الحدثية والديانة المسيحية والمذهب الغنوسي، ومن المحتمل - في اعتقاده- أن يكون اثنان على الأقل من هذه المصادر الثلاثة قد تأثرا بأفكار فارسية أو هندية»⁽⁴⁾، ويستدرك فيقول «إن التصوف بمعنى الانقطاع إلى الله والعزلة عن

(1) مصطفى عبد الرزاق: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 69.

(2) أحمد محمود صبحي: الفلسفة الأخلاقية، ص 217.

(3) ميرفت باли: أفلوطين، مكتبة الأنجلو، ص 424.

(4) نيكلسون: في التصوف الإسلامي، ترجمة: أبو العلاء عفيفي، ص 18 ودي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام ، ص 125.

كل ما سواه كان نتيجة طبيعية لنزعة الرهد التي ظهرت قوية في الإسلام أثناء حكم الدولة الأموية⁽¹⁾، وليس ثمة مسوغ يعطي الحق لأحد بأن يفصل التصوف في الإسلام عن عقيدته، لكنه لا ينزع كلية عن موروثاته وما استقاها واستفاده من الثقافات السابقة عليه، يقول النشار «ليس كل التصوف غنوشاً، بل فيه كثير من تفسير القرآن تفسيراً ذوقياً، لا عقلياً ولا سمعياً»⁽²⁾، فهو «نزعة موجودة منذ عهد الإسلام الأول»⁽³⁾، يصرح ماسينيون بأن «في القرآن البذور الحقيقية للتتصوف، وهذه البذور كفيلة بتنميته في استقلال عن أي غذاء أجنبي»⁽⁴⁾، غير أن لأفلاطون التأثير البعيد المدى على الصوفية في كلامهم عن عروج النفس وصعودها إلى المقام الأعلى⁽⁵⁾، وأرجع النشار ذلك إلى صوفية القرنين الثالث والرابع الهجريين، وأسماء بالمعراج الروحي وهو «معراج النفس إلى الرسول، ثم إلى جبريل ثم إلى الله»⁽⁶⁾، وفي ذلك يمكن الرد على هذا القول بأن القرآن والسنة فيهما خبر العروج إلى السماء، وفيه ما فيه من ميزات وفوارق أسمى، كان أقرب وأجدر وأليق بالاقتداء به عند متصوفة الإسلام وليس المعراج الأفلاطوني.

وقيل بإن تصوف بعض المسلمين كالسهروري وابن سبعين مؤسس على دعائم فلسفية⁽⁷⁾، لكن أثر الفلسفة لا يحيل أثر البيئة الإسلامية، فظاهرات التصوف موصولة بها حيث إنها ليست « Sovi نتاج علاقات اجتماعية معينة في ظروف تاريخية معينة»⁽⁸⁾، ومن هذا يصح الاستنتاج بأن الرهد كان البذرة الأولى المهددة لمنهجية

(1) نيكلسون: في التصوف الإسلامي، ص 26.

(2) النشار: نشأة الفكر الفلسفه في الإسلام، حد 1، ص 211.

(3) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 125.

(4) ماسينيون: نقلا عن «في الفلسفة الإسلامية» لابراهيم مذكر، حد 1، ص 59 و «من بعيد» لطه حسين، دار العلم للملائين، بيروت، ط 8، 1980م ص 115.

(5) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ص 109.

(6) النشار: نشأة الفكر الفلسفه في الإسلام، حد 3، ص 354.

(7) ابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، حد 1، ص 56.

(8) حسين مروة: التراثات المادية، حد 2، ص 147.

التصوف، ووجود الزهد عند المسلمين كان بسبب التعاليم الدينية نفسها في القرآن والسنة، والثورة ضد النفس وضد النظام القائم، واهتمام علمي الفقه والكلام بالمشكلة الدينية بطريقة ظاهرية لاتعمق فيها من الناحية الروحية⁽¹⁾، وغاية الروحانية في التصوف الوصول الحق لله تعالى، والذي يتضمن طريق العقل أولاً، ثم طريق التصفيه⁽²⁾، ولذا فقد استعان المتكلمون وال فلاسفة بما اعتمدته المتصوفة في رؤيتها تعالى ومعرفتها، كل بما تهيأله، وفي كل عصر تجد عبارات الذوق الصوبي متسعًا لإثبات نصها بين اتجاهات المفكرين الإسلاميين على اختلاف مشاربهم وربما لهذا قيل «أيا كان الطريق الذي يسلكه الإنسان فإنه سيلتقي الله، ولكن الكثيرين يغمضون أعينهم لكيلا يروه»⁽³⁾، فالمعتزلة من المتكلمة وهي لا تنكر الحدس وسيلة للمعرفة فإنهم يخضعونه لسلطان العقل وحكمه⁽⁴⁾، وفي المقابل قيل «إن الصوفية قد تبطنوا رأي المعتزلة في غائية الفعل الإلهي وإن عادوهم»⁽⁵⁾، وكانت غاية ما ارتضاه الغزالى من العلم إنما لمسه «من طريق التصوف»⁽⁶⁾، وإن قيل في تصوفه أنه إذا كان يضيف إلى الطريق الوجданى القلبى الذى رفعه إلى أعلى مرتبة، بعداً نظرياً، فإن هذا البعض لديه غير محدد المعالم ولا واضح الصورة⁽⁷⁾، ونتيجة لذلك كان من المتصوفة «سلفيون ومنتزلة وأشاعرة»⁽⁸⁾، وكان لبعض المتصوفة حذقهم في الكلام والفقه كالمحاسبى، يقول عنه ابن النديم «كان فقيهاً متكلماً مقدماً»⁽⁹⁾، بل

(1) أبيريان: الحركة الصوفية في الإسلام، ص 49 وما بعدها.

(2) عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفى في الإسلام، ص 176 : 177.

(3) أحمد عروة: الإسلام في مفترق الطرق، ص 44.

(4) حسين صبرى: رواد الشك المنهجى، ص 119.

(5) أحمد محمود صبحى: الفلسفة الأخلاقية، ص 223.

(6) الغزالى: المنقد من الضلال، ص 17.

(7) عاطف العراقي: ثورة العقل، دار المعرفة، ط. 5، 1984م، ص 28.

(8) ابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ج 2 ، ص 71.

(9) ابن النديم: الفهرست، ص 230.

قيل بأن بعض المتصوفة قد اتخذ التصوف ستاراً يحجب به مذهبه في التشيع⁽¹⁾، ودلالة ذلك أن المتصوفة الذين حاربوا الاسماعيلية والقراطاطة أخذوا عنهم تعابير عديدة مثل: نوراني، نفساني، روحاني، جسماني، وجداً، فيض، حلول، ظهور..⁽²⁾ والألفاظ المشابهة بل والأفكار والتوجهات ما بين المذاهب والفلسفات، ليست مبرراً علمياً كافياً للدلالة على اقتداء أحدها التام بالآخر، فمن يفتش بينها وفق تلك النية تكن مهمته جد يسيرة، وهذا بعيد عن موضوعية التحليل العلمي للفكر، وقد استشرى هذا النوع من التحليل بين مؤرخي الفرق في الإسلام قديماً، ولا يزال له في الفكر الحديث أثر غيريسير، وربما لذلك اعتبر أن المتكلمين خير من الصوفية « لأن المتكلمين قد يزيلون الشك، والصوفية يوهمن التشبيه»⁽³⁾، وعلى نقيش ذلك ذكر أن المتصوفة « دينهم التوحيد ونفي التشبيه»، فهم من أصناف أهل السنة⁽⁴⁾، في حين يذكر الرازى « إن أكثر من قص فرق الأمة لم يذكر الصوفية»⁽⁵⁾، لهذا كله تباعدت الأحكام بين أصحاب الفكر الإسلامي بل وأحياناً كثيرة تناقضت بشأن التصوف، ويمكن حصر دوافع ذلك في:

- صعوبة إخضاع الذوق الصوفي للقياس والتقييم الموضوعي بنظر العلم والمنطق العقلي.
- ذاتية المنهج الذوقي من حيث كونه مستغرقاً في الفردية البحتة عند التطبيق.
- ما أفرزه الكشف الذوقي من نظريات عند بعض المتصوفة اتصفت بالذاتية وصعوبة التقييم الموضوعي.

(1) عامر النجار: الطرق الصوفية، دار المعرفة، ط.6، 1995م، ص 112 - 113.

(2) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج.1، ص 221 - 222.

(3) أبو الفرج الجوزي: ثلبيس إبليس، ص 524.

(4) البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 302 ودى بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 127 والنشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج.2، ص 43.

(5) الرازى: اعتقادات فرق المسلمين، ص 97.

• ضخامة ما أثير حول المتصوفة من شبهات حول تأثرهم بأفكار وديانات لها مع
الإسلام كبير خلاف وخصوصية.

• ما اعتقد بانعزال كثير من المتصوفة عن النص الشرعي وواقع الأمة، لغة
وسلوكاً.

والانصاف يقتضي التسليم بأن كثيراً من المتكلمين وال فلاسفة المسلمين قد لاقوا
مثل ما لاقى المتصوفة الذي انصب دفاعهم عن أنفسهم بأن عرضهم إنما هو التوحيد
وصيانة التنزية، فيثبت لهم التهانوي التنزية على معنى «انفراد القديم بأسمائه
وأوصافه وذاته كما يستحقه نفسه من نفسه بطريق الأصلة والتعالي»⁽¹⁾، لكن
منهجية الصوفية في إثبات هذا التنزية قامت على أساس روحاني، يصعب إخضاعه
لأحكام العقل وقوانين المادة، حيث إن «العقل لا يتأتي له أن يخرج عن دائرة المادة،
حيث يقف أمام منازل الروح عاجزاً لا يجد جواباً»⁽²⁾، وربما لذلك كان من الصعب
استخلاص نظرية محددة المعالم لرؤية الله عزوجل في الفكر الصوفي.

المجاهدة الصوفية :

يعين المنهج الذوقى الإنسان الصوفى على التسامى عن بشريته والترقي إلى الله
تعالى، ويتم له ذلك بسلوك اختص به المتصوفة دون غيرهم وهو المجاهدة، التي
هي «حمل النفس على المشاق البدنية ومخالفة الهوى في كل حال»⁽³⁾، وقد اعتبرها
بعض الأساس النظري للتتصوف كحركة فلسفية والوسيلة العملية للوصول إلى
معرفة الله تعالى عن طريق الكشف أو المشاهدة أو الإشراق أو الحدس، وأن كل النظم

(1) التهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون، ح3، ص 1435.

(2) عبد الحليم محمود: نقلأ عن الطرق الصوفية لعامر البخار، ص 17.

(3) ابن عربى: كتاب اصطلاح الصوفية من رسائل ابن عربى، ص 8.

الصوفية قامت على هذا الأصل السلوكي⁽¹⁾، وتحتاج المجاهدة في طريق المتصوفة لتمكينهم من تحقيق المشاهدة الذوقية لله تعالى إلى أشراط، لا يتم الكشف إلا بها، وربما عدت هذه الأشرطة بمثابة صفات اتصف بها المجاهدة كسلوك عملٍ هو أمير ما في مذهب المتصوفة في رؤية الله تعالى، وهي:

- تكميل النفس وتزكيتها وتصفيتها، لتهذيب أخلاقها⁽²⁾، فالمجاهدة من هذه الوجهة نفسية، ليس للحس والبدن فيها مدخل.
- الخلوة والذكر في المجاهدة ضرورة «يتبعها غالباً كشف حجاب الحس، والاطلاع على عوالم من أمر الله، ليس لصاحب الحس إدراك شيء منها»⁽³⁾، يقول الصوفي عن الذكر «طاحت تلك الإشارات وبادت تلك العبارات، وما نفعنا إلا تسبيحات كنا نقولها بالغدوات»⁽⁴⁾، إذ لا يصح الكشف إلا بملازمة الذكر⁽⁵⁾، وفي ذلك قيل إن للمتصوفة في مذاهبهم وأحوالهم ومقاماتهم «آداب مخصوصة بهم واصطلاحات في الفاظ تدور بينهم»⁽⁶⁾، فاللغة الصوفية من أقوى مادلت عليه مذاهبهم من علامات مخصوصة، ولعل أغلب ما طعنوا به كان من تلك الجهة.
- الحياة، حيث «إن الحق تعالى لا يقرب من حضرته إلا من استحيا منه حق الحياة، ولا يصح له أن يستحي كذلك إلا إن حصل له الكشف»⁽⁷⁾، فالحياة شرط ملازم للمجاهدة لا ينفك عنها، والحياة يستدعي حضوراً واعياً من القلب، اعتبره الغزالى «حضوراً ضرورياً غير متكافل»⁽⁸⁾.

(1) حسين مروءة: النزعات المادية، ج 2، ص 159 وحنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 320.

(2) الغزالى: ميدان العمل، ص 251.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص 451.

(4) القشيري: الرسالة القشيرية، ص 371.

(5) الشعراوى: الأنوار القدسية، ج 1، ص 115.

(6) ابن خلدون: المقدمة، ص 450.

(7) الشعراوى: الأنوار القدسية، ج 1، ص 115.

(8) الغزالى: ميزان العمل، ص 399.

- ملزمة النص الشرعي، فقد قيل «إن الصوفيين قد استنبطوا من القرآن جميع الرموز والإشارات التي استعملوها»⁽¹⁾، ولذا فإن العالمة الأولى للسائل الحقيقى لسبيل الله تعالى «أن تكون جميع أفعاله الاختيارية موزونة بميزان الشرع، موقوفة على حد توقيفاته»⁽²⁾، ولعل ذلك يغض الطرف عن تعبيرات المتصوفة الموجلة في التجريد الذوقي دون غيرها باعتبار نواياهم المصرحين بها بعد الصحو من حالة الوجود.
- التوبة، يقول صاحب الإشارات الإلهية في نصح الصوفي «لاتبحث عن مكنون غيبه مقدماً، ولا ترتكب مخالفته مجاهداً، ولا تترك التوبة في كل حال مستظهاً»⁽³⁾، وقد اعتبر القشيري تلك التوبة «أول منزل من منازل السالكين، وأول مقام من مقامات الطالبين»⁽⁴⁾.
- مجانية اللذات، لأن البعيدين عن ذكر الله تعالى والمنشغلين بالحسيات «مخاطبتهم بطريق المكاشفة لا تمكن»⁽⁵⁾، ويبدو أن ذلك لا يدل في طريقة التصوف على الانزوال التام عن الدنيا، وإنما تكون مفارقتها عندهم من جهة ما تقبل به علي العبد من شهوات وملذات تحول بينه وبين صحة المجاهدة، فمما أخذ علي بعض المتصوفة إعراضهم عن الدنيا، وقيل «لو أصبح الناس كلهم متصوفين معرضين عن شواغل الدنيا لفسدت وبطل معنى الحياة ومعنى الذهاب في الحياة»⁽⁶⁾.
- المداومة، يقول الشعراي «إنه ما قطع مريد ورده إلا انقطعت عنه الأمداد

(1) محمد لطفي جمعة: تاريخ فلاسفة الإسلام، ص 286.

(2) الفزالي: ميزان العمل، ص 399 : 400.

(3) التوحيدى: الإشارات الإلهية، ص 287.

(4) القشيري: الرسالة القشيرية، ص 91.

(5) ابن طفيل: من «حي بن يقطان» ضمن نصوص مختارة من الفلسفة الإسلامية، تحقيق: محمود قاسم، ص 81.

(6) العقاد: الفلسفة القرآنية، ص 153.

في ذلك اليوم، وإيصال ذلك، أنه طريق القوم طريق تصديق وتحقيق، وجهد عمل، وغض بصر، وطهارة قلب، ويد وفرج ولسان، ومن خالق شيئاً من أفعالها رفضته الطريق كرهاً عليه»⁽¹⁾.

• المعرفة التامة، وهي شرط بدهي في كافة الاتجاهات التي ينجم عنها الفكر، فقد قال أفالاطون «من عرف ذاته تأله»⁽²⁾، فالنزعية الإيمانية بهذا تعد مواكبة للوجود الإنساني، ليست مقصورة على عقيدة بعينها، هي فطرة مجبولة في الطبع الإنساني مذ وجد، لكن تلك النزعية عند المتصوفة تغذيها المعرفة، يقول الكلا باذى «لم يكن للعقل أن يعرف الله إلا بالله»⁽³⁾، إذ ليست المجاهدة منقطعة عند الصوفية عن عمل العقل بالمعرفة، إن ابن سينا يعلي من درجة العارف على درجة غير العارف⁽⁴⁾، وربما لهذا تشكك البعض في صوفية الغزالى العملية، حيث قيل إن تصوفه جاء نتاجاً لقراءاته لا لمجاهداته⁽⁵⁾، والصائب في المجاهدة أن لا تخلو من إعمال العقل، بمعرفة النفس ومعرفة الخالق، وقد أوضح المحاسبي ذلك في قوله «لاتصدق حتى تصدق نفسك، ولا تصدق نفسك حتى تعرفها، ولا تعرفها حتى تفتشها وتعرضها على الموت والعرض على الله عزوجل فتتعرض أحوالها ولا تعترض أحوالها حتى تفهمها فيما تظنها»⁽⁶⁾، ولذلك يقول ابن رشد عن طريقة المتصوفة في المعرفة إنهم يزعمون «أن المعرفة بالله وبغيره من الموجودات شيء يلقي في النفس عند تجريدها من العوارض الشهوانية، واقبالها بالفكرة على المطلوب، ويحتاجون لتصحيح هذا بظواهر من الشرع»⁽⁷⁾، ولهذا اعتبر المتصوفة

(1) الشعراوي: الأنوار القدسية، ح1، ص 104.

(2) أفالاطون: نقلًا عن مروج الذهب للمسعدي، المجلد الثاني، ص 248.

(3) الكلاباذى: التعرف، تحقيق: محمود أمين النووى، مكتبة الكبات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1969م، ص 63.

(4) عاطف العراقي: ثورة العقل، ص 224.

(5) أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ص 357.

(6) المحاسبي: الرعاية، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار المعارف، مصر، ص 258.

(7) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة، ص 63.

أن فعل التجربة الذاتية في المجاهدة أمر محظوظ، حيث أن من أدب المريد «أن لا يسبق علمه ذوقه، فلا يتکاف معرفة منزلة قبل أن ينالها ويبلغها»⁽¹⁾، وذلك في إشارة إلى أن الذوق مختلف بطبعه عن العلم من جهة: الممارسة المنهجية والوسيلة والنتائج.

فظاهر من المجاهدة أنها الضرورة الأولى للذوق الصوفي لتتم له حالة الكشف، وبها تحصل رؤية الخالق سبحانه، ولعل للمجاهدة عند المتصوفة في الوصول إلى رؤيتها تعالى ما للإيمان عند من أقرروا بالرؤية العيانية، وما للعقل عند من أقرروا بالرؤية القلبية والعقلية، من شرطية الوصول إلى إثبات الرؤية، والفرق أن الرؤية جزاء للإيمان تقع في اليوم الآخر وكذلك للعقلانية تكون، بينما جوزها الذوقيون في حال الدنيا بالمجاهدة، التي لا تتضمن عند المتصوفة معاينة البصر، بل تتم ب بصيرة هي «نور القلب الذي به يستبصر، كما أن البصر نور العين الذي به تبصر»⁽²⁾، لكن للعقل فيها عند الصوفية نصيب معلوم وإن قل، لذا يمكن اعتبار المجاهدة الصوفية في شمول معانيها روحانية الدلالة وإن تداركتها العقول والجوارح، وهي ملزمة لسعي المتصوف طيلة الطريق، وطريق الصوفي تتشكل من شيخ ومريد وأن «الذي يربط بينهما العهد وهو أوثق رباط بين رجلين تحابا في الله وتعاهدا على طاعته»⁽³⁾، وربما ظهرت فكرة العهد في مرحلة متأخرة من مراحل التصوف، إذ قد بدأ في سلوك فردي سنته الظاهرة التبعد وخصوصية العلاقة بين العبد وربه، وقد أطلق علي المريد لفظ الولي أحياناً، غير أن هناك من الباحثين من يقرر في بحثه عن التصوف اتفاق شيوخه علي أن الولاية الحقة لله عز وجل وأنها إذا أطلقت علي واحد من خلق

(1) الرفاعي: العقيدة الحقة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1983م، ص 23.

(2) النسفي: تفسير النسفي، المجلد الأول، ح2، ص 27 والزمخشي: الكشاف، ح2، ص 41: 42.

(3) عامر النجار: الطرق الصوفية، ص 28.

الله فإنما إطلاقها يكون على سبيل المجاز لا الحقيقة⁽¹⁾، والولي تجاوزاً أو المرید لكي يقوى إرادته يجب أن يعتمد «الجوع، ثم السهر، ثم الصمت، ثم الخلوة، فهذه الأربع سجن النفس وضيقها وضرب النفس وتقييدها بهن يضعف صفاتها وعليهن تحسن معاملاتها»⁽²⁾، لأن ما على المرید أنه «أولاً يسمع، وثانياً يفهم، وثالثاً يعلم، ورابعاً يشهد، وخامساً يعرف»⁽³⁾، فالمعرفة في قانون الصوفية مرحلة تالية للشهادة، التي هي رؤية الحق تعالى رؤية ذوقية، فالرؤوية بهذا ركن متمم في بناء المعرفة الذوقية عند الصوفي، وهي معرفة ليست مختصة بشأن دون غيره، لأنهم - أي الصوفية - لم ينفردوا بنوع من العلم دون نوع، ولم يترسموا برسم من الأحوال والمقامات دون رسم، وذلك لأنهم معدن جميع العلوم، ومحل جميع الأحوال المحمودة، والأخلاق الشريفة، سالفاً ومستأنفاً، وهم مع الله تعالى في الانتقال من حال إلى حال⁽⁴⁾، والمرید في جميع أحواله إنما يبنيها على أصول أربعة «اشتعال اللسان بذكر الله عزوجل مع حضور القلب، وجبر القلب علي جمعه لمراقبة الله عزوجل، ومخالفة النفس والهوبي من أجله تعالى، وتصفية اللقمة لعبوديته من الشهوة، وهذه الرابعة هي القطب، وبها تزكو الجوارح ويصفو القلب»⁽⁵⁾، ولا ينقطع ذلك عن الصوفي في جميع ما يجتاز من مقامات، تكون واقعة في طريقه لبلوغ مسعاه من رؤية الحق تعالى، وطريقه «عبارة عن مراسم الحق تعالى المشروعة التي لارخصة فيها»⁽⁶⁾، أما المقام فهو «ما يتحقق به العبد بمنازلته من الأداب، مما يتوصل إليه بنوع تصرف، ويتحقق

(1) سعيد مراد: التصوف الإسلامي، الأنجلو، 1992م، ص 219.

(2) أبو طالب المكي: قوت القلوب، تحقيق: سعيد نسيب، دارصادر، بيروت، ط 1، 1995م، ح 1، ص 200.

(3) الشعرياني: الأنوار القدسية، ح 1، ص 130.

(4) الطوسي: اللمع، ص 40.

(5) الشعرياني: الأنوار القدسية، ح 1، ص 115.

(6) ابن عربي: كتاب اصطلاح الصوفية، ص 2.

بضرب تطلب، ومقاساة تكليف⁽¹⁾، لأنه «المملكة، وهو القدرة على الشيء متى أريد من غير احتياج إلى تفكير وكسب واستصعب»⁽²⁾، ويكون هذا المقام «بين يدي الله عز وجل، فيما يقام فيه من العبادات والمجاهدات والرياضات والانقطاع إلى الله عز وجل... مثل التوبة والورع والزهد والفقر والصبر والرضا والتوكّل...»⁽³⁾، ومعلوم أن «لكل مقام بدء ونهاية، وبينهما أحوال متفاوتة، ولكل مقام علم، وإلى كل حال إشارة»⁽⁴⁾، وشرط علي الصوفي «أن لا يرتقي من مقام إلى آخر ما لم يستوف أحكام ذلك المقام»⁽⁵⁾، وعلى ذلك فأحوال الصوفية التي تؤهله للرؤبة إنما تسنج له بين المقامات، فالحال «معني يرد على القلب من غير تعمد ولا اجتالب ولا اكتساب»، فالأحوال «مواهب» والمقامات «مكاسب»، والأحوال تأتي من الوجود نفسه، والمقامات تحصل ببذل المجهود⁽⁶⁾، ومعنى الأحوال «ما يحل بالقلوب، أو تحل القلوب، من صفاء الأذكار»، مثل المراقبة والتقرب والمحبة والخوف والرجاء والشوق والأنس والطمأنينة والمشاهدة واليقين⁽⁷⁾، إذ إنها «الموهاب الفائضة على العبد من ربه، إما واردة عليه ميراثاً للعمل الصالح المزكي للنفس المضي للقلب، وإما نازلة من الحق امتناناً محضاً، وإنما سميت أحوالاً لتحول العبد بها من الرسوم الأخلاقية ودركات البعد إلى الصفات الخفية ودرجات القرب، وذلك هو معنى الترقى»⁽⁸⁾، وبينما الحال «كمال سريع الزوال غير محسوس»⁽⁹⁾، يتصف المقام بثبوت نسبي، ولقد كثرا الاشتباه

(1) القشيري: الرسالة القشيرية، ص 56.

(2) السهروردي: مقامات الصوفية، تحقيق: إميل الملعوف، دار المشرق، بيروت، ط 1، 1993م، ص 66.

(3) الطوسي: اللمع، ص 65.

(4) الكلباذري: التعرف، ص 106.

(5) القشيري: الرسالة القشيرية ، ص 56.

(6) المصدر نفسه، ص 57 وابن عربي: كتاب اصطلاح الصوفية ، ص 3.

(7) الطوسي: اللمع، ص 66.

(8) القاشاني: اصطلاحات الصوفية ، ص 26.

(9) السهروردي: مقامات الصوفية . ص 69.

بين الحال والمقام، يقول السهروردي «الحال سمي حالاً لتحوله والمقام مقاماً لثبوته واستقراره، وقد يكون الشيء بعينه حالاً ثم يصير مقاماً»⁽¹⁾، ويرد فيهما على العبد خواطر، وهي «ترد على الضمائر.. فإذا كانت من الله سبحانه وكان القاؤه في القلب فهو خاطر حق»⁽²⁾، ولذلك قيل إن المتصوف إذا لم يتفقه في الدين فهو عرضة للتلاعب وقد ينخدع بالخواطر والواردات، لاسيما ما يتعلق بالذات العلية، وقد يكون فيها جانب من تشبيه الله سبحانه بشيء من مخلوقاته⁽³⁾، والمرحلية في المقامات الصوفية مطلب حتمي، لكن دونما تقييدها بزمن معين، فإذا «ذكر المريد ربه بشدة وعزم، طويت له مقامات الطريق بسرعة من غير بطء، فربما قطع في ساعة ما لا يقطعه غيره في شهر وأكثر»⁽⁴⁾، والمريد وهو «طالب الطهارة الحقيقة»⁽⁵⁾، غايته المشاهدة التي هي «رؤية الأشياء بدلائل التوحيد وتطلق بازاء رؤية الحق في الأشياء وتطلق بازاء حقيقة اليقين من غير شك»⁽⁶⁾، فالمتصوف تتهيأ له عند رؤية

الله تعالى درجتان متتابعتان:

- رؤية الله في المخلوقات.
- ثم رؤية الله يقيناً.

ولعل التتابع في الرؤية الصوفية رهن بكيفية الترقي والصعود الروحاني، وهي رؤية من النفس حاصلة وليس من الحس، لأنها «شروق الأنوار على النفس بحيث ينقطع منازعة الوهم، وقد خصه بعض الناس والصادقين بما يرسم من الصور

(1) السهروردي: عوارف المعرف، فكتبة القاهرة، ط 1973م، ج 4، ص 244.

(2) القشيري: الرسالة القشيرية، ص 83 : 84.

(3) محمود أمين النواوي: مقدمة كتاب التعرف للكلباذى ، ص 9.

(4) الشعراوى: الأنوار القدسية، ج 1، ص 88.

(5) السهروردي: مقامات الصوفية، ص 69.

(6) ابن عربى: كتاب اصطلاح الصوفية، ص 9.

الغيبية في الحس المشترك فيري ظاهراً محسوساً⁽¹⁾، فعند الصوفية تكاد تكون الرؤية الذوقية الناجمة عن المشاهدة الحاصلة بالمجاهدة مماثلة لما يري بالحس ظاهراً مع أنها ليست قائمة أصلاً بمعاينة البصر، وقد لخص ابن سينا - في إشارته وتنبيهاته - أحوال العارف في سلوكه طريق الحق من بدء حركته إلى نهايتها وهي الوصول إليه تعالى في:

- الارادة، وهو ما يعتري المستبصر باليقين البرهاني، أو الساكن إلى النفس إلى العقد الإيماني من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى فيتحرك سره إلى القدس ليinal من روح الاتصال فما دامت درجته هذه فهو مريد.
- ثم إنه ليحتاج إلى الرياضة، بغرض تحية ما دون الحق عن مستن الإيثار، وتطويع النفس الأمارة للنفس المطمئنة لينجذب قوي التخيل والوهم إلى التوهمات المناسبة للأمر القدسي وتلطيف السر للتنبه.
- ثم تعنو له خلسات من اطلاع نور الحق عليه لذرينة كأنها بروق توهم إلى ذلك حتى يغشا في غير الارتياض، فيكاد يري الحق في كل شيء.
- فيزول عن سكينته فيتنبه جليسه لا ستيفازه عن قراره.
- فينقلب له وقته سكينة، فيصير المخطوف مألفواً، والوميض شهاباً بيناً، ويحصل له معارف مستقرة.
- ثم يظهر عليه ما به، فكان وهو غائب حاضراً، وهو ظاعن مقيناً.
- ويتيسر له هذه المعرفة أحياناً، ثم يتدرج إلى أن يكون له متى شاء.
- ويتقدم هذه الرتبة فلا يتوقف أمره إلى مشيئته له كلما لاحظ شيئاً لاحظ غيره وإن لم تكن ملاحظته للاعتبار فيسنج له تعريج عن عالم الزور إلى عالم الحق مستقر به.

(1) السهروردي: مقامات الصوفية، ص 78 : 79

• فإذا عبر الرياضة إلى النيل صار سره مرأة مجلوة محازياً بها شطر الحق، ودرت عليه اللذات العلا، وفرح بنفسه، لما بها من أثر الحق، وكان له نظر إلى الحق ونظر إلى نفسه.

• فيغيب عن نفسه فيلحظ جانب القدس فقط، وإن لحظ نفسه فمن حيث هي لاحظه، لامن حيث هي بزینتها، وهناك يحق الوصل التام⁽¹⁾.

فجاءت صوفية ابن سينا عند تصوره لطريق الصويفي إلى رؤية الحق تعالى، على ميل ملحوظ لعبارات اللغة ليس لها في التجربة الفعلية ما يقابلها في حجمها من المعاني الدالة عليها، وربما لذلك وصف تصوفه بأنه ليس «إلا مذهباً نظرياً»⁽²⁾، فيما قال آخرون إن تصوفه قد مر بمراحل ما كان منه في الإشارات والتنبيهات إنما كان تعبيراً عن مرحلة النضج⁽³⁾، هكذا لا ينحصر أثر الذاتية عند ممارسة التجارب الصوفية وحسب وإنما يطال الأحكام الصادرة بشأن تقييم تلك التجارب.

ظاهرات الرؤية الذوقية :

لم يشغل المتصوفة بما خاصة مفكرو الإسلام من بحث عقلي اتصل بالمعرفة والوجود والإنسان وشكل عند أصحابه مذاهب فلسفية متكاملة، كما لم يستغرقهم البحث الذي ارتبط بالأصول العقدية مما كون اتجاهات كلامية متمايزة، وإنما انحصرت غاية الفكر الصوفي في تأسيس وتعزيز الروحانية المتداة بين الإنسان وربه في علاقة منهاها لذة النظر إلى وجهه الكريم تعالى، وربما وهو يحقق تلك الغاية قد استعار من الفلسفة ومن الكلام لمحات من التصورات والدلائل اللغوية مما توفر له في موضوعه ومنهجه واستدلاله، وما جادت به مجاهدات الصوفية من

(1) بتصرف من الإشارات والتنبيهات لابن سينا، حد 3، ص 378.

(2) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، حد 2، ص 210.

(3) عبد الحليم محمود: التفكير الفاسفي في الإسلام ، ص 272.

نظريات وأنماط فكرية، كان لهم بسببها نصيب وافر من الإنكار والتجريح، لكنه -
أي الفكر الصوفي - تفرد بميزتين بارزتين هما :

- 1- ذاتية الممارسة وفرديتها.
- 2- لغة التجربة وتعابيرها.

ويمكن أن يندرج في إطارهما منهجية الذوق الصوفي في مجاهداته طيلة الطريق الذي يسلكه في مقاماته وأحواله، إلى أن يستقر وجدانه وينعم بالرؤبة، بلغ الصوفية في تصور رؤيته تعالى مبلغًا تجاوزت ظاهراتهم فيه مادلت عليه اللغة والاصطلاح، وما أفرزته مفردات الواقع ومعطيات العلم، حيث عبرت ألفاظهم في الرؤبة عن تحليل مقدورات النفس الإنسانية - عند تعلقها بالرؤبة - عن جوانب انغلقت إلا عليهم وحدهم، واشتبت تعابيرهم في التصريح عن الرؤبة مع مادلت عليه مقاماتهم تارة وأحوالهم تارة ثانية وفلسفة الذوق الصوفي تارة ثالثة، إذ ليس هناك فيما تجنيه النفس المتصوفة في مجاهداتها لتحقيق الرؤبة فواصل حاسمة بين مقام وحال وذوق كشفي، فإن الدلالة عند الصوفي إنما يكون فيما تجنيه نفسه من الرؤبة في اللحظة الصوفية نفسها، وليس فيما تكون عليه النفس من مقام أو حال أو غيره، لذا احتوت الرؤبة الذوقية عند متصوفة الإسلام على أبعاد عدة تمثلت في :

1- المعاينة :

يقول الجيلاني «من رأي محبا لله عز وجل فقد رأى من رأى الله عز وجل بقلبه دخل عليه بسره، ربنا عز وجل شيء موجود مرئي، قال النبي ﷺ «سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر لا تضامون في رؤيته»، يري اليوم بأعين القلوب وغداً بأعين الرؤوس»⁽¹⁾، هكذا أقر المتصوفة الرؤبة قلبية في الدنيا بينما تكون عياناً

(1) الجيلاني: الفتح الرباني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1980م، ص 142، 143.

في الآخرة، وكان احتجاجهم في المعاينة بدلالة نقلية، غيرأن من المتصوفة من ألح إلى الرؤية العيانية في الدنيا وأباحها بشروطها، مع ما اكتنف عبارته من الغموض، يروي الأشعري عن قوم من الأمة ينتحرون النساك قولهم «إنه يرى الله سبحانه في الدنيا على قدر الأعمال، فمن كان عمله أحسن رأي معبوده أحسن»⁽¹⁾، فإنه «إذا صاح القلب صاح النظر، وإذا صاح القلب فقد قرب من الحق عز وجل، وإذا نظر بعين القرب والمعرفة، يصير نظره من الله عز وجل ويصير القرب سحاباً في قلبه والنظر برقه والوعظ مطره، يعبر بلسانه بما في قلبه»⁽²⁾، أو كما يقول الغزالى بشأن العارفين إنهم «استكملاً مراجعهم فرأوا بالمشاهدة العيانية أن ليس في الوجود إلا الله تعالى»⁽³⁾، لأنهم المقربون، أصحاب اليمين، أهل العلم بالله تعالى، وأهل الحب لله تعالى، وأهل الخوف من الله تعالى، حيث إنهم «نظروا إليه سبحانه وتعالى فنظر إليهم»⁽⁴⁾، وشرط الصوفية لتحقيق النظر إليه تعالى قول أحدهم «عزفت نفسي عن الدنيا وكأني أنظر إلى عرش ربى تعالى بارزاً وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتذارون إلى أهل النار يتعادون»⁽⁵⁾، لأن الروح المؤمنة التي استنارت بالنور الذي أنزله عليه رسوله ﷺ «فادركته الفطرة بذلك النور السابق الذي حصل لها يوم إقاء النور، فانضاف نور الوحي والنبوة إلى نور الفطرة، نور علي نور، فأشرقت منه القلوب، واستنارت به الوجوه، وحييت به الأرواح إلى حياتها، ثم دلها ذلك النور علي نور آخر هو أعظم منه وأجل، وهو نور الصفات العليا الذي يضمحل فيه كل نور سواه، فشاهدته ببصائر الإيمان مشاهدة نسبتها إلى القلب نسبة المرئيات إلى العين»⁽⁶⁾،

(1) الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج1، ص 344.

(2) الجيلاني: الفتح الرباني، ص 285.

(3) الغزالى: مشكاة الأنوار، تحقيق: عبد العزيز السيدowan، دار الإيمان، دمشق، ط1، 1990م، ص 39: 40.

(4) أبو طالب المكي: قوت القلوب، ج1، ص 236.

(5) المصدر نفسه ، ج1، ص 201.

(6) ابن قيم الجوزية: الوابل الصيب، ص 61: 62.

فكانَتْ عبارة المتصوفة في التصريح بالرؤيا العيانية غارقة في غموضها، مثلما صرَّح التوحيدِي بقوله للصوفي إنك لن تصل إلى باب ربك تعالى «حتى تصحب كونك بفارق كونك، وتبعد في عينك عن عينك، وتتأي عن شاهد زينك وشينك، وتمحو أثر المكان في أينك، وحتى يبقى «أنت» منسلخاً عنك، ونعتك منفسخاً عليك،، فإذا بلغت هذا الحد، لم يبق بينك وبينك ضد، ولا ند، فترد، حينئذ، بحره الطامي ظامناً، وترد روضة الناظر ناظراً، فإنك تذوق بغير مذوق ما لم يذقه مخلوق»⁽¹⁾، وربما كان مرجع الغموض الذي اكتنف عبارات الصوفية في التعبير عن رؤيا العيانة، أن ذلك متحقق لهم بعين اليقين وليس بعلم اليقين، كما عبر حاجي خليفة بأن علي من يريد ذلك «أن يجتهد في الوصول إليه بالعيان دون أن يطلبه بالبيان فإنه طور وراء طور العقل»⁽²⁾، وربما لأن للمعاينة عند المتصوفة صوراً ثلاثة:

• معاينة الأ بصار.

• ومعاينة عين القلب.

• ومعاينة عين الروح، وهي التي تعائن الحق عياناً محضاً⁽³⁾.
وابن عربي يثبت الرؤيا العيانية في اليوم الآخر، لكنه وهو يقرها للمؤمنين، يقر بتناوتها في رؤيتها تفاوتاً عظيماً على قدر علمهم⁽⁴⁾، فإن أهل الجنة «يرون ربهم من غير إدراك ولا إحاطة ولا كافية ولا مقابلة ولا على مكان ولا في جهة»⁽⁵⁾، ولهذا ذكر أن المتصوفة أجمعوا على أن الله تعالى «يري بالأ بصار في الآخرة، وأنه يراه المؤمنون دون الكافرين، لأن ذلك كرامة من الله تعالى، لقوله «للذين أحسنوا الحسني وزيادة»، وجوزوا الرؤيا بدلاله العقل وأوجبوها بالسمع، وقد جازت

(1) التوحيدِي: الإشارات الإلهية، ص 141.

(2) حاجي خليفة: كشف الظنون، المجلد الأول، ص 414.

(3) ابن قيم الجوزية: مدارج السالكين، دار الحديث، القاهرة، ح3، ص 256 : 257.

(4) ابن عربي: الفتوحات المكية، المجلد الأول، ص 321.

(5) الرفاعي: العقيدة الحقة، ص 15.

الرؤية عقلاً لأنَّه موجود «وكُلُّ مُوْجُود فِي جَانِزِ رُؤْيَتِهِ إِذَا وَضَعَ اللَّهُ تَعَالَى فِينَا الرُّؤْيَا لَهُ»⁽¹⁾، فوافق الصوفية الأشاعرة في الرؤية العيانية وفي الدلالة عليها بدلالة الوجود، ولهذا فهم ينكرُون رؤيتَه بالأبصار في الدنيا على جهة الكرامة⁽²⁾، رغم ما عبرت عنه عبارات المتصوفة مما يشير إلى تمكُن بعضهم من رؤية العيان في حال الدنيا، ويبدو أن تلك العبارات لم ترد على لسان الصوفية في نقاوة التصوف الأولى، وإنما كانت ترجمة لأحوال المتصوفة الذين أمعنوا في التجريد والتفلسف العقلي في مراحله المتأخرة، فقد اعتبر أن من قدم أروع وأقوى روحانية إيمانية معتصمة ومهتمة بعيداً عن السمات الفلسفية والشطحات المترنحة والكلمات الفاضحة في بدايات العلم - أي علم التصوف - هما الجنيد ببغداد والطوسي بنيسابور⁽³⁾، ولذلك فإن الخوض في شطحات الصوفية وما يصدر عنهم حال وجودهم محظوظ، لأن المعاني والمدارك المنكشفة من عالم الملائكة متعدزة بل مفقودة⁽⁴⁾، ومثل هذا جاء متاخرًا في التصوف، وأما من زعم من المتصوفة في قوله بروؤية صورة عظيمة ويعتقد أن المرئي هو الله، فقد قال فيهم ابن تيمية «هم صادقون فيما يخبرون به ولكن لم يعلموا أن ذلك هو الشيطان، وهذا ما وقع كثيراً لطوابئ من جهال العباد»، وذلك بدلالة أن هذا لم يقع «لأحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان»، وقيل من ادعى الرؤية العيانية لنفسه في حال الدنيا بأنه «علي ضلال وتكذيب»، وفي رؤية الرسول ﷺ ليلة الإسراء، فقد قال جمهور المتصوفة وكبارهم «إنه لم يره محمد ﷺ ببصره، ولا أحد من الخلق في الدنيا، وقال بعضهم «رأه النبي ﷺ ليله المصري»، فإنه خص من بين

(1) الكلاباذى: التعرف، ص 57 والقشيري: من أصول العقيدة الإسلامية للطحاوى، ص 65 وابن تيمية: الفتاوي، المجلد الخامس، ص 79 عبد الرحمن بدوى: تاريخ التصوف في الإسلام، ص 174.

(2) القشيري: الرسالة القشيرية، ص 360.

(3) عبد الحليم محمود وطه عبد الباقى سرور: مقدمة اللمع للطوسي، ص 6 : 7.

(4) ابن تيمية: التوسل والوسيلة، رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء، السعودية، ص 28 والكلاباذى: التعرف، ص 59 : 58

الخلائق بالرؤوية، كما خصص موسى عليه السلام بالكلام، وقال بعضهم «رأه بقلبه ولم يره ببصره»⁽¹⁾، وقد اعتبر ماسينيون ما قاله الحسن البصري بإنكار رؤية الله حين الإسراء دليلاً على الروح النقدية والنزعة الواقعية⁽²⁾، وذلك مردود عليه بأن أصحاب كل مذهب من المذاهب المتناقضة التي اختلفت في رؤية الإسراء، قد حاولوا جره إلى رأيهم⁽³⁾.

2- التجلي :

والذي أوضحة القاشاني في مراتب، من جملتها «تجلي الذات في الأعيان الثابتة»⁽⁴⁾، ونفاه ابن يتميه عند إنكاره الرؤية العيانية في الدنيا إلا عن رسول الله عليه، فيقول «هذا التجلي يحصل بوسائل بحسب إيمان العبد ومعرفته وحبه، ولهذا تتنوع أحوال الناس في ذلك كما تتنوع رؤيتهم لله تعالى في المنام، فيراه كل إنسان يحسب إيمانه، ويري في صور متنوعة»⁽⁵⁾، فليس التجلي إذن إلا ظاهرة من ظاهرات الرؤية القلبية التي تقوى كلما قوي إيمان العبد وتت ami في نفسه، أو كما عبر عنها فلاسفياً بأنها «حالة مؤقتة يفترض فيها العقل مصحوبة بعدم إحساس بالزمان»⁽⁶⁾، وربما قوي ذلك التجلي حتى يصير كالعيان، وليس معقوداً بالعين، لأنه في الذهن، وسببه «قوة ارتباط حاسة البصر بالقلب. فالعين مرآة القلب شديدة الاتصال به، وتتنضم إلى ذلك قوة الاعتقاد»⁽⁷⁾، وفي هذا تكمن دقة المنهج الصوفي في رؤية الله

(1) الكلام باذى: التعرف ، ص 59.

(2) ماسينيون: من تاريخ التصوف في الإسلام لعبد الرحمن بدوي، ص 174.

(3) عبد الحليم محمود : التفكير الفلسفى في الإسلام ، ص 156.

(4) القاشاني : من دراسات في علم الكلام ليعي هويدي، ص 230:231.

(5) ابن يتميه: الفتاوى، المجلد الخامس ، ص 492.

(6) ميرفت بالى : أفلوطين، ص 419

(7) ابن قيم الجوزية : مدارج السالكين، ح 3، ص 245:247.

تعالى، واقترابه من دلالات الرؤية الشمولية المتكاملة، وإن عبر مقصدهم فيها عمما تفرزه حالة التجلي عند الصوفية في حياته الدنيا، ويبدو أن في مذهب المتصوفة يعد ما صح في الدنيا وأمكن وقوعه، فإنه يلزم - وبصورة أسمى وأتم - أن يصح في اليوم الآخر.

3- المشاهدة :

فقد ذكر أن الصوفية قد أحسنوا حدين طرحا العقل وأثبتو عجزه، وجعلوا السبيل إلى الله مشاهدة ذوقية، لأن الله يجل عن أن تدركه الأ بصار أو تحيط به العقول⁽¹⁾، وقد حصرها بعض المتصوفة - أي المشاهدة الذوقية - في مشاهدة علم التوحيد الذي لا يصل العبد إليه «إلا بعلم المعرفة وهو نور اليقين ولا يعطي نور اليقين حتى تم خض الجوارح بالأعمال الصالحة»⁽²⁾، أي «شهد مقام الله تعالى منه بالبيان فقام بشهادة الإيقان»⁽³⁾، واعتبرت حالاً غير منقطعة، لأنها مشاهدة «الموجود الواجب الوجود على الدوام مشاهدة بالفعل أبداً، حتى لا يعرض عنه طرفة عين»⁽⁴⁾، واعتبرت تلك المشاهدة أكمل من المكاشفة لأنها «تعلق بنفس الذات الجامحة للصفات»، فمن شاهد الصفة فلابد أن يشاهد متعلقاتها، وخلالتها «أن لا يقصر نظر القلب على صفة من الصفات، بحيث يستغرق فيها وحدها، بل يكون التفاته وشهوده واقعاً على الذات الموصوفة بصفات الكمال، المنعوتة بنعوت الجلال، فحينئذ يكون شهوده واقعاً على الذات والصفات جميعاً»⁽⁵⁾، فالمشاهدة بذلك عند الصوفية إنما هي قلبية، وشرطها الذكر الدائم «حتى يحصل له الحضور الدائم مع

(1) أبوالوفا التفتازاني: علم الكلام، ص 99 : 100.

(2) أبوطالب المكي: قوت القلوب ، ح 1، ص 251.

(3) المصدر نفسه ، ح 1، ص 132.

(4) ابن طفيل: من حي بن يقطان ضمن نصوص مختارة من الفلسفة الإسلامية لمحمود قاسم، ص 77.

(5) ابن القيم الجوزية: مدارج السالكين، ح 3، ص 242 : 245.

الله، فهناك يستغنى عن ذكر اللسان بالشهود القلبي»⁽¹⁾، لأنها «حضور الحق من غير بقاء تهمة، فإذا صحت سماء السر عن غيوم الستر فشمس الشهدو مشرقة»⁽²⁾، كما تتصف تلك المشاهدة باليقينية، لأنها «صفاء النظر إلى الله تعالى، بمشاهدة القلوب بحقائق اليقين»⁽³⁾، وتعني «سقوط الحجاب بتاً، بحيث لا يبقي منه شيء»⁽⁴⁾، ولها درجات ثلاثة:

- مشاهدة معرفة، تجري فوق حدود العلم، في لوائح نور الوجود.
- مشاهدة معاينة، تقطع حبال الشواهد، وتلبس نعوت القدس، وتحرس ألسنه الإشارات.
- مشاهدة جمع، تجذب إلى عين الجمع، مالكة لصحة الورود، راكبة بحر الوجود⁽⁵⁾.

ويذكر الطوسي من أقوال المتصوفة حال المشاهدة، قول الخراز «من شاهد الله بقلبه خنس عنه ما دونه، وتلاشي كل شيء وغاب عند وجود عظمة الله تعالى، ولم يبق في القلب إلا الله، عز وجل»، وقول المكي «المشاهدة ما لاقت القلوب من الغيب بالغيب وليجعلها عياناً ولا يجعلها وجداً، والمشاهدة وصل بين رؤية القلوب ورؤية العيان، والمشاهدة تعني المحاضرة، أي المدانة، وهي حضور بمعنى قرب، مقرون بعلم اليقين»⁽⁶⁾، فصح أن المشاهدة الصوفية ليس من معانيها القاطعة تكون المعاينة، فإنها وجدانية، من جهة الروح، لأن كمال الروح «أن تعرف الحق لذاته... فإذا صبر العبد بحيث يصير مستغرقاً في شهود أنوار الربوبية، منقطع الفكر عن كل

(1) الشعرياني: الأنوار القدسية، ح1، ص 86 و 94 وأبوطالب المكي: قوت القلوب، ح1، ص 229.

(2) القشيري: الرسالة القشيرية، ص 75.

(3) الطوسي: اللمع، ص 103.

(4) ابن قيم الجوزية: مدارج السالكين، ح3، ص 242.

(5) المصدر نفسه، ح3، ص 247 : 252.

(6) الطوسي: اللمع، ص 100 : 101.

ما سوي الله، فهذا هو الإعزاز المطلق»⁽¹⁾، فإن المشاهدة «حالة الفناء لأنور ولا ظل مثل ليلة القدر»⁽²⁾، يقول السهروري إن الإنسان إذا واطب على التفكير في العالم القدسي والمناجاة وقراءة الوحي الإلهي «ربما تخطف عليك أنوار مثل البرق لذريته، ويكثر فيتاجع، وقد يثبت فيسلبك عن مشاهدة الأجرام، ويقاد سنا برقه يخطف بالأبصار، وتحصل لك حالات مشاهدة»⁽³⁾، وعندها يستطيع الصوفي أن يصرح «تعرفت إلى ربي تعرفاً أشهدني فيه بدو كل شيء من عنده فلما رأيت بدو كل شيء من عنده أقمت في هذه الرؤية»⁽⁴⁾، لكن الملاحظ أن المتصوفة حريصون على تأكيد أن «واجب الوجود تعالى عن الصورة وهو مجرد عن المادة بالكلية»⁽⁵⁾، وقد أخذ ابن تيمية على المشاهدة الصوفية - وهو ينكرها عليهم - أنهم «يشهدون الحقيقة الكونية، مع إعراضهم عن الأمر والنهي»، بل ورغم أنهم عنده خير من المعتزلة فإنهم عنده في مشاهدة توحيد الربوبية والفناء «يصيرون أيضاً معتزليين لجماعة المسلمين وسنتهم»⁽⁶⁾، لأن اليقين الصحيح عند فريق من مفكري الإسلام يستوجب «خلع كل عقيدة بأن الله جل شأنه ظهر، أو يظهر بلباس البشر أو حيوان آخر لصلاح أو فساد»⁽⁷⁾.

4- الكشف:

يقول ابن القيم عن المكاشفة «أنها اطلاع أحد المتحابين المتصافين على باطن أمره وسره»، فإذا بلغ العبد مقام المعرفة فكانه «يطالع ما اتصف به رب سبحانه من

(1) الرازى: لواعى البينات، ص 231.

(2) ابن عربى: الفتوحات المكية، المجلد الأول، ص 178.

(3) السهروري: اللمحات، ص 150.

(4) النفرى: المواقف والمخاطبات، تحقيق: أثرى يوحنا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ص 101.

(5) السهروري: مقامات الصوفية، ص 43 : 44.

(6) ابن تيمية: التدميرية، ص 195 و 235.

(7) الأفغاني: من الرد على الدهريين ضمن نصوص فلسفية لمحمد قاسم، ص 107.

صفات الكمال، ونعوت الجلال، وأحسست روحه بالقرب الخاص الذي ليس هو كقرب المحسوس من المحسوس، حين يشاهد رفع الحجاب بين روحه وقلبه وبين ربه، فإن حجابه هو نفسه.. فصار يعبده كأنه يراه⁽¹⁾، فهي حالة واقعة من جهتي القلب والروح، لكنها اعتبرت «علوماً يحدثها رب سبحانه وتعالى في قلب العبد»⁽²⁾، فالكشف من حيث كونه علوماً قلبية فيه دلالة - وإن ضعفت - على اتصالها بالعقل، وهي كالمشاهدة تتصف باليقين، لأنه على وجوه ثلاثة :

- مكاشفة العيان بالأبصار يوم القيمة.
- مكاشفة القلوب بحقائق الإيمان بمبشرة اليقين بلاكيف ولاحد.
- مكاشفة الآيات بإظهار القدرة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بالمعجزات، ولغيرهم بالكرامات⁽³⁾.

فهي تتصل بالحس العياني في اليوم الآخر، لأن الرؤية نوع كشف وعلم، إلا أنه أتم وأوضح من العلم⁽⁴⁾، لأنه ليس موقوفاً على الأدلة المجردة⁽⁵⁾، فالكشف فعل وجداني ذوقي متصل في حال الدنيا بالقلب والروح، بينما ينضاف إليه من معاني الرؤية في الآخرة، المعاينة، والعلم العقلي، لأنه متصل بكشف الحجب عنه تعالى لتمكن المؤمن من تمام رؤيته، فالكشف «وهو علم ضروري يجده الإنسان في نفسه ولا يقبل معه شبهة ولا يقدر على دفعه»⁽⁶⁾، ليس واقعاً بتمامه إلا في اليوم الآخر في جنات عدن عند رؤية الحق، ويكون علي مراتب :

- طائفة أصحاب المنابر وهي الطبقة العليا، الرسل والأنبياء.

(1) ابن قيم الجوزية: مدارج السالكين، ح3، ص232.

(2) المصدر نفسه ، ح3، ص 233.

(3) الطوسي: اللمع، ص 102.

(4) الغزالى: إحياء علوم الدين، ح 1 ، ص 141.

(5) الغزالى: المنقد من الضلال، ص 23.

(6) ابن عربي: الفتوحات المكية، المجلد الأول، ص 319.

- الأولياء ورثة الأنبياء قولًا وعملاً وحالاً.
- العلماء من طريق النظر البرهани العقلي.
- المؤمنون المقلدون في توحيدهم⁽¹⁾.

فهؤلاء يوم القيمة «يرجع كل شخص منهم عيناً كله وسمعاً كله فيري بذاته كلها لاتقينه الجهات ويسمع بذاته كلها، فهذا يعطيهم ذلك النور فيه يطيقون المشاهدة والرؤى، وهي أتم من المشاهدة... فترفع الحجب فيتجلى لهم الحق جل جلاله»⁽²⁾، وهذا يدحض اعتبار المكاشفة «لاتصحبها أية ظاهرة نفسية بصرية أو سمعية أو حسبية»⁽³⁾، إذا تم تقييمها بمعيار الرؤية الأخرىوية، بل وبمعيار الرؤية الذوقية الحاصلة للصويف حال تعبده الدنيوي، لأن كيان الصويف بكمال بدنـه وكافة جوارحـه، يصير لحظة الرؤية بمثابة العين المدركة للمرئي، وقد أصاب ابن خلدون في وصف تلك الحال حيث «إنه وجداً في عـندهم، وفـاقـد الـوجـدان عـنـهـم بـعـزـل عـنـ أـذـ وـاقـهـمـ فـيـهـ». واللغات لا تعطي دلالة على مرادـهمـ منهـ، لأنـهاـ لمـ توـضـحـ الإـلـلـمـتـعـارـفـ، وأـكـثـرـهـ منـ المـحسـوسـاتـ»⁽⁴⁾، غيرـ أنهـ يـسـتـبعـدـ وـقـوعـهـ بـيـنـ سـلـفـ المـتصـوفـةـ أـعـلامـ الـلـلـهـ إـذـ لـمـ يـكـنـ لـهـمـ حـرـصـ عـلـيـ كـشـفـ الـحـجـابـ، وـلـاـ هـذـاـ النـوـعـ مـنـ الـإـدـرـاكـ»⁽⁵⁾، وأـلـحـ الغـزـاليـ إـلـىـ تلكـ الحالـ بـأـنـهـ «طـورـ وـرـاءـ الـعـقـلـ تـنـفـتـحـ فـيـهـ عـيـنـ يـدـرـكـ بـهـ مـدـرـكـاتـ خـاصـةـ»⁽⁶⁾، حتىـ أنـ هـنـاكـ مـنـ الـمـتصـوفـةـ مـنـ يـسـوـيـ فـيـ تـلـكـ الـحـالـ مـنـ الرـؤـيـةـ بـيـنـ الـكـشـفـ وـالـحـجـابـ، فـيـذـكـرـ النـفـريـ مـنـ أـقـوـالـ الـحـقـ تـعـالـيـ لـهـ «إـذـ رـأـيـتـنـيـ اـسـتـوـيـ الـكـشـفـ وـالـحـجـابـ»⁽⁷⁾،

(1) المصدر نفسه، المجلد الأول، ص 320.

(2) المصدر نفسه، ص 320.

(3) مالك بن نبي: الظاهرة القرآنية، ص 140.

(4) ابن خلدون: المقدمة، ص 458.

(5) المصدر نفسه، ص 459.

(6) الغزالى: المنقد من الضلال، ص 62.

(7) النفرى: المواقف، ص 55.

وقوله «رأوني وحجبتهم برؤيتهم إياي عنِّي»⁽¹⁾، وتلك تعبيرات ذوقية لم تكن لتكون للصوفية إلا في إطار الذاتية التي تستغرقه في حال الوجود والمكاشفة.

والمحاكمة عند المتصوفة تستقطب في مذاهبهم في الرؤية البحث والكلام في الحجب، وقد حصروها في:

التعطيل، الشرك، البدعة القولية، البدعة العملية، الكبائر الباطنة، الكبائر الظاهرة، الصغائر، التوسيع في المباحثات، الغفلة وحجب المجتدين السالكين⁽²⁾، بينما يوردها الرازبي في حجابين:

• نوري، وهو الاشتغال باكتساب الصفات المحمودة.

• وناري، وهو الاشتغال بالشهوة والغضب والحرص والأمل⁽³⁾.

ولذا فعلى العبد «أن يجاهد نفسه إلى الغاية، فإن الحق ربما تفضل عليه بعدم الحجاب عنه»⁽⁴⁾، وأن الله تعالى إذا أراد «أن يواли عبداً من عبيده فتح عليه باب ذكره، فإذا استلذ الذكر فتح عليه باب القرب، ثم رفعه إلى مجالس الأنس به، ثم أجلسه على كرسي التوحيد، ثم رفع الحجب وأدخله دار الفردانية، وكشف له عن الجلال والعظمة، فإذا وقع بصره على الجلال والعظمة بقي بلا هو»⁽⁵⁾.

والدلالة الظاهرة من كلام الصوفية في الحجب هو تشبيهم بالشرع، حيث استعاروا منه كثيراً من عباراتهم، التي لم يكن في مقدورهم اللجوء إلى غيرها لتعبير عن أحوالهم في الكشف، ومع ذلك هم يفرقون في الكشف بين ما يحدث حال التبع في الدنيا، وما ينتظرون في الآخرة، حيث يكون «إتمام النعيم بالانتظر إلى

(1) المصدر نفسه، ص 76.

(2) ابن قيم الجوزية: مدارج السالكين، ج 3، ص 233 - 234.

(3) الرازبي: اعتقادات فرق المسلمين، ص 100.

(4) الشعراوي: الأنوار القدسية، ج 1، ص 80.

(5) القشيري: الرسالة القشيرية، ص 263.

وجهه الكريم⁽¹⁾، بزوال الحجب المانعة من رؤيته، وواضح من عبارات المتصوفة أن زوال الحجب بين العبد وربه، مرهون بما يأتيه العبد من فعل الصالحات، وقد عد ذلك في معرض الهجوم على الصوفية من شبه إبليس عليهم، لأنه «صدهم عن العلم وأراهم أن المقصود العمل»، وأوصلهم إلى قولهم «أن الله عز وجل يتجلّي في الدنيا لأوليائه»⁽²⁾، وأنهم في الكشف جعلوا هناك وسائل بين الإنسان وربه، مما اقتبسه شيعة الاسماعيلية في اعتبارها تلك الوسائل هي التجليات الإلهية على الأرض في صور الأئمة⁽³⁾، ولكن تجربة المتصوف الذاتية تجزم بانعدام وجود مثل هذا التصور للوسائل بين العبد وربه، فإن ما ينشأ في وجдан الصوفي إنما علاقة مباشرة ينعدم فيها كل وسيط، وهم في هذا يقررون أسمى درجات القرب بين الإنسان وخالقه.

5- الفناء:

اعتبر الجرجاني أن فناء العبد في الحق هو من نوع حق اليقين حيث «البقاء به علمًا وشهوداً وحالاً»⁽⁴⁾، وقد ميز ابن عربي في حال الفناء بين درجات فقدان الشعور بالأفعال الإنسانية وإرجاعها إلى الله، فقدان الشعور بمكانته وقواه وصفاته ويراهما مكاناً لله، زوال شعور العبد بشخصيته، لا يتفطن إلى أن الله هو من يشاهده، مشاهدته لله تبعد كل ما سواه عن النفس وقمة الفناء حيث تزول الصفات الإلهية أيضاً ويتجلي الله للعبد في مشاهدته بوصفه الموجود المطلق⁽⁵⁾. ولعل الفناء في الرؤية الصوفية لله تعالى - في اعتقاد البعض - يعد عملية

(1) ابن عطاء الله السكندرى: حكم ابن عطاء الله، شرح: الشيخ عبد الله الشرقاوى، مطبعة محمد علي صبح، القاهرة، 1970م، ص 112.

(2) أبو الفرج الجوزي: تلبيس إبليس، ص 235 : 236.

(3) حسين مروة: النزعات المادية ، ح2، ص 229: 231.

(4) الجرجاني: التعريفات، ص 95.

(5) أبوريان: الحركة الصوفية في الإسلام، ص 258.

عقلية، حيث الإنسان فيها قادر على أن يسمو بنفسه حتى يصل إلى عقلًا صرفاً⁽¹⁾، وقد قيل أيضًا إنها تشبه طريقة الفنان الذاتي عند الهند أو بلوغ الامتناعي والاندماج به في المسيحية، لكن التعاليم الدينية الإسلامية تقوم على أساس ثلاثة تتناصف تماماً واقرار هذا التشابه، وهي:

- مفهوم التسامي الإلهي المطلق الذي عبر عنه القرآن الكريم في الآية «ليس كمثله شيء»، يتعارض مع فكرة الاتصال الحميم بالله تعالى.
- الشعائر الدينية بقيودها الصارمة لا تترك مجالاً لاحتمال وصول سهل غير مشروط للحقيقة القصوى.
- المفهوم الإسلامي للوحدة أو الاستمرار في حياة الإنسان بين هذا العالم والعالم الآخر مما يصعب معه الفصل الحاسم بين الوجود المتجدد والوجود غير المتجدد⁽²⁾.

ومن جهته يفصل ابن تيمية معاني الفنان حيث يراد به:

- الفنان الديني الشرعي، أي يبني عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به.
- الفنان الصوفي، وهو أن يبني عن شهود ما سوي الله تعالى.
- الفنان عن الوجود السوي، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق. ويحكم بضلal النوعين الآخرين⁽³⁾، وربما كان ذلك لما يرد فيهما من عبارات المتصوفة التي رأى البعض فيها خروجاً عن الشرع وأدابه، وصوفية الغزالى تدفعه لالتماس العذر لهم في الحالين، بقوله «العارفون بعد العروج إلى سماء الحقيقة، اتفقوا على أنهم لم يروا في الوجود إلا الواحد الحق، لكن منهم من كان له هذه

(1) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 383.

(2) ماجد فخرى: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 323.

(3) ابن تيمية: التدميرية، ص 221 : 222.

الحال عرفاناً علمياً، ومنهم من صار له ذلك حالاً ذوقياً، وانتفت عنهم الكثرة بالكلية واستغرقوا بالفردانية المحسنة، واستوفيت فيها عقولهم، فصاروا كالمبهوتين فيه ولم يبق فيهم متسع لذكر غير الله، ولا لذكر أنفسهم أيضاً، فلم يكن عندهم إلا الله تعالى، فسکروا سکراً رفع دونه سلطان عقولهم، فقال أحدهم «أنا الحق» وقال الآخر «سبحانى ما أعظم شانى» وقال آخر «ما في الجبة إلا الله» وكلام العشاق في حال السكر يطوي ولا يحكي، فلما خف عنهم سكرهم وردوا إلى سلطان العقل الذي هو ميزان الله في أرضه، عرفوا أن ذلك لم يكن حقيقة الاتحاد بل شبه الاتحاد.... وهذه الحالة إذا غلت سمية بالإضافة إلى صاحب الحال «فناء»، بل «فناء الفناء» لأنه فني عن نفسه وفني عن فنائه، فإنه ليس يشعر بنفسه في تلك الحال ولا يعدم شعوره بنفسه، ولو شعر بعدم شعوره بنفسه، لكن قد شعر بنفسه، وتسمى هذه الحالة بالإضافة إلى المستغرق به بلسان المجاز اتحاداً أو بلسان الحقيقة توحيداً⁽¹⁾، فالفناء الصوفي - وفق معياد الإيمان - في معتقد الغزالى إنما هو توحيد خالص، لكنه يفتقد - وفق مذهب الرؤية التامة - المعيار الموضوعي لتحديد وضبطه.

6- الحب الإلهي:

ويمثل مرتبة عليا يرتقاها الصوفي في منهاجه الذوقي لرؤية الله تعالى، وعد - عند البحث والتقييم - تظرية صوفية متكاملة، ومن ممثليها إبراهيم بن أدهم حيث «أنس بالله، ولم يعد الحجاب ولا الغطاء»⁽²⁾، وعلامة المحبة الخالصة لله تعالى «التي لا شرك فيها لسواه ولا دخل عليها من غيره»، ولا يصلح فيه أن يكشف عن وصف

(1) الغزالى: مشكاة الأنوار ، ص 41:43.

(2) النشار: نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام، حد 3، ص 424.

المحبين «لأن حالي يجل عن الوصف ومقامهم يجاوز علوم العقل والوقت»⁽¹⁾، ويضع صاحب قوت القلوب رابعة العدوية في مقام الخلة أعلى المقامات عنده، وتحديد هذا المقام «تخل أسرار الغيب فيطلع على مشاهدة المحبوب»⁽²⁾، ويري النشار بأن نظرية الحب الإلهي تتصل بالحلول، كما تتصل بالاتحاد أي وحدة الوجود وتتصل كذلك بوحدة الشهود كما توجد لدى صوفية أهل السنة والسلف في نظرية تتصل برؤية الوجه الإلهي⁽³⁾.

والذي أثار شبهة الاتصال والتشابك بين نظريات المتصوفة في رؤية الله تعالى، إنما ورد بسبب:

- تجاوز الصوفية في الرؤية حد النظر العقلي.
- وحدة المنهج الذوقي بين المتصوفة.

• التشابة الحادث في الألفاظ والتعابير الذوقية التي استعان بها المتصوفة.

مما جعل الفرصة سانحة أمام محللي الفكر الصوفي من خصومهم من الإسلاميين وكثير من رجال الاستشراق، من تتبع نسيج هذا الفكر من حيث: التداخل الحاصل بين مذاهب الصوفية من جهة، وتدخلها مع نظريات فلسفية ودينية من جهة ثانية، للحكم بأن رجال التصوف قد استقروا مذاهبهم من أثر غير إسلامي، من ذلك، ما لاحظة كوربان من إنكار وتكتم في العالم الشيعي حول الصوفية مع أنه يتكلمون بلغتهم ويبشرون بحكمتهم⁽⁴⁾، ولعل المدخل الذي ورد منه هذا الادعاء هو القول بأن «الصوفية عادة ما يرى أن للايات باطنناً يستطيع هو إدراكه ولا يبلغه غيره»⁽⁵⁾، وكان ذلك مما أثار جمهرة الفقهاء علي التصوف في اهتمامهم بالجوهر

(1) أبو طالب المكي: قوت القلوب، ح1، ص 233.

(2) أبو طالب المكي: نقاء عن نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام للنشر، ح3، ص 213.

(3) النشار: نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام، ح3، ص 202.

(4) كوربان: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 284 وأحمد أمين: ضحي الإسلام، ح3، ص 245.

(5) Jan Richard: Thought and travel in the house of Islam. Curzon

دون العرض والإيمان بالباطن دون الظاهر⁽¹⁾، وقيل ذلك عن إخوان الصفا، حيث كانت لهم باباً للتأويل لبث معانيهم التي رأى فيها البعض خروجاً عن معاني الدين الإسلامي⁽²⁾، كما نسبت الفكرة ذاتها لابن عربي في آرائه القائمة على فكرة التأويل الباطني للنصوص الشرعية⁽³⁾، وقد أذكر حاجي خليفه دعوي «التقابض بين الظاهر والباطن»، لأنها «زعم باطل بشهادة العموم والخصوص»⁽⁴⁾، ويبدو أن ذلك كان السبب وراء هجوم الغزالى دون هوادة على الباطنية، مع تعليمه أن وجهتهم كانت بسبب سياسى ديني⁽⁵⁾، ويلتمس السيوطى للمتصوفة فيما التجأوا إليه من باطن العلم مما يخالف ظاهره، أن «صدر ذلك عنهم»، كان «في حال السكر والغيبة»⁽⁶⁾، ولهذا يجب التمييز في مذهب المتصوفة في الرؤية على تنوع ظاهراتها بين:

- رؤية الوجود، وهي ما يناله الصويف من رؤية الحق، حال وجوده وانقطاعه لله تعالى، وقد اتسعت حتى تكاد تشمل كافة الأبعاد التي دلت عليها دلالات الرؤية التامة.

• رؤية الصحو، هي ما يقره المتصوفة، بدلالة السمع، وأشد ما يميزها، البعد العياني منها.

وفيما وردت رؤية العيان في مذاهبهم على استحياء، فقد استحوذت رؤية الوجود على أغلب تعبيراتهم.

press. 1996. P. 65.

(1) مصطفى الشكعة: إسلام يلامذاهب ، ص 495.

(2) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 1، ص 246-247.

(3) محمود قاسم: نصوص مختارة من الفلسفة الإسلامية، ص 27.

(4) حاجي خليفه: كشف الظنون، المجلد الأول، ص 218.

(5) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج 2، ص 268.

(6) السيوطى: تبيئة الغبي بتبرئة ابن عربي، تحقيق: محمد سليم ابراهيم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1975 م ص 63.

الذوق الصوفي فلسفياً

لم يكن التغيير الذي لحق البناء الفكري الصوفي في الإسلام تغيراً أفقياً، كما حدث في مذاهب الفلسفه والمتكلمين، وإنما جاء ممتدًا لأعلى في مصاعد الروح إلى رؤية خالقها، إذ إن أحوال الذوقين غير خاضعة لقوانين العقل ومعايير اللغة، والمرئي في تصورهم، معبر عنه وعن صفاتـه في نصوص الشرع، فرجال التصوف «هم السابقون لطريق الله تعالى» وخواطـرهم واعتقاداتـهم حاصلة في العلم بالكتاب والسنة والإجماع⁽¹⁾، هكذا يلتـمس الصوفية مذاهـبـهم مسـوغاً شـرعـياً، لكن الذوق الصوفي لا تستـوعـب طموحـاته في إدراك الخالق محددـاتـ النـصـ الشـرـعيـ، فـحملـتـ عـبارـاتـهـ مـدلـولاتـ لـغـراـبـتهاـ - أـخـذـتـ عـلـيـ مـحـمـلـ التـفـلـسـفـ، وـفـسـرـتـ فيـ ضـوءـ مـذـاهـبـهـ، أوـ يـمـكـنـ القـولـ إنـ الـفـلـسـفـةـ قـدـ جـاءـتـ عـلـيـ أـعـتـابـهـ وـتـصـوـفـتـ، وـلـرـبـماـ قـيلـ لـذـلـكـ إنـ «ـعـامـةـ الـفـلـاسـفـةـ الـإـسـلـامـيـنـ يـفـيـ عـدـادـ الـمـتصـوـفـةـ»ـ، كـمـ قـالـ كـثـيرـ مـنـ الـمـسـتـشـرـقـيـنـ أـمـثالـ كـارـاديـ فـوـ مـاـسـيـنـيـوـنـ وـجـيـلـسـوـنـ⁽²⁾ـ، فـلـمـ يـنـغلـقـ المـنـهـجـ الصـوـفـيـ عـلـيـ الذـوقـ وـحـدهـ، وـإـنـماـ أـفـسـحـ المـجـالـ لـسـبـلـ المـعـرـفـةـ فيـ مـنـهـجـهـ الذـوقـيـ كـسـبـيلـ العـقـلـ، وـلـذـاـ مـرـ بـمـراـحلـ منـ التـصـوـفـ «ـعـقـلـيـ، الـاـتـحـادـيـ وـالـسـنـيـ»ـ⁽³⁾ـ، وـغـایـتـهـ فيـ كـلـ مـرـاحـلـهـ هيـ الـكـشـفـ الـذـيـ بـهـ تـتـحـقـقـ الرـؤـيـةـ، وـلـذـاـ كـانـ «ـمـنـ طـبـيـعـةـ الـلـامـتـنـاهـيـ أـنـ تـعـجزـ الـأـفـكـارـ الـمـتـنـاهـيـةـ عـنـ الإـحـاطـةـ بـهـ»ـ⁽⁴⁾ـ، اـشـتـملـتـ مـذـاهـبـ الـمـتصـوـفـةـ عـلـيـ نـظـرـيـاتـ عـدـةـ، شـكـلتـ مـعـاـ مـحاـوـلـاتـ دـائـيـةـ وـمـتـجـدـدـةـ لـبـلـوغـ الغـاـيـةـ مـنـ الـعـلـمـ، فـانـطـبـعـتـ فيـ بـعـضـهـاـ بـطـابـعـ قـيلـ إـنـهـ فـلـسـفيـ، وـقـيلـ هـوـ دـينـيـ، وـنـالـتـ حـظـهاـ مـنـ التـحـلـيلـ، وـمـاـ يـتـصـلـ بـالـبـحـثـ مـنـهـاـ، هـيـ تـلـكـ الـتـيـ جـرـتـ فيـ إـطـارـ الـمـنـهـجـ الذـوقـيـ، كـتـصـورـاتـ فـلـسـفـيـةـ لـرـؤـيـتـهـ تـعـالـيـ، فـالـرـؤـيـةـ وـهـيـ «ـأـنـ

(1) المحاسبى: الرعاية، ص 89 والغزالى: المنقذ من الضلال، ص 50 والشعرانى: نقاً عن العقيدة الحقة للرافعى، ص 53

(2) حسين مروء: النزعات المادية، ج 1، ص 121.

(3) يحيى هويدى: دراسات في علم الكلام ، ص 228 : 229 .

(4) ديكارت: مبادئ الفلسفة، ص 65.

تشغل النفس قواها بشيء من مذهب ما تطلبه ليتم استعادتها لقبول الصورة المطلوبة⁽¹⁾، أجازت للمتصوفة مذاهب عدّة من مثل:

- نظرية الإنسان الكامل.

• ونظرية الاتصال وما أفرزته من القول بالاتحاد ووحدة الوجود والحلول.

ولا يتعلّق البحث من تلك النظريات، بما حملته من توجّه فلسفـي، أو محاولة تقنيـن الأحكـام الصادرة بـشأنـها، أو طرح التصورـات المـتبـانـية حـيـالـها، من أجل شـرـح ما هـيـة عـلـاقـاتـها بـالـعـقـيـدة وـوـاقـعـ الـأـمـة وـمـا سـوـاهـما مـن فـلـسـفـات وـديـانـات عـدـة، وإنـما تـؤـخذـ منـ جـهـةـ تـعـلـقـها بـقـضـيـةـ الرـؤـيـةـ، فـمـا تـصـورـهـ بـعـضـ الصـوـفـيـةـ فيـ رـؤـيـتـهـ تـعـالـيـ، فـكـرـةـ الإـنـسـانـ الـكـاملـ، حـيـثـ ذـكـرـ أـنـ مـرـاتـبـ الـوـجـودـ، مـرـتـبـةـ الإـنـسـانـ الـكـاملـ بـهـ تـمـتـ مـرـاتـبـ وـكـمـلـ الـعـالـمـ، وـظـهـرـ الـحـقـ، لـلـعـالـمـ، سـبـحـانـهـ بـظـهـورـهـ الـأـكـمـلـ عـلـىـ حـسـبـ أـسـمـائـهـ وـصـفـاتـهـ⁽²⁾، فـإـنـ مـنـ الصـوـفـيـةـ مـنـ يـرـيـ أـنـاـ إـذـ صـعـدـنـاـ فيـ سـلـمـ الـوـجـودـ إـلـىـ

أـعـلـىـ مـرـتـبـةـ، وـجـدـنـاـ حـقـيـقـهـ الـحـقـائـقـ - أـيـ الـوـجـودـ كـلـهـ - مـتـضـمـنـةـ فيـ وـاحـدـ، مـتـمـثـلـةـ فيـ وـحدـةـ الـوـجـودـ أـوـ الـوـحدـةـ الـمـطـلـقـةـ أـوـ فيـ الإـنـسـانـ الـكـاملـ الـذـيـ تـتـمـثـلـ فـيـهـ الـوـحدـةـ الـبـاطـنـيـةـ لـجـمـيعـ الـمـخـلـوقـاتـ فـيـصـبـحـ بـذـلـكـ الصـورـةـ الـمـرـأـتـيـةـ لـلـمـوـجـودـ الـأـعـظـمـ، وـهـذـا يـتـمـ بـضـرـبـ مـنـ الـحـدـسـ أـوـ الـذـوقـ الـمـباـشـرـ، وـتـنـطـلـقـ مـعـرـفـتـهـ مـنـ قـيـودـ الـحـسـ وـتـرـتـفـعـ الـحـجـبـ، وـهـكـذـاـ تـتـخـذـ الـمـعـرـفـةـ الـرـوـحـيـةـ صـفـةـ إـشـرـاقـيـةـ تـتـحـدـ فـيـهـ الـأـمـورـ عـيـانـاـ بـدـونـ حـجـابـ فيـ حـالـ الـوـحدـةـ مـعـ اللـهـ تـعـالـيـ⁽³⁾، وـقـيـلـ إـنـ تـلـكـ نـظـرـيـةـ مـسـتـنـبـطـةـ مـنـ نـظـرـيـةـ اـبـنـ عـرـبـيـ فيـ وـحدـةـ الـوـجـودـ⁽⁴⁾، وـقـيـلـ إـنـ أـوـلـ ظـهـورـهـ كـانـ فيـ الـدـيـانـةـ الـإـيـرانـيـةـ الـقـدـيمـةـ وـوـصـلـتـ مـنـهـاـ لـلـعـالـمـ الـإـسـلـامـيـ، حـيـثـ لـمـ يـكـنـ مـمـكـنـاـ أـنـ تـتـفـقـ مـعـ

(1) ابن سينا: التعليقات ، ص 84.

(2) الصدر القوني: كتاب مراتب الوجود، ص 147.

(3) أبوريان: الحركة الصوفية في الإسلام، ص 284 : 285.

(4) أحمد محمود صبحي: الفلسفة الأخلاقية، ص 214 : 215.

ما في الإسلام من تقويم إيجابي للحياة الدنيا ومن نظرة إلى الله تتنافى مع كل ثنوية⁽¹⁾، ونظريّة الإنسان الكامل في التصوف الإسلامي - بعيداً عن تقييم صحتها في إطار الحكم الشرعي - تمثل محاولة ذوقية مفرقة في تجريدتها لرؤيته تعالى، تحقق لأصحابها من الرؤية تكبيراً روحياً يتحدها - فيما ذهبوا إليه - الرائي والرئي وحدي فعل الرؤية نفسه، لكن من العجب القول بأن مفهوم التصوف كله لم يكن ليتعدي كونه مجرد أخلاق دينية إن لم يستوعب القول بإمكان الاتحاد بين الصوفي وبين الله تعالى⁽²⁾، وهو قول أراد أن يجعل من جوهر التصوف الإسلامي منفصلاً عن العقيدة من جهة، ومن جهة ثانية أراد أن يجعل التصوف بمذاهبه ونظرياته ومنهجه، محصوراً فيما يؤدي إليه الاتصال بالله تعالى من القول بالاتحاد، وقد ربط ابن سينا فكرة الاتصال هذه بالنفس الناطقة، فجعلها محددة في إطار عقلي بحث، يقول «إذا كانت النفس الناطقة قد استطاعت ملكرة الاتصال بالعقل الفعال لم يضرها فقدان الآلات لأنها تعقل بذاتها»⁽³⁾، وأقر البعض بشيوع فكرة الاتصال في العالم الإسلامي بسبب صلة الرسول ﷺ بالسماء وتلقيه المعرفة عن الملا الأعلى⁽⁴⁾، فيما اعتبر كوربان أن القول بالاتصال بالعقل الفعال لا يتعدي كونه اتصالاً وليس اتحاداً، وفيه تتم السعادة المطلقة⁽⁵⁾، وقد أكد ابن طفيل ما قرره الغزالى من أن الأدلة العقلية وحدها ليست كافية للوصول إلى اليقين، وأن القلب هو أساسى الإيمان، وأن أقصى درجات السعادة هي إدراك الموجود الواجب الوجود أو الله عن طريق القلب⁽⁶⁾، فاختفت بذلك الأحكام بشأن اعتبار عملية

(1) هانز هيز شيدر: من كتاب <الإنسان الكامل> لعبد الرحمن بدوي، ص 21 و 69.

(2) عبد الرحمن بدوي: تاريخ التصوف في الإسلام، ص 19.

(3) ابن سينا: الإشارات والتنبيهات، ح 3، ص 266.

(4) عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفى في الإسلام، ص 276.

(5) كوربان: تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 249.

(6) محمود قاسم: نصوص مختارة، ص 22.

الاتصال عملية عقلية علمية منظمة⁽¹⁾، أو قلبية، ولعل فكرة الاتصال تعد من استنباطات الذوق الصوبي المغالى في تجريد المذهبى في إطار فلسفة خاصة مغايرة لقواعد العقل وأصول المنطق، وربما كان ذلك سبباً في اعتبارها متناقضة مع «فكرة التوحيد المطلق»⁽²⁾، لأن فيها أثراً من الثنائية الغنوصية بين الله والمادة والتي دخلت في عقائد الصوفية⁽³⁾، حيث نتج عنها القول بالاتحاد، الذي يعني في اصطلاح الصوفية «شهود الوجود الحق الواحد المطلق الذي الكل به موجود بالحق»⁽⁴⁾، ويعني «تصيير الذاتين واحدة»⁽⁵⁾، يقول إقبال بأن «الصوفي لا يؤمن العودة من تجربته الاتحادية وحتى بعد يقظته منها فإن ذلك لا يعني لغيره من البشر شيئاً، ولذا فهي تجربة ذاتية تخصه وحده»⁽⁶⁾، وكل الصعوبة تكمن في تقييم ذاتية التجربة إذا ما تعلقت تلك التجربة بشأن صوفي، وقد اعتبرت مذاهب الاتصال وما وصلت إليه من القول بالاتحاد ووحدة الوجود والحلول، هو ما أفسح المجال لطائفة الإلحاد من الدخول في العقيدة من باب التأويل، وتجاوزهم الحدود في العبارات، ودعوتهم إلى الخروج عن الأحوال والتجدد عنها⁽⁷⁾، فإن منتحلي هذه العقائد تقع لهم أشياء في بوطنهم فيظنونها في الخارج، حيث يتصورون أشياء بعقولهم كالكليات وال مجرّدات ونحو ذلك، فيظنونها ثابتة في الخارج، وإنما هي في نفوسهم⁽⁸⁾، هذا في

(1) ابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ح1، ص 25.

(2) حسين مروء: النزعات المادية، ح2، ص 250.

(3) النشار: نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام، ح1، ص 211 - 112.

(4) القاشانى: اصطلاحات الصوفية، ص 24 وابراهيم مذكر: في الفلسفة الإسلامية، ح1، ص 57.

(5) ابن عربى: كتاب اصطلاح الصوفية ، ص 13.

(6) Mohamed Iqbal: The Reconstruction of Religious thought in Islam. India. kilab. Bhavan. 1998. P. 124.

(7) ابن القيم الجوزية: إعلام الموقعين، المجلد الرابع، ص 252 وأبو الفرج الجوزي: ثبيس إبليس، ص 231 وما بعدها والعقاد: الفلسفة القرآنية ، ص 148.

(8) ابن يتمية: الفتاوي، المجلد الخامس، ص 491.

مقابل من التمس لأصحاب تلك النظريات بعدها فلسفياً ومسوغاً عقلياً لصحتها، فقد اعتبر أن جوهر التصوف قائم على أساسين من التجربة الباطنية المباشرة للاتصال بين العبد والرب، وإمكان الاتحاد بين الصوفي وبين الله⁽¹⁾، دون الخوض في شرعيتها من الدين، وقد أشارت نصوص صوفية عديدة إلى مثل تلك التصورات، رغم جنوحها إلى التلميح بها غالباً، وربما كانت متضمنة في عباراتهم الذوقية الناطقة بحال وجوداتهم، وفي مثل هذا يكون المجال مهيئاً لاصدار الأحكام، ومنطقة النظريات الصوفية فلسفياً، وتقييمها وفق اعتبارات العقل والشرع معاً، فقد قال ابن عطاء الله «حجبك عنه توهם موجود معه»، و«لولا ظهوره في المكونات ما وقع عليها وجود أبصار»⁽²⁾، ويقول «من رأى الكون، ولم يشهد فيه أو عنده أو قبله أو بعده فقد أعزوه، وجود الأنوار، وحجبت عنه شموس المعارف»⁽³⁾، ويقول التوحيدى إن الله تعالى «في كل موجود دلالة»⁽⁴⁾، وبسبب تلك التعبيرات الصوفية كاد التصوف أن يتمذهب في عداد الفلسفات، فأرجع البعض القول بالاتحاد عند الصوفية إلى نظرية «التجلي» التي تعني أن الكون كله بجميع ما فيه وما يشتمل عليه من مخلوقات بما فيها الإنسان ليس إلا مظهراً من مظاهر تجليات الذات الإلهية⁽⁵⁾، والتجلي في مذاهب المتصوفة مرتبط بمقامات وأحوال المشاهدة والمراقبة والفناء وغيرها، ويبدو أن تفاسف الصوفية جاء منه وعليه أكثر العنت الذي واجهته المتصوفة.

وقيل إن الاتحاد يحصل بفعل الجذب عند الصوفية وبه تتصل الروح بالله مباشرة، وعبر الصوفيون عنه بالفناء، الوجود، السمع، الذوق، الشرب، الغيبة

(1) عبد الرحمن بدوي: تاريخ التصوف في الإسلام، ص 18.

(2) ابن عطاء الله السكندري: حكم ابن عطاء، ص 76.

(3) المصدر نفسه، ص 11.

(4) التوحيدى: الإشارات الإلهية، ص 110.

(5) يحيى هويدى: دراسات في علم الكلام، ص 228 : 230.

والسكر⁽¹⁾، ويري أبوريان أن وحدة الوجود عند الصوفية ليست إلا مظهراً من قولهم «لا إله إلا الله»، لأنهم أخذوا يوسعون دائرة الألوهية ويضيقون دائرة المخلوقية حتى انتهوا إلى قولهم «لام موجود في الحقيقة إلا الله»⁽²⁾، غيرأن دي بور يفرق بين وحدة الوجود ووحدة الشهود في أن الثانية تدل عند الصوفية على حال يستولي على بعضهم مما يفقد معه التمييز بين نفسه وبين ذات الله أو بين المخلوقات وبين الله، فيري أن هذه الموجودات هي الله⁽³⁾، وهكذا كان حرص المتصوفة على اليقين برؤيته تعالى هو ما أو قعهم في التخبط المذهبى، فعندهم «لايرضي من العلم والعمل إلا ما ثبت باليقين»⁽⁴⁾، لكن ما لم يؤخذ في الحسبان، أن اليقين الصوفي يختلف اختلافاً جذرياً عن اليقين بالمعنى الفلسفى⁽⁵⁾.

ولعل الفروق بين مذاهب المتصوفة في الرؤية هي بمثابة فواصل دقيقة يصعب حتى تصور وجودها، فقد خلع البعض عن التصوف صفة الدينية، لأن الدين غايتها تأميم رؤية الله في الآخرة بينما التصوف غايته الاتحاد بالله⁽⁶⁾، والصوفي يقر بأن «الحقيقة الإلهية تتعالى أن تشهد بالعين التي ينبغي لها أن تشهد»⁽⁷⁾، وقد تردد هذا المعنى طويلاً في إطار الفلسفة، يقول برتراند رسل من مذهب مالبرانش «إننا نرى كل الأشياء في الله»⁽⁸⁾، فليست العبارة في ذلك مقصورة على متصوفة الإسلام، الذين التمسوا شبيهاً لها من العهد الأول للإسلام، يقول ابن عربي «قال الصديق رضي الله

(1) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج1 ، ص 331.

(2) أبوريان: الحركة الصوفية في الإسلام، ص 180 وحسين مروة: النزعات المادية، ج2، ص 242.

(3) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 127 : 128 .

(4) المحاسبي: الرعاية، ص 166 .

(5) عاطف العراقي: ثورة العقل، ص 26 .

(6) هنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، ج1، ص 284 : 285 .

(7) ابن عربي: كتاب «الفناء» من رسائل ابن عربي ، ص 2 .

(8) Bertrand Russell: An inquiry into meaning and truth. london. unwin Hyman limited. 1989. P. 116.

عنه ما رأيت شيئاً إلا رأيت الله قبله، وقال الفاروق رضي الله عنه ما رأيت شيئاً إلا رأيت الله قبله، وقال الفاروق رضي الله عنه ما رأيت شيئاً إلا رأيت الله معه، وعن عثمان رضي الله عنه ما رأيت شيئاً إلا رأيت الله بعده، ومنهم قال: ما رأيت شيئاً إلا رأيت الله عنده... ما رأيت شيئاً إلا رأيت الله فيه... ما رأيت شيئاً حين رأيت... أغلقت عيني ثم فتحتها فما رأيت إلا الله.. من رأي نفسه فإن الرؤية تتبع ومن عرف نفسه عرف ربه.. لا تثبت الرؤية إلا بنفيها فمن لم يره فقد راه.. منذ رأيته لم أر غيره⁽¹⁾، وقال ابن سبعين في الله تعالى إنه «يظهر فيه من كل الجهات، وفي الذي هو بد كل شيء ويظهر في ما هيته، وفي الذي هو ما هيء كل شيء ويظهر في كل ما هيء، وفي الذي هو ولا شيء إلا هو ولا ما هيء إلا ما هيته ولا آنية إلا آنته، تجده وحده»⁽²⁾، ولذا يبرر أبو ريدة أن وجود الله تعالى هو الوجود المطلق، لا يدرك إلا بذاته ومن طريق الاندماج فيه ومن طريق وعي من نوع جديد⁽³⁾، وربما تصور المتصوفة لرؤيته تعالى قدأتي من جهة محاولة معرفته، وقد ذكر أن «معرفة العالم تؤدي إلى معرفة الله»⁽⁴⁾، وقد تكون محاولات المتصوفة في الاتصال والاتحاد هي نوع معرفة بالخالق استترت بذوقية المجاهدة لرؤية الله تعالى والتنعم بها، حتى إن عباراتهم وكافة تصوراتهم التي تضمنتها تلك العبارات تشكل المبحث المعرفي عند الصوفية، لكن أبعدما جاء منها هو القول بالحلول، وقد كان محاولة صوفية متطرفة لرؤية الله تعالى، ونسب لابن طفیل⁽⁵⁾، وارتبط بالحلاج، حيث ينسب إليه

عبد الرحمن بدوي: الموسوعة الفلسفية، 2، ص 32؛ 35 وجميل صليبا: المعجم الفلسفي، المجلد الأول، ص 604 - 605.

(1) ابن عربي: كتاب «الاعلام» من رسائل ابن عربي، ص 2.

(2) ابن سبعين: الرسالة الفقيرية من رسائل ابن سبعين، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ص 10.

(3) أبو ريدة: هامش كتاب ديو بور تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 75.

(4) أحمد عروة: الإسلام في مفترق الطرق، ص 60.

(5) حنا الفاخوري وخليل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، 2، ص 377.

المطبي قوله «لا خلو منه شيء من خلقه ولا يخلو هو منهم»⁽¹⁾، ويقول ابن النديم عنه - أي الحجاج - إنه قد ادعى أن الإلهية قد حلّت فيه، وأنه هو هو⁽²⁾، ووّقعت مقولته بالحلول في نظر الكثيرين موقع الإنكار، بما نسب إليه من الحيل التي أوردها أمام غيره مورد الكرامات⁽³⁾، وأرجعها باحثون إلى عقائد ومذاهب مناقضة للإسلام، فيما ذكر - للدلالة على صحة توجهه وشرعيته - أن الحجاج قد استند إلى ما ورد في الشرع من أن الله خلق آدم على صورته، وابتدع نظرية في تفسير الخلق مما ثلة للنظرية القائلة بالتاليه ومؤداتها أن الإنسان يمكن أن يتحقق بالألوهية عن طريق المجاهدة الروحية⁽⁴⁾، وعلى التباعد الشديد بين تلك الآراء، تعد ظاهرة التماس السندي الشرعي من الإسلاميين - سواءً أكان للمذهب برمهه أو لفرعيات غير معترفة فيه - محاولة متقدمة لاتتوقف، فلا يacy المذهب في الأمة قبولاً ما إلا بسند شرعي، ذلك ما شكل ميلاً عاماً في كافة ما تعلق بالفکر الإسلامي من نتاج فلسفياً أو كلامياً أو صوفياً، والمتصوفة وهم يلامسون أحکامهم في الرؤية، ظهرت تصوراتهم في إطار معتبر عن مذاهبهم في تدرجها الروحي لتحقيق الرؤية، وإن يؤخذ عليهما:

- عدم قطعية الفصل بين تحقق الرؤية وثبوتها دنيوياً وأخروياً، فيما انطبقت عليه عباراتهم في الرؤية.

• إصرارهم على إلا باحة المطلقة بين المسلمين لفعل المجاهدة.

• غلبة الروحانية على المنهج الذوقي في المجاهدة، وربما لذلك أدينوا من جهة انقطاعهم عن الواقع وأحداثه، وعن مركبات العلم وتطوراته، ولعلهم من منظور

(1) المطبي: التبيه، ص 97.

(2) ابن النديم: الفهرست، ص 236 : 237.

(3) الجويني: الشامل، ص 168 والرازي: اعتقادات فرق المسلمين، ص 101 والاسفرايني: التبصر في الدين، ص 77 : 78 والقاضي عبد الجبار: المغني، ح 15. ص 270 وما بعدها وابن حزق: الفصل، ح 1، ص 146 وابن تيمية: الفناوي، المجلد، ص 491 : 492.

(4) أبو ريان: الحركة الصوفية في الإسلام، ص 198.

آخر قد قيل إنهم تجاوزوا بالكشف الذوقي و منجزاتهم فيه - ومنذ زمن بعيد - مالم يبلغه العلم المعاصر، لكن ذلك يظل في حاجة إلى ما يؤيده من سند علمي.

- اتساع الذوق الكشفي لأكثر مدنولات الرؤية، بدءاً من الحس والمعاينة والمشاهدة وحتى الإدراك والنظر دونما ضوابط لغوية أو علمية.
- المبالغة في تجريد المنهج الذوقي حد التفاسف النظري.
- ضآللة المحصول الصويف فيما يعني بتحصين العقيدة، وحمايتها، بل يمكن القول إن هذا المحصول قد توفر فيه مورداً هائلاً أمام خصوم الدين والتصوف معاً لانتزاع الشبهات التي تمس نقاوة الإسلام والمسلمين.

الخاتمة

رؤيه الله في الإسلام

295

الخاتمة

لم تكن الغاية من البحث تحليل عقائد المتكلمين والمقارنة فيما بينها وفق معيار مذهبية كل فريق، أو بيان أوجه الاختلاف والاتفاق التي نشأت فيما بينهم وبين فلاسفة الإسلام وبين متصوفية بشأن قضية «رؤيه الله»، أو الدفاع عن مذهب بعينه ونصرته لوضوح الحق في عقيدته، أو نقد المنهج الذي اتبעהه اتجاه فكري في الإسلام لإثبات وجهته في الرؤية، وإنما الغاية تقصي الأساليب المنهجية التي اعتمدتها متكلمو الإسلام وفلسفته ومتصوفته في إثبات مذاهبهم في أصول الدين وما نشأ عنها من فروع، تمثلت في قضية الرؤية، ومدى ارتباطها في عقائد كل فرقة بالنص القرآني، والنص النبوي، وبأصل التوحيد، والكلام في الصفات، وبالإجماع والقياس، وبحقائق المعاد والحضر والحساب واليوم الآخر، وبمعطيات العلم، ومدلولات اللغة، وحركة الواقع وتغيراته والتي تستقي منها الألفاظ دلالاتها الأصطلاحية.

وقد انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

1- إن جوهر الخلاف بين المسلمين فيما تنازعوا فيه من قضية «الرؤى» حاصل من جهة اللغة، فإن لفظ «الرؤى» يستمد دلالته الاشتراكية والأصطلاحية مما يلي:

- ما يقره التنزيل.
- العلم اليقيني.
- إعمال الفكر.
- معطيات الواقع.

وطبقاً لذلك، ورد في اللغة ألفاظ تشتراك في الدلالة على الرؤية، وهي: الإحساس، الإبصار، الاطلاع، المعاينة، المشاهدة، الإدراك والنظر، تمثل «الرؤية» بكافة أبعادها وشمول دلالاتها، وباستقراء المعطيات المعتبرة عن كل لفظ منها، يخلص البحث إلى أن الرؤية بتمامها تحوي أبعاداً أربعة هي:

- المعاينة الحسية الواقعية من البصر لصورة المرئي.
- انطباع الصورة في مراكز الإبصار الدماغية وتفسيرها، ومن ثم تعقلها.
- انتقال ما للصورة من أثر فاعل إلى القلب وتحريكه الحركة الانفعالية المواتمة.
- التناجم الوجداني، الذي به تصفو الجارحة والخاطر وملكات النفس من كل ما خلا صورة المرئي.

وليس هناك ثمة فواصل زمنية أو مرحلية تفيد تتابعاً بينه وبين هذه الأبعاد، أو تحدد العلاقات البنائية - الوظيفية فيما بينها، غير أن دلالات الرؤية تجزم بأنها ما كانت لتقع رؤية تامة الابتوافق كلي يحصل فيه الرأي من المرئي هذه الأبعاد مجتمعة.

وحقائق البعث والحسن والمعاد والحساب واليوم الآخر، وإن تكون مغایرة لمعايير الشاهد في الوجود، فإنها تستوجب ما هيأ للإنسان متكاملة، تتحقق بها ولها وفيها دلالات الرؤية الشاملة المتكاملة يوم القيمة.

2- إن فعل الرؤية - محور البحث - وإن كان تعلقه بالمرئي - سبحانه وتعالى - فإنه لا ينقص من المرئي ولا يضيف إليه، والانتقاد والإضافة إنما يكون بحق الرأي.

3- إن في الرؤية الإنسانية بعداً ذاتياً متعلقاً بالرأي، يؤدي إلى تبادل الرؤية بين المؤمنين في الدرجة، حيث تقدر الرؤية بقدر ما استحوذ المؤمن من إيمان واقترب بأداء الصالحات في سعيه الدنيوي.

4- إن أحكام المسلمين في رؤية الله تعالى في اليوم الآخر، قد تراوحت - بين النفي والإثبات - حول التجسيم والتشبيه والتعطيل والتوقف، لكن ما يلاحظ حول كافة هذه الأحكام، أن كل حكم منها كان معتبراً عند صاحبه قياساً لبعد محدد من أبعاد الرؤية وهو المعاينة.

5- إن موضوعية البحث تقتضي التمييز بين في قضية «رؤى الله» بين المعاني المتعددة التي يمكن أن تنصرف إليه الأذهان وهي:

- رؤية الله تعالى لما عداه
- رؤية الإنسان ربه تعالى في الدنيا
- رؤية المخلوقات غير الإنسانية لله عز وجل
- رؤية الإنسان ربه تعالى في الآخرة.

ويلحق بذلك، تمييز «الرؤى» عن «الرؤيا»، والفصل بين رؤية الشاهد ونظيرها في الغائب، فمقصود البحث بالدرجة الأولى هو رؤية المؤمنين ربهم تعالى في اليوم الآخر.

6- إن الآيات القرآنية المتضمنة للألفاظ الدالة على مفهوم «الرؤيا» - مجرد عن كونها رؤيا لله تعالى - قد استواعت كافة الدلالات التي تعني الرؤيا بتمام أبعادها.

7- إن الآيات المتصلة بقضية «رؤى الله تعالى»، قد انتهي البحث فيها إلى كونها من المشابهات، لاعتبار جوهري، هو التعارض بين الآيات التي يثبت ظاهرها الرؤيا، والآيات التي يصرح ظاهرها بنفيها، والآيات التي تعلقت برأيته عزوجل ولم يصرح ظاهرها بجواز أو نفي للرؤيا.

8- إن التأويل العتدل والقبول يعد من الضرورات العقلية - خاصة في البحث الكلامي للرؤيا - لأن انطلاق منهجه إنما يكون من النص الديني، لكنه في حاجة إلى أطر موضوعية، تتصف بالشمولية والضبط، وتصلح لأن تكون

قواعد متفقاً عليها.

- 9- ينكر البحث الادعاء بوجود محكم ومتشابه من السنة، فالسنة وهي المبينة للقرآن الذي يحتوي محكم ومتشابه، تقضي بداعية العقول بالإقرار بآحكام السنة جملأً وتفصيلاً، وإلا لزم برهان الدور في استدلال كل منهما على الآخر وانقطعت الحجة.
- 10- إن الأصناف الممثلة للفكر الفلسفي الإسلامي من متكلمين وفلاسفة ومتصوفة، ولا عبارات منهاجية ومذهبية وسياسية، ومتغيرات دينية وفكيرية، تمسك كل منها بأحد الأبعاد المعتبرة عن الرؤية، وهو ينكر ما عداه من أبعاد دلالات لا تتم الرؤية إلا بتشابكها معاً في أداء وظيفي متكامل.
- 11- إن فرق المتكلمين التي أقرت بالمعاينة من الرؤية وزمنتها دون سواها من أبعاد الرؤية، وإن تمسكت بالإبصار العياني، إلا أن مناهج استدلالهم لإثبات المعاينة كان أكثر ميلاً لإقرار معانى العلم والأدراك العقلي.
- 12- إن مبالغة أهل الاعتزاز في صرف الرؤية عن كل دلالات المعاينة، إنما كان مبعثه ما راعهم - في عصرهم - من خلط وتشويه عظيم أدخله المشبهة والجسمة والخشوية والملاحدة واليهود والنصاري والثنوية في عقائد المسلمين في الصفات وما لحقها من قضايا كالرؤبة، وإن أسبقيية المذهب لمنهج المعتزلة في تأكيد وجهتهم في الرؤبة القلبية أبان عن مبالغتهم الشديدة في قياس الغائب على الشاهد وتعسفهم في تأويل كل النصوص المخالفة.
- 13- إن قضية الرؤية لم تحتل لدى الفلاسفة ذاك الحيز الذي شغلته عند غيرهم من مفكري الإسلام، لاتصالها بالإلهيات التي تلحق فلسفياً بمبحث الوجود، فيما اتصلت عند الأصوليين بأصل العقيدة الأولى وهو التوحيد، ولذا فقد تضاءلت في نظرية الفلسفية في الرؤبة حجة النص القرآني والنص النبوي وما اتصل بهما من دلالت الإجماع والقياس وطرق التأويل عند علماء الأصول،

باستثناء ما ذكره ابن رشد في مبحث الرؤية، كما ارتبط البحث الفلسفى في الرؤية الأخروية وابنی على البحث في الصفات التي تصوروها عقلية محسنة، وفيض الموجودات عن الأول، والنفس، واليوم الآخر، والحضر والمعاد، وما تعلق بذلك كله من تصورات تحصنت جميعها بطابع عقلي بحث.

14- إن الغلبة - في المنهج الصوفي للرؤية - للذوق، وربما انبثقت عنها كافة الدلالات الموحية بالرؤية في مذهبهم، وقد استخدم محللو الفكر الصوفي - قدامي ومحدثون - للدلالة على المنهج الذوقي أسماء عدة، لا يميز بينها إلا دلالات اللغة وهي الحدس، الإشراق، الكشف والعلم اللدني، لكنها في مضمار التجربة الصوفية جاءت تعبيراً عن منهجهم لرؤيته تعالى في الدنيا والآخرة.

كما إن التجربة الصوفية لم تنشغل بانفراد الذوق وحده كدليل منهجي على رؤيته عز وجل - مستقلاً أو متضافراً مع العقل والنقل - وإنما انصب شغفهم على الممارسة الفعلية للرؤية بمعناها الذوقي الوجداني، وعلى ذلك انسجمت في منهجهم الفلسفية مع الإشراق معتمدين على تحريض النص الشرعي إلى الزهد والتعبد بغية تحقيق الرؤية، ولذا كانت عباراتهم (الإشراقية، الذوقية، الحدسية) ناتجة عن مصدر واحد هو الوجودان، ورغم شتات الألفاظ المعبرة عن رؤية الصوفية وتبعاد ظاهراتهم في الرؤية، وصعوبة التمييز بين مقصودهم منها - دنيوياً أو آخررياً - فإنهم يفرقون بين: رؤية الوجود، التي تشمل كافة الدلالات والأبعاد المؤدية للرؤية التامة، ورؤية الصحو، وهي ما يقره الصوفية من دلالة السمع ويقصدون بها المعاينة، وتنتمي إلى اليوم الآخر للمؤمنين، وإن إقرار الصوفية بالذوق بعداً كافياً للرؤية قد أثار في مذهبهم خلطًا وتعابيرات متشابكة -لغة واصطلاحاً- وأنتج ظاهرات متباعدة فاستحال جانبان مهمان عن التمييز والخصوصية في نظرتهم هما :

• الرؤية الدنيوية والرؤية الأخروية.

• بعد الرؤية الذي يمكن خضوعه للتقدير الموضوعي.

وقد نشأ عن ذلك بعد الذوق للرؤية اضطراب فيما يمكن أن يعني به، هل يقصدون به القلب أم شيئاً غيره؟ فقد لزم المعتزلة بعد القلبي للرؤية وتمسك الصوفية بالبعد الوجداني، وربما يجب التفرقة بينهما من حيث إن طاقة الفعل في الرؤية الذوقية مستمدة من إدراك مباشر متصل بالمرئي سبحانه وتعالى، فيما يتصل بعد القلبي عند المعتزلة بنظرتهم في معرفته عز وجل.

15- إن غاية من أثبتت الرؤية - عيانية كانت أو قلبية أو عقلية أو ذوقية - لا يعني الانقطاع كلياً أو جزئياً عن أصول العقيدة والخروج عن دائرة الدين وإنما مقتضيات المنهج في كل اتجاه فكري، أدت في مذهبها إلى ما يتفق وتلك المقتضيات حتى لا تتناقض النتائج عند إثبات الرؤية بالكيفية التي ارتأها. وباعتبار قضية الرؤية في البحث مرکزاً لاتجاهات الفكر الإسلامي، يؤكد البحث على وقوع اتجاهات المتكلمين وال فلاسفة والمتصوفة على بعد نفسه من هذا المركز، بالنظر إلى تركيز كل اتجاه منها على بعد بعيد من أبعاد الرؤية دون غيره، فلم تنطبق منهجية فكرية مع مرکزية البحث في الرؤية ل تستوعب كافة دلالاتها.

16- يؤكد البحث أسبقية المسلمين في شتي اتجاهاتهم الفكرية للتقيد بالموضوعية والحيادية والاستقلالية في البحث بهدي من النص الشرعي، ونزعتهم للبحث العقلي الجاد في أمور الغيبيات لدلالة علي تميز العقلية الإسلامية وقدرتها علي فهم واستيعاب المتغيرات من حولها، وإن يؤخذ عليها عدم الشمولية وقدرها التكامل، وربما ذلك يطرح قضية «الإفاضة» وهو بعد إبداعي لازم من الفكر الإسلامي المعاصر في قضايا العقيدة، يستلزم منهجاً تحليلياً نقدياً، يراعي شمولية النظر والتقييم لتراث السلف.

17- تعتبر قضية «التوحيد» هي المحور الذي في فلكه دارت كل تيارات الفكر

الفلسفي في الإسلام، وبه يمكن اعتبار وحدانية وجدة الموضوع في هذا الفكر، حيث يمثل الركن الأول لتأصيل وخصوصية العلم.

18- إن شقة الخلاف والتبابين بين اتجاهات المتكلمين هي الظاهرة الملفتة، ولعله لذلك عد أي تباعد وقع بينهم، قاعدة لتصنيفهم، وهذا أدي إلى تعزيز الخلاف وتوكيده، فالفلسفه والمتصوفه - وإن تباينت مذاهب كل منهما - تجمعهم - كل على حده - ملامح عامة وقواسم مشتركة، ولذا وجب نهوض تصنيف ومنهجية جديدة لعلم الكلام، لاتتم وفق الفرق والمذاهب، وإنما وفق الأصول العقائدية وما اتصل بها من قضايا الفروع.

19- إن صوفية الفلسفه المسلمين في قضايا العقيدة كالرؤيه، لا تعدو - في أغلبها - غير صوفية نظرية مفتقرة إلى أساس عملي، وفي المقابل فإن مظاهر التفاسيف عند الصوفية في تجربتهم في الرؤيه لم يؤطره منهج فلسفي متتكامل، وإنما جاءت عبرة عن مجموعة من الظاهرات الذوقية المتشابكة المتداخلة. فعقيدة الرؤيه عند الفلسفه في بعدها العقلي البحث، وعند المتصوفه في بعدها الذوقي، يوضح حاجة العقل الإنساني الماسة إلى الاحتکام إلى دلالة من نص شرعی محکم التنزيل، مثلما يجب تأصيل علم نقدی ذي معايير شرعیة مضبوطة لاستقراء النص الدينی بمنهجیة شمولیة مستندة إلى معطيات العلم من الحقائق اليقینیة وذلك لتحليل مواقف الفكر الإسلامي من قضايا الأصول والفروع، منهجهية تضمن تجرييد ملتقي تيارات هذا الفكر برباط محکم من التوحید، وتنقیتها من روح الشطط والزلل، وينأى عن التنقیب عن مواطن الخلاف وبؤر الاصطدام بين هذه التيارات، ويترفع عن أو صاف التکفير والتفسیه والتجھیل والانفراد بأحقيّة التحدث باسم الدين، والتي قیدت انطلاقاته الفكرية لقرون.

20- يتصف البحث العلمي بجدية أكبر، بقدر دقته في توصیف وتحليل واقعة بحثه، وأشارته مشكلات بحثية، تسهم في الإشارة إلى الموضع التي تحتاج

إلى مزيد من التحري والتدقيق، إذ إن بحث قضية الرؤية عند مفكري الإسلام تطرح معها موضوعات تستحق أن يكون لها أولوية الاهتمام البحثي والتأصيل العلمي الموضوعي بما يخدم العقيدة ويؤكد أصولها، مثل: التلازم المنطقي بين المنهج والمذهب عند المتكلمين وال فلاسفة والمتصوفة، والترادف اللغطي وأثره وعلاقاته البنائية الوظيفية في فهم النص الشرعي المنزل، وظواهر التصوف وأثرها في بناء المذهب الفلسفى لدى فلاسفة الإسلام، وماهية المعايير الشرعية واللغوية والعلمية الكافية لضبط العقل في مواجهة النص الديني وتفسيره، والدلائل اللغوية ودورها في تحليل فلسفة الذوق الصويف والأسس الأخلاقية لحقيقة الإيمان وقواعد الربط بين كونه عقيدة وسلوكاً له دور في حركة الواقع الإسلامي المعاصر.

- 21- كما يخلص البحث إلى أن هناك فرقاً بين القدرة والتمكين.
- فالقدرة على الرؤية من العبد لله عز وجل يوم القيمة موجودة بالأصل والخلققة في الطبيعة البشرية للإنسان وإنما يتم التمكين من الرؤية عندما:
 - يتم الإيمان بأشراطه.
 - تتم الطاعة بضوابطها.
 - والادعاء بأن هناك حاسة أخرى أو قدرات إضافية يعطها المؤمن لكي تتم له الرؤية لا يتفق والعدل الإلهي المطلق للخالق عز وجل، فإنما ينال المؤمن الرؤية بعد كونها تفضلاً وإحساناً من الخالق لكون العبد مؤمناً طائعاً مستوفياً لأشراط التمكين.
 - وبالمثل يحرم من حاد عن الإيمان والطاعة في الدنيا صفة التمكين من الرؤية في الآخرة.
 - فالرؤبة يوم القيمة هي للمؤمن بطبيعة خلقه التي بها حقق الإيمان والطاعة، إذ إن طبيعة الخلق البشري الذي نفع فيه من روحه تمتلك قدرات هائلة منها

القدرة على الرؤية ويأتي التمكين بایمانه وطاعته، بل تتوقف رتبة الرؤية على رتبة الإيمان وقدر الطاعة في الدنيا.

22- كما إن تلك الدراسة تنبه الباحثين وأصحاب الاختصاص عند تحليل أصول العقيدة الإسلامية إلى قضية التكامل والشمولية في فهم النص القرآني وانضباط العقل المسلم بمعايير أكثر دقة واتزان في استنباط مراد النص، لأن الاختلاف والتباين في استنطاق هذا النص قد أوقع الكثيرين في الحيرة والاضطراب والتناقض في الأحكام وأدى إلى ضبابية المنهج المستخدمة، وكان له أثره البالغ - حتى يومنا هذا - في افتراق المفكرين المسلمين ومن ثم عامة الأمة إلى مذاهب شتى، وأوصلهم إلى تطاحن مذهبى لم يكن الخاسر فيه بحق إلا العقيدة النقية ونفوس أصحابها التواقة إلى التقارب الذي يجمعهم على كلمة سواء...





المصادر والمراجع







أولاً: المصادر

- **ابن إدريس الحنظلي الرازى (أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم):**
 - 1- كتاب المراضيل، تعليق: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.
- **ابن باجه (أبو بكر محمد بن يحيى):**
 - 2- «رسالة في المتحرك» ضمن نصوص فلسفية، تحقيق: عبد الرحمن بدوى، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1980م.
- **ابن تيمية (أبو العباس تقى الدين):**
 - 3- التوسل والوسيلة، رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء، السعودية.
 - 4- دقائق التفسير، تحقيق: محمد السيد الجلينى، دار الأنصار، القاهرة، ط1، 1978م.
 - 5- الرسالة التدميرية، تحقيق: محمد بن عوده السعوى، مكتبة العبيكى، الرياض، ط3، 1995م.
 - 6- الفتاوي، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي، مطابع دار العربية، بيروت، ط1، 1397هـ، المجلد الخامس.
 - 7- موافقة صحيح المنقول لتصريح المعقول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.
- **ابن حجر العسقلانى (الإمام الحافظ أحمد بن علي):**
 - 8- شرح النخبة، تحقيق: نور الدين عنز، مطبعة الصباح، دمشق، ط1، 1992م.
- **ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري):**
 - 9- أصول الإسلام، تحقيق: أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري وعبد الحليم



- عويس، دار الاعتصام، القاهرة، ط 1977م.
- 10- الفصل في الملل والنحل، تحقيق محمد ابراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.
- ابن حمزة الحسيني الدمشقي :
- 11- البيان والتعريف، تحقيق: حسين عبد المجيد هاشم، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- ابن حنبل (الإمام أحمد) :
- 12- كتاب السنة، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط 1987م.
- الفتح الرباني، تحقيق: أحمد عبد الرحمن البنا، دار الشهاب، القاهرة.
- ابن خزيمة (أبو بكر محمد بن اسحاق) :
- كتاب التوحيد، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1994,5م.
- ابن الخطيب :
- 13- أوضح التفاسير، المطبعة المصرية.
- ابن خلدون (ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن) :
- 14- شفاء السائل وتهذيب المسائل، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 1996م.
- 15- مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2، 2000م.
- ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد) :
- 16- تلخيص الآثار العلوية، تحقيق: جمال الدين العلوى، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1994م.
- 17- تلخيصات ابن رشد إلى جالينوس، تحقيق: ماريا كونثيبيثيون دي بينيتو،

- المعهد الأسباني العربي للثقافة، مدريد، 1984م.
- 18- تهافت التهافت، تحقيق: موريس بويج، دار المشرق، بيروت، ط 2، 1987م.
- 19- كتاب السمع الطبيعي، تحقيق: جوزيف بويج، المعهد الأسباني العربي للثقافة، مدريد، 1983م.
- 20- فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة، تحقيق: مصطفى عبد الجواد عمران، المكتبة محمودية التجارية، القاهرة، ط 3، 1968م.
- ابن سبعين (أبو محمد عبد الحق بن سبعين المرسي الأندلسي) :
- 21- رسائل ابن سبعين، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
- ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله) :
- 22- الإرشادات والتنبيهات، تحقيق: نصير الدين الطوسي، مطبعة آرمان، 1453هـ، الجزء الثالث.
- 23- الأضحوية في المعاد، تحقيق: حسن عاصي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 1984م.
- 24- تسعة رسائل لابن سينا، تحقيق: حسن عاصي، دار قابس، بيروت، ط 1، 1986م.
- 25- التعليقات، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.
- 26- رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- 27- الشفاء، تحقيق: جورج قنواتي وسعید زايد، المكتبة العربية، بيروت، ط 1975م.
- 28- عيون الحكمة، تحقيق: عبد الرحيم بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت.

ط 2 و 1980 م

- 29- كتاب في النفس، تحقيق: ادورد فنديك، دار العلم للجميع، بيروت.
- 30- النجاة، تحقيق: ماجد فخري، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 1، 1985 م.
- 31- النفس البشرية، تحقيق: البير نصري، دار المشرق، بيروت، ط 3.
- ابن طفيل (أبو بكر محمد بن عبد الملك):
- 32- حي بن يقطان، ضمن نصوص مختارة من الفلسفة الإسلامية، تحقيق: محمود قاسم، ط 3، 1969 م.
- ابن عبد البر:
- 33- جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط 2، 1968 م.
- ابن عربي (محبي الدين):
- 34- رسائل ابن عربي، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آبار، 1948 م، صادرة عن دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 35- الفتوحات المكية، دار صادر، بيروت.
- ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله):
- 36- تبيين كذب المفترى، تحقيق: محمد زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 1، 1999 م.
- ابن عطاء الله السكندرى:
- 37- حكم ابن عطاء الله، شرح: الشيخ عبد الله الشرقاوى، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، 1970 م.
- ابن عطية الأندلسي (أبو محمد عبد الحق):
- 38- المحرر الوجيز، تحقيق: السيد عبد العال ابراهيم، من مطبوعات رئاسة

- المحاكم الشرعية، قطر، ط 1، 1991 م.
- 39- مشكل الحديث، تحقيق: عبد المعطي أمين، دار الوعي، حلب، ط 1، 1982 م.
- ابن قتيبة (أبو عبد الله محمد بن مسلم) :
- 40- تأويل مختلف الحديث، مكتبة المتني، القاهرة.
- ابن قدامة (الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي) :
- 41- إثبات صفة العلو، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، ط 1، 1986 م.
- ابن قيم الجوزية (شمس الدين محمد بن أبي بكر) :
- 42- أعلام المؤقنين عن رب العالمين، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، مؤسسة جواد للطباعة، بيروت.
- حادي الإرواح، تحقيق: محمد بن ابراهيم الزغلي، رمادي للنشر، الدمام، ط 1، 1997 م.
- 43- مدارج السالكين، تحقيق لجنة من العلماء باشراف الناشر، دار الحديث، القاهرة.
- 44- نقد الممنقول، تعليق: حسن السماحي سويدان، دار القادرى، بيروت، ط 1، 1990 م.
- 45- الوابل الصيب، تحقيق: سيد ابراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط 3، 1999 م.
- ابن كثير (الإمام أبو الفداء اسماعيل) :
- 46- تفسير القرآن العظيم، دار الخير، بيروت، ط 1، 1990 م.
- ابن ماجه (الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القرزويني) :
- 47- سنن ابن ماجه بشرح الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1997 م.

- ابن المديني (علي بن عبد الله بن جعفر السعدي) :
- 48- العل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، 1972م.
- ابن المرتضى (أحمد بن يحيى) :
- 49- طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسة ديفلد، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 50- كتاب القلائد في تصحيح العقائد، تحقيق: البير نصري، دار المشرق، بيروت، ط1985م.
- 51- المنية والأمل، تحقيق: عاصم الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1985م.
- ابن منده (الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى) :
- 52- كتاب التوحيد، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1413هـ، المجلد الثالث.
- ابن المنير (الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد) :
- 53- كتاب الانصاف، بحاشية الكشاف للزمخشري، دار الفكر، بيروت.
- ابن النحاس (أبو محمد عبد الرحمن بن عمر) :
- رؤية الله تعالى تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار المعارج الدولية للنشر، الرياض، ط1، 1996م.
- ابن النديم (محمد بن اسحق) :
- 54- الفهرست، تحقيق: ابراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1994م.
- ابن النفيس (علي بن أبي الحزم القرشي الدمشقي) :
- المهدب في الكحل المجرب، تحقيق: محمد ظافر الوفائي ومحمد رواس قلعة جي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم، الرباط، المغرب، ط2، 1994م.
- أبو حيان الأندلسى:

- 55- تفسير النهر الماء من البحر المحيط، تقديم وضبط: بوران وهديان الضاوي، مؤسسة المكتبة الثقافية، بيروت، ط 1، 1987م.
- أبو داود (سلیمان بن الأشعث السجستاني الأزدي):
- 56- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- أبو طالب الملاكي:
- 57- قوت القلوب، تحقيق: سعيد نسيب، دار صادر، بيروت، ط 1، 1995م، ح 1.
- أبو الفرج الجوزي:
- 58- تلبيس ابليس، مراجعة: احمد حمدي امام، دار المدنى، جده، السعودية، ط 1983م.
- أخوان الصفا:
- 59- رسائل أخوان الصفا، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1957م.
- الإسفرايني (أبو المظفر):
- 60- التبصير في الدين، تحقيق: محمد داهد الكوثري، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، مطبعة الأنوار، ط 1، 1940م.
- الأشعري (أبو الحسن علي بن اسماعيل):
- 61- الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: بشير محمد عون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط 3، 1990م.
- 62- أصول أهل السنة والجماعة (رسالة الثغر)، تحقيق: محمد السيد الجليند، المكتبة الأزهرية للتراجم، القاهرة.
- 63- اللمع، تحقيق: حموده غرابة، المكتبة الأزهرية للتراجم، القاهرة.
- 64- مقالات المسلمين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1969م.

• الأصبغاني (الحافظ أبو نعيم) :

65- صفة الجنة، تحقيق: علي رضا بن عبد الله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 2، 1969م، الجزء الأول.

• الألوسي (شهاب الدين السيد محمود) :

- روح المعانى، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

• المدي (سيف الدين) :

66- غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، طبعة مصر الأولى، سنة 1971م.

• الأيجي: المواقف، عالم الكتب، بيروت.

• الباقلاني (أبو بكر بن الطيب) :

67- الانصاف، تحقيق: محمد زاهد الكوشري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1993م.

• البخاري (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة) :

68- صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط 3، 1987م.

69- فتح الباري شرح صحيح البخاري، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحث العلمية والافتاء والدعوة، الرياض.

• البصرى (أبو الحسين محمد علي بن الطيب المعتزلى) :

70- المعتمد في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1983م.

• البطليوسى (أبو محمد بن عبد الله) :

71- كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين، تحقيق: احمد حسن كحيل وحمزة عبد الله النشرتى، نسخة مصورة بدار الكتب الوطنية، أبو ظبى، تحت رقم 194988.

72- الانصاف في التنبية على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين، تحقيق: محمد رضوان الدياية، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1983م.

• البغدادي (علاء الدين علي بن محمد بن ابراهيم) :

73- تفسير الخازن «باب التأويل في معانٍ التنزيل»، تحقيق: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995م.

• البغدادي (أبو منصور عبد القاهر) :

74- الفرق بين الفرق، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل، بيروت، ط 1987م.

• البغوي (أبو الحسين بن مسعود) :

75- تفسير البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، ط 3، 1995م.

• البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي) :

76- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الجيل، بيروت.

• البيهقي (أبو بكر بن الحسين بن علي) :

77- الأسمات والصفات، تحقيق: محمد زاهد الكوثرى المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 1، 1999م.

• التبريزى (محمد بن عبد الله الخطيب) :

87- مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 3، 1985م الجزء الثالث.

• الترمذى (أبو عبد الله محمد بن علي المعروف بالحكيم) :

79- كتاب منازل العباد من العبادة أو منازل القاصدين إلى الله، تحقيق: محمد ابراهيم الجيوشى، دار النهضة العربية، القاهرة.

• الترمذى (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوده) :

80- الجامع الصحيح، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط 1، 1987م.

• الفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر) :

81- شرح المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، مكتبة الكليات الأزهرية،
القاهرة، الجزء الأول.

• التوحيدى (أبو حيان) :

82- الاشارات الإلهية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات،
الكويت، ط 1، 1981م.

83- المقابسات، تحقيق: ابراهيم الكيلاني، منشورات وزارة الثقافة والارشاد
القومي، دمشق، 1984م.

• الثعالبي (عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف) :

84- الجوادر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

• الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) :

85- البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.

86- البخلاء، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار ومكتبة الهلال، بيروت،
ط 2، 1985م.

87- رسائل الجاحظ الكلامية، تحقيق: علي بوملحم، دار وكتبة الهلال،
بيروت، ط 3، 1995م.

88- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
ط 3، 1969م.

89- نظم القرآن، تحقيق: سعد عبد العظيم، مكتبة الزهراء، القاهرة،
1995م.

• الجرجاني (السيد علي بن محمد بن علي الحسيني) :

90- دلائل الاعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط

.1987

- 91- رسالة في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط 2، 1968م.
- 92- رسالة في علم أصول الحديث، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 1992م.
- الجويني (أبو المعالي) :
- 93- الارشاد، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1985م.
- 94- الشامل، تحقيق: هلموت كلوبفر، دار العرب للبستانى، القاهرة.
- الجيلاني (عبد القادر) :
- 95- الفتح الربانى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1980م.
- الحسن البصري وآخرون :
- 96- رسالة في القدر، ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 1988م.
- الخطابي :
- 97- رسالة في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط 2، 1968م.
- الخطيب البغدادي (الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت) :
- 98- كتاب الكفاية في علم الرواية، تقديم: محمد الحفظ التيجانى، دار الكتب الحديقة، القاهرة، ط 2.
- الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم المعتزلي) :
- 99- الانتصار، تحقيق: نيرج، الدار العربية للكتاب، القاهرة.
- الدارقطني (الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن احمد بن مهدي) :

100- كتاب الرؤية، تحقيق: ابراهيم محمد العلي وأحمد فخري الرباعي،
مكتبة المنار، الأردن، ط 1، 1990م.

101- العلل الواردة، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة،
الرياض، ط 1، 1985م.

• الدارمي (أبو سعيد عثمان بن سعيد) :

102- الرد على الجهمية.

- نقض عثمان بن سعيد علي المريسي، تحقيق: منصور بن عبد العزيز السماري،
أضواد السلف، الرياض، ط 1، 1999م.

• الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد) المعروف بابن الصيرفي :

- الرسالة الواقية، تحقيق: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن
الجوزاى، الدمام، ط 1، 1998م.

• الرازى (أبو بكر محمد بن زكريا) :

103- رسائل فلسفية، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة،
بيروت، ط 5، 1982م.

• الرازى (فخر الدين محمد بن عمر بن الخطيب) :

104- اعتقادات فرق المسلمين والمرجعيين، تقديم: محمد المعتصم بالله
الغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1986م.

105- التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، طهران، ط 2.

106- لوامع البينات، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث،
القاهرة، ط 2000م.

107- محصل أفكار المتقدمين والمتاخرين، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار
الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1984م.

• الرمانى (أبو الحسن علي بن عسى) :

108- رسالة «النكت في اعجاز القرآن»، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط 2، 1968م.

• الزبيدي (مرتضي):

109- لقط الآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1985م.

• الزركشي (الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله):

110- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة علي الصحابة، تحقيق: سعيد الأفانى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1970م.

111- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط 2.

• الزمخشري (أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر):

112- الكشاف، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

• السجستاني:

113- غريب القرآن، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، دار قتبة، ط 1، 1995م.

• السخاوي (أبو الحسن عليم الدين علي بن محمد):

114- جمال القراء وكمال الاقراء، تحقيق: مروان عطيه ومحسن خرابة، دار المؤمن للتراث، دمشق، ط 1، 1977م.

• السهروري:

115- كتاب اللمحات، تحقيق: إميل الملعوف، دار النهار، بيروت، ط 2، 1991م.

116- مقامات الصوفية، تحقيق: إميل الملعوف، دار الشرق، بيروت، ط 1، 1993م.

117- عوارف المعارف، مكتبة القاهرة، ط 1973م.

• السيوطني (جلال الدين عبد الرحمن):

- 118- الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، بيروت، ط 1، 1987م.
- 119- الأحاديث الموضوعة، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد، دار الآشراق، بيروت، ط 1، 1988م.
- 120- البلاغة القرانية، تحقيق: السيد الجميلي، دار المعرفة، القاهرة، ط 1993م.
- 121- تفسير الجلالين، دار الأمون للتراث، دمشق، ط 2000م.
- 122- تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي، تحقيق: محمد سليم ابراهيم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1975م.

• الشاطبي:

123- المواقف، تحقيق: عبد الله دراز، دار الفكر العربي، بيروت.

• الشعراوي:

124- الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية، تحقيق: طه عبد الباقي سرور، مكتبة المعارف، بيروت، الجزء الأول.

• الشهرستاني (عبد الكريم):

125- الملل والنحل، تحقيق: فهمي أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1992م.

126- نهاية الأقدام، تحقيق: الفرد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

• الشوكاني (محمد بن علي بن محمد):

127- إرشاد الفحول، دار المعرفة، بيروت، ط 1979م.

128- فتح القدير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1998م.

129- كشف الشبهات، تحقيق: عقيل بن محمد المقطري، دار القدس، صنعاء، ط 1، 1990م.

• الشيرازي (الإمام أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف) :

130- التبصرة في أصول الفقه، تحقيق: محمد حسن هينتو، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1980 م.

131- المعونة في الجدل، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1988 م.

132- اللمع في أصول الفقه، دار الندوة الإسلامية، بيروت، ط 1988 م.

• الصدر القوноبي:

133- مراتب الوجود.

• الطبرسي (أبو علي الفضل بن الحسن) :

134- مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: السيد هاشم الرسولي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 1992 م.

• الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير) :

135- جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، ط 4، 1980 م.

136- مختصر تفسير الطبرى، تحقيق: محمد علي الصابوني وصالح احمد رضا، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1985 م.

• الطحاوى (جعفر احمد بن سلامة الأزدي) :

137- أصول العقيدة الإسلامية التي قررها الإمام الطحاوى مع منتخبات من شرح علي ابن أبي العز الأذري، مطبعة كاظم، دبي، ط 1، 1981 م.

138- شرح العقيدة الطحاوية بشرح علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التريكي وشعيـب الـارـنـاؤـوـطـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1987 م.

• الطوسي (أبو نصر السراج) :

139- اللمع، تحقيق: عبد الحليم محمود وطه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة، مصر، ط 1960 م.

• عبد الجبار (القاضي عبد الجبار بن أحمد) :

- 140- شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر ط 2، 1996م.
- 141- فضل الاعتزال، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، ط 2، 1986م.
- 142- المحيط بالتكليف، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- 143- المغني في أبواب العدل والتوحيد، الجزء الرابع «رؤى الباري»، تحقيق: محمد مصطفى حلمي وأبو الوفا الغنيمي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

• عياض (القاضي أبو الفضل عياض موسى بن عياض البصبي) :

- 144- الشفا، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار احياء الكتب العربية، 1977م.

• الغزالى (محمد بن محمد أبو حامد) :

- 145- إحياء علوم الدين، دار الخير، بيروت، ط 1، 1990م.
- 146- الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط 1، 1993م.
- 147- الجام العوام عن علم الكلام، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 2، 1998م.
- 148- تهافت الفلاسفة، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط 1، 1994م.
- 149- المستصفى، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط 1، 1995م.

- 150- مشكاة الأنوار، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، دار الایمان، دمشق، ط 1، 1990 م.
- 151- معيار العلم، دار المعارف، مصر، ط 2، 1960 م.
- 152- المنقد من الضلال، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993 م.
- 153- ميزان العمل تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط 1، 1964 م.
- الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد):**
- 154- احصاء العلوم، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1996 م.
- 155- آراء أهل المدينة الفاضلة، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1995 م.
- 156- التعليقات، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار المناهل، بيروت، ط 1، 1988 م.
- 157- تحصيل السعادة، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار الأندلس، بيروت، ط 2، 1983 م.
- 158- التنبيه على سبيل السعادة، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار المناهل، بيروت، ط 2، 1987 م.
- 159- كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط 2، 1995 م.
- 160- رسالتان فلسفيتان، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار المناهل، بيروت، ط 1، 1987 م.
- 161- رسالة في الله الفاضلة، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت، ط 2، 1980 م.
- 162- كتاب الله، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط 2، 1991 م.

163- فصول منتزعه، تحقيق: فوزي متري بخار، دار المشرق، بيروت، ط 2، 1993م.

• الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد):

164- معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983م.

• القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري):

165- الجامع لأحكام القرآن، تصحیح: الشیخ هشام سمير البخاری، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1995م.

• القسطلاني (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد):

166- إرشاد الساري لصحيح البخاري وبها مشه صحیح مسلم للنبوی، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1983م.

• القشيري:

167- الرسالة القشرية، تحقيق: معروف زريق وعلي عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط 1، 1991م.

• الكندي (أبو يوسف يعقوب ابن اسحق):

168- رسالة «في الحيلة لدفع الأحزان» ورسالة «في العقل» ضمن نصوص فلسفية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت، ط 2، 1980م.

• الكلبافی (أبو بکر محمد):

169- التعرف لمذهب أهل التصوف، تحقيق: محمود أمین التواوی، مكتبة الكلیات الأزهـرية، القاهرة، ط 1، 1969م.

• اللائکائي (الحافظ أبو القاسم بن الحسن بن منصور الطبری):

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعيد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط 4، 1995م.

• الماتريدي (أبو منصور محمد بن محمود):

١٧٠- كتاب التوحيد، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، القاهرة.

• الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب) :

١٧١- النكت والعيون، تحقيق: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.

• المحاسبي (أبو عبد الله الحارث بن أسد) :

١٧٢- رسال المسترشدين، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٩٧١م، الجزء الخامس.

١٧٣- الدعاية، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار المعارف، مصر.

• المزني (اسماعيل بن يحيى) :

- رسالة «شرح السنة»، تحقيق: جمال عزون، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٩٧م.

• المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين) :

١٧٤- مروج الذهب، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

• الإمام مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري) :

١٧٥- صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق: عصام الصباطي وأخرون، دار ابن حيان، ط ١، ١٩٩٥م.

١٧٦- صحيح مسلم بشرح النووي «المسمى المنهاج»، تحقيق: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م.

• الملاطي (أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن) :

١٧٧- التنبيه، تحقيق: محمد زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية للتراجم، القاهرة.

- المناوي (الإمام عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي) :
 - 178- الأحاديث الموضعية، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر وأحمد عبد الججاد، دار الإشراق، بيروت، ط 1، 1988م.
- النسفي (الإمام عبد الله بن أحمد بن محمود) :
 - 179- تفسير النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- النفري (محمد بن عبد الجبار بن الحسن) :
 - 180- كتاب المواقف والمخاطبات، تحقيق: أرشد يوحنا أربوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- النوبختي والقمي (أبو محمد الحسن بن موسى وسعد بن عبد الله أبي خلف) :
 - 181- كتاب فرق الشيعة، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الارشاد، ط 1، 1992م.
- النووي (الإمام محيي الدين أبو زكريا بن شرف النووي الدمشقي) :
 - 182- كتاب الارشاد، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الایمان، المدينة المنورة، ط 1، 87.
- رياض الصالحين، تحقيق: عبد العزيز رياح واحمد يوسف الدقاد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 2، 2000م.
- النسيابوري (أبو رشيد سعيد محمد بن محمد بن سعيد المعتزلي) :
 - 184- ديوان الأصول، تحقيق: أبو ريدة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.
- المسائل في الخلاف، تحقيق: معن زيادة ورضوان السيد، معهد الانماء العربي، طرابلس، ليبيا، ط 1، 1979م.
- النسيابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الجاحد) :

186- معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الأفق الجديدة،
بيروت، ط4، 1980م.

ثانياً : المراجع الحديثة

• ابراهيم فريد الدر:

187- الأسس البيولوجية للسلوك، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 1
1983 م.

• ابراهيم مذكور:

188- في الفلسفة الإسلامية، سميكو للطباعة والنشر، ط 2.

• ابن عاشور (الشيخ محمد الظاهر):

189- تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 1984 م.

• أبو الحسن الندوبي:

190- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 8
1984 م.

• أبو الوفا التفتازاني:

191- علم الكلام وبعض مشكلاته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

• أحمد أمين:

192- ضحي الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 10.

193- فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط 12، 1978 م.

• أحمد أمين ونجيب محمود:

194- قصة الفلسفة اليونانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 8.

• أحمد عبد الله الرفاعي:

195- العقيدة الحقة، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1983 م.

• أحمد عكاشه:



196- علم النفس الفسيولوجي، دار المعارف، القاهرة، ط 6، 1982م.

• أحمد عمر هاشم:

197- قواعد أصول الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1984م.

• أحمد محمد العلي:

198- مقدمة تحقيق كتاب «الرؤية» للدارقطني.

• أحمد محمود صبحي:

199- الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، ط 2.

200- في علم الكلام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط 1982م.

• جمال الدين الأفعاني:

201- الرد على الدهريين، ضمن نصوص مختارة، تحقيق: محمود قاسم، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط 3، 1969م.

• جمال الدين القاسمي:

202- دلائل التوحيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1984م.

203- قواعد التحديث، تحقيق: محمد بهجة العطار، دار إحياء الكتب العربية، ط 1353هـ.

204- محاسن التأويل، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1978م.

• جميل صليبا:

205- تاريخ الفلسفة العربية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط 2، 1980م.

• حسني زينة:

206- العقل عند المعتزلة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1980م.

• حسين صبري:

207- رواد الشك المنهجي، دار الضياء، أبوظبي، الطبعة الثانية، 2010.

• حسین مروده:

208- النزعات المادية في الفلسفة العربية والاسلامية، دار القارابي، بيروت، ط 5، 1985م.

• حنا الفاخوري وخليل الجر:

209- تاريخ الفلسفة العربية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط 1989م.

• رشید الخیون:

210- معتزلة البصرة وبغداد، دار الحكمة، لندن، ط 1، 1997م.

• روجيه شکیب:

211- سلسلة العلوم الباراسيكلوجية، دار ملفات لبنان، ط 1، 1996م.

• ذکی نجیب محمود:

212- المعقول واللامعقول، دار الشروق، بيروت، ط 5، 1993م.

• زھدی جاد اللہ:

213- المعتزلة، دار اليتابع، بيروت، ط 5، 1987م.

• زینب الخضیری:

214- أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط 1995م.

• الزین عباس عماره:

215- مدخل إلى الطب النفسي، دار الثقافة، بيروت، ط 1، 1986م.

• سعید مراد:

216- ابن متويه، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1991م.

217- الاسلام ولغة الحوار، الانجلو، القاهرة، ط 1993م.

218- التصوف الاسلامي، الانجلو، 1992م.

219- العقل الفلسفی في الاسلام، الانجلو، 1992م.

- 220- مدرسة البصرة الاعتزالية، الأنجلو، 1992م.
- 221- نظرية السعادة، الأنجلو، ط 1992م.
- سليمان دنيا:**
- 222- التفكير الفلسفي الإسلامي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1967م.
- سميح عاطف الزين:**
- 223- علم النفس، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1، 1991م.
- سيد قطب:**
- 224- مشاهد القيامة في القرآن، دار المعارف، القاهرة، ط 7.
- 225- في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط 10، 1982م.
- الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد المختار):**
- 226- تفسير الشنقيطي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1996م.
- طه حسين:**
- 227- من بعيد، دار العلم للملايين، بيروت، ط 8، 1980م.
- عاطف العراقي:**
- 228- تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، دار المعارف، ط 6، 1993م.
- 229- ثورة العقل في الفلسفة العربية، دار المعارف، ط 5، 1984م.
- 230- مذاهب فلاسفة الشرق، دار المعارف، ط 8، 1984م.
- عامر النجار:**
- 231- الطرق الصوفية في مصر، دار المعارف، ط 6، 1995م.
- 232- في مذاهب المسلمين، دار المعارف، ط 1995م.
- عباس محمود العقاد:**
- 233- الفلسفة القرآنية، دار نهضة مصر، القاهرة.

• عبد الحليم محمود:

234- التفكير الفلسفي في الإسلام، دار المعارف.

• عبد الرحمن بدوي:

235- أفلوطين عند العرب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 3، 1977م.

236- الإنسان الكامل في الإسلام، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 2، 1976م.

237- تاريخ التصوف في الإسلام، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 2، 1978م.

238- رسائل فلسفية، دار الأندلس، بيروت، ط 2، 1980م.

239- مذاهب المسلمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1983م.

240- مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 3، 1977م.

• عبد الرحمن عدس ومحى الدين توق:

241- المدخل إلى علم النفس، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط 5، 1998م.

• عبد الرحمن عيسوبي:

242- علم النفس القضائي، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1992م.

• عبد المستار ابراهيم:

243- الإنسان وعلم النفس، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط 1984م.

• عبد العزيز البدرى:

244- حكم الإسلام في الاشتراكية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط 4، 1977م.

• عبد العزيز السيروان:

245- التبيان بشرح ما اتفق عليه الشيخان، مراجعة: محمد الطيب الأبراهيم، دار الرشيد، بيروت، ط 1، 1992م.

• عبد الفتاح دويدار:

246- **الأساس البيولوجي والفيسيولوجي للشخصية**، دار النهضة العربية،
بيروت، ط 1994 م.

• عدنان زرزور:

247- **علوم القرآن**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1984 م.

• عزت اسماعيل:

248- **علم النفس الفسيولوجي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1، 1982 م.

• علي ابراهيم حسن:

249- **التاريخ الإسلامي العام**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1971 م.

• علي بن سعد الضويحي:

250- **آراء المعتزلة الأصولية**، مكتبة الرشيد، الرياض، ط 2، 1996 م.

• علي زيعور:

251- **الفلسفة في أوروبا في العصور الوسطي**، المكتب العالمي، بيروت، ط 1998 م.

• علي سامي النشار:

252- **شهداء الإسلام**، دار المعارف، القاهرة، ط 7، 1981 م.

253- **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، ط 3، 1984 م.

254- **نشأة الفكر الفلسفية في الإسلام**، دار المعارف، القاهرة، ط 9، 1996 م.

• علي عبد الواحد وايق:

255- **علم الاجتماع**، هضبة مصر، القاهرة، ط 2.

• علي محمد زيد:

256- **تيارات معتزلة اليمن**، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، صنعاء، ط 1، 1997 م.

• علي مصطفى الغرابي:

- تاريخ الفرق الإسلامية، الأنجلو، ط 2، 1985م.

• عمر فروخ:

257- عبقرية العرب في العلم والفلسفة، المكتبة العصرية، بيروت، ط 5
1989م.

• محاضرات المرسم الثقافي:

258- إصدار سنوي لنخبة من رواد الفكر والمعرفة، إشراف: مؤسسة الثقافة
والفنون، المجتمع الثقافي، أبوظبي، دولة الإمارات.

• محمد الخضري بك:

259- تاريخ التشريع الإسلامي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط 9،
1970م.

260- الدولة العباسية، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، ط 1989م.

• محمد عبد الرحمن مرحبًا:

261- من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، منشورات عويدات،
بيروت، ط 3، 1983م.

• محمد عبده:

262- رسالة التوحيد «ضمن نصوص مختارة من الفلسفة الإسلامية»، تحقيق:
محمود قاسم، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط 3، 1969م.

• محمد علي أبو ريان:

263- أصول الفلسفة الاشراقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

264- تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط 2،
1973م.

265- الحرمة الصوفية في الإسلام، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط

.م 1994

• محمد عمارة :

- 266- الاسلام والتعديه، دار الرشاد، القاهرة، ط 1، 1997 م.
- 267- رسائل العدل والتوكيد، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 1988 م.

• محمد عجاج الخطيب :

- 268- لمحات في المكتبة والبحث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 14، 1993 م.

• محمد لطفي جمعة :

- 269- تاريخ فلاسفة الاسلام، المكتبة العلمية، بيروت.

• محمد متولي الشعراوي :

- 270- الشفاعة والمقام المحمود، مكتبة التراث الاسلامي، القاهرة، ط 2001 م.
- 271- الله والنفس البشرية، المختار الاسلامي، القاهرة، ط 1، 1979 م.
- 272- معجزة القرآن الكريم، الكتاب الثاني، مكتبة التراث الاسلامي، القاهرة.
- 273- معجزة القرآن الكريم، المجلد الأول، دار العودة، بيروت، ط 1986 م.

• محمود حمدي زقزوق :

- 274- تمهيد للفلسفة، دار المعارف، ط 5، 1994 م.

• محمود قاسم :

- 275- نصوص مختارة من الفلسفة الاسلامية، الأنجلو، القاهرة، ط 3، 1969 م.

• مصطفى الشكعة :

- 276- إسلام بلا مذاهب، الدرا المصرية اللبنانية، ط 11، 1996 م.

• مصطفى عبد الرازق :

- 277- تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

• ميرفت بايلي :



278- أفلوطين والنزعة الصوفية في فلسفته، مكتبة الأنجلو.

• نصر حامد أبو زيد :

279- الاتجاه العقلي في التفسير، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء.

• يحيى هاشم فرغل :

280- نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية، مطبوعات مجمع البحث
الإسلامية، ط 1972م.

• يحيى هويدى :

281- دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية، دار الثقافة، ط 2، 1979م.

282- دراسات في الفلسفة الحديثة والمعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ط
1995م.

283- نحو الواقع، دار الثقافة، القاهرة، ط 1986م.

• يوسف القرضاوى :

284- الشفاعة في الآخرة، نهضة مصر، ط 1999م.

285- المدخل لدراسة السنة النبوية، ط 1990م.

• يوسف كرم :

286- تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم، بيروت.

ثالثاً : مصادر ومراجع لغوية

• ابن الحفيـد :

287- الدر النضـيد، دار الكتاب العربي، بيـروت، ط 1، 1992م.

• ابن سـيدـه :

288- المحـكم والـمحـيط الأـعـظـم فيـ اللغة، تـحـقـيقـ: عـبـدـ الـسـتـارـ أـحـمـدـ فـرـاجـ،
معـهـدـ المـخـطـوـطـاتـ بـجـامـعـةـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ، طـ 1ـ، 1958ـمـ، الـجـزـءـ الثـانـيـ.

• ابن عـبـادـ (الـصـاحـبـ اـسـمـاعـيلـ) :

289- الـمـحـيطـ فيـ الـلـغـةـ، تـحـقـيقـ: مـحـمـدـ حـسـنـ آـلـ يـاسـينـ، عـالـمـ الـكـتبـ، بيـروـتـ،
طـ 1ـ، 1994ـمـ.

• ابن فـارـسـ (أـبـوـ الـحـسـينـ أـحـمـدـ) :

290- معـجمـ مـقـايـيسـ الـلـغـةـ، تـحـقـيقـ: عـبـدـ السـلـامـ هـارـونـ، دـارـ الـجـيلـ، بيـروـتـ،
طـ 1ـ، 1991ـمـ، الـمـجـلـدـ الثـانـيـ.

• ابن منـظـورـ :

291- لـسانـ الـعـربـ، دـارـ إـحـيـاءـ التـرـاثـ الـعـرـبـيـ، بيـروـتـ، طـ 2ـ، 1997ـمـ،
الـجـزـءـ الـخـامـسـ.

• أـحـمـدـ رـضاـ :

292- معـجمـ مـتنـ الـلـغـةـ، دـارـ مـكـتبـةـ الـحـيـاةـ، بيـروـتـ، 1960ـمـ.

• الأـزـهـريـ (أـبـوـ منـصـورـ مـحـمـدـ بـنـ أـحـمـدـ) :

293- تـهـذـيبـ الـلـغـةـ، تـحـقـيقـ: يـعقوـبـ عـبـدـ النـبـيـ، الدـارـ الـمـصـرـيـةـ لـلتـأـلـيفـ
وـالـتـرـجـمـةـ.

• الـأـمـدـيـ :

294- المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق: حسن الشافعي، طبعة القاهرة، 1983م.

• البستانى (الشيخ عبد الله):

295- معجم البستان، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1، 1992م.

• التهانوى:

296- كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت.

• الجرجاني:

297- أسرار البلاغة، دار المعرفة، بيروت.

298- التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.

• الجوهري (اسماعيل بن حماد):

299- الصاحح، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار الكتاب العربي، القاهرة.

• حاجي خليفة:

300- كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

• الرازي (محمد بن أبي بكر عبد القادر):

301- مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1978م.

• الزبيدي (مرتضى):

302- تاج العروس، تحقيق: ابراهيم الترمذى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1972م، الجزء العاشر.

• الزمخشري:

303- أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، نسخة دار الكتب الوطنية، أبوظبى، تحت رقم 127984.

• السرقسطي (أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري):

304- كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ط 1978م، الجزء الثالث.

• طاش كبرى زاده:

305- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

• عبد الرحمن الراجحي:

306- التطبيق الصريح، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1984م.

307- التطبيق التحوي، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1985م.

• الفيروز أبادي:

308- القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1991م، ح 4.

• القاشاني:

309- اصطلاحات الصوفية، تحقيق: محمد كمال ابراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981م.

• محمد البasha:

310- الكافي، شركة المطبوعات، بيروت، ط 1، 1992م.

• معجم الفلسفة:

311- جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1987م.

• المعجم الفلسفي:

312- جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، 1978م.

• المعجم الفلسفي:

313- ابراهيم مذكور، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، 1979م.

• المعجم الفلسفي:

314- عبد المنعم الحضني، الدار الشرقية، ط 1، 1990م.

• المعجم الفلسفي :

315- مراد وهبه، دار الثقافة الجديدة، ط 3، 1979م.

• المعجم الوسيط :

316- ابراهيم أنيس وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 2، 1972م.

• الموسوعة الفلسفية :

317- عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 1984م.

• الموسوعة الفلسفية :

318- عبد المنعم الحفني، دار ابن زيدون، ط 1.

• النووى :

319- تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الأول،
القسم الثاني.

رابعاً : كتب مترجمة

• اتين جلسون :

320- روح الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط، ترجمة: إمام عبد الفتاح
إمام، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ط 2، 1982م.

• أحمد عروه :

321- الإسلام في مفترق الطرق، ترجمة: عثمان أمين، دار الشروق، بيروت،
ط 1975م.

• أفلاطون :

322- محاورات أفلاطون، ترجمة: شوقي داود، الأهلية للنشر والتوزيع
بيروت، المجلد الخامس، ط 1994م.

• دائرة المعارف الإسلامية :

323- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

• دي بور :

324- تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار
النهضة العربية، بيروت، ط 5، 1981م.

• ديكارت :

325- مبادئ الفلسفة، ترجمة: عثمان أمين، دار الثقافة للنشر والتوزيع،
القاهرة، ط 1993م.

326- البيولوجيا، ترجمة: عدنان علاوي وآخرون، مجمع اللغة العربية
الاردني، الأردن، ط 1980م.

• غارودي :

327- الإسلام، ترجمة: وجيه أسعد، دار عطية للطباعة، بيروت، ط 1

.م 1996

• لاند:

328- موسوعة علم النفس، تعریب: خلیل احمد خلیل، منشورات عویدات،
بیروت ط 1، 1996م.

• ماجد فخری:

329- تاریخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: کمال الیازجي، الدار المتحدة
لنشر، ط 1974م.

• مالك بن نبی:

330- الظاهرة القرآنية، ترجمة: عبد الصبور شاهین، دار الفكر، دمشق،
ط 1، 1986م.

• معجم مصطلحات التحليل النفسي:

331- جان لا بلانش وح. ب. بونتالیس، ترجمة: مصطفی حجازی، دیوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1985م.

• موسوعة الفلسفية المختصرة:

332- ترجمة: فؤاد كامل وآخرون، دار القلم، بیروت.

• موسوعة علم النفس:

333- تعریب: فؤاد شاهین، منشورات عویدات، بیروت، ط 1، 1997م.

• نیکلسون:

334- في التصوف الإسلامي، ترجمة: أبو العلا عفيفي.

• هنری کوریان:

335- تاریخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: نصیر مرود وحسن فبیسی، عویدات
لنشر، بیروت، ط 2، 1998م.

• وحید الدین خان:

336- الإسلام يتحدى، ترجمة: ظفر الإسلام خان، دار البحوث العلمية،
بيروت، ط 2، 1973 م.

• ول دبورانت:

337- قصة الفلسفة، ترجمة: فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المعرفة،
بيروت، ط 2، 1972 م.

خامساً: المراجع الأجنبية

- BERTRAND RUSSELL:

338- An Inquiry into meaning and truth. London. Unwin Hyman Limited. 1989.

- CHARIS WADDY:

339- The MusLim mind. London. Longman. 1978.

- CLINTON BENNETT:

340- Victorian Images of IsLam. London. Grey seal books. 1992.

- DUN CAN B. MACDONALD:

341- The development of MusLim the ology. London. Darf Publishers Limited. 1985.

- ENCYCLOPEDIA OF ISLAM:

342- New edition. Leiden. E. J. Brill. 1986.

- JAN RICHARD NETTON:

- Thought and travel in the house of Islam.. Curzon press. 1996.

- MOHAMED IQBAL:

343- The reconstruction of Religious thought in Islam.. India. Kilab BHABAN. 1998.

- MONTGOMERY WATT:

344- Islamic Fundamentalism and Modernity. London. Routledge. 1988.

345- Islamic Philosophy and Theology. Edinburgh. Britain. 1958.

- OLIVER LEAMAN:

346- An introduction to Medieval Islamic Philosophy. London.
Cambridge University Press. 1985.

- OXFORD ILLUSTRATED ENCYCLOPEDIA:

347- Volume 7 (by Richard Hoggart) New York. Oxford University
Press. 1993.

- RICHARD MACDONOUGH FRANK:

348- Beings and their Attributes. New York. State University of New
York Press. 1978.

- WENSINCK:

349- The Muslim creed. London. 1932.



السيرة الذاتية للمؤلف

دكتور / حسين صبري

أستاذ مساعد الفكر الفلسفى والحضارة الإسلامية

مركز دراسات العالم الإسلامي

جامعة زايد - أبوظبى

دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني:

Husein.sabry@yahoo.com

Hussein.sabry@zu.ac.ae

- أستاذ جامعي في مجال تدريس قضايا ومواضيع الفكر الفلسفى الإسلامى والحضارة الإسلامية
- مدرب في مجال إعداد وتصميم وتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل في تنمية مهارات التفكير والإبداع
- مدرب في مجال تطبيقات وإجراءات البحث العلمي.
- مدرب لبرامج توسيع الإدراك CORT
- مدرب في البرمجة اللغوية العصبية NLP
- مدرب في التنوييم الإيحائى HYPNOSIS
- مدرب في طرائق وأساليب وتقنيات التعلم
- مدرب في هندسة التفكير وتطوير الذات

المؤهلات العلمية :

- درجة الدكتوراه في الأداب في الفكر الفلسفي الإسلامي بمرتبة الشرف الأولى، جامعة بنها، مصر، عن موضوع «رؤى الله بين المتكلمين وال فلاسفة والمتصوفة»
- درجة الماجستير في الأداب في الفكر الإسلامي بامتياز، جامعة الزقازيق، مصر عن موضوع «مفهوم الشك وعلاقته باليقين عند المعتزلة»
- درجة تمهيدي الماجستير في الفلسفة، جامعة الزقازيق، مصر
- درجة الليسانس في الأداب في الفلسفة، جامعة الإسكندرية، مصر

الخبرات العملية :

- تدريس مساقات الحضارة الإسلامية بجامعة زايد، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تدريس مساق «المنطق والفكر القانوني» أكاديمية الدراسات القضائية - أبوظبي.
- تدريس الفكر الفلسفي والمواضيع النفسية، وزارة التربية، دولة الإمارات.
- تأسيس أول مختبر للإرشاد التربوي النفسي بدولة الإمارات لتطبيق أفضل طرائق التعلم وتقنياته وممارسة الإرشاد النفسي وتنفيذ دورات تدريبية في تنمية مهارات التفكير والبحث العلمي.
- محاضر في موضوعات الفكر الفلسفي والمنطق لطلاب البكالوريا، جمهورية الجزائر.
- تدريس الفلسفة والمنطق، مصر.
- تصميم وتنفيذ دورات تدريبية ومحاضرات وورش عمل لإتقان وتطبيق مهارات منهج البحث العلمي.
- عضوية لجنة تأليف كتابي علم النفس وعلم الاجتماع للصفوف النهائية للتعليم الثانوي بدولة الإمارات للعام الدراسي (2008)

- عضوية لجنة تأليف كتابي دليل المعلم لمادتي علم النفس وعلم الاجتماع بدولة الإمارات للعام الدراسي (2009)
- تصميم وتنفيذ دورات في مجالات:
- هندسة التفكير
- البحث العلمي
- مهارات التفكير العليا
- الارشاد والتوجيه النفسي والتربوي

نشاطات وإنجازات:

- مؤلفات فلسفية منشورة :
 - 1- رؤية الله في الإسلام
 - 2- رواد الشك المنهجي
- مؤلفات علمية منشورة :
 - 1- المنهج الميسر في أصول البحث العلمي
- مؤلفات أدبية منشورة :
 - 1- مجموعة قصصية «الأقنعة»
 - 2- مجموعة شعرية «عناقيد السهر»
- مؤلفات في هندسة التفكير:
 - 1- فن إدارة الوقت
 - 2- مهارة البحث العلمي
 - 3- عتبات التميز
 - 4- بتفكيري أنا إنسان
- جائزة «التميز» من السيد / مدير منطقة أبوظبي التعليمية 2005

- جائزة «المتقى التربوي الثالث» أبوظبي، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي 2003
- جائزة «التميز من السيد / وزير التربية»، دولة الإمارات، أبوظبي، 1999
- جائزة «يوم الوفاء» من السيد / وزير التربية، دولة الإمارات، أبوظبي، 1994
- جائزة إتحاد كتاب وأدباء الإمارات عن القصة القصيرة في دورة 1992
- جائزة القصة القصيرة ببرعاية مجلة زهرة الخليج عن دورتها لسنة 1988
- نشر الإبداعات الأدبية في الشعر والقصة والنقد في عديد من الصحف والمجلات المتخصصة في مصر ودول الخليج.

الفهرس

5	اهداء
9	مقدمة
21	الفصل الأول (مفهوم رؤية الله)
53	الفصل الثاني (رؤى الله في القرآن)
101	الفصل الثالث (رؤى الله في السنة)
129	الفصل الرابع (رؤى الله عند المتكلمين - مثبتو الرؤى العيانية)
171	الفصل الخامس (رؤى الله عند المتكلمين - منكرو الرؤى العيانية)
215	الفصل السادس (رؤى الله عند الفلاسفة)
249	الفصل السابع (رؤى الله عند المتصوفة)
295	الخاتمة
307	المصادر والمراجع
349	السير الذاتية

**الضياء للنشر والتوزيع**

ص.ب: ٣٤٢٥٥، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٠٠٩٧١٢٦٧٧٥٠٩٠ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٦٧٦٥٨٥٧

www.aldhiya.com

رؤیة اللہ فی الإسلام



دكتوراه الآداب في الفكر الفلسفى الإسلامى، محاضر في موضوعات الفكر والفلسفة ، مدرب في تطوير المهارات العقلية وهندسة التفكير والتنمية البشرية، خبرة في التدريب العملى على إجراءات وتطبيقات البحث العلمي، صاحب إبداعات أدبية في الشعر والقصيدة القصيرة والنقد الأدبي، متخصص تربوي له خبرة متميزة في إعداد وتصميم وتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل لتنمية مهارات التفكير والإدراك والتعلم.

كتاب

تنوع المذاهب الاعتقادية والاتجاهات الفكرية بين علماء المسلمين منذ القرن الهجري الأول ، ولا زالت حتى يومنا هذا .. تعددت .. واختلفت ... ورغم أن الاختلاف سنة كونية... وضرورة أباها العقل وأقرها الشرع... غير أن هذا الاختلاف قد احتد في عصور وموافق عدة ، فأضاع منطقية الترتيب بين المنهج والمذهب ، وحير العقل أمام النص الديني لاستنطاق مدلولاته و أحكامه... فأدى إلى نتائج خطيرة في بحث أصول العقيدة وفروعها .. مما أفرز تأليب النفوس عند العامة والخاصة ، وإصدار أحكام بالخروج عن الملة والكفر والضلال بين المجتهدين من العلماء ، فأغلق باب الاجتهد الفكري ، وتبعه المذاهب في القضية الواحدة وتناثرت النتائج وتناقضت ، مما يستدعي منهجمية تكاملية توحد الرؤى وتلم الشتات في الفكر ، وتوصل الأصول وتبني الفروع ... لهذه الأسباب جاء هذا الكتاب محاولة جادة ومخالصة من واحد من المجتهدين في الفكر الفلسفى الإسلامي لبلوغ هذا الهدف فيما يتصل بقضية رؤية الله تعالى وغيرها من قضايا العقيدة الإسلامية .

الناشر



للنشر والتوزيع
Publishing & Distribution

إصدار



مركز إصدار وتأهيل وتنمية الكفاءات
Excellence Management Consultancy
& Development Centre